

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : **عبدالمطلب بن عبد الرحمن محمد العتيق** الرقم الجامعي : (٤٤٧٢٥٧ - ٤٤٧٢٥٧)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : **اللغة العربية**

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : **الدكتوراه** في تخصص : **النحو والصرف**

عنوان الأطروحة : **المرجات العربية في كتاب سيبويه ؛ دراسة نحوية تحليلية**

أحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :


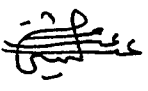

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : **١٤٢٤ / ٣ / ٣٠** هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : **م.د. مصطفى إبراهيم** المناقش الداخلي : **م.د. عمار بن عبد الله** المناقش الخارجي : **د. محمد عبدان**

التوقيع :  :  : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. : **سليمان بن إبراهيم العابد**

التوقيع :



٠٠٥١٨٠



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

اللهجات العربية في كتاب سيويهِ

دراسة نحوية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه)

إعداد

عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف

(٠ - ٧٢٥٧ - ٤٢٠)

إشراف الأستاذ الدكتور

مصطفى إبراهيم علي عبد الله

١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« ملخص رسالة دكتوراه »

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

اللهجات العربية في كتاب سيبويه : دراسة نحوية تحليلية

وقد وقعت الرسالة في بابين يسبقهما تمهيد تضمن : تعريف اللغة واللهجة ، والعلاقة بينهما عند القدماء والمحدثين ، تعريف موجز بالقبائل العربية ومواطنها ، طرق دراسة اللهجات قديماً وحديثاً ، المعنى النحوي وأنواعه ، مستويات الاختلافات اللهجية وخاصة على المستوى النحوي .

أما الباب الأول : فقد جعلته للمعاني النحوية واختلاف اللهجات ، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : معاني الأبواب النحوية (المسائل النحوية) وعلاقتها بالإعراب والبناء ، وفيه مبحثان : المبحث الأول : في الأسماء وما ألحق بها (أسماء الأفعال والأصوات) تحدثت فيه عن شغل الأسماء للوظائف النحوية من نحو الفاعلية والحالية ، الأسماء بين الإعراب والبناء ، الأسماء المعربة بين الصرف والمنع ، أسماء الأفعال والأصوات . المبحث الثاني : في الأفعال ، تحدثت فيه عن إعراب الأفعال ، عمل الفعل .

الفصل الثاني : في المفردات النحوية - الحروف وما يجري مجراها من الأسماء والظروف ، وفيه ثلاثة مباحث : المبحث الأول : في الأسماء ، تحدثت فيه عن الاختلاف بين الإعراب والبناء ، اختلافهم في كيفية الإعراب ، اختلافهم في كيفية البناء . المبحث الثاني : في الحروف . المبحث الثالث : ما يتردد بين الفعلية والحرفية أو بين الاسم والحرفية .

وأما الباب الثاني : فقد خصصته للتراكيب النحوية ، ويشمل الحذف والذكر أو الزيادة والنقصان .

وتستهدف هذه الرسالة الكشف عن أوجه الاختلافات النحوية التي ترجع إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة ، ويضاف إلى ذلك أن مفهوم النحو يتسع برسالتنا ليشمل التراكيب النحوية ، وبذلك نكشف عن الثراء والتنوع اللذين تتيحهما العربية الفصحى للإفادة في تيسير تعليمها وتعلمها ، أو تفسير ظاهرة نحوية ، أو توجيه قراءة وحملها على لهجة .

أما النتائج التي توصل إليها البحث فهي عديدة أشير إلى أهمها فيما يلي : تجلت عناية سيبويه وعلماء العربية القدماء باللهجات في جانبها النحوي ، واهتمامهم بالمعنى النحوي ، أفصحت عن موقف سيبويه والنحاة الآخرين من اللهجات الواردة في الكتاب ، أثبت عزو بعض اللهجات إلى أصحابها ، كشفت عن أولية اللغات ممثلة في بعض الظواهر للوقوف على التطور اللغوي الذي تخضع له قوانين اللغة ، أثبت بعض الاستدراكات على سيبويه في بعض المسائل ، كشفت عن جانب الفصاحة أو ترجيح القياس بجانب أي من اللغتين في المسألة ، ربطت بعض القراءات المتواتر منها والشاذ ببعض اللهجات ، ويشارك ذلك الحديث وكلام العرب .

وبناء على النتائج فإنني أرى من النافع للباحثين أن يكفل بعضهم لهجات القبائل العربية على المستوى النحوي ، وأن يقيم دراسة يكتمل معها دراسة اللهجات النحوية ، فتكشف عن كثير من الفروق والخصائص النحوية التي تتوسع معها دائرة الأساليب في التعبير في العصر الحديث ، وإرجاع تلك الأساليب إلى اللهجات العربية القديمة ، كما تضيق معها هوة الخلاف بين المدرستين ، أو بين النحاة على اختلاف مذاهبهم .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف على الرسالة

الباحث

أ.د/ عبدالله بن ناصر القرني

أ.د/ مصطفى إبراهيم علي عبدالله

عبدالله بن عبدالرحمن بن سعد العياض

القائمة

المقدمة

الحمد لله الذي من آياته اختلاف الألسن ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين،
مادامت السماوات والأرض ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فإن من فضل الله تعالى عليّ أن جعلني من خدمة العربية التي خصّها من
بين اللغات بأن جعلها لغة كتابه العزيز حيث قال عزّ من قائل عليم : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ
قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(١) ولذا نالت علوم اللغة العربية كغيرها من العلوم نصيباً
وافراً من الدراسات العلمية المتخصصة ، ومنها دراسة اللهجات العربية القديمة منذ
زمن ليس ببعيد إلاّ أن هذا الاتجاه في دراسة اللغة مازال جديداً في ميادين اللغة على
اختلافها .

ونظراً لحاجة المكتبة العربية إلى بحوث في تلك الدراسة خاصة على المستوى
النحوي للقبائل العربية لما لها من اتصال وثيق بعلوم القرآن وقراءاته ، تتجلى فائدتها في
توجيه قراءة أو حملها على لهجة من اللهجات العربية كما قال من أوتي جوامع الكلم
عليه الصلاة والسلام : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر
منه »^(٢) . حيث فسرت - سبعة أحرف - بأنها سبع لغات في بعض الأقوال^(٣) ،
كما يتحقق مع هذا النوع من الدراسات إلقاء الضوء على ما يصادفنا من تعدد
الوجوه في قضية من قضايا اللغة ، وتفسير بعض الظواهر اللغوية ، نظراً لذلك رأيت
أن يكون هذا موضوع بحثي ، ومحل دراستي في كتاب سيبويه الذي يعد أول مصدر
يصل إلينا في الدراسات النحوية ، فمنذ تأليف الكتاب مازال العلماء ينهلون من
معينه ، وإليه يردون ، ومنه يصدرون ، فكان الموضوع :

(١) الزخرف ، آية ٣ .

(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) ٣ / ٢٢٧ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣٣ ، والنشر ١ / ٢٤ .

(اللهجات العربية في كتاب سيبويه : دراسة نحوية تحليلية)

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع بالإضافة إلى ما سبق كون هذا البحث مكملاً لما قامت به الباحثة صالحة بنت راشد آل غنيم من دراسة في اللهجات المختلفة للقبائل العربية التي نقلها إمام النحاة في كتابه على المستويين الصوتي والصرفي .

* * *

وقد تعددت مصادر هذا البحث ومراجعته من كتب النحو وأصوله على اختلاف عصورها إلى كتب الصرف واللغة والتفسير والقراءات ومعاني القرآن ، وكتب الغريب والمذكر والمؤنث إلى كتب المجالس والأمال والنوادر والأمثال والتراجم والأنساب وغيرها ، بالإضافة إلى كتب الدراسات اللغوية الحديثة .

ولصعوبة حصر المصادر في تراثنا العربي لاستخراج ما في طياتها من مادة لغوية تتعلق بهذا البحث ، وإشارات تعزو ما لم نقف على عزوه من لهجات إلى أصحابها مما أغفل سيبويه ذكرهم فقد حاولنا الوقوف على أهم تلك المصادر من شروح كتاب سيبويه ، وأبيات الكتاب ، ومطولات كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها من الكتب التي تُعد أكثر عناية بلغات القبائل العربية .

* * *

أما طريقة البحث فقد قامت على جمع المادة اللهجية على المستوى النحوي من كتاب سيبويه ، ولكون سيبويه في كثير من القضايا أغفل أصحابها أخذت أبحاث قدر المستطاع في أعماق كتب التراث التي تتصل باللغة من قريب أو من بعيد للوقوف على أصحابها من القبائل العربية إلا أنني في بعضها أعود بخفي حنين ، وهي مشكلة كبرى يعيشها كل من عزم على تناول هذا النوع من الدراسات اللغوية .

بل تضاعفت مشكلتي مع إمامنا سيوييه حينما يعبر بقوله : وبعض العرب يقول
..... ، ومن العرب من يقول ، وقال ناس كثير ، إلى غير ذلك من
العبارات التي أقف معها ساعات لأتبين ما إذا كان يمثل لهجة أو مذهباً نحويًا .

ناهيك عن بعض القضايا التي عزاها للضرورة تبين معها بعد طول المطالعة ، ودقة
التمحيص أنها لهجة .

ثم أعرض كل قضية - وفق خطة البحث - عرضاً موجزاً أفصح معها
عن أصحابها من القبائل العربية إن صرح بهم سيوييه وإلا ذيلت قوله بأقوال النحاة
التي تتضمن إيعازها ، فإن تعذر عليّ ذلك فيما رجعت إليه من مصادر اكتفيت
بالتعبير عن أصحاب اللهجة (بعض العرب) وعن لغة العامة (عامة العرب أو جمهور
العرب) .

ثم عقدت بناصية كل قضية تعقيباً أناقش فيه أقوال النحاة وما يتعلق بها من
تعليل أو تحليل أو تفسير في إطار المنهج التاريخي لأرجح ما أراه راجحاً معتمداً على
السماع حيناً ، والقياس حيناً آخر ، مشيراً للأفصح أو الأقيس بالهجة دون تعصب
لقول أو رأي ، معضداً ذلك بالشواهد من القرآن الكريم وقرآته ، والحديث
الشريف ، وكلام العرب .

وقد سجلت كثيراً من الآراء التي كنت أظن أنني لم أسبق إليها غير أنه ظهر لي أن
بعضها قد قال به النحاة فنسبتها إليهم تحقيقاً للأمانة العلمية ، فكانت تعضيداً لكلامي
وإن حاز هؤلاء السبق في ذلك .

ويتكون البحث من مقدمة وتمهيد وباين وخاتمة وفهارس فنية على النحو التالي :

المقدمة : وقد تحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع ، ومصادره ، ومنهج

البحث فيه .

التمهيد : وقد ضمته مبحثين :

الأول : يشتمل على :

أ - تعريف اللغة واللهجة ، والعلاقة بينهما عند القدماء والمحدثين .

ب - تعريف موجز بالقبائل العربية ومواطنها .

ج - طرق دراسة اللهجات قديماً وحديثاً .

الثاني : يشتمل على :

أ - المعنى النحوي وأنواعه ، وقد أشرت فيه إلى الملامح أو القرائن النحوية الدالة على المعنى النحوي .

ب - مستويات الاختلافات اللهجية وخاصة على المستوى النحوي .

أما الباب الأول : فقد جعلته للمسائل النحوية ، ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : المسائل النحوية ، وعلاقتها بالإعراب والبناء . ويتكون من

مبحثين :

المبحث الأول : في الأسماء وما ألحق بها (أسماء الأفعال والأصوات) ويحوي

أربعة مطالب :

المطلب الأول : شغل الأسماء للوظائف النحوية من نحو الفاعلية والحالية والتمييز .

المطلب الثاني : الأسماء بين الإعراب والبناء ، وقد قسمته إلى الاختلاف بين

الإعراب والبناء ، والاختلاف في كيفية الإعراب .

المطلب الثالث : الأسماء المعربة بين الصرف والمنع .

المطلب الرابع : أسماء الأفعال والأصوات .

المبحث الثاني : في الأفعال . ويجوي مطلبين :

المطلب الأول : إعراب الأفعال .

المطلب الثاني : عمل الفعل .

الفصل الثاني : في المفردات النحوية - الحروف وما يجري مجراها من الأسماء

والظروف ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الأسماء - ويشمل إعراب هذه الأسماء أو بناءها ، عملها ،

دالتها أو معناها النحوي . ويجوي ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاختلاف بين الإعراب والبناء .

المطلب الثاني : اختلافهم في كيفية الإعراب .

المطلب الثالث : اختلافهم في كيفية البناء .

المبحث الثاني : في الحروف .

المبحث الثالث : ما يتردد بين الفعلية والحرفية أو بين الاسمية والحرفية .

أما الباب الثاني : فقد خصصته للتراكيب النحوية . ويشمل الحذف

والذكر أو الزيادة والنقصان .

وفي نهاية البحث خاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج ، ثم ذيلتها

ببعض الفهارس .

وقبل أن أختتم حديثي أرى من الحق والواجب عليّ أن أذكر فأشكر والدي

حفظهما الله ، وجامعة أم القرى ، وكلية اللغة العربية ممثلة في قسم الدراسات العليا

ورئيسه سعادة الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، وفرع الجامعة بالطائف

كلية التربية ممثلة في قسم اللغة العربية ، اعترافاً بفضلهم ، وأيديهم البيضاء ، وفتحهم

أمامي أبواب العلم والمعرفة . وأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور مصطفى

إبراهيم علي عبد الله الذي أشرف على هذا البحث ، فقد غمرني بعطفه ونصحه ،

وطوقني بجميل خلقه وكريم تعامله ، ورعى هذا العمل حتى استوى على سوقه ،
وبذل من أوقات راحته في سبيل إنجاز ما بذل ، وأهدى إليّ من النصائح ، وأسدى
إليّ من التوجيهات ما كان عوناً لي - بعد الله سبحانه وتعالى - على مواصلة السير
فيه .

أسأل الله جلّ وعلا أن يجعله في ميزان حسناته ، فله مني الشكر والثناء ، وله من
الله الثواب والجزاء .

كما أشكر كل من أعان بتوجيه أو جهد ، أو كتاب ، من الأساتذة الأفاضل ،
والزملاء الأعزاء . وأخص بالشكر أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح عبد العليم البركاوي ، فقد نبهني إلى دراسة هذا الموضوع ، وأشرف
على البحث في بداياته ، فعاناه كما عانيته منذ كان خطوة ، جزاه الله عني خير الجزاء .

وختاماً لا أدعي أنني قد وفيت هذا الموضوع حقه ، أو قلت فيه كل ما ينبغي أن
يقال فيه ، وإنما حسبي أنني بذلت فيه ما استطعت من جهد ، ولم أدخر فيه وسعاً ،
وآمل أن أكون قد أضفت - بهذه الدراسة - لبنة في دراسات لهجاتنا العربية القديمة ،
والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف

ليلة الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ

التعمير

الأول

(أ) اللغة واللهجة :

يجدر بنا ونحن نتناول اللهجات العربية في الكتاب أن نعرض بادئ بدءٍ لتعريف اللغة واللهجة ، والعلاقة بينهما عند الأقدمين والمحدثين .

فاللغة :

هناك تعريفات متعددة ومتنوعة تحاول تحديد مفهوم « اللغة » ، فلعلماء العرب تعريفات أهمها تعريفان لابن جنيّ (ت ٣٩٢) ولابن خلدون (ت ٨٠٨) ؛

فأما تعريف ابن جنيّ فهو : « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »^(١) .
ووافقه على ذلك بعض علماء اللغة العرب^(٢) .

وقيل : « هي ما يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »^(٣) .

وأرى أن التعريف الأخير أوضح وأشمل من الأول ؛ لأن ابن جنيّ حدّد اللغة على وسيلة واحدة من وسائل التعبير والاتصال ، وهو الوسيلة اللغوية التي تتمثل فيما يصدر عن الإنسان من الأصوات المعبرة عن أغراضه وحاجاته في شؤون الحياة .

بينما يستفاد من التعريف الثاني أن مصطلح اللغة لا يقتصر على ما يصدر عن الإنسان من الأصوات المعبرة عن الأغراض فحسب ، وإنما يتجاوز الوسيلة اللغوية إلى

(١) الخصائص ١ / ٣٣ .

(٢) انظر اللسان ١٥ / ٢٥١ ، والقاموس المحيط ٤ / ٤٤٢ (ل غ ا) .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢٤٧ .

غيرها من العلامات كالإشارات ، والإيماءات ، وتعبيرات الوجه ، والرموز^(١) ، وكل وسيلة ينتقل بها معنى مفيد تربط بين أفراد المجتمع ، ويعبرون بها عن شئونهم المختلفة .

ويقول ابن خلدون في تعريف اللغة : « اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده ، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام . فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها ، وهو اللسان . وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها »^(٢) .

ولعلماء الغرب تعريفاتهم ، أهمها :

١ - تعريف اللغة عند فردينان دي سوسير ، يقول : « اللغة تنظيم من الإشارات المفارقة »^(٣) .

٢ - تعريف اللغة عند إدوارد سابير ، يقول : « اللغة وسيلة لا غريزية خاصة بالإنسان يستعملها لإيصال الأفكار والمشاعر والرغبات عبر رموز يؤديها بصورة اختيارية وقصدية »^(٤) .

٣ - تعريف اللغة عند نوام تشومسكي ، يقول : « اللغة ملكة فطرية عند المتكلمين بلغة ما لتكوين وفهم جمل نحوية »^(٥) .

(١) انظر أسس علم اللغة لماريوباى ص ٣٥ ، ومقدمة للدراسة في اللهجات العربية للدكتور محمد خاطر ص ٢٧ ، وعلم اللغة الاجتماعي للدكتور صيري السيد ص ١٧٧ . وثمة كتب اختصت بعلم العلامات (السيميولوجيا) مثل : تيارات في السيميائية لعادل فاخوري .

(٢) المقدمة ص ١٠٥٦ .

(٣) الألسنية للدكتور ميشال زكريا ص ٢٢٨ .

(٤) اللغة لسابير ص ٨ .

(٥) جوانب النظرية النحوية لتشومسكي ص ٥٩٠ . (عن حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة ص ٦٤)

وانظر حول تعريفات اللغة ومناقشة كل منها في المكتبة العربية : مقدمة لدراسة اللغة لحلمي خليل ،

وبحوث ألسنية عربية للدكتور ميشال زكريا ، ودراسات في علم اللغة للدكتور مصطفى إبراهيم .

وسواء استقر الأمر على الأخذ بتعريف العرب أو غيرهم في تحديد مفهوم معنى اللغة فليس هناك اختلاف على أن اللغة تنفرع إلى لهجات ، وأن كل لهجة من لهجات أي لغة معينة تحتفظ بالملامح الأساسية للنظام اللغوي .

أما اللهجة :

فقد جاء في لسان العرب : « اللّهجة واللّهجة : طرف اللسان ، وجرس الكلام ، والفتح أعلى . ويقال : فلان فصيح اللّهجة واللّهجة ، وهي لغته التي جُبل عليها فاعتادها ونشأ عليها . واللّهجة : اللسان ، وقد يحرك . وفي الحديث : ما من ذي لهجةٍ أصدق من أبي ذر^(١) . وفي حديث آخر : أصدق لهجةً من أبي ذر^(٢) »^(٣) .

أما في الاصطلاح العلمي الحديث فهي : « مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة . وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض ، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات .

وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة^(٤) .

فاللهجة إذن تتولد من اللغة وتنفرع منها^(٥) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١٩٧ / ٥ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١٧٥ / ٢ .

(٣) اللسان ٢ / ٣٥٩ (ل ه ج) .

(٤) في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٦ .

(٥) انظر اللهجات العربية للدكتور إبراهيم نجح ص ١١ .

العلاقة بينهما عند القدماء والمحدثين :

إن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة عند علماء العربية القدماء^(١) ، ولذلك نجد ابن جني يخلط بينهما ويعد اللهجات العربية لغات مختلفة ، وكلها حجة^(٢) ، « ويظهر أن العرب القدماء في العصور الجاهلية وصدر الإسلام لم يكونوا يعبرون عما نسميه نحن - باللغة - إلا بكلمة - اللسان - تلك الكلمة المشتركة اللفظ والمعنى في معظم اللغات السامية شقيقات اللغة العربية .

وقد يستأنس لهذا الرأي بما جاء في القرآن الكريم من استعمال كلمة - اللسان - وحدها في معنى اللغة نحو ٨ مرات «^(٣) .

ومما جاء في القرآن الكريم من استعمال كلمة - اللسان - بمعنى - اللغة - قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾^(٤) وقوله عز وجل : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾^(٥) .

كما أنهم لم يستعملوا مصطلح اللهجة على النحو الذي نعرفه اليوم^(٦) . بل كانوا يطلقون لفظ اللغة أو اللحن ويريدون منه اللهجة ، وهذا موجود بكثرة في المعاجم العربية وكتب النحو ، وفي بعض الروايات الأدبية ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « وقد كان القدماء من علماء العربية يعبرون عما نسميه الآن باللهجة بكلمة - اللغة - حيناً و - باللحن - حيناً آخر . يرى هذا واضحاً جلياً في المعاجم العريقة

(١) انظر فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٧٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٠ .

(٣) في اللهجات العربية ص ١٧ .

(٤) الشعراء : ١٩٣ - ١٩٥ .

(٥) الأحقاف آية ١٢ ، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٨٢١ .

(٦) انظر فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي ص ١١٠ .

القديمة وفي بعض الروايات الأدبية ، فيقولون مثلاً : الصقر بالصاد من الطيور الجارحة ، وبالزاي لغة .

وقد يروى لنا أن أعرابياً يقول في معرض الحديث عن مسألة نحوية : ليس هذا لحي ولا لحن قومي^(١) . وكثيراً ما يشير أصحاب المعاجم إلى لغة تميم ولغة طيّئ ولغة هذيل ، ولا يريدون بمثل هذا التعبير سوى ما نعنيه نحن الآن بكلمة اللهجة^(٢) .

أما عند المحدثين فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة الخاص بالعام ؛ فاللهجة مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة . واللغة تشتمل على عدة لهجات لكل منها ما يميزها ، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات^(٣) .

(١) انظر اللسان ١٣ / ٣٨١ (ل ح ن) .

(٢) في اللهجات العربية ص ١٦ .

(٣) انظر في اللهجات العربية ص ١٦ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي

ص ٣٧ ، وفصول في فقه العربية ص ٧٢ ، والمقتبس من اللهجات العربية والقرآنية للدكتور محمد سالم

محيسن ص ٧ .

(ب) القبائل العربية ومواطنها :

ذهب أكثر المؤرخين إلى أن العرب نوعان : عاربة ، ومستعربة^(١) .

فالعاربة : هم العرب الخالص الأولى الذي فهمهم الله اللغة العربية ابتداء فتكلموا بها فقبل لهم عاربة ، أخذ من لفظه فأكد به ، كقولك : ليلٌ لائل .

والمستعربة : هم الداخلون في العروبة من بعد العجمة أخذاً من استفعل بمعنى الصيرورة ، نحو : استنوق الجمل ، إذا صار بمعنى الناقة .

ثم اختلف في العاربة والمستعربة ؛ فذهب بعضهم إلى أن العاربة هم عاد وثمود وطسم وجديس والعمالقة ومن في معناهم من الأمم البائدة .

والمستعربة : بنو قحطان وبنو إسماعيل^(٢) .

وذهب آخرون إلى أن العاربة : بنو قحطان الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان .

والمستعربة : بنو إسماعيل الذين تكلموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم - عليهما الصلاة والسلام - الذي تعلم العربية من^(٣) جرهم .

ويقسم بعضهم العرب إلى ثلاث طبقات : عدنان ، وقحطان ، وقضاعة^(٤) . ومهما كانت التقسيمات فإن هذا كله دعوى لا يعلمها إلا الله - عز وجل - وليست بغيتنا في هذا البحث أن نستغرق ما قيل عن العرب وأصلهم ومنشئهم ، وإنما

(١) انظر نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٢٠ ، ٤١ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ص ١٨ ، والصحاح ٦٠ / ١ ، واللسان ٥٨٦ / ١ (ع ر ب) .

(٢) انظر نهاية الأرب ص ١٩ .

(٣) انظر المصباح المنير للفيومي ص ٤٠٠ ، ونهاية الأرب ص ١٩ .

(٤) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٧ .

نكتفي هنا بما تمس إليه الحاجة ، وما تتحقق به فائدة هذا التمهيد من التعرف على القبائل العربية ومواطنها :

أولاً - القحطانيون

نسبة إلى قحطان ، وقد اختلف في نسبه ؛ فمنهم من نسبه إلى سام بن نوح . ومنهم من نسبه إلى هود . ومنهم من نسبه إلى إسماعيل^(١) . وقصارك أن تعلم أن القبائل التي تنتمي إلى قحطان وما تفرع منها هي من نسل حمير وكهلان من أولاد سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، حيث يقول المبرد : « وإنما تفرقت قبائل اليمن من كهلان والعرنجج وهو حمير »^(٢) ويقول ابن حزم : « وفيهما - أي حمير وكهلان - العدد والجمهرة »^(٣) . ولذا سأقتصر على ما سيذكر من القبائل والبطون من هذين الفرعين :

الفرع الأول : حمير .

كانت منازلهم الأولى بأرض سبأ من اليمن^(٤) ، وقد تفرعت منها قبائل من أشهرها :

قُضاعة :

كانت ديارهم الأصلية في اليمن ، ثم انتقلت من ديارها إلى غور تهامة ، ثم إلى الحجاز ، ثم إلى الشام فكان لهم ملك ما بين الشام والحجاز إلى العراق^(٥) ، ولهذا يقول ابن حزم : « وبلاد قضاة متصلة بالشام »^(٦) . ومن بطونها :

(١) انظر نسب عدنان وقحطان ص ٤١ ، وجمهرة أنساب العرب ص ٧ .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٤١ .

(٣) جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٩ .

(٤) انظر صفة جزيرة العرب للهمداني ص ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ومعجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ١ / ٣٠٦ .

(٥) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ٩٥٧ ، والمجاز بين اليمامة والحجاز لعبد الله بن خميس ص ٢١٢ .

(٦) جمهرة أنساب العرب ص ٨ .

أ - كَلْب :

حدّد الهمداني مساكنهم في قوله : « وأما كلب فمساكنها السّماوة ، ولا يحالط بطونها في السماوة أحد »^(١) . ومن قراها تدثّر ، وسلمية ، والعاصمية ، وجمص ، حماة^(٢) . وكانوا ينزلون دومة الجندل ، وتبوك ، وأطراف الشام^(٣) .

ب - جُهَيْنَة :

يحدد الهمداني ديارها في عرض كلامه عن مساكن العرب فيما جاوز المدينة فيقول : « العيص فيها جهينة ومزينة ، وتنفرد دار جهينة من حدود رضوى والأشعر إلى وادٍ ما بين نجد والبحر »^(٤) . فمساكنهم كانت ما بين ينبع ويثرب من برية الحجاز^(٥) .

ج - بَلِيّ :

يقول الهمداني : « ديار بلي : أمج وغران ، وهما واديان يأخذان من حرة بني سليم وينتهيان في البحر ، وهجشان والجزل ، والسُّقيا والرَّحبة »^(٦) . وهي تقع بين المدينة ووادي القرى من منقطع دار جهينة إلى حد دار جذام على شاطئ البحر^(٧) .

د - بَهْرَاء :

يقول الهمداني : « فإن تياسرت من حمص عن البحر الكبير وهو بحر الروم وقعت في أرض بهراء »^(٨) . فكانت ديارهم شمال ديار كلب^(٩) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٣ .

(٢) انظر صفة جزيرة العرب ص ٢٤٦ .

(٣) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ٩٩١ .

(٤) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٤ .

(٥) انظر معجم قبائل العرب ١ / ٢١٦ ، والمجاز بين اليمامة والحجاز ص ١٤٣ .

(٦) صفة جزيرة العرب ص ٢٨٥ .

(٧) انظر صفة جزيرة العرب ص ٢٤٤ ، ومعجم قبائل العرب ١ / ١٠٥ .

(٨) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٥ .

(٩) انظر اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية لصالحمة غنيم ص ٤١ .

هـ - تنوخ :

يحدد الهمداني ديارهم بعد ذكره لمنازل بهراء : « ثم من أيسرهم - أي بهراء - مما يصلّى البحر تنوخ ، وهي ديار الفضيض سادة تنوخ ومعكودهم^(١) منها اللاذقية على شاطئ البحر »^(٢) .

و - مهرة :

يقول الهمداني في معرض حديثه عن معرفة أفضل البلاد المعمورة : « فأما عرضها من أعلاها فهو بناحية عدن أبين قليل ، ثم يزداد في السعة أكثر من ناحية المشرق إلى حضرموت فبلدة مهرة فعمان »^(٣) . فديارها كانت بين حضرموت وعمان ، وهي من بطون قضاة التي تقيم في اليمن ولم تناجر^(٤) .

الفرع الثاني : كهلان .

وقد تفرعت منها عدة قبائل من أشهرها :

أ - همدان :

يحدد الهمداني ديارهم في قوله : « أما بلد همدان فإنه آخذ لما بين الغائط وتهامة من نجد والسراة في شمالي صنعاء ما بينها وبين صعدة »^(٥) . فكانت ديارهم باليمن من شرقيه^(٦) .

(١) المعكود : المقيم اللازم . انظر القاموس المحيط ١ / ٤٣٨ (ع ك د) .

(٢) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٦ .

(٣) صفة جزيرة العرب ص ٤١ .

(٤) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ١١٥١ .

(٥) صفة جزيرة العرب ص ٢١٧ .

(٦) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ١٢٢٥ .



٤٤٥٥

ب - كندة :

يقول الهمداني : « وفي حضرموت سكنت كندة بعد أن أجلت عن البحرين
والمشقرّ وغمر ذي كندة في الجاهلية بعد قتل ابن الجون ، وكان الذي نقل منهم عن
هذه البلاد إلى حضرموت نيفاً وثلاثين ألفاً »^(١) . ثم يصف بلادهم : « وبلد كندة
مرتفع كأنه سراة ، وتصب أوديته في حضرموت »^(٢) .

ج - جذام :

يقول الهمداني في معرض كلامه عن مساكن من تشاءم من العرب : « وأما جذام
فهي بين مدين إلى تبوك فالإ أذرح ، ومنها فخذ مما يلي طبرية من أرض الأردن »^(٣) .
فهي من القبائل اليمانية التي هاجرت إلى الشمال .

د - طيء :

قبيلة عظيمة يتفرع منها بطون عديدة كبنو ربيعة ، كانت منازلهم باليمن
فخرجوا منها على أثر خروج الأزدي إلى شمال الحجاز حيث يوجد جبالها المشهوران
أجأ وسلمى^(٤) . يقول ابن خلدون : « وأما بنو طيء بن أدد فكانوا باليمن وخرجوا
منه على إثر الأزدي إلى الحجاز ، ونزلوا سُميراء وفيد في جوار بني أسد ، ثم غلبوهم
على أجأ وسلمى جبلان من بلادهم فاستقروا بهما وافترقوا لأول الإسلام في
الفتوحات »^(٥) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ١٧١ .

(٢) نفس المصدر ص ١٦٨ .

(٣) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٣ .

(٤) انظر صفة جزيرة العرب ص ٢٣٨ .

(٥) العبر ٢ / ٢٥٤ .

هـ - مَذْحِج :

قبيلة كبيرة يتفرع منها بطون عديدة كبلحارث بن كعب ، كانت ديارهم باليمن ، يحددها الهمداني في قوله : « الجوف بين همدان ومذحج ، مأرب بين سبأ ومذحج »^(١) .

و - الأزد :

قبيلة عظيمة تفرعت منها بطون عديدة منها :

- ١ - أزد شنوءة ، وكانت منازلهم السَّراة .
- ٢ - أزد غسان ، وكانت منازلهم في شبه جزيرة العرب وبلاد الشام .
- ٣ - أزد السَّراة ، وكانت منازلهم في الجبال المعروفة بهذا الاسم .
- ٤ - أزد عُمان ، وكانت منازلهم بعمان^(٢) .
- ٥ - الأوس والخزرج ، وكانت منازلهم بالمدينة^(٣) .
- ٦ - خزاعة ، وكانت مساكنهم مكة ونواحيها .

يقول الهمداني عن تفرقهم في البلاد : « فأما ساكن عُمان من الأزد فيَحْمُد ، وحدثان ، ومالك ، والحارث ، وعُتيك ، وجديد . وأما من سكن الحيرة والعراق فدؤس . وأما من سكن الشام فالحارث^(٤) وأما من سكن المدينة فالأوس والخزرج . وأما من سكن مكة ونواحيها فخزاعة . وأما من سكن السَّرات^(٥) فالحجر بن الهنو ، ولهب ، وناه ، وغامد »^(٦) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ٢٣٧ .

(٢) انظر نهاية الأرب ص ٩٢ ، ومعجم قبائل العرب ١ / ١٥ .

(٣) انظر نسب عدنان وقطحان ص ٤٥ .

(٤) هم الذين يقال لهم : أزد غسان . انظر نهاية الأرب ص ٣٤٨ .

(٥) هم الذين يقال لهم : أزد السرات .

(٦) صفة جزيرة العرب ص ٣٣٠ .

ز - خولان :

يقول الهمداني : « بلد خولان بن عمرو بن الحافِ مدينة صَعْدَة »^(١) . ثم افترقوا في الفتوحات الإسلامية فنزل كثير منهم الشام^(٢) .

ح - أنمار :

عدهم بعض المؤرخين من العدنانيين أبناء نزار بن مَعَدِّ بن عدنان ، وليسوا من القحطانيين ؛ لأنه « لما تكاثر بنو إسماعيل وصارت رئاسة الحرم لمضر مضى أنمار إلى اليمن فأقام بالسروات وتناسل بنوه بها فقعدوا باليمانية »^(٣) .

وقد تفرعت منها بطون أشهرها :

١ - بجيلة :

يقول القلقشندي عن ديارهم : « وكانت بلادهم مع إخوتهم خثعم في سروات اليمن والحجاز إلى تبالة »^(٤) .

٢ - خثعم :

يقول الهمداني محددًا مواضعهم : « بلد خثعم أعراض نجد بيشة ، وترج ، وتبالة ، والمراغة »^(٥) . فديارهم كانت مع إخوتهم بجيلة بسروات اليمن والحجاز .

ط - لخم :

يقول الهمداني عن مساكن من تشاءم من العرب : « أما مساكن لخم فهي متفرقة وأكثرها بين الرَّمْلة ومصر في الجفّار ، ومنها في الجولان ، ومنها في حوران »^(٦) . فهم من القبائل اليمانية التي هاجرت إلى شمال جزيرة العرب .

(١) صفة جزيرة العرب ص ١١٥ .

(٢) انظر معجم قبائل العرب ١ / ٣٦٥ .

(٣) نهاية الأرب ص ٨٨ .

(٤) نهاية الأرب ص ١٦٣ .

(٥) صفة جزيرة العرب ص ٢٣١ .

(٦) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٣ .

ثانياً - العدنانيون

ذهب المؤرخون إلى أن العدنانيين هم أبناء نزار بن معد بن عدنان^(١) ، وأن « مواطن بني عدنان مختصة بنجد وكلها بادية رحالة إلا قريشاً بمكة ونجد . قال السهيلي : ولا يشارك بني عدنان من العرب في أرض نجد أحد من القحطانية إلا طيئ من كهلان فيما بين جبلي سلمى وأجأ ، ثم افترق بنو عدنان في تهامة الحجاز ، ثم في العراق والجزيرة ، ثم تفرقوا بعد الإسلام في الأقطار »^(٢) . إلا أن القبائل العدنانية وما تفرع عنها جلُّها تنسب إلى مُضَرَّ ورَبِيعَة من ولد^(٣) نزار ؛ ولذا سأقتصر على ما سيذكر من القبائل والبطون من هذين الفرعين :

الفرع الأول : مُضَرَّ .

كانت ديارهم حيز الحرم إلى السروات ، وما دونها من الغور ، وما والاها من البلاد ، وامتدت ديارها بقرب من شرقي الفرات نحو حرَّان ، فكانت ديارهم بالجزيرة بين دجلة والفرات مجاورة الشام^(٤) . يقول الهمداني : « ومنازلهم مكة وما والاها من تهامة ، وانتشروا فيما يليهم من البلاد وتنافسوا في المنازل والمحال ، وأرض العرب يومئذ خاوية وليس فيها بتهامتها ونجدها وحجازها وعروضها كثير أحد لإخراب بُخْت نَصْرَ إِيَّهَا وإجلاء أهلها إلا من كان اعتصم منهم برؤوس الجبال وشعابها .. »^(٥) . وانقسمت مضر إلى قسمين : خندِف ، وقيس عيلان^(٦) .

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ص ٩ .

(٢) نهاية الأرب ص ٣٢١ .

(٣) انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٠ .

(٤) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ١١٠٧ .

(٥) صفة جزيرة العرب ص ٨٣ .

(٦) انظر نسب عدنان وقحطان ص ٢٠ .

أ - خَيْدِف :

تفرع منها قبائل عدة ، من أشهرها :

١ - هُذَيْل :

يقول الهمداني : « منازل هذيل عُرْنَة وعرفة وبطن نَعْمَان ونخلة ورحيل وكَبْكَب والبُوبَاة وأوطاس وغَزْوَان »^(١) . فكانت ديارهم بالسروات ، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف ، وكان لهم أماكن ومياه في أسفلها من جهات نجد ، وتهامة بين مكة والمدينة^(٢) .

٢ - تميم :

يقول عنهم ابن حزم : « وهم قاعدة من أكبر قواعد العرب »^(٣) . وتتفرع منها عدة بطون كبنِي طُهَيْة ، وبنِي سعد ، وبنِي يَرْبُوع ، وبنِي دَارِم . يقول القلقشندي محددًا منازلهم : « وكانت منازلهم بأرض نجد من هنالك على البصرة واليمامة ، وامتدت إلى الغرى من أرض الكوفة »^(٤) .

ويتطرق الهمداني لمنازلهم في قوله : « ثم ترجع إلى البحرين فالأحساء منازل ودور لبني تميم ، ثم لسعد من بني تميم »^(٥) . « وأدنى اليمامة لقصدها من العراق قرية يقال لها بنبان بها ناس من بني سعد بن زيد مناة بن تميم »^(٦) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ٢٨٨ .

(٢) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ١٢١٣ .

(٣) جمهرة أنساب العرب ص ٢٠٧ .

(٤) نهاية الأرب ص ١٧٧ .

(٥) صفة جزيرة العرب ص ٢٥١ .

(٦) نفس المصدر ص ٢٧٥ .

٣ - قريش :

كانت منازلها مكة وما حولها ، وتنقسم قريش إلى قسمين عظيمين : قريش البطاح ، وقريش الظواهر ، فقريش البطاح ولد قصي بن كلاب وبنو كعب بن لوي ، وهم الذين ينزلون الشَّعب بين أخشبي مكة . وقريش الظواهر هم من سواهم ، وينزلون خارج الشَّعب^(١) .

٤ - كنانة :

كانت بجهات مكة^(٢) ، ويحددها الهمداني « وادي أئمة وضنكان والحرّة حرّة كنانة والمعقد وحلي ، وهو مخلاف وقصبتها الصَّحارية ... ووادي المحرم ... والسرين ساحل كنانة^(٣) » .

٥ - الرِّباب :

كانت ديارهم بالدهناء ، يقول القلقشندي : « وبلادهم بجوار بني تميم بالدهناء ، وتفرقوا بعد ذلك عن الدهناء ولم يبق منهم أحد هناك »^(٤) .

ب - قيس عيلان :

اسمه الناس بن مضر ، وسُمِّي عيلان نسبة إلى فرسه . وقيل خادمه . وقيل كلبه^(٥) . وقد تفرعت منها قبائل أشهرها :

(١) انظر نهاية الأرب ص ٣٥٧ ، ومعجم قبائل العرب ٣ / ٩٤٨ .

(٢) انظر نهاية الأرب ص ٣٦٦ .

(٣) صفة جزيرة العرب ص ٢٣٢ .

(٤) نهاية الأرب ص ١٢٩ .

(٥) انظر نهاية الأرب ص ٣٦٢ .

١ - هوازن :

يقول الهمداني : « سراة الطائف غورها مكة ، ونجدها ديار هوازن »^(١) . ومن أكبر بطون هوازن بنو عامر بن صعصعة ، وتفرع من بني عامر فروع منها : كلاب ، وكانت ديارهم « حمى ضريّة ، وهي حمى كلب والريضة في جهات المدينة وفدك والعوالي »^(٢) . ونمير ، وكانت منازلهم « الجزيرة الفراتية والشام »^(٣) . وبنو عقييل ابن كعب ، كانت مساكنهم بالبحرين ، ثم أجلوا منها فساروا إلى العراق وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية ، وتغلبوا على الجزيرة والموصل^(٤) .

بنو ثقيف ، وكانت منازلهم بالطائف^(٥) .

٢ - سليم :

يقول الهمداني : « فمن وادي القرى إلى خيبر إلى شرقي المدينة إلى حد الجبلين إلى ما ينتهي إلى الحرة ديار سليم لا يخالطهم إلا صرم من الأنصار »^(٦) . فمنازلهم كانت في عالية نجد بالقرب من خيبر^(٧) .

٣ - غني :

كانت ديارهم بنجد مجاورين لطبيّ^(٨) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ١٣١ .

(٢) نهاية الأرب ص ٣٦٥ .

(٣) نهاية الأرب ص ٣٨٥ .

(٤) انظر نهاية الأرب ص ٣٣١ ، ومعجم قبائل العرب ٢ / ٨٠١ .

(٥) انظر نهاية الأرب ص ١٨٦ .

(٦) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٥ .

(٧) انظر نهاية الأرب ص ٢٧١ .

(٨) انظر معجم قبائل العرب ٣ / ٨٩٥ ، والمجاز بين اليمامة والحجاز ص ١٣٦ .

٤ - عَدْوَان :

يقول القلقشندي : « وكانت منازلهم بالطائف من أرض نجد ، نزلوها بعد أياد والعمالقة ، ثم غلبهم عليها ثقيف فخرجوا إلى تهامة »^(١) .

٥ - غَطْفَان :

يقول القلقشندي : « بطن متسع كثير الشعوب والبطون . ومنازلهم مما يلي وادي القرى وجبلي طيب أجأ وسلمى »^(٢) .

ومن غطفان عَبَس ، وذُيَّان . ويحدد الهمداني ديار عبس : « من أوطان اليمامة القصيم لعبس »^(٣) . ويقول عن ذبيان : « وأما ذبيان فهي من حد البياض بياض قرقرة ، وهو غائط بين تيماء وحوران لا يخالطهم إلا طيب »^(٤) .

الفرع الثاني : رَبِيعَة .

كانت ديارهم ما بين اليمامة والبحرين والعراق^(٥) ، ومن ربيعة تفرعت قبائل من أشهرها :

أ - أَسَد :

يقول الهمداني : « فإذا خرجت من تيماء قصد الكوفة ثانياً فأنت في ديار بُحْتُر من طيب إلى أن تقع في ديار بني أسد قبل الكوفة بخمس »^(٦) . وهي قبيلة عظيمة تفرعت منها بطون كبني فُقَعَس ، وبني دُبَيْر ، وبني عَنَزَة^(٧) .

(١) نهاية الأرب ص ٣٢١ .

(٢) نهاية الأرب ص ٣٤٨ .

(٣) صفة جزيرة العرب ص ٢٧٨ .

(٤) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٣ .

(٥) انظر نهاية الأرب ص ٢٤٢ .

(٦) صفة جزيرة العرب ص ٢٤٥ .

(٧) انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٥ ، ٢٩٤ .

ب - وائل :

تفرع منها بطنان مشهوران ، هما : بكر بن وائل ، وتَغَلِب .

١ - بكر بن وائل :

يذكر الهمداني ديارهم في قوله : « وديار بكر بن وائل من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة إلى البحر فأطراف سواد العراق فالأبلة فهيت »^(١) .

٢ - تَغَلِب :

يقول الهمداني : « وديار تغلب الجزيرة بين بلد بكر وبلد قضاة »^(٢) .

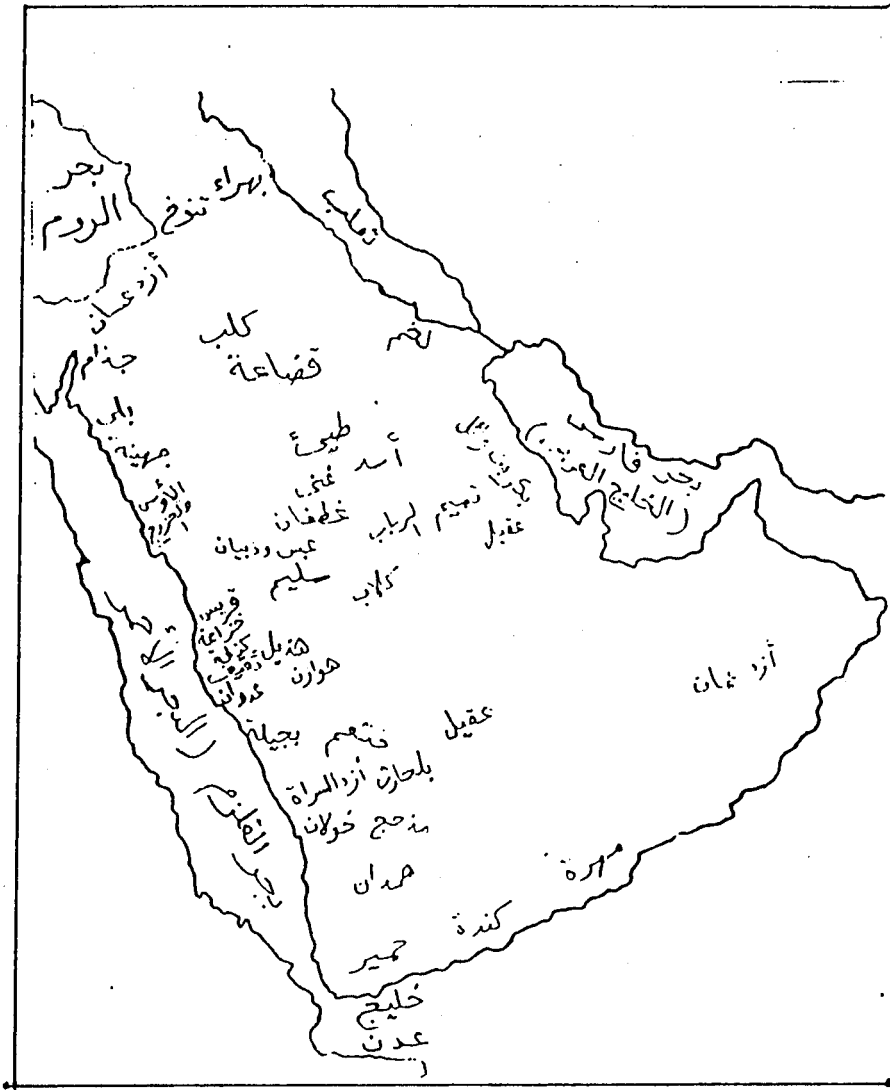
ومن أشهر ما تفرع من أبناء تغلب بني غنم ، يقول ابن حزم فيهم : « وفيهم البيت والعدد من بني تغلب »^(٣) .

(١) صفة جزيرة العرب ص ٢٨٤ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) جمهرة أنساب العرب ص ٣٠٣ .

بيان لمواطن القبائل العربية مما سبق ذكرها



(ج) طرق دراسة اللهجات قديماً وحديثاً :

تتنوع دراسة اللهجات وطريقة تناولها إلى ثلاثة أنماط :

المنحى القديم . دراسات تناولت اللهجات القديمة . دراسات تناولت اللهجات الحديثة . ولعل عَرَض كل نمط من هذه الأنماط بشيء من الشرح والتفصيل يكون معها إجمالاً للقول ، وشمول لطرق دراسة اللهجات :

١ - المنحى العربي القديم^(١) :

لم يكن القدماء يهتمون باللهجات العربية على وفرتهم واهتمامهم بدراسة كل دقائق اللغة ، فهي لم تحظ ببعض ما حظيت به الفصحى من تدوين ودراسة خوفاً على الفصحى من أن تضار بدراسة لهجة ما ، ولأن اهتمامهم الأساسي بالفصحى التي تضمن الوحدة العربية وإن كانت لهم إشارات مبعثرة في ثنايا كتب اللغة والأدب ، والقراءات والتفسير والحديث .

أما كتب النحو فلم تقدم لنا من اللهجات سوى ما وجد في ثنايا كتبهم أيضاً . بل كان بالنسبة إلى النحوي عملاً ثانوياً خارجاً عن نطاق هدفه الذي ينشده ، وهو جمع قواعد اللغة الفصحى المشتركة وتنظيمها ، ولذا لم يكن يهمهم عزو اللهجة إلى قبيلة ، أو التصريح بأصحابها من العرب إذا ما تطرقوا لها كثيراً .

فإمامنا سيبويه كان يعزو بعض اللهجات إلى القبائل إلا أنه في كثير من الأحيان كان يكتفي بذكر اللهجة دون عزوها إلى أصحابها ، وهذا أمر يتجلى لك من خلال البحث مما يغنيننا عن عرض بعض الأمثلة .

(١) انظر في ذلك : اللهجات العربية الغربية القديمة للمستشرق حاييم رابين ص ٢٩ فما بعدها ، وفي اللهجات العربية ص ٤٧ فما بعدها ، والعربية وفجاتها للدكتور عبد الرحمن أيوب ص ٣٤ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٥٠ فما بعدها .

أما النحاة الذين اهتموا بالللهجات فهم النحاة المتأخرون كابن مالك في كتابيه التسهيل والألفية ، وشرأحهما ، والرضي الإستراباذي في كتابه شرح كافية ابن الحاجب ، وأبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والسيوطي في كتابه همع الهوامع ، وغيرهم من الذين تُعد كتبهم ميداناً أوسع لمن يتقصى اللهجات ويهتم بجمعها ودراستها .

ولم نعرف عالماً من علماء العربية قد عُنِيَ باللهجات العربية القديمة وألّف كتاباً تخصص في دراسة تلك اللهجات غير أن كتب التراجم تذكر أن عدداً من العلماء اللغويين قد كتبوا مؤلفات أطلقوا عليها عنوان (كتاب اللغات)^(١) ، ولعدم وقوفنا عليها أو على كتاب واحد منها فإننا لا نعلم إن كانت هذه الكتب مؤلفات في اللهجات ، أو كانت نوعاً من المعاجم . وفيما يلي أسماء عدد من هذه المؤلفات :

١ - كتاب اللغات ليونس بن حبيب (ت ١٨٣ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٢) .

٢ - كتاب اللغات لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٣) .

(١) هناك مؤلفات تحت عنوان لغات القرآن ككتاب لغات القرآن للفراء ، ولغات القرآن للأصمعي ، ولغات القرآن لأبي زيد ، ولغات القرآن للهيثم بن عدي ، ولغات القرآن لابن دريد ، ذكرها ابن النديم في الفهرست ص ٥٥ .

وهذه الكتب التي تحت هذا العنوان مفقودة ، ولم يصل إلينا منها إلا كتابان ؛ أحدهما لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي عبيد القاسم بن سلام ، نشرته مكتبة المعارف بالطائف سنة ١٤٠٧ هـ ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (رقم ١) ، والآخر كتاب اللغات في القرآن ، أخبر به إسماعيل بن عمرو المقرئ عن عبد الله بن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس ، حققه ونشره صلاح الدين المنجد . والكتابان يتفقان في المنهج ، فهما يتناولان اللهجات على المستوى الدلالي ، من نحو : (رغداً) : الخصب بلغة طيّب (الصاعقة) الموت بلغة عمان (فلا رفث) فلا جماع بلغة مذحج . انظر لغات القبائل لابن سلام ص ١٠ . ويقول الدكتور عبده الراجحي : ليس فيهما إلا القليل على المستوى الصوتي ، من نحو : (قرُح) بالفتح لغة الحجاز ، وبالضم لغة تميم . انظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٥٤ ، وكتاب ابن سلام السابق ص ١٣ .

(٢) الفهرست ص ٦٧ .

(٣) الفهرست ص ١٠٧ .

- ٣ - كتاب اللغات للفراء (ت ٢٠٧ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(١) والسيوطي^(٢) .
- ٤ - كتاب اللغات لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٣) والسيوطي^(٤) .
- ٥ - كتاب اللغات لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٥) .
- ٦ - كتاب اللغات للأصمعي (ت ٢١٦ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٦) والقفطي^(٧) والسيوطي^(٨) .
- ٧ - كتاب اللغات لابن دريد (ت ٣٢١ هـ) عزاه إليه ابن النديم^(٩) والقفطي^(١٠) .
- ٨ - كتاب اللغات لعمر بن محمد الزعفراني ، وقد عزاه إليه ابن النديم^(١١) .

٢ - الدراسات التي تناولت اللهجات القديمة :

إن الاتجاه الحديث في دراسة اللهجات القديمة ينقسم إجمالاً إلى قسمين :

-
- (١) الفهرست ص ١٠٦ .
 - (٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .
 - (٣) الفهرست ص ٨٤ .
 - (٤) بغية الوعاة ٢ / ٢٩٥ .
 - (٥) الفهرست ص ٨٦ .
 - (٦) الفهرست ص ٨٧ .
 - (٧) إنباه الرواة ٢ / ٢٠٣ .
 - (٨) بغية الوعاة ٢ / ١١٣ .
 - (٩) الفهرست ص ٩٧ .
 - (١٠) إنباه الرواة ٣ / ٩٧ .
 - (١١) الفهرست ص ١٣٤ .

الأول : دراسات تناولت كل منها لهجة واحدة لقبيلة بعينها من الجوانب الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية .

والثاني : دراسات تناولت اللهجات العربية عامة .

وفي كلا الاتجاهين يقوم الباحث بجمع كل ما يمكنه من ظواهر تلك اللهجة لقبيلة بعينها أو لمجموعة قبائل كثيرة مما احتفظت بها كتب التراث ، ويقدم دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية عن أصحابها ، ويحلل مادتها اللغوية ، ويصنفها إلى عناصرها ، ويدرسها من كل جوانبها ، ويجتهد في الكشف عن العوامل التي أثرت فيها ، واستنباط القوانين التي خضعت^(١) لها . وفيما يلي أسماء عدد من المؤلفات في كلا الاتجاهين :

أ - كتب تناولت كل منها لهجة واحدة :

١ - لغة تميم دراسة تاريخية وصفية للدكتور ضاحي عبد الباقي ، وقد طبعته الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة ١٤٠٥ هـ .

٢ - لغة هذيل للدكتور عبد الجواد الطيب ، جامعة طرابلس ، بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٤٩٩٨ / ٨٥ .

٣ - لغة قريش لمختار سيدي الغوث ، وهو من إصدارات النادي الأدبي بالرياض سنة ١٤١٢ هـ .

٤ - لغات قيس للدكتور محمد أحمد العُمري ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٢ هـ ، تحت رقم ٤٢٨ .

٥ - لغات طيئ للدكتور محمد يعقوب تركستاني ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٢ هـ ، تحت رقم ٤٣٦ .

(١) انظر مقدمة للدراسة في اللهجات العربية ص ١٣٢ .

٦ - لهجة ربيعة دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد المهادي أحمد السلمون ، بجامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بأسبوط سنة ١٤١٧ هـ .

٧ - لهجة بني كلاب للدكتور موسى مصطفى العبيدان ، نشرته دار البلاد بجدة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

ب - كتب تناولت اللهجات عامة :

١ - اللهجات العربية الغربية القديمة للمستشرق حاييم رابين ، وقد ترجمه عبد الرحمن أيوب سنة ١٩٨٦ م ، وهو من مطبوعات جامعة الكويت .

٢ - لهجات العرب لأحمد تيمور باشا ، وقد طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٣ هـ .

٣ - في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ، نشرته مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

٤ - العربية ولهجاتها للدكتور عبد الرحمن أيوب ، وقد طبع الطبعة الأولى بمطابع سجل العرب بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م .

٥ - اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، نشرته الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣ م .

٦ - اللهجات العربية للدكتور إبراهيم محمد نجما ، نشرته مطبعة السعادة سنة ١٣٩٦ هـ .

٧ - الجوانب النحوية في لهجات العرب وموقف النحاة منها للدكتور مصطفى عبد العزيز السنجرجي ، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ، كلية دار العلوم سنة ١٩٦٨ م ، تحت رقم (٦٥٤) .

- ٨ - مقدمة للدراسة في اللهجات العربية للدكتور محمد أحمد خاطر ، وقد نشرته مطبعة الحسين الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٧٨ م .
- ٩ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ، نشرته دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية سنة ١٩٩٨ م .
- ١٠ - الفصحى ولهجاتها دراسة تاريخية مقارنة للدكتور عبد الفتاح البركاوي ، وقد طُبِعَ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .
- ١١ - مظاهر اختلاف لغات العرب للدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل ، وقد نشرته مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٤٠٥ هـ .
- ١٢ - اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم ، وهو من إصدارات دار عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .
- ١٣ - اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية لصالحه بنت راشد آل غنيم ، وهو من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .
- ١٤ - اللهجات العربية نشأة وتطوراً للدكتور عبد الغفار حامد هلال ، وقد نشرته دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٤١٨ هـ .

٣ - الدراسات التي تناولت اللهجات الحديثة^(١) :

في العصر الحديث ظهرت الدعوة لدراسة اللهجات العامية في الغرب ، وقد

(١) تعد دراسة اللهجات Dialectologie من أهم فروع علم اللغة العام General Linguistics في العصر الحديث ، وهو علم يدرس الظواهر المتعلقة بانقسام اللغة إلى لهجات تختلف باختلاف البلاد أو باختلاف الجماعات الناطقة بها ، أو علم يدرس خصائص اللهجات في اللغة الواحدة كما تظهر في الفروق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية . انظر علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ٧ ، ومقدمة لدراسة اللغة للدكتور حلمي خليل ص ٣٣٤ .

كانت بداية الدعوة مقصورة على اللهجات المتفرعة من لغاتهم^(١) ، ثم انتقلت الدعوة المنكورة لتشمل اللهجات العربية الحديثة فأدخل الأوربيون تدريس اللهجات العربية المحلية في مدارسهم وجامعاتهم لتساير حركة المد الاستعماري مستعينين في ذلك بالمستشرقين المتخصصين في دراسة تلك اللهجات . ففي إيطاليا درست العربية العامية في مدرسة نابولي ، وفي النمسا أنشئت مدرسة في فينا سنة ١٧٥٤ م أطلقوا عليها اسم مدرسة القناصل ؛ لأنها كانت تعلم القناصل لغات الشرق ومنها العاميات العربية ، وفي فرنسا أنشئت مدرسة باريس للغات الشرقية الحية سنة ١٧٥٩ م وكانت تدرس اللهجات العربية العامية في آخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، وفي روسيا أنشئت مدرسة لازارف الإكليريكية للغات الشرقية في مدينة موسكو سنة ١٨١٤ م وكانت تعلم العربية ولغاتها العامية ولغات الشرق الأخرى ، وفي ألمانيا أنشئ قسم لتدريس اللغات الشرقية في برلين وكانت مهمته تدريس اللغات الشرقية ومنها اللغة العربية ولهجاتها العامية ، وفي المجر أنشئت الكلية الملكية لعلوم الاقتصاد سنة ١٨٩١ م واهتمت بتعليم العاميات العربية أيضاً ، وفي إنجلترا أنشأت جامعة لندن قسماً في أوائل القرن التاسع عشر لتدريس العربية الفصحى والعامية^(٢) .

وكان من المسلم به أن يساير حركة تعليم العاميات العربية إصدار كتب لهؤلاء المستشرقين في اللهجات الحديثة ، فمنها على سبيل المثال مما تناول اللهجات أو لهجة بعينها^(٣) :

١ - أصول اللغة العربية العامية والفصحى للمستشرق الفرنسي دي سفاري ط ١٧٨٤ م .

٢ - ثلاث مقالات في اللهجات العامية للمستشرق الألماني فيشر ط ١٨٩٨ م .

(١) انظر علم اللغة للدكتور وافي ص ٥٣ .

(٢) انظر الفصحى ونظرية الفكر العامي للدكتور مرزوق بن تباك ص ٣١ - ٣٥ ، واللحن في اللغة العربية للدكتور يوسف المطوع ص ٥١ .

(٣) انظر الفصحى ونظرية الفكر العامي ص ٥١ ، واللحن في اللغة العربية ص ٥٤ .

- ٣ - قواعد العربية العامية في مصر للمستشرق الألماني ولهم سبيتا ط ١٨٨٠ م .
- ٤ - قواعد الشرقية والمغربية للمستشرق الفرنسي كوسان دوبر ط ١٨٥٨ م .
- ٥ - لغة بيروت العامية للمستشرق الفرنسي أمانويل مانسون ط ١٩١١ م .
- ٦ - لهجة بغداد والعامية للمستشرق الفرنسي لويز ماسنيون ط ١٩١٢ م .
- ٧ - لغة مراکش العامية وقواعدها للمستشرق الفرنسي بن سميل ط ١٩١٨ م .
- ٨ - عامية دمشق للمستشرق الألماني برجستراسر ط ١٩٢٤ م .

بل كان من مظاهر اهتمامهم بدراسة تلك اللهجات أن عينوا مدرسين عرب في الجامعات الأوربية لتدريس اللهجات العربية والتأليف فيها^(١) ، فكان منهم إلياس بقطر أول مدرس شغل كرسي العربية العامية بمدرسة اللغات الشرقية بباريس سنة ١٨٢٠ م ، وقام الشيخ محمد عياد الطنطاوي بتعليم العامية المصرية في كلية اللغات الشرقية بجامعة بطرسبرج في موسكو ، وألف كتاباً عنوانه (أحسن النخب في معرفة لسان العرب) ط ١٨٤٨ م ، وكان أحمد فارس الشدياق يدرس العامية في الجامعات البريطانية ، وألف في ذلك (أصول اللغة العربية المحكية) ط ١٨٥٦ م ، واشتغل ميخائيل الصباغ بهذا العمل في مدرسة باريس للغات الشرقية الحية ، وصنف لهم (الرسالة التامة في كلام العامة ، والمناهج في أحوال الكلام الدارج) ط ١٨٨٦ م .

ولابد من الإشارة هنا بإيجاز لأبرز الأهداف والفوائد المزعومة التي يصبون إليها ، وينادون بها من دراسة اللهجات الحديثة سواء أكانت عن سوء نية ابتغاء للقضاء على الفصحى وإحلال العاميات محلها ، أو عن جهل :

أ - دراسة العامية وسيلة لدراسة اللهجات القديمة ، وكشف غموضها^(٢) .

(١) انظر البحث اللغوي للدكتور محمود حجازي ص ٩٦ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٥ .

ب - ما كتب عن اللهجات الحديثة هي محاولة لتأصيلها وإرجاعها إلى أصولها الفصحى ، فهناك بعض الآثار القديمة احتفظت بها اللهجات الحديثة^(١) .

ج - إن اللغة العربية الفصحى قواعدها صعبة معقدة ، والكتابة بها غير ميسرة ، فهي معقدة نحواً وكتابة . والسبيل إلى تيسير ذلك يتحقق في دراسة اللهجات العامية والكتابة بها^(٢) .

د - اللغة كائن حي متطور ، وسبيل مواكبة تطورها يتمثل في دراسة اللهجات العامية^(٣) .

هـ - في العامية أدب شعبي غني ، ومظاهر لغوية صرفية ونحوية ومعجمية تُثري اللغة الفصحى لكونها قصرت عن الإحاطة والشمول^(٤) .

و - تسجيل لهجاتنا الحديثة التي تكون مرحلة تاريخية من حياتنا الاجتماعية ، وإشباع رغبة العلماء منها في الدراسات الأكاديمية البحتة للهجات الحديثة^(٥) .

ولا يخفى على ذي لب رشيد أن تلك الدعوة هي في الحقيقة معول هدم ما تفتأ تضرب بنيان لغة القرآن الكريم ، ترمي بأهداف ظاهرها الإصلاح ومسيرة الزمان ، وباطنها الإفساد وتفريق المجتمعات ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية^(٦) :

- ب - يترتب على ذلك العزلة بين الموروث الإسلامي والثقافي وأبناء العصر .
- ج - غزو الإسلام والعقيدة الإسلامية بقطع الصلة بين أبناء الإسلام والقرآن الكريم والسنة المطهرة ؛ لأن لغتهما العربية الفصحى العالية ، واللغة وعاء الفكر .
- د - تمزيق الوحدة العربية التي تمثلها لغة واحدة مشتركة يتواصل بها أبناء كل قطر عربي بغيره من الأقطار العربية ، ولا يتحقق هذا إلا بزوال اللغة العربية الفصحى .
- هـ - يُبنى على ذلك أن يتشرب أبناء كل قطر عربي لهجتهم العامية فلا يتسنى لهم الكتابة حينئذ إلا بالعامية بعد فقدانهم للغتهم الفصحى .
- و - تحقيق أهداف استعمارية يستفيد منها المستعمر عن طريق دراسة لهجات الأمصار العربية ليسهل عليهم نشر عيونهم ، وتغلغلهم بين الشعوب العربية .

الثاني

أ - المعنى النحوي^(١) وأنواعه :

نعلم أن العرب القدماء قد اهتموا اهتماماً كبيراً بقضية المعنى ؛ لأنه يتصل بالأصل الذي صدرت عنه حركتهم العقلية ، وهذا أمر تصوره كتب التفسير والأصول والفقه واللغة بفروعها .

والذي يعيننا من ذلك المعنى النحوي حيث إن النحو يدرس معاني الأشكال ذاتها ، أو المعاني التي تؤدي إليها التراكيب أو الجمل اللغوية ، والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً في كلام^(٢) .

فالمعاني النحوية هي الوظائف النحوية التي تقوم بها الوحدات النحوية في سياقاتها المختلفة^(٣) . ونعني بالوحدات النحوية في اللغة العربية نوعين :

الأول : الوحدات النحوية الإفرادية ، وهي التي تؤدي معان نحوية على سبيل الاستقلال ضمن مكونات جملة ما ، وذلك مثل الوحدات الدالة على الفاعلية أو المفعولية أو الحالية وحروف المعاني مثل أدوات العطف والشرط والاستفهام ، وحروف الجر ، وغير ذلك مما أطلق عليه ابن هشام مصطلح (المفردات) ويعني بها

(١) ممن تناول هذه القضية عند القدماء والمحدثين بالبسط والتفصيل ، وعرضها ومقابلتها بما كتب حولها عند الغربيين والأمريكيين من علماء اللغة الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٧٨ - ٢٤٠ ، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، وقد اقتفى أثره على مدى كتابه بأكمله ، والدكتور عبد الفتاح البركاوي في كتابه دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ص ١٩٣ - ٢٩٣ .

وسأكتفي هنا بعرض موجز تحقق به فائدة هذا التمهيد من التعرف على المعاني النحوية وأنواعها . ومن يريد المزيد فليرجع إلى الكتب السابق ذكرها . وسوف أبحث المعاني النحوية حيث وجدت فيما يمثل الأبواب النحوية في ظواهر اللهجات عند سيبويه .

(٢) انظر فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٥٩ .

(٣) انظر دلالة السياق ص ١٩٩ .

الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف^(١) .

الثاني : الوحدات النحوية التركيبية ، وهي التي تفاد من الجملة بأسرها بحيث يكون التركيب كله وليس جزءاً منه هو المسئول عن أداء المعنى^(٢) .

وقسم الدكتور تمام حسان في حديثه عن النظام النحوي المعاني النحوية إلى نوعين ، هما :

١ - المعاني النحوية العامة - معاني الجمل والأساليب - كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد والطلب والأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي والعرض والتحضيض والشرط والقسم والتعجب والمدح والذم

٢ - المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة والحال والاستثناء^(٣)

ولم يكن علماء العربية القدماء بمنأى عن هذه القضية ، فقد تحدثوا عن هذه المعاني النحوية وحددوا المراد بها ، فابن قتيبة أشار إلى ذلك عند حديثه عن الإعراب الذي هو من خصائص العربية فقال : « ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ، لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحدٍ منهما إلا بالإعراب . ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخي ، بالتونين ، وقال آخر : هذا قاتلٌ أخي ، بالإضافة ، للدّلّ التنوين على أنه لم يقتله ، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله .

(١) مغني اللبيب ١ / ١٩ .

(٢) انظر دلالة السياق ص ٢٢٦ - ٢٣١ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٧٨ فما بعدها .

ولو أن قارئاً قرأ : ﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾^(١) وقد ترك طريق الابتداء بإننا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب - أن - بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبي - عليه السلام - محزوناً لقولهم : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وهذا كُفْرٌ ممن تعمدته ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به

وقد قال رسول الله - ﷺ - : « لا يُقتل قرشيٌّ صَبْرًا بعد اليوم »^(٢) فمن رواه - جزماً - أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يُقتل إن ارتد ، ولا يُقتص منه إن قتل .

ومن رواه - رفعاً - انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيتحقق القتل . أقما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين^(٣) . فهو هنا يتحدث عن أثر العلامات الإعرابية في التمييز بين المعاني النحوية « وقد ذكر ابن قتيبة بعض هذه المعاني صراحة وهي معنى الفاعل - الفاعلية - ومعنى المفعول - المفعولية - أما المعاني المذكورة ضمناً فهي في المثال (هذا قاتلٌ أخي) معنى المفعول إذا كان اسم الفاعل منوناً ، ومعنى الإضافة إذا كان غير منون .

أما في الحديث الشريف فإن المعاني المشار إليها هي النهي ، وهو من قبيل الإنشاء ، والمعنى الآخر هو النفي ، وهو من قبيل الخبر . وهذه من قبيل المعاني التركيبية التي يطلق عليها أحياناً معاني الكلام أو الجمل .

إن اعتبار النهي والنفي ضمن المعاني النحوية لم ينفرد به ابن قتيبة وإنما تابعه في ذلك أحمد بن فارس الذي تحدث عن معانٍ مشابهة ، مثل التعجب والاستفهام على أنها مما يستفاد من العلامة الإعرابية ، ومن ثم تكون داخلية ضمن المعاني النحوية ، يقول رحمه الله : من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيز

(١) يس ، آية : ٧٦ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح) ٥ / ١٧٣ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ .

فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعت ، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام ولا نعتٌ من تأكيد^(١) .

وقد ذكر ابن فارس في موضع آخر أن كلاً من التعجب والاستفهام هما من معاني الكلام^(٢) أو الجمل فدل ذلك على أن المعاني النحوية المستفادة من الإعراب تطلق ويراد بها أحد أمرين :

١ - المعاني النحوية للكلمات أي تلك الوظائف التي تؤديها في الجملة أو التركيب ، وقد ذكر منها هنا الفاعلية والمفعولية ، الإضافة ، النعت ، التوكيد .

٢ - المعاني النحوية للجمل أو الأساليب ، وهي التي أسماها معاني الكلام ، وقد ذكر منه هنا معاني الخبر ، الاستفهام ، التعجب^(٣) .

وابن جني ذكر المعاني النحوية فيما يتعلق بمعاني الأبواب النحوية من مثل الفاعلية والمفعولية في باب القول على الإعراب حيث قال : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه^(٤) . بل أشار في موضع آخر بما يقصد بالمعاني النحوية فقال : « ... يقول النحويون إن الفاعل رَفَعٌ ، والمفعول به نَصَبٌ ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ضَرِبَ زيدٌ ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : إن زيداً قام ، فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : عجبت من قيام زيد ، فنجره وإن كان فاعلاً ، ونقول أيضاً : قد قال الله - عز وجل - ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾^(٥) فرفع - حيثُ - وإن كان بعد حرف الخفض »

(١) الصاحبى ص ٧٦ .

(٢) انظر الصاحبى ص ٢٨٩ .

(٣) دلالة السياق ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) الخصائص ١ / ٣٥ .

(٥) البقرة ، آية ١٤٩ .

ومثل هذا يُتعب مع هذه الطائفة لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صدام هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلةً ، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو حيثُ وقبلُ وبعُدُ ليست إعراباً وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض»^(١) وفي هذا النص تتضح الدلالة في تحديد المعاني النحوية ، فالكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب .

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني مدار (النظم) قائماً على توحي معاني النحو ، والوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، وسأعرض له نصاً من كتابه دلائل الإعجاز يتضح معه وجهة نظر عبد القاهر فيما يتعلق بالمراد من المعاني النحوية : « اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك ، فلا تُخلُ بشيء منها .

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في - الخبر - إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد مطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

(١) الخصائص ١ / ١٨٤ فما بعدها .

وفي - الشرط والجزاء - إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج .

وفي - الحال - إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرعٌ أو وهو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع .

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويحيى به حيث ينبغي له .

وينظر في - الحروف - التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء ب- ما - في نفي الحال ، ب- لا - إذا أراد نفي الاستقبال ، وب- إن - فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وب- إذا - فيما علم أنه كائن .

وينظر في - الجمل - التي تُسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع - الواو - من موضع - الفاء - ، وموضع - الفاء - من موضع - ثم - ، وموضع - أو - من موضع - أم - ، وموضع - لكن - من موضع - بل - .

ويتصرف في التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، في الكلام كله ، وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيصيب بكل من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأً إلى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظمٍ أو فساده ، أو وصف بمزئية وفضلٍ فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ،

ويتصل بباب من أبوابه»^(١) .

ومن خلال هذا النص يمكننا أن نستخلص مجموعة من الحقائق التي توضح مفهوم المعاني النحوية عند عبد القاهر^(٢) ، وهي :

١ - إن معاني النحو التي تتوخى فيما أسماه ب- النظم - تشمل :

أ - معاني الأبواب النحوية التي تنهض بها المفردات أو ما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وذلك مثل الخبر والحال والفاعل إلخ .

ب - معاني الأدوات أو الحروف مثل - ما - و - لا - و - إن - و - إذا - ويتصل به معاني حروف الجر .

ج - معاني الجمل والأساليب مثل معاني الشرط والاستفهام والنفي ، وقد أفصح عن هذا المعنى في موضع آخر بأزيد مما ذكر هنا حيث قال : « أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنياً »^(٣) .

د - معاني بعض الوحدات الصرفية كالتعريف والتنكير .

٢ - الإمكانيات التعبيرية التي تتيحها اللغة العربية للتعبير عن هذه المعاني ، وقد أطلق على هذه الإمكانيات مصطلح (الوجوه) وقد ذكر على سبيل التمثيل لا الحصر بجملة الخبر ثمانية أوجه ، وللشرط والجزاء خمسة أوجه ، وللحال ستة أوجه .

(١) دلائل الإعجاز ص ٨١ - ٨٣ .

(٢) عرض لمفهوم المعاني النحوية عند عبد القاهر الدكتور تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٦ فما بعدها ، والدكتور محمد حماسة في النحو والدلالة ص ٩٠ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، وأورداً نصراً من دلائل الإعجاز غير ما أوردت ، واستخلصا منها ما يتبين به مفهوم المعاني النحوية عنده . أما النص الذي أوردته فهو أحد نصين أوردهما الدكتور عبد الفتاح البركاوي على مفهوم المعاني النحوية عند الجرجاني ، واستخلص منه الحقائق التي سأعرضها بتصرف عن دلالة السياق ص ٢٠٥ فما بعدها .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٥٥ .

٣ - الاختيار الدقيق بين الأبواب أو المعاني النحوية من ناحية وبين الوجوه المتعددة لذلك الباب النحوي الذي تندرج تحته ، وقد شبه ذلك الاختيار الذي يبين فيه التفاوت بين المتكلمين بالأصباغ حيث يقول : « وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعملُ منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تَهَدَّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نَسَجَ ، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبها إياها ، إلى ما لم يَهْدَ إليه صاحبه ، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم»^(١) .

ومن الجدير بالذكر هنا بعد عرضٍ للمعنى النحوي وأنواعه أن نضمن ذلك إشارات للملامح أو القرائن أو الدلائل النحوية التي يتبين بها المعنى النحوي ، وهي تتمثل في : الإعراب ، الترتيب ، المطابقة ، الإسناد ، السياق أو دلالة الحال^(٢) . وقد كان ابن جني من أسبق اللغويين الذين تناولوا هذه الملامح في اللغة العربية ، وقد فصل القول فيها وجعل من الإعراب الملمح الأساسي الذي يحدد المعاني النحوية ، فإذا تعذر ظهوره فإن هناك بدائل أخرى تلجأ إليها العربية لتدفع اللبس الذي ينشأ نتيجة لتعذر

(١) المصدر السابق ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) اقتصر على هذه الملامح لأنها التي أشار إليها ابن جني كما سيأتي في النص ، ولأن الدكتور عبد الفتاح البركاوي أيضاً قصر الملامح النحوية التي اقتصت بها العربية على ما سبق . انظر دلالة السياق ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

وهناك ملامح أخرى منها على سبيل المثال :

ملمح الأداة كحروف الجر والحروف الناصبة للفعل المضارع .

ملمح التضام نحو الحذف والذكر بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه ﴿ وسأل القرية ﴾ [يوسف ٨٢] والموصوف وصفته (صليت بالجامع) أو الفصل وعدمه كالفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئي الجملة المنسوخة . وعدم الفصل كمنع الفصل بين الموصول وصلته .

ملمح الربط كأن يتم بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين الشرط وجوابه إلخ ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة ، أو بالحرف كالفاء في جواب الشرط أو بإعادة اللفظ انظر في هذه الملامح الثلاث : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣ - ٢٢٥ .

ظهوره ، استمع إلى قوله في باب القول على الإعراب : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه .

فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بُشْرَى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : أكل يحيى كُمَثْرَى ، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك : ضربتُ هذا هذه ، وكلم هذه هذا . وكذلك إن وضع الغرض بالثنوية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك : أكرم اليَحْيِيَّانِ البُشْرِيَّينِ ، وضرب البشريينِ اليحيونَ . وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعني . وكذلك قولك : ولدتُ هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة .

وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع جاز لك التصرف لما تُعقِب من البيان ، نحو : ضرب يحيى نفسه بشرى ، أو كلم يحيى^(١) العاقلَ مُعَلَّى ، أو كلم هذا وزيداً يحيى . ومن أجاز : قام وزيد عمرو ، لم يجز ذلك في نحو : كلم هذا وزيد يحيى ، وهو يريد : كلم هذا يحيى وزيد ، كما يجيز : ضرب زيداً وعمرو جعفر . هذا طرف من القول أدّى إليه ذكر الإعراب^(٢) .

فابن جني أشار في النص إلى الملمح النحوي الأساسي في الكشف عن المعاني النحوية ، وهو الإعراب ، وقد تكون دلالة الإعراب مباشرة نحو (أكرم سعيد أباه)

(١) في النص « كلم بشرى » والصواب ما أثبتته ؛ لكون الفعل مجرداً من تاء التأنيث ، والصفة التي تلت المفعول المذكور .

(٢) الخصائص ١ / ٣٥ .

وقد تكون غير مباشرة وذلك إذا لحقت علامة الإعراب التابع كما في التوكيد (ضرب يحيى نفسه بشرى) والنعته (كلم يحيى العاقل مُعلّى) وعطف النسق في بعض الحالات (كلم هذا وزيداً يحيى) .

ثم أتبعه بالملامح النحوية البديلة للإعراب عندما يمتنع ظهوره ، وهي :

- الترتيب :

أي التزام تقديم الفاعل وتأخير المفعول لكي يُستغنى بحفظ الرتبة التي هي أصلاً غير محفوظة عن الإعراب نحو (ضرب يحيى بشرى) فلا يتضح معنى الفاعلية والمفعولية في هذا المثال إلا من خلال ملمح الترتيب .

- المطابقة :

يقول الدكتور البركاوي عن هذا الملمح عند ابن جني : « اعتد ابن جني بالمطابقة ملمحاً نحوياً يحل محل الإعراب عند تعذر ظهوره ، وقد ذكر ابن جني صورتين للمطابقة :

أولاهما : المطابقة في الجنس ، أي في التذكير والتأنيث ؛ لأنه لما كان معلوماً في نظام اللغة العربية أن علامة التأنيث تلحق الفعل إذا كان الفاعل أو نائب الفاعل مؤنثاً فإن لحوق هذه العلامة بالفعل تعد ملمحاً نحوياً يميز به الفاعل من المفعول به ففي المثالين اللذين أوردهما (ضربت هذا هذه ، وكلم هذه هذا) يتعين أن يكون الفاعل في الجملة الأولى هو - هذه - رغماً عن تأخره ، وأن يكون الفاعل في الجملة الثانية هو - هذا - لعدم لحوق التأنيث بالفعل .

والأخرى : هي المطابقة في العدد (التثنية والجمع) ، وهنا أصاب ابن جني في ذكر القاعدة ولكنه أخطأ في التطبيق ، والقاعدة هنا إن وضح الغرض - أي المعنى النحوي - بالتثنية والجمع جاز لك التصرف بالتقديم والتأخير .

أما التطبيق فيتمثل فيما أورده من المثالين التوضيحيين ، وهما (أكرم اليحييان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون) ذلك أن في كلا الجملتين علامة إعرابية

واضحة إذ الألف والنون التي هي علامة رفع المثني هي التي حددت الفاعل لوقوعها في مقابلة الياء والنون التي تشير إلى المفعول به ، ومن ثم فإنه لا أثر للمطابقة هنا .

أما في المثال الثاني فإنه علامة الواو والنون في - اليحيون - هي التي أشارت إلى كونها فاعلاً . والتمثيل الصحيح لذلك هو قول الله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) وذلك في لغة من يجعل الواو في - أسروا - علامة للجمع (لغة أكلوني البراغيث) حيث يتضح من المطابقة أن الفاعل هو - الذين - على الرغم من تأخره ، وأن - النجوى - التي تخلو من علامة الإعراب لكونها اسماً مقصوراً هي المفعول به رغماً عن تقدمه^(٢) . والأمر كما قال .

- الإسناد :

هذا الملمح يتمثل في لمح العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل من ناحية والفعل والمفعول به من ناحية أخرى ، فالفعل - أكل - في المثال الذي أورده ابن جني لا يسند إلا لما يقع منه الأكل من الأناسي أو الحيوانات أو ما أشبه ذلك . أما الكمثرى فهي مما يقع عليها الأكل لامنها ، ومن ثم يكون - يحيى - هو الفاعل تقدم أو تأخر ؛ لأنه هو الذي يصح إسناد الأكل إليه ، و- الكمثرى - هي المفعول به لتعلق الفعل بها على جهة الوقوع عليها^(٣) . ونظير ذلك قول الله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٤) حيث نعرب - مَنْ - مفعولاً به أولاً على رغم تأخرها ، و- الحكمة - مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها ؛ لأن - مَنْ - هي الآخذ ، و- الحكمة - هي المأخوذ ، فمراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هي الاعتبار الذي تم إعراب المفعولين طبقاً له ، وهو اعتبار من قبيل قرينة ملمح الإسناد^(٥) .

(١) الأنبياء ، آية ٣ .

(٢) دلالة السياق ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٧ .

(٤) البقرة ، آية ٢٦٩ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ .

- السياق أو دلالة الحال :

وقد ضرب ابن جني مثالين لذلك ، هما : عنصر الإيماء المصاحب لعملية الكلام
وعنصر المشاهدة المتمثل في رؤية البنت والأم ، حيث كانت حال الأم من البنت
معروفة غير منكورة^(١) .

(١) دلالة السياق ص ٢٥٨ .

ب - مستويات الاختلافات اللهجية وخاصة على المستوى النحوي :

إن مظاهر اختلاف اللهجات العربية متعددة الوجوه ، أشار إليها ابن فارس في قوله : « اختلاف لغات العرب من وجوه :

أحدها : الاختلاف في الحركات كقولنا : نستعين ، ونستعين . بفتح النون وكسرها . قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون .

والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : معكم ، ومعكم ... ووجه آخر : وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو : أولئك ، وألئك ومنها قولهم : أن زيداً ، وعن زيداً .

ومن ذلك : الاختلاف في الهمز والتلحين نحو : مستهزون ، ومستهزون .

ومنه : الاختلاف في التقديم والتأخير نحو : صاعقة ، وصاعقة .

ومنها : الاختلاف في الحذف والإثبات نحو : استحييت ، واستحييت . وصددت ، وأصددت .

ومنها : الاختلاف في الحرف الصحيح يُبدل حرفاً معتلاً نحو : أمّا زيد ، وأيّما زيد .

ومنها : الاختلاف في الإمالة والتفخيم في مثل : قضى ، ورمى . فبعضهم يفخم وبعضهم يُميل .

ومنها : الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله ؛ فمنهم من يكسر الأول ، ومنهم من يضم فيقولون : اشترَو الضلالة ، واشترَو الضلالة .

ومنها : الاختلاف في التذكير والتأنيث فإن من العرب من يقول : هذه البقر . ومنهم من يقول : هذا البقر . وهذه النخيل ، وهذا النخيل .

ومنها : الاختلاف في الإدغام نحو : مهتدون ، ومُهَدُون .

ومنها : الاختلاف في الإعراب نحو : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ

ومنها : الاختلاف في صورة الجمع نحو : أسرى ، وأسارى .

ومنها : الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو : يأمرُكم ، ويأمرُكم . وعُنِيَ له ، وعُنِيَ له .

ومنها : الاختلاف في الوقف على هاء التانيث مثل : هذه أُمَّةٌ ، وهذه أُمَّتٌ .

ومنها : الاختلاف في الزيادة نحو : أنظرُ ، وأنظُرُ

وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها ، لكن هذا موضع اختصار

ومن الاختلاف : اختلاف التضاد ، وذلك قول حمير للقائم : ثِبْ . أي

اقعد

وروي أن زيد بن عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك حمير فألفاه في

مُتَصَيِّدٍ له على جبل مُشْرِفٍ فسلم عليه وانتسب له ، فقال له الملك : ثِبْ . أي

اجلس ، وظن الرجل أنه أمره بالوثوب من الجبل فقال : لتجدني أيها الملك مطوعاً ،

ثم وثب من الجبل فهلك ، فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبروه بقصته وغلظه في

الكلمة^(١) .

وإذا ما أردنا أن نصنف مظاهر اختلاف اللهجات التي ساقها ابن فارس في وجوه

عدة إلى مستويات فإن تلك المظاهر تندرج تحت أربع مستويات إجمالاً ، وهي :

١ - الاختلافات اللهجية على المستوى الصوتي :

ومما يندرج تحت هذا المستوى من وجوه الاختلافات ما كان في إبدال الحركات

- الصوائت - نحو كسر حرف المضارعة (نستعين ، نستعين) أو إبدال الحروف

- الصوامت - كإبدال حرف صحيح محل آخر صحيح نحو (أذَّ زيد ، عنَّ زيد)

وفي الوقف نحو (هذه أُمَّةٌ ، هذه أُمَّتٌ) أو إبدال حرف صحيح بآخر معتل نحو (أمَّا

زيد ، أيما زيد) .

(١) الصاحبي ص ٢٨ - ٣٢ .

والإتباع نحو (اشترُو الضلالة ، اشترُو الضلالة) .

ومطل الحركات نحو (أنظر ، أنظور) .

والهمز والتسهيل نحو (مستهزؤون ، مستهزون) .

والإدغام والفك كإدغام المتجانسين نحو (مهتدون ، مهتدون) .

والحذف والإثبات نحو (استحييت ، استحييت) .

والإمالة والتفخيم نحو (قضى ، رمى) .

٢ - الاختلافات اللهجية على المستوى الصرفي :

ومما يندرج تحت هذا المستوى من تلك الوجوه الاختلاف في الصيغ والأبنية نحو

(صددت ، أصددت) و(أسرى ، أسارى) .

والقلب المكاني نحو (صاعقة ، صاقعة) .

والاختلاف في تذكير وتأنيث (البقر ، النخيل) .

٣ - الاختلافات اللهجية على المستوى النحوي :

وهذا المستوى من الاختلافات اللهجية هو موضوع البحث ومادته وإن أشار إليه

ابن فارس كإعمال - ما - النافية وإهماها ، وقد اقتفيت ذلك في كتاب سيبويه فيما

هداني الله إليه وفق خطة البحث ، وهذا ستره - إن شاء الله تعالى - مما يغني عن

التفصيل فيه هنا .

٤ - الاختلافات اللهجية على المستوى الدلالي :

إن الاختلافات اللهجية على هذا المستوى إما أن يكون في استعمال لفظ واحد

لأكثر من معنى ، وهو ما يُسمى بالمشترك اللفظي ، وقد يسمى بالتضاد إذا كان

المعنيان اللذان يدل عليهما اللفظ متضادين ، وهو ما يُعرف بظاهرة التضاد . وإما أن

يكون في استعمال أكثر من لفظ للدلالة على معنى واحد ، وهو ما يعرف

بالترادف^(١) . يقول سيويوه : « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... »^(٢) .

فمن أمثلة ظاهرة المشترك اللفظي^(٣) لفظ (الخال) الذي يطلق على أكثر من معنى ، منها : أخو الأم ، المكان الخالي ، العصر الماضي ، الدابة ، الخيلاء ، الشامة في الوجه ، والسحاب ، والجبل الأسود إلخ .

ومن أمثلة ظاهرة التضاد^(٤) ما أورده ابن فارس : وثب الرجل إذا نهض وظفر ، ووثب إذا قعد بلغة حمير .

ومن أمثلة ظاهرة الترادف في الأفعال^(٥) : مضى وذهب وانطلق . وفي الأسماء : سيف ومُهَنَّد وحسام

(١) فصول في فقه العربية ص ٣٠٩ ، والفصحى ولهجاتها للدكتور عبد الفتاح البركاوي ص ١٨٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤ .

(٣) انظر في ذلك المزهري ١ / ٣٦٩ فما بعدها .

(٤) انظر في ذلك المصدر السابق ١ / ٣٨٧ فما بعدها .

(٥) انظر في ذلك المصدر السابق ١ / ٤٠٢ فما بعدها .

الباب الأول

المسائل النحوية

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول

المسائل النحوية ، وعلاقتها بالإعراب والبناء

الفصل الثاني

في المفردات النحوية - الحروف وما يجري مجراها من الأسماء والظروف

الفصل الأول

المسائل النحوية ، وعلاقتها بالإعراب والبناء

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في الأسماء وما ألحق بها (أسماء الأفعال والأصوات)

المبحث الثاني : في الأفعال

المبحث الأول

في الأسماء وما ألحق بها (أسماء الأفعال والأصوات)

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : شغل الأسماء للوظائف النحوية من نحو الفاعلية والحالية والتمييز

- ١ - الابتداء بالمصدر والاسم بين الرفع والنصب .
 - أ - المصدر المنكر .
 - ب - المصدر المحلى بالألف واللام .
 - ج - المصدر الواقع بعد - أمّا - .
 - د - الاسم الواقع بعد - أمّا - .
- ٢ - الابتداء بالمشتق بين الرفع والنصب .
 - أ - في الدعاء .
 - ب - في غير الدعاء .
- ٣ - إعراب الاسم على البدل أو قطعه على الابتداء .
- ٤ - إعراب ضمير الفصل بين الإعمال والإهمال .
- ٥ - النعت بغير المشتق .
- ٦ - الحال .
 - أ - مجيء صاحب الحال نكرة بدون مسوغ .
 - ب - إعراب الأعداد المضافة إلى الضمائر بين الحالية والتوكيد .
 - ج - قطع الحال على الرفع .
- ٧ - الاستثناء .
 - أ - المستثنى في كلام تام متصل غير موجب .
 - ب - الاستثناء المنقطع .
- ٨ - المنادى المفرد العلم .
 - أ - حكم المفرد العلم الواقع بعد المنادى المضاف .
 - ب - تكرار المنادى المفرد العلم .
- ٩ - ظرف الزمان بين النصب على الظرفية وإعرابه حسب موقعه توسعاً .

الابتداء بالمصدر والاسم - بين الرفع والنصب :

أ - المصدر المنكّر :

عامّة العرب تنصب ما يرد من المصادر التي تبدأ بها الجملة لكونها مفعولاً مطلقاً حُذِفَ عامله والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه ، نحو : سَقِيًّا وَرَعِيًّا لَكَ ، وَبُعْدًا وَسُحْقًا لَكَ ، وَحَمْدًا وَشُكْرًا لِلَّهِ .

وبنو تميم يرفعون تلك المصادر والحالة هذه ، يجعلون المصدر خبيراً لمبتدأ محذوف ، فيقولون : سَقِيٌّ وَرَعِيٌّ لَكَ ، وَبُعْدٌ وَسُحْقٌ لَكَ ، وَحَمْدٌ وَشُكْرٌ لِلَّهِ .

قال سيبويه : « من ذلك قولك : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، وَعَجَبًا ، فَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا ، وَأَشْكُرُ اللَّهَ شُكْرًا ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعْجَبُ عَجَبًا وَإِنَّمَا اخْتَرَلِ الْفِعْلُ هَهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ هَذَا رَفْعًا يُبْتَدَأُ ثُمَّ يُنْبِئُ عَلَيْهِ . وَزَعَمَ يُونُسُ ^(١) أَنَّ رُوَيْبَةَ ^(٢) بِنَ الْعِجَّاجِ كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا ، وَهُوَ لِبَعْضِ مَدْحِجٍ ، وَهُوَ هُنَيْئُ بِنِ أَحْمَدَ الْكِنَانِيِّ :

عَجَبٌ لِيَلْتَلِكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ ^(٣)

وسمعا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدٌ لِلَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى مُضْمَرٍ فِي نَيْتِهِ هُوَ الْمُظْهَرُ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَمْرِي وَشَأْنِي

(١) هو يونس بن حبيب البصري سمع من العرب ، وأحد شيوخ سيبويه . توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة . نزهة الألباء ص ٤٧ .

(٢) هو روية بن العجاج السعدي ، من بني سعد بن مالك زيد مناة من تميم ، وهو من شعراء الرجز . طبقات الشعراء ص ٢٠٠ ، واللسان ٢ / ٣١٩ (ع ج ج) .

(٣) البيت من شواهد شرح قطر الندى ص ٣٤٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٨٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٧٢ .

حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ . ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ ، ولم يكن مبتدأً لِيُنَيَّ عليه ، ولا ليكونَ مَبْنِيًّا على شيء هو ما أظهرَ»^(١) .

فسيبويه هنا وإن لم يصرح بأن لغة بني تميم الرفع إلا أنه أشار إليهم بذكر عَلم من أعلام بني تميم هو رؤية بن العجاج .

وقد عزا الأزهري^(٢) الرفع لبني تميم في قوله : « والبُعدُ أيضاً من اللّعن ، كقولك : أبعدهُ اللهُ ، أي لا يُرثي له فيما يَزِلُّ به ، وكذلك بُعداً له وسُحقاً ، ونَصَبَ بُعداً على المصدر ولم يجعله اسماً ، وتميم ترفع فتقول : بُعدُ له وسُحقٌ ، كقولك : غلامٌ له وفرسٌ »^(٣) .

فالأزهريّ هنا صرح بأن بني تميم ترفع ، وبذا أمكننا القولُ يقيناً : إنّ عامة العرب تنصب المصدر الذي يُبتدأ به لكونه مفعولاً مطلقاً ، وهي اللغة المشهورة والمختارة ، والراجحة عند سيبويه وغيره من النحاة^(٤) .

وبنو تميم ترفع لكونه خبراً .

وحَمَلَ الرضي^(٥) نَصَبَ المصدر على أنه يُفيد الدوام ، وإذا رُفِعَ جعل خبراً على إفادة زيادة ، وهي المبالغة في الدوام^(٦) .

(١) الكتاب ١ / ٣١٨ - ٣٢٠ وقد عرض سيبويه هذه المسألة في مواطن من كتابه ، انظر نفس الجزء ص ٣١١ ، ٣٢٦ ، ٣٤٩ .

(٢) هو محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري ، كان رأساً في اللغة ، من آثاره التقريب في التفسير وكتاب الأدوات . توفي سنة سبعين وثلاثمائة . بغية الوعاة ١ / ١٩ .

(٣) تهذيب اللغة ٢ / ٢٤٤ ، وانظر اللسان ٣ / ٩١ (ب ع د) .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ٢٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٤ ، واللسان ٣ / ٩٠ (ب ع د) .

(٥) هو محمد بن الحسن الأستراباذي الشهير بالرضي من أهل أستراباذ ، عالم بالعربية . توفي سنة ست وثمانين وستمائة . خزنة الأدب ١ / ٢٧ ، والأعلام ٦ / ٨٦ .

(٦) انظر : شرح الرضي ١ / ٣١٦ .

وفي كلا الحالتين هناك حَذْفٌ وجوباً ؛ فمع النصب حُذِفَ فعلٌ مُقدَّرٌ من لفظ المصدر ناب المصدر منابه في الدلالة على معناه . ومع الرفع حُذِفَ مبتدأ ، والمصدر خبره .

ب - المصدر المحلّى بالألف واللام :

خالفت تميم وقيس وبنو الحارث بن سامة^(١) اللغة المشتركة في ضبط المصدر المحلّى بـ - أل - إذا ابتدئ به الكلام ، نحو : الحمد لله ، فاللغة المشتركة ترفعه على الابتداء ، وهو اسم معرفة ، بينما نجد تميم وقيس وبنو الحارث بن سامة تنصبه ، وهو مصدر على إضمار فعل مقدر من لفظه ، وتقديره : حمدتُ الحمدَ لله .

قال سيويوه : « وذلك قولك : الحمد لله ، والعَجَبُ لك ، والوَيْلُ لك ، والترابُ لك^(٢) ، والحَيِّيةُ لك . وإنما استحَبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة ، وهو خير فقوى في الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خير

ومن العرب مَنْ يَنْصَبُ بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمد لله ، فينصبها عامَّةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ^(٣) .

فسيويوه ذكر من العرب الذين ينصبون المصدر والحالة هذه بني تميم ، وأشرك معهم ناساً من العرب كثيراً أفصح عنهم النحاس^(٤) في قوله : « وهي لغة قيس والحارث بن سامة^(٥) .

(١) بطن من قريش من العدنانية ، وهم الحارث بن سامة بن لؤي بن غالب وينتهي نسبهم إلى نزار بن معد بن عدنان ، سميت بهم محلة بالبصرة . انظر نهاية الأرب ص ٢٥٩ ، ومعجم قبائل العرب ٤٩٧ / ٢ .

(٢) جاء في اللسان : « وفي الدعاء : تُرْباً له وَجَنْدلاً ، وهو من الجواهر التي أُجريت بحرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء ، كأنه بدل من قولهم : تَرَبَّتْ يداه وَجَنْدَلَتْ » ٢٢٨ / ١ (ت ر ب) .

(٣) الكتاب ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٤) هو أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس النحوي المصري ، من أهل العلم بالفقه والقرآن ، من آثاره : إعراب القرآن والتفاحة في النحو . توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . إنباه الرواة ١ / ١٣٦ .

(٥) إعراب القرآن ١ / ١٦٩ .

تعقيب :

كان المتوقع أن يكون موقفُ تميم في إعراب هذا الصنف من المصادر غير هذا ،
فِيُنسب إليها الرفع ، وإلى سواها النصب ؛ لأنه يَتَسَقُّ وموقفَ تميم من المصادر المنكرة
كما سبق .

وإذا كان سيبويه قد عزا النصب إلى تميم فإن ذلك لم يكن عاماً في كل بطونها ،
إذ إنه قد عَزِيَ إليها أيضاً قراءة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(١) بكسر الدال على الإتياع ، قال
النحاس : « والكسر لغة تميم »^(٢) .

ولذا أميلُ إلى أنَّ الفتح كان شائعاً في بعض بطونها مثل بني سعد بن زيد مناة ؛
لأنه قد رُوِيَ قِراءة فتح الدال من ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ منسوبةً إلى رُوَبة بن العجاج .

وعليه فالحمد ونحوه في لغة من نصب ليست بأسماء ، وإنما هي مصادر ، قال
الأخفش^(٣) : « وبعض العرب يقول : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فينصب على المصدر ، وذلك
أنَّ أصل الكلام عنده على قوله : حَمْدًا لِلَّهِ ، يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه
جَعَلَهُ مكان - أَحْمَدُ - ونَصَبَهُ على - أَحْمَدُ - حتى كأنه قال : أَحْمَدُ حمداً ، ثم
أدخل الألف واللام على هذه »^(٤) .

وفصّل أبو حيان^(٥) القول في تعليقه على النصب ، استمع إلى قوله : « قَرِيءُ

(١) الفاتحة ، آية ٢ ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقراءة الرفع أجمع عليها السبعة .

(٢) إعراب القرآن ١ / ١٧٠ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الشهير بالأخفش الأوسط ، أخذ النحو عن سيبويه ، من آثاره
العروض . توفي سنة خمس عشرة ومائتين . إنباه الرواة ٢ / ٣٦ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٥٦ .

(٥) هو محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان الأندلسي ، عالم بالعربية والتفسير والقراءات ، من آثاره التذليل
والتكميل في شرح التسهيل واللمحة في النحو . توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة . بغية الوعاة

بالنصب على إضمار فعل ، قيل : من لفظه ، تقديره : حمدتُ الحمدَ لله ، فتخصَّصَ الحمدُ تخصيصَ فاعله وأشعر بالتجدد والحدوث ، ويكون من المصادر التي حُذِفَ فعلُها وأقيمت مقامه ، وذلك في الاختيار ، نحو قولهم : شُكْرًا لا كُفْرًا . وقيل التقدير : اقرءوا الحمدَ لله ، أو الزموا الحمدَ لله .

واللام في قراءة الرفع للاستحقاق ، وفي قراءة النَّصب للتبيين فيتعلَّق بمحذوف تقديره : لله أعني ، نحو قولهم : سَقِيًّا لِرَبِّهِ^(١) .

والحقيقة أنَّ الأسلوب الذي شاع في اللغة المشتركة هو الذي يَنفَقُ ونهَجَ العربية الذي يرفع ركني الجملة الاسميَّة لكونها أسماءً ابتدئ بها الكلام ، ولذا كانت هي اللغة المشهورة والراجحة ، قال المبرد : « فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع ، ومعناه كمعنى المنصوب ، ولكن يُختار الرفع ؛ لأنه كالمعرفة ، وحقُّ المعرفة الابتداء^(٢) » .

وأرجع النحاس ترجيح الرفع على النَّصب إلى كون الرفع أجودَ من جهة اللفظ والمعنى ، حيث قال : « والرفع أجودُ من جهة اللفظ والمعنى ؛ فأما اللفظ فلأنه اسم معرفة خبرت عنه ، وأما المعنى فإنك إذا رفعتَ أخبرتَ أنَّ حَمْدَكَ وحمدَ غيرك لله جَلًّا وعَزًّا ، وإذا نصبتَ لم يعد حَمْدَ نَفْسِكَ^(٣) » .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ ما انتصب من هذه المصادر هي أسماء ، وليست مصادر ، وأنَّ العامل فيها النَّصب الألفُ واللام ، فعدُّوا - أل - من الأدوات الناصبة للاسم^(٤) ، ودليلهم قولُ سيبويه كما تقدَّم : « ومن العرب مَنْ ينصبُ بالألف واللام » . حيث فهموا الباء هنا بمعنى الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين .

(١) النهر الماد على البحر المحيط ١ / ١٨ .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٢١ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(٤) انظر كتاب دراسة اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم ص ٥٦ .

وصواب القول أنها مصادرٌ لا أسماء ، وأنَّ العامل فيها فعلٌ لا - أل - كما سبق
بيانه من قول أئمة النحو ، وأنَّ الباء التي في قول سيبويه السابق هي بمعنى مع ،
فتكون للمصاحبة ، نحو : خرجتُ بهم ، أي معهم . والله أعلم .

ج - المصدر الواقع بعد^(١) - أمّا - :

إنَّ المصدر الواقع بعد - أمّا - لا يعدو أن يكون نكرة أو مُعرِّفاً ب - أل -

١ - فإنَّ كان نكرة فأهل الحجاز وعامة العرب ما خلا تميماً ينصبونه وجوباً من
باب كونه مفعولاً له ، نحو : أمّا علماً فعالمٌ ، وبنو تميم يُجيزون فيه النصبَ من باب
كونه حالاً ، والرفع على الابتداء إلا أنهم يُرجحون النصب ، فيقولون : أمّا علماً
فعالمٌ ، كما يقولون : أمّا علماً فعالمٌ .

٢ - وإذا كان مُعرِّفاً ب - أل - فإنَّ أهل الحجاز وغيرهم من عامة العرب
يُجيزون فيه الرفع على الابتداء ، والنصبَ من باب كونه مفعولاً له غير أن الرفع
عندهم أرجح ، فيقولون : أمّا العلمُ فعالمٌ ، كما يقولون : أمّا العلمُ فعالمٌ . أمّا بنو
تميم فيوجبون رفعه فلا يقولون إلا : أمّا العلمُ فعالمٌ .

وقد أجمل سيبويه الحديث عن المصدر نكرةً كان أو معرفةً في باب ما ينتصب من
المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكور ، حيث قال : « وأمّا علماً فعالمٌ ، وزعم الخليل
- رحمه الله - أنه بمنزلة قولك : أنت الرجلُ علماً وديناً ، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً ،
أي أنت الرجلُ في هذه الحال . وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده ، ولم يحسن في هذا
الوجه الألفُ واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً ، وكان في موضع فاعلٍ حالاً .
وكذلك هذا ، فانتصب المصدرُ لأنه حالٌ مصيرٌ فيه .

(١) يذكر السيرافي في شرحه الكتاب أن هذا الباب فيه صعوبة ، وقال الزجاج : هذا الباب لم يفهمه أحد إلا

الخليل وسيبويه . انظر شرح الكتاب ج ٢ ورقة ١١٨ ب .

ومن ذلك قولك : أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ ، وَأَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ عِنْدَهُ ، وَأَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ وَتَضْمِيرُ لَهُ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَعْنِي رَجُلًا .

وقد يُرْفَعُ هَذَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَالنَّصْبُ فِي لُغَتِهَا أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ الْحَالَ فَإِنْ أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا . وَتَقُولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ . فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْعِلْمَ الثَّانِي الْعِلْمَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَفِظْتَ بِهِ قَبْلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْعِلْمَ الْآخِرَ هُوَ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ

وقد يَنْصَبُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوَهَّمُونَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْحَالَ ، وَبَنُو تَمِيمٍ كَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَهَّمُونَ غَيْرَهُ ، فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَنْصَبُوا فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَتَرَكَوا الْقُبْحَ . فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابَ الَّذِي يَنْصَبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : فَعَلْتَهُ مَخَافَةَ ذَلِكَ

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَيَقُولُونَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَأَنَا أَوْ فَهُوَ عَالِمٌ بِهِ «^(١)» .

فَسَيَبُوهُ خَصَّ بَنِي تَمِيمٍ دُونَ سِوَاهُمْ مِنَ الْعَرَبِ بِجَوَازِ رَفْعِ الْمُنْكَرِ مَعَ تَرْجِيحِهِمُ النَّصْبَ ، وَلِزَوْمِهِمُ الرَّفْعَ فِي الْمَعْرِفِ ، وَخَصَّ أَهْلَ الْحِجَازِ بِجَوَازِ نَصْبِ الْمَعْرِفِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ تَخْصِيصِهِ أَنَّ سِوَى تَمِيمٍ مِنَ الْعَرَبِ وَمِنْهُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ يُوْجِبُونَ نَصْبَ الْمُنْكَرِ بَيْنَمَا يُجِيزُونَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْمَعْرِفِ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : « وَبَنُو تَمِيمٍ يَلْتَزِمُونَ رَفْعَ الْمَصْدَرِ بَعْدَ - أَمَّا - إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، وَيُجِيزُونَ رَفْعَهُ وَنَصْبَهُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، وَالنَّصْبُ عِنْدَهُمْ أَكْثَرُ . وَالْحِجَازِيُّونَ يُجِيزُونَ نَصْبَ الْمَعْرِفَةِ وَرَفْعَهُ ، وَيَلْتَزِمُونَ نَصْبَ الْمُنْكَرِ »^(٢) وقد صرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو حَيَّانٍ حِينَ قَالَ : « وَقَالَ سَيَبُويه : وَقَدْ يُرْفَعُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ

(١) الكتاب ١ / ٣٨٤ - ٣٨٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٩ .

والنصبُ في لغتها أحسنُ ، وتخصيصه الرفعَ في لغة تميم دليل على أن غيرهم من العرب ينصب المنكرَ ، ولا نصَّ فيه على تعيين أن أهل الحجاز ينصبون»^(١) .

تعقيب :

علمنا من خلال نص سيبويه السابق أن إعراب المصدر المرفوع وجوباً أو جوازاً الواقع بعد - أمّا - هو مرفوع على الابتداء سواء أكان نكرة أم معرفة .

أمّا المنصوب ففي إعرابه خلافٌ بين الفريقين ؛ فبنو تميم ينصبون المنكرَ على أنه حال عامله إمّا محذوف قبله في نحو : أمّا علماً فعالمٌ ، تقديره : مهما تذكر زيدا عالماً فهو عالم ، أو العامل هو المذكور بعده ، أي : عالمٌ ، فيكون حالاً مؤكّدة . وغيرهم من العرب ينصبون المنكرَ والمُعَرَّفَ على أنه مفعول له ، تقديره : مهما تذكر فأنت الرجلُ لعلم أو للعلم ، فحذف ونصب^(٢) . قال السيرافي ملخصاً كلام سيبويه : « يريد - أي سيبويه - أن أهل الحجاز ينصبون علماً في قولهم : أمّا علماً فعالم ، على أنه مفعول له ، وبنو تميم ينصبونه على أنه حال . فإذا دخلت عليه الألف واللام نصّبه أهل الحجاز ؛ لأنه عندهم منصوب على أنه مفعول له ، والمفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة .

ويرفعه بنو تميم ؛ لأنهم نصبوه قبل دخول الألف واللام على الحال ، فإذا دخلت عليه الألف واللام لم يكن أن ينصبه على الحال ؛ لأنه قد صار معرفة ، فرفعوه بالابتداء»^(٣) .

وذهب الأخفش إلى أنه في نصب مفعول مطلق مؤكّد في التنكير والتعريف عند الفريقين ، تقديره في المنكر : مهما يكن من شيء فالمدكور عالمٌ علماً^(٤) ، وفي

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٤ .

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ج ٢ ورقة ١١٩ أ .

(٣) شرح أبيات سيبويه ١ / ١٨٠ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٩ .

المُعَرَّف : مهما يكن من شيء فهو عالم العِلْم^(١) .

وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به تقديره في المنكّر أو المُعَرَّف : مهما تذكر
عِلْماً أو العِلْم^(٢) .

وبعد هذا العرض لحالات المصدر وإعرابه مُنكّراً ومُعَرِّفاً يمكن أن نجمله في أمثلة
على النحو التالي :

إعرابه	حكمه عند غيرهم من العرب	حكم المصدر عند تميم	الأمثلة
مبتدأ حال مفعول به عند سيبويه ، ومفعول مطلق عند الأخفش ، ومفعول به عند الكوفيين	واجب النصب	جائز الرفع ترجيح النصب	أما عِلْمٌ فعالمٌ أما علماً فعالمٌ أما علماً فعالمٌ
مبتدأ مفعول له عند سيبويه ، ومفعول مطلق عند الأخفش ، ومفعول به عند الكوفيين	جائز النصب	واجب الرفع	أما العلمُ فعالمٌ أما العلمَ فعالمٌ
مبتدأ	ترجيح الرفع		أما العلمُ فعالمٌ

(١) انظر شرح الرضى ٤ / ٤٧٣ .

(٢) انظر همع الهوامع ٤ / ١٦ .

والخلاصة أنَّ المصدر الواقع بعد - أمّا - إمّا أن يكون معرفةً أو نكرةً ؛ فإن كان معرفةً فهو واجب الرفع عند بني تميم ، ويجوز فيه الرفع والنصب عند غيرهم إلاّ أنهم يُرجحون الرفع .

وإن كان نكرةً فبنو تميم يُجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب غير أن النصب عندهم أرجح .

أمّا عامة العرب ما خلا تميمًا فإنهم يُوجبون النصب فقط .

د - الاسم الواقع بعد - أمّا -

الاسم الواقع بعد - أمّا - مرفوع في جميع اللغات على الابتداء ، نحو : أمّا العبيدُ فذو عبيد ، إلاّ ما ندر فيما ذكره سيبويه عن بعض العرب في لغة لهم أنهم ينصبونه ويلحقونه بالمصادر المبهمّة ، فيكون في موضع الحال ، ونعتها بالقلّة والخبث دون أن ينصّ على قوم أو قبيلة بعينها ، فقال : « ذلك قولك : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأمّا العبدُ فذو عبيدٍ ، وأمّا عبدان فذو عبيدين . وإنما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءً ، والأسماء لا تجري مجرى المصادر

وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأمّا العبدُ فذو عبيدٍ ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً . وهو قليل حيث . وذلك أنهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجماء الغفير بالمصدر وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو^(١) ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما^(٢) .

ولم أقف فيما رجعتُ إليه على أصحاب تلك اللغة .

(١) هو أبو عمرو بن العلاء اسمه كنيته ، وقيل اسمه زبّان بن العلاء التيمي ، من قراء البصرة ، كان عالماً بكلام العرب ولغاتها وغيرها . توفي سنة أربع وخمسين ومائة . طبقات النحويين ص ٣٥ ، ونزهة الألباء ص ٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٧ - ٣٨٩ .

تعقيب :

إن رفع الاسم والحالة هذه على الابتداء هو وجه الكلام في جميع اللغات والأفصح ؛ لأنه ليس بمصدر يُقدر معه فعلٌ من لفظه فينصبه كما سبق في المصادر ، ولذا أجاز سيوييه فيه النصب على ضعفه شريطة ألا يكون الاسم الواقع بعد - أمّا - يُعَيَّن مُسمّاً بعينه حتى يمكن إلحاقه بالمصادر المبهمة فينتصب في موضع الحال كما في الجماء الغفير .

أمّا إذا تَخَصَّصَ به المُسمّى وصار معروفاً به ، نحو : زيد وأبوك ، لم يَجْز فيه إلاّ الرفع ؛ لأنه صار به معروفاً معلوماً فلا يجوز حمله على المصدر المُبهم ، استمع إلى قوله : « وأمّا قوله : أمّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لك ، وأمّا الحارثُ فلا حارثَ لك ، وأمّا أبوك فلا أبالك ، فهذا لا يكون فيه أبداً إلاّ الرفع ؛ لأنه اسمٌ معروفٌ ومعلومٌ ، قد عرّف المخاطبُ منه مثلاً ما قد عرفت »

ولو قال : أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيد ، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ ك معرفتك ، كأنك قلتَ : أمّا العبيدُ الذين تعرف ، لم يكن إلاّ رفعاً »

وإنما جاز النصبُ في - العبيد - حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه ؛ لأنه يُشَبَّه بالمصدر ، والمصدر قد تدخله الألفُ واللامُ وينتصب على ما ذكرتُ لك . فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة جري مجرى زيد وعمرو وأبيك «^(١) .

هذا هو تخريج سيوييه في إعراب الاسم على لغة مَنْ نصب .

وخرَجَ الزجاج^(٢) النصب في قولهم : أمّا العبيد ، على أنه يتأول مصدراً محذوفاً ، تقديره : المَلِك ، والمَلِكُ مصدر ، فكأنه قال : أمّا مَلِكَ العبيدِ ، فحذَفَ المضاف^(٣) .

(١) الكتاب ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، لزم الميرد وكان يأخذ عنه النحو ، من آثاره : معاني القرآن وكتاب الاشتقاق . توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . بغية الوعاة ١ / ٤١١ .

(٣) انظر : النكت في تفسير كتاب سيوييه ١ / ٤١٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٥ .

وذهب ابن مالك والرضى وابن هشام^(١) إلى أنه مفعول به لفعل محذوف ،
تقديره : مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد^(٢) .

وأقول : لعل ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه هو أقرب توجيهاً فيما أرى لكونه
بعيداً عن التمحل والتكلف في التأويل ، وجعله اسماً على ظاهره . والله أعلم .

(١) هو عبد الله بن يوسف جمال الدين الأنصاري الحنبلي الشهير بابن هشام ، من آثاره : شرح اللمحة لأبي

حيان وقطر الندى . توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة . بغية الوعاة ٢ / ٦٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٠ ، وشرح الرضى ٤ / ٤٧٤ ، ومغنى اللبيب ١ / ٧٠ .

الابتداء بالمشتق - بين الرفع والنصب :

أ - في الدعاء :

ذكر سيويه على لسان العرب أنهم يبدعون بالمشتق في صدر الكلام لتصد الدعاء ، فإذا كان ذلك فبعض العرب يرفعه لكونه خيراً ، وبعضهم ينصبه لكونه حالاً دون أن يعزو ذلك إلى القبائل التي رفعت المشتق أو التي نصبته ، فقال : « ومن ثم قالوا : مُصَاحِبٌ مُعَانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ »

وإن شئت نصبتَ فقلتَ : مبروراً مأجوراً ، ومُصَاحِباً مُعَاناً حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ عَيْسَى ^(١) وَيُونُسُ وَغَيْرُهُمَا ^(٢) .

وسيويه من خلال النص السابق أوقفنا على لغتين في الابتداء بالمشتق إلا أن بعض العلماء عزوا لغة النصب لأهل الحجاز ، ولغة الرفع لبني تميم ، قال ثعلب : « أهل الحجاز يقولون : مبروراً مأجوراً ، وتميم : مبرورٌ مأجورٌ » ^(٣) .

وقال ابن منظور : « وقالوا في الدعاء : مبرورٌ مأجورٌ ، ومبروراً مأجوراً ، تميم ترفع على إضمار أنت ، وأهل الحجاز ينصبون على اذهب مبروراً » ^(٤) .

تعقيب :

إذا كان أهل الحجاز ينصبون وبنو تميم يرفعون فإن لكل منهما تقديراً لعامل الرفع والنصب ، فالحجازيون ينصبونه على إضمار فعلٍ ، وجعل المنصوب حالاً

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أحد شيوخ سيويه . توفي سنة تسع وأربعين ومائة . نزهة الألباء ص ٢٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٧١ .

(٣) مجالس ثعلب ١ / ٧٣ .

(٤) اللسان ٤ / ٥٣ (ب ر ر) .

في نحو : مبروراً مأجوراً ، قال سيبويه : « كأنه قال : رجعت مبروراً ، واذهب مُصاحباً »^(١) .

وبنو تميم يرفعون المشتق على أنه خبر لمبتدأ محذوف في نحو : مبرورٌ مأجورٌ ، قال سيبويه : « وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبيئٌ على مبتدأ ، ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ومن ثمَّ قالوا : مُصاحبٌ معانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مُصاحبٌ ، وأنت مبرور »^(٢) .

وقال ابن جني : « وقولك للقادم من حجه : مبرورٌ مأجورٌ ، أي أنت مبرورٌ مأجورٌ . ومبروراً مأجوراً ، أي قدمت مبروراً مأجوراً »^(٣) .

وعِلَّةُ جنوح الحجازيين إلى النصب أنهم راعوا في ذلك المعنى ، إذ الغرض من ذلك الدعاء ، وبنو تميم رفعوا مراعاة للفظ ، قال سيبويه : « فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم »^(٤) .

قال السيرافي تعليقاً على عبارة سيبويه : « يعني أنك إذا رفعت فالذي أظمرت مبتدأ ، والذي ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر . وإذا نصبت فالذي أظمرت فعل ، والفعل غير الاسم ؛ لأن تقدير مُصاحباً مُعاناً : اذهب مُصاحباً مُعاناً »^(٥) .

وقال أبو حيان في جواز حذف الفعل مراعاةً للمعنى : « ويجوز إضمار عامل الحال لحضور معناه ، أو تقدّم ذكره في استفهام أو غيره ، مثال حضور معناه قولك للراحل : راشداً مهدياً ، أي تذهب . وللقادم : مبروراً مأجوراً ، أي رجعت »^(٦) .

(١) الكتاب ١ / ٢٧١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٧٠ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٨٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٧١ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ ورقة ٦٥ أ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٣٦٠ .

والخلاصة نقول : إذا كانت لغة الرفع ولغة النصب متفقتين على أن القصد بذلك الدعاء فإنه لا يخفى وضوح معنى الدعاء على تقدير الحجازيين ، وغموضه على تقدير بني تميم ، إذ لا يفهم من قولهم : أنت مبرورٌ مأجورٌ ، معنى الدعاء كما يفهم من قول الحجازيين : اذهب مبروراً مأجوراً^(١) ؛ وذلك راجع لاعتمادهم في وضوح المعنى على القرينة الحالية .

ب - في غير الدعاء :

إذا ابتدئ في الكلام بمشتق في غير دعاء نحو : قائم ، وعائد ، فإن العرب إما أن تنصبه ، نحو : قائماً وقد قعد الناس ، وعائداً بالله من شرِّ فلان ، وإما أن ترفعه ، نحو : قائمٌ وقد قعد الناس ، وعائدٌ بالله من شرِّ فلان ، قال سيبويه في باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم : « وذلك قولك : قائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً عليم الله وقد سار الركب ، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس ... ومثلاً ذلك : عائداً بالله من شرِّها ومنهم من يقول : عائداً بالله من شرِّ فلان »^(٢) .

تعقيب :

هذه إشارة من سيبويه بوجود لغتين في ذلك ، ولم أقف فيما رجعت إليه من المصادر على من ينسب لغة النصب أو لغة الرفع ، إلا أنه يمكن أن نستأنس بما ذكرناه في إعراب المشتق المبتدأ به في الدعاء من إعراب الحجازيين له بالنصب ، وإعراب بني تميم له بالرفع أن تكون لغة النصب في هذه المسألة لأهل الحجاز ، ولغة الرفع لبني تميم ، بل هناك قرائن تُعضد ذلك . فسيبويه عندما تحدث عن لغة النصب استشهد على ذلك بالشعر فقال : « وقال الشاعر وهو عبد الله^(٣) بن الحارث السهمي ، من

(١) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور عبد الله البركاتي ص ١٩٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٠ فما بعدها .

(٣) هو عبد الله بن الحارث بن قيس السهمي القرشي كان يلقب بالميرق قتل باليمامة وقيل بالطائف سنة

إحدى عشرة . الإصابة ٢ / ٢٩١ .

أصحاب رسول الله - ﷺ - :

وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيَطْغُونِي^(١)»^(٢) أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَوْا

ومعلوم أنَّ بني سَهْم بطن من قريش ، وهم بنو عمرو بن هُصَيْن^(٣) ثم أنَّ أهل الحجاز ينصبون مراعاةً للمعنى كما سبق ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله في هذه المسألة : « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن يُنبِّهه ، فكأنه لَفَظَ بقوله : أتقوم قائماً وأتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع .

ومثل ذلك : عائذاً بالله من شرِّها ، كأنه رأى شيئاً يُتقى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ ، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود ؛ لأنه يرى نفسه في تلك الحال ، فقال : عائذاً بالله ، كأنه قال : أعوذ بالله عائذاً بالله ، ولكنه حذف الفعل ؛ لأنه بدلٌ من قوله : أعوذ بالله^(٤) .

وبنو تميم يرفعون مراعاةً للفظ ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : « وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : عائذٌ بالله ، يريد : أنا عائذٌ بالله ، كأنه أمرٌ قد وقع ، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه^(٥) .

وما جاء من المشتقات منصوباً خرَّجها سيبويه على أنها أحوال مؤكِّد بها ، وقدَّر العامل فيها بأفعال من ألفاظها ، قال : « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن يُنبِّهه ، فكأنه لَفَظَ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعدُ قاعداً ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال^(٦) .

(١) البيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٣ ، واللسان ٣ / ٤٩٨ (ع و ذ) .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٢ .

(٣) انظر نهاية الأرب ص ٢٧٤ ، ومعجم قبائل العرب ٢ / ٥٦٠ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٤٧ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٤٠ .

وذهب المبرد إلى أنها مصادر جاءت على فاعل ، قال أبو حيان : « وزعم المبرد أن انتصابها انتصاب المصدر جاءت على فاعل ، كقولهم : فُلِحَ فالجاً ، فكأنك قلت : أتقوم قياماً »^(١) .

وذهب بعض النحاة إلى أنه نائب عن المصدر اللازم إضماراً ناصبه ، قال السيوطي : « أنابوا عن المصدر اللازم إضماراً ناصبه صفات كعائداً بك ، وهنيئاً لك ، وأقائماً وقعد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وهي أسماء فاعلين »^(٢) .

وأنكروا على سبويه ما ذهب إليه ؛ لأن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة ، إذ قد عُلِمَ أنه لا يقوم إلا قائماً ، ولا يقعد إلا قاعداً ؛ لأن الفعل قد دلَّ عليه^(٣) .

إلا أن الأكثرين من النحاة يوافقون سبويه فيما ذهب إليه من كون المشتق حالاً مؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، قال أبو حيان : « والصحيح انتصابها على أنها أحوال مؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أتقوم قائماً »^(٤) . وقال السيوطي : « ورأيي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعود ، وأتقوم ، وأتقعد »^(٥) .

وردّ ابن يعيش على النحاة القائلين بأن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة ، فقال : « والذي قدّره سبويه لا يمتنع ؛ لأن الحال قد يرد مؤكّداً كما يرد المصدر مؤكّداً وإن كان الفعل قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسم

(١) الارتشاق ٢ / ٢١٧ ، وانظر همع الهوامع ٣ / ١٢٩ .

وجاء في اللسان : « يقال : عافاه الله عافيةً ، وهو اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي ، وهو المعافاة ، وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها ووثغاءها » ١٥ / ٧٣ (ع ف ١) .

(٢) همع الهوامع ٣ / ١٢٨ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٣ .

(٤) الارتشاق ٢ / ٢١٧ .

(٥) همع الهوامع ٣ / ١٢٩ .

الفاعل ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾^(١) فذكر - رسولاً - وإن كان الفعل قد دلَّ عليه على سبيل التأكيد^(٢) .

أمَّا الرفع فعلى تقدير مبتدأ محذوف ، والمشتق خبره . قال سيبويه : « وزعم يونس أن من العرب من يقول : عائذٌ بالله ، يريد : أنا عائذٌ بالله »^(٣) .

وقال أبو حيان : « ومن العرب من يقول : عائذٌ بالله ، يُضمر مبتدأ ، أي أنا عائذٌ بالله »^(٤) .

وجاء في الحديث عن الرسول - ﷺ - قوله : « عائذٌ بالله تعالى من النار »^(٥) رُوي بالرفع وبالنصب .

(١) النساء ، آية (٧٩) .

(٢) شرح المفصل ١ / ١٢٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٤٧ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢١٨ .

(٥) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث للأصفهاني ٢ / ٥١٨ .

إعراب الاسم على البدل^(١) أو قطعه على الابتداء :

البدل يأخذ حكم المبدل منه في الإعراب ، إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، وإن جرّاً فجر ، وإنما جيء به في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يُذكر ، إلا أن سيويوه صرّح في بدل البعض وبدل الاشتمال أنه يجوز فيهما إعرابهما على البدلية فيأخذان حكم المبدل منه في الإعراب ، أو يُقطعان على الرفع بالابتداء ، قال : « وذلك قولك : رأيتُ قومَكَ أكثرهم ، ورأيتُ بني زيدٍ تُثلّثهم ، ورأيتُ بني عمِّكَ ناساً منهم ، ورأيتُ عبدَ الله شخصه ، وصرفتُ وجوهها أولها .

فهذا يجيء على وجهين ؛ على أنه أراد : رأيتُ أكثرَ قومِكَ ، ورأيتُ ثلثي قومِكَ ، وصرفتُ وجوهَ أولها ، ولكنه تَنى الاسم توكيداً ، كما قال جَلّ ثناؤه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٢) وأشبه ذلك . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٣) .

(١) البدل يأتي على خمسة أقسام ، وهي :

الأول : بدل كل من كل : وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى ، نحو : مررت بأخيك زيد .

الثاني : بدل البعض من الكل : إذا دلّ على بعض ما دل عليه الأول ، نحو : أكلت الرغيف ثلثه .

الثالث : بدل الاشتمال : وهو الدال على معنى في متبوعه ، نحو : أعجبتني زيدٌ علمه .

الرابع : بدل الإضراب : المقصود متبوعه ، وهو ما لا تناسب بينه وبين المبدل منه ، نحو : أكلت خبزاً لحماً .

الخامس : بدل الغلط والنسيان : ما لم يقصد متبوعه ، وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد ، بل سبق اللسان إليه ، نحو : رأيت رجلاً حماراً .

وسأقصر أسطر البحث على النوع الثاني والثالث التزاماً بما ذكره سيويوه من جواز البدلية والقطع على الابتداء في بدل البعض وبدل الاشتمال .

انظر التقسيم في أنواع البدل شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٩ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٩ ، وجمع الهوامع ٥ / ٢١٢ فما بعدها .

(٢) الحجر ، آية (٣٠) .

(٣) البقرة ، آية (٢١٧) .

وقال الشاعر :

وَذَكَرْتَ تَقْتَدِ بِرَدِّ مَائِهَا وَعَتَّكَ الْبَوَلِ عَلَى أَنْسَائِهَا^(١)

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيتُ قومك ، ثم يبدو له أن يُبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثيهم أو ناساً منهم .

..... تقول : رأيتُ متاعك بعضه فوق بعض ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبني على المبتدأ ، وجعلتَ الأول مبتدأ ، كأنك قلتَ : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، ففوق في موضع أحسن

وإن شئت قلتَ : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيتُ بعضَ متاعك الجيد ، فوصلته إلى مفعولين ؛ لأنك أبدلتَ ، فصرتَ كأنك قلتَ : رأيتُ بعضَ متاعك . والرفع في هذا أعرفُ ؛ لأنهم شَبَّهوه بقولك : رأيتُ زيدا أبوه أفضلُ منه ؛ لأنه اسم هو للأوّل ومن سببه ، كما أن هذا له ومن سببه ، والآخرُ هو المبتدأ الأوّل ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأوّل . وإن نصبتَ فهو عربيٌّ جيّد .

ومَّا جاء في الرفع قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٢) .

ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

وحدثنا يونس أن العرب تُنشد هذا البيت ، وهو لعبدَةَ بن الطَّيِّب :

(١) البيت من شواهد الأصول لابن السراج ٢ / ٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٥٢ ، والنكت في

تفسير كتاب سيبويه ١ / ٢٧٣ .

(٢) الزمر ، آية (٦٠) .

- فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٍ ولكنّه بُنيانٌ قومٍ تهَدَّمَا^(١)
وقال رجل من بَجِيلَةَ أو خَثْعَمِ :
ذُرَيْبِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)
وقال آخر في البدل :
إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٣)
فهذا عربيٌّ حَسَنٌ ، والأولُ أعرفُ وأكثرُ^(٤) .

ومن خلال النص الذي ذكرته آنفاً لم أقف على مَنْ تكلم من القبائل بالبدل أو القطع بالرفع بإيعاز من سيبويه ، وأخذت أبحث في طيِّبات الكتب لعلِّي أقف على ضالتي غير أنني وجدت نصاً عقيماً ينسب لغة النصب لليمانيين ، ولغة الرفع للمضريين ، حكى ذلك النحاس حيث قال : « وقال :

وَذَكَرْتَ تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أَنْسَائِهَا

أراد : وذكرت تقتد برد مائها على البدل ، وتقتد : موضع ، اليمانيون بالنصب ، والمضريون بالرفع^(٥) .

(١) البيت من شواهد الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ / ٧٢٨ ، والنكت ١ / ٢٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٨ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٠٢ .

قال ابن يعيش : « فهذا يُنشد على وجهين ؛ بالرفع في - هلك واحد - والنصب . فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبراً لكان ، وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبراً لكان ، ويكون هلكه بدلاً من اسم كان » .

(٢) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٥١ ، والنكت ١ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٥ .

قال ابن يعيش : « فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية » .

(٣) البيت من شواهد الأصول ٢ / ٤٨ ، والنكت ١ / ٢٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤١ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٠٠ .

(٤) الكتاب ١ / ١٥٠ - ١٥٦ .

(٥) شرح أبيات سيبويه ص ٥٢ .

تعقيب :

ذكر النحاس أن لغة النصب لليمانيين نسبةً إلى أرض اليمن من جزيرة العرب ، ولا يخفى أن الجزء المسمّى باليمن من جزيرة العرب يضمُّ قبائل كثيرة ، ولعلَّ قوله : « اليَمَانِيُّونَ بالنصب » . يريد القبائل التي تقطن جنوب الجزيرة العربية كهَمْدَانَ وَخَثْعَمَ وَبَجِيلَةَ وَحِمَيْرَ وَبالحارث بن كَعْبٍ وَكِنْدَةَ وَمَذْحِجَ وَخَوْلَانَ وغيرهم من القبائل التي افترشت أرض اليمن جنوب جزيرة العرب .

أما قوله : « والمُضَرِّيُّونَ بالرفع » . فقصدته القبائل التي تنتمي إلى مُضَرَ بن نزار ، وهي تفرش بقية جزيرة العرب مع القبائل الأخرى كالحجاز ونجد وتهامة ، إذ يجمعهم فخذان عظيمان ، هما : حِنْدِيفٌ وَقَيْسٌ عَيْلَانٌ ، تفرّع منهما قبائل كثيرة ؛ فمن القبائل التي تنتمي إلى حِنْدِيفٍ تميم والرَّبَابُ وَهُذَيْلٌ وَكِنَانَةٌ وَقَرِيشٌ ، ومن القبائل التي تنتمي إلى قَيْسٍ عَيْلَانٌ ثَقِيفٌ وَهَوَازِنٌ وَسُلَيْمٌ وَغَطَفَانٌ وَغَنِيٌّ وَعَدَوَانٌ .

وسيبويه في عرض كلامه عن لغة النصب أشار إلى قبيلتين تقطن اليمن عندما قال : « وقال رجل من بَجِيلَةَ أو خَثْعَمَ :
ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(١) »

والنصب على البدل ذكر سيبويه أن عامله الفعل ، ولكنه عبّر باللفظ العام وهو يريد البعض ، قال : « على أنه أراد : رأيتُ قومَكَ ، ورأيتُ ثُلثِي قومِكَ ، وصرفتُ وجوهَ أوليها ، ولكنه ثنى الاسمَ توكيداً^(٢) .

والرفع على جعله مبتدأً منقطعاً عمّا قبله ، حيث قال : « تقول : رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ ، إذا جعلتَ - فوقاً - في موضع الاسم المبنى على المبتدأ ، وجعلتَ الأوّلَ مبتدأً ، كأنك قلتَ : رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعضٍ ، ففوق في موضع أحسنُ^(٣) .

(١) الكتاب ١ / ١٥٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥٠ .

(٣) الكتاب ١ / ١٥٥ ، وانظر الأصول لابن السراج ٢ / ٤٧ فما بعدها ، والنكت ١ / ٢٧٢ فما بعدها ،

وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٤ .

وقد قرئ على لغة النصب والرفع قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١) قال الأخفش : « جعله بدلاً من - الخبيث - ومنهم من قال : (بعضه على بعض) فرفع على الابتداء »^(٢) .

كما قرئت الآية التي استشهد بها سيبويه على لغة الرفع بالنصب ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٣) قال الأخفش : « وقال : (وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ) فرفع على الابتداء ، ونصب - بعضهم - فجعلها على البديل »^(٤) .

ولغة الرفع أعرف وأكثر في كلام العرب من لغة النصب ، وقد أشار سيبويه إلى أن لغة النصب عربية إلا أن لغة الرفع أعرف وأكثر ، فقال : « فهذا عربيٌّ حسن ، والأوّل - أي لغة الرفع - أعرف وأكثر »^(٥) .

وجعل أبو حيان لغة الرفع أقيس وأكثر من لغة النصب إذا صح فيما كان بدلاً أن يكون مبتدأ وما بعده خبره ، قال : « إذا صح فيما كان بدلاً أن يكون مبتدأ وما بعده خبره كان الابتداء فيه أقيس من البديل وأكثر ، نحو : علمتُ زيداً وجهه حسنٌ ، وألفتُ زيداً جِلْمَهُ مضاعٌ ، ومنه ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٦)

فما كان قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكٌ واحِدٌ^(٧)

قال سيبويه ، وذكر أن البديل جائز فتنصب - وجهه حسناً ، وجِلْمَهُ مضاعاً ، وهُلْكٌ واحِدٌ - والعرب إذا أتت بعد البديل بخبر أو حال أو غير ذلك إنما تعتمد به على البديل لا على المبدل ، نحو : إن هنداً حُسْنُهَا فاتنٌ ، وأبصرتُ هنداً ثغرُها باسمٌ ، وإن زيداً وجنته مُورِدَةٌ^(٨) .

(١) الأنفال ، آية (٣٧) .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٦٧٢ :

(٣) الزمر ، آية (٦٠) .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٦٧٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٤١٩ .

(٥) الكتاب ١ / ١٥٦ .

(٦) الزمر ، آية (٦٠) .

(٧) سبق في ص ٧٠ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٦٢٤ .

إعراب ضمير الفصل^(١) - بين الإعمال والإهمال :

ضمير الفصل : هو ضمير منفصل يرد في الجملة إذا توفرت هناك أربعة شروط ؛ هي :

الأول : أن يقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله .

الثاني : أن يقع بعد معرفة مبتدأ أو ما أصله المبتدأ كاسم كان وأخواتها ، وإن أخواتها ، وما الحجازية ، ومعمول ظن وأخواتها ، نحو : زيدٌ هو القائمُ ، وكان محمدٌ هو الفائزُ ، وإن محمداً هو الفائزُ ، وظننتُ محمداً هو الفائزُ ، وما محمدٌ هو الفائزُ .

الثالث : أن يكون ما بعده خبراً .

الرابع : أن يقع بين معرفتين ، أو معرفة وما قاربها من النكرات ، نحو : حسبتُ زيداً هو خيراً منك ، فخير وإن لم يكن معرفة إلا أنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ، ويمتنع دخول الألف واللام عليه فجرى مجرى العَلَم .

وهذا الضمير عدّه أكثر العرب مهملاً لا محل له من الإعراب ، وبذلك يصبح لا عمل له فيما بعده ، فهو يأتي للتوكيد .

وبعضهم وهم بنو تميم يُعربون ضمير الفصل مبتدأ ويجعلون ما بعده خيراً له مبنياً عليه ، وبذلك يصبح عاملاً فيما بعده .

(١) أسماء البصريون فصلاً ؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر ، وقيل أنه فصل بين الخبر والتابع ، والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لأنه يُعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع . وقال عنه البصريون لا محل له من الإعراب ، وقال الكوفيون له محل ، واختلف الكوفيون في إعرابه ؛ فذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . انظر على سبيل المثال : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٧ ، فما بعدها ، والجنى الداني ص ٣٥٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ٥٧١ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٣٦ ، فما بعدها .

وإلى لغة جمهور العرب الذين يجعلون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب أشار سيبويه إليها في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً^(١). ثم نقل لنا أن بعض العرب - ولم يشر إلى قبيلة بعينها - يعربون ضمير الفصل مبتدأ ، ويجعلون ما بعده مخبراً ، حيث قال : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبيّ عليه ، فكأنك تقول : أظن زيدا أبوه خيرٌ منه ، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خيرٌ منك .

وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٢) وقال الشاعر قيس بن ذريح :

تُبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ^(٣)

وكان أبو عمرو يقول : إن كان هو العاقلُ^(٤) .

ولو لم أجد من النحاة من يعزو لغة إعراب ضمير الفصل مبتدأ ، ورفع ما بعده خيراً لقلتُ بأن تلك اللغة لبني تميم مُستأنساً بقول سيبويه : « أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خيرٌ منك »^(٥) ؛ لأن سيبويه هنا قد خصّ بالذكر أحد مشاهير بني تميم ، وهو رؤبة بن العجاج ، إلا أنني وقفت على نصّين أحدهما للأخفش ، والآخر لأبي حيان يعزوان إعراب ضمير الفصل إلى بني تميم فارتقى الاحتمال والتخمين بهما إلى اليقين ، قال الأخفش عندما أورد قوله تعالى : ﴿ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ فما بعدها .

(٢) الزخرف ، آية (٧٦) . وقرأ الجمهور - الظالمين - بالنصب ، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان

- الظالمون - بالرفع . انظر البحر المحيط ٨ / ٢٧ .

(٣) البيت من شواهد المقتضب ٤ / ١٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٢ ، وشرح التسهيل

١ / ١٦٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٢ فما بعدها .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴿١﴾ : «نصب - الحق - لأن - هو - والله أعلم -
جُعِلت هاهنا صلة في الكلام زائدة توكيداً كزيادة - ما - وقد تجرى في جميع
هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمراً في لغة لبني تميم» (٢).

وقال أبو حيان عند ذكر القراءات التي قرئت بها الآية الكريمة في قوله تعالى :
﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٣) : «وقرأ الجمهور - الحق - بالنصب مفعولاً ثانياً ل- يرى -
وهو فصل .

وابن أبي (٤) عبلة بالرفع ، جعل - هو - مبتداً ، و- الحق - خبره ، والجملة في
موضع المفعول الثاني ل- يرى - وهي لغة تميم يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتداً .
قاله أبو عمر الجرمي (٥) «(٦)» .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق أن عامة العرب ما عدا تميمًا يجعلون الضمير المنفصل هنا ضميرَ
فصلٍ لا محل له من الإعراب ، أو توكيداً لما قبله ، ممَّا جعل بعض نحاة البصرة يقول
بأن الضمير باقٍ على اسميته إلا أنه جيء به لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع بسبب
الإعراب ، وما بعده يُعرب بحسب ما قبله ، ولا عمل له إطلاقاً فيما بعده .

وذهب بعضهم إلى أنه حرف في معنى الضمائر لكون الحرف يدلُّ على معنى في
غيره ، والضمير جيء به هنا للفصل بين ما هو خبر ، وما هو تابع ، وصحَّحه ابن
عصفور كالکاف مع اسم الإشارة في نحو : ذاك وذلك .

(١) الأنفال ، آية (٣٢) .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٥٤٣ فما بعدها .

(٣) سبأ ، آية (٦) .

(٤) هو شمر بن يقضان بن المرتحل من كبار التابعين . توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة . غاية النهاية ١ / ١٩ .

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري ، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، من آثاره كتاب السير

وكتاب الأبنية . توفي سنة خمس وعشرين ومائتين . بغية الوعاة ٢ / ٨ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ٢٤٩ .

قال المرادي^(١) : « فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات باقية على اسميتها . قيل : هو مذهب البصريين . وذهب قوم إلى أنها حروف ؛ لأنها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو الفصل بين ما هو خير ، وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر النحويين . وصحَّحه ابن عصفور^(٢) . وقال ابن عصفور : « واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو : ضربك ، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو : ذلك ، فتصير حرفاً .

وزعم الخليل - رحمه الله - أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب . والصحيح أنها حروف ؛ لأن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم^(٣) . أما بنو تميم فضمير الفصل على لغتهم باق على اسميته باتفاق النحاة لكونه مبتدأ ، وما بعده خيراً له قاسوه على الضمير العمدة ، وهو ما يُعدُّ ركناً في الجملة الاسمية ، نحو : هو الكريم ، بأن أعربوه مبتدأ وما بعده خيراً له ، والمبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : « وقد جعل ناس كثير من العرب - هو - وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول : أظن زيدا أبوه خيرٌ منه^(٤) . وابن هشام وإن جوز لغة بني تميم في إعراب ضمير الفصل على الابتداء ، ورفع ما بعده خيراً له إلا أنه ضعَّفها ، ورجَّح عليها لغة العامة في قوله : « يجوز في الضمير المنفصل من نحو : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٥) ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها . والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم . والتوكيد^(٦) .

(١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، كان عالماً بالقراءات ونقحه واللغة . من آثاره شرح التسهيل وشرح المفصل . توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة . بغية الوعاة ١ / ٥١٧ .

(٢) الجنى الداني ص ٣٥٠ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٢٣٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٩٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٢ .

(٥) البقرة ، آية (١٢٧) .

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٦٣٧ ، وانظر البحر المحيط ١ / ٥٥٩ .

فابن هشام حكم على لغة بني تميم بالضعف ، ولم يفصح عمّا اعتمد عليه في حكمه ، ولكن إذا ما أردنا أن نفرس ظاهرة ضمير الفصل نجد لا فرق في الدلالة بين - كان محمدٌ هو الفائز - وبين - كان محمدٌ هو الفائز - وهذا يعني أن الضمير في الجملة الأولى يمكن الاستغناء عنه ، وبالتالي ليس هو إلا رابطة بين أجزاء الجملة ، وما بعده يُعرب كما لو كان غير موجود ، وهذا ما نلاحظه في اللغة المشتركة بين تميم وغيرها من العرب في باب المبتدأ والخبر ، وباب إنَّ وأخواتها ، إذ لا يظهر له حكم ، ويظهر ذلك مع الفعل - كان - وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وما الحجازية العاملة عمل ليس ، قال ابن يعيش : « واعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب إنَّ وأخواتها ، وباب المبتدأ والخبر ؛ لأن أخبارها مرفوعة ، فإذا قلتَ : زيد هو القائم ، وإنَّ زيدا هو القائم ، لم يُعلم أن المضمرة فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ ، ويظهر مع الفعل ؛ لأن أخباره منصوبة ، نحو قولك : كان زيدٌ هو القائم ، وظننتُ زيدا هو العاقل ، فعُلم أن - هو - فصل يُنصب ما بعده »^(١).

أما بنو تميم فقد قاسوه على الضمير العمدة طرداً للباب ، وهو أحد أجزاء الجملة ، بأن أعربوه مبتدأ وما بعده خبراً له يُكوّن معه جملة مستقلة .

ومهما يكن من شيء فإنها لغة سمعت عن كثير من العرب ، نقلها لنا سيبويه ، وقرئ بها العديد من الآيات الكريمة ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَن أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾^(٢) قرأ عيسى بن عمر - أقلُّ - بالرفع^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾^(٤) قرأ أبو السَّمَال^(٥) وابن السَّمِيفِج^(٦) - هو خيرٌ وأعظمُ - برفعهما^(٧) .

(١) شرح المفصل ٣ / ١١١ .

(٢) الكهف ، آية (٣٩) .

(٣) انظر البحر المحيط ٦ / ١٢٣ .

(٤) المزمل ، آية (٢٠) .

(٥) هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال البصري ، له اختيار في القراءة ، شاذ عن العامة . غاية النهاية

٢ / ٢٧ .

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن السميفج أبو عبد الله اليماني ، له اختيار في القراءة . غاية النهاية ٢ / ١٦١ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٥٩ .

النعت بغير المشتق :

النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً يؤخذ من المصدر للدلالة على المعنى وصاحبه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل ، وما جاء من النعوت على خلاف ذلك فهو مؤوّل بالمشتق عند النحاة ، كاسم الإشارة ، و- ذو - بمعنى صاحب ، وذو الطائية ، والمنتسب ، نحو : مررت بزيد هذا ، أي المشار إليه . ومررت برجل ذي مال ، أي صاحب مال . ومررت بزيد ذو قام ، أي القائم . ومررت برجل قرشي ، أي مُنتسب إلى قريش .

وفي ذلك قال ابن مالك :

وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشَبَّهَهُ ، كَذَا ، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبِ^(١)

وسيؤويه ذكر أن من العرب مَنْ ينعى بأسماء الذوات الجواهر^(٢) ، ك- الخنز والحديد والطين - في باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة ، ولم ينسبها إلى قوم بعينهم ولا غيره ، فقال : « وذلك قولك : مررت بسرج خَزٍّ^(٣) صُفَّتَهُ^(٤) ، ومررت بصحيفة طينٍ خاتمها ، ومررت برجل فضة جلية سيفه . وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طينٌ ، كان قبيحاً ، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتمٌ حديدٍ ، ووصفةٌ خَزٌّ ، وخاتمٌ من حديد ، ووصفةٌ من خَزٍّ . فكذلك هذا وما أشبهه وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ ، ووصفةٌ خَزٌّ ، مستكرهاً .

فالجر يكون في : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه .

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٩ .

(٢) قال الجرجاني : « واعلم أن الجوهر ينقسم إلى : بسيط روحاني ، كالعقول والنفوس المجردة ، وإلى بسيط جسماني ، كالعناصر ، وإلى مركب في العقل دون الخارج ، كالماهيات الجوهرية المركبة من الجنس والفصل ، وإلى مركب منهما ، كالمولدات الثلاث » . التعريفات ص ١٠٩ .

(٣) الخز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . النسان ٥ / ٣٤٥ (خ ز ز) .

(٤) صفة الرّحل والسرج : التي تضمّ العرْقوتَيْنِ والبدادَيْنِ من أعلاهما وأسفلهما . اللسان ٩ / ١٩٥ (ص ف ف) .

ومن العرب مَنْ يقول : مررت بقاع عَرَفَجٍ^(١) كَلُّه ، يجعلونه كأنه وصف
وزعم يونس أن ناساً من العرب يَجْرُونَ هذا كما يَجْرُونَ : مررت برجلٍ نَحَزٍ^٢
صُفَّتَه^(٢) .

تعقيب :

ما جاء عن بعض العرب من جعل الأسماء القائمة بمسماها معنى لازماً لكونها
جواهر صفاتٍ لا تؤول بمشتق ، نحو : له خاتمٌ حديدٌ ، هي عند سيبويه لغة ضعيفة
قبيحة ، قال : « وتقول : مررت برجلٍ أسدٍ شِدَّةً وجرأةً ، إنما تريد مثلَ الأسدِ .
وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يُجعل صفة^(٣) » . وعلل ذلك المبرد بقوله : « فحقُّ
الجواهر أن تكون منعوتة ليعرف بعضها من بعض ، وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون نعوتاً^(٤) » . ثم قال : « ولا تقول على النعت : هذا خاتمٌ حديدٌ ، إلاَّ
مستكرهاً ، إلاَّ أن تُريدَ البديل ، وذلك لأن - حديداً - و- فضة - وما أشبه ذلك
جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأن النعت تحلية . وإنما يكون هذا نعماً مستكرهاً إذا أردت
التمثيل^(٥) » .

فسيبويه تأوَّل ذلك على حذف مضاف تقديره - مثل الأسد - ومثل بمعنى
مماثل ، فهو مأخوذ من الفعل .

ونقل أبو حيان عن سيبويه أنه يتأوَّل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف
قال : « نحو : مررتُ بسرجٍ نَحَزٍ صُفَّتَه ، وبصحيفة طين خاتمها ، ونحو ذلك مما
وُصِفَ به مذهب سيبويه أن الخاتم ليس بطين ، وأن الصُّفَّة ليست بنَحَزٍ ، فمعنى
- طين - رديء ، ومعنى - نحز - كَيْن^(٦) » .

(١) العرفج : نبت طيب الريح ينبت في السهل ، واحده عرفجة . اللسان ٢ / ٣٢٣ (ع ر ف ج) .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٣ - ٢٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٤ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٦٠ .

(٥) المقتضب ٣ / ٢٧٢ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٨٩ .

أما المبرد فقد تأوَّله على البدل في قوله : « ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإنَّ رَفَعَهُ غير مدفوع ، وتأويله البدل ؛ لأن معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديدٍ ، فيكون رفعه على البدل والإيضاح »^(١) .

وردَّ ابن أبي الرِّبيع^(٢) على قول المبرد بأنه مؤوَّل على البدل كون البدل على نية تكرار العامل ، والقصد في البدل الإعلام بالاسمين ، والصفة لا يقصد بها الإعلام بالاسمين ، وإنما يُقصد بها بيان المنعوت ، فقال : « ويُقَوِّي ما ذهب إليه سيبويه أنك إذا قلتَ : هذا ثوبٌ خَزٌّ ، فلا تريد أن تقول : هذا خَزٌّ ، وتخبر بالخَزِّ ، وإنما قَصَدُكَ وَصَفُ الثوبِ بذلك ، وبيان حاله ، والبدل إنما هو على تقدير تكرار العامل . ألا ترى أنك إذا قلتَ : جاءني أخوك زيدٌ ، فهو على معنى جاءني زيدٌ ، والقصد في البدل الإعلام بالاسمين ، وأنت إذا قلتَ : ثوبٌ خَزٌّ ، فليس قصدك أن تعلم بالاسمين ، وإنما قصدك بالخَزِّ بيانُ وَصَفِ الثوبِ ، وكذلك إذا قلتَ : بابٌ ساجٌّ . فاضبط هذا ، فإنه المفرِّق بين البدل والوصف في الأسماء الجامدة »^(٣) .

وأما السيرافي فقد منع الوصف بالجواهر إذا أُريد حقيقة هذه الأشياء ، إلا أن تُحمل على المعنى كأن يُحمل - طين - على مطين ، حيث قال : « أما قولك : مررت بسرج خَزٌّ صُفَّتُهُ : وبصحيفة طينٍ خاتمها ، وبرجل فضةٌ حليةٌ سيفه ، وبدار ساجٌّ بأبها ، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجوز غير الرفع ، ويصير بمنزلة : مررت بدابة أسدٌ أبوه ، وأنت تريد بالأسد السبع ؛ لأن هذه جواهر ، ولا يجوز النعت بها . وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حُكي عن العرب ، فقد سُمِعَ منهم : هذا خاتمٌ طينٌ ، تحمل - طين - على مطين »^(٤) .

(١) المقتضب ٣ / ٢٥٩ .

(٢) هو عبيد الله بن أحمد الإشبيلي الشهير بابن أبي الربيع ، من آثاره شرح الإيضاح والمخلص في النحو .

توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة . بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٩٩ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ج ٢ ورقة ١١٦٣ .

فسيويوه وكثير من النحاة كما سبق يشترطون في النعت أن يكون مشتقاً وما جاء من الأسماء وصفاً تأولوا فيه خضوعاً لما قعدوه ، فالنعت يُشترط فيه أن يكون مشتقاً ليدل على المعنى وصاحبه ، أو تسليماً لما جاء على لسان أكثر العرب من وصفهم بالمشتق ، ولهذا وجدنا سيويوه يحكم على لغة الوصف بالأسماء الذوات لغة ضعيفة وقيحة ، ولا ضير لو سلمنا بوجود تلك اللغة على القليل لكونها لغة سجلها لنا كتاب سيويوه في عصر الاحتجاج ، قال ابن الحاجب : « ولا فصل^(١) بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وَضَعَهُ لغرض المعنى عموماً^(٢) . وقال الصبان^(٣) : « يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤول به ، وهو رأي الأكثرين ، وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية^(٤) .

ويمكن أن يُحمل على الوصف بالذوات قوله تعالى : ﴿ مِّنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾^(٦) يجعل - صديد - نعت لماء ، و - زيتونة - نعت لشجرة ، ويكون ذلك فيصلاً بين البصريين والكوفيين عندما جعله الكوفيون عطف بيان من النكرات ، ومنعه البصريون^(٧) .

(١) في شرح الرضى « لا فرق » .

(٢) الكافية ص ١٢٩ .

(٣) هو محمد بن علي الصبان من علماء مصر بالعربية والأدب ، من آثاره الكافية الشافية في علمي العروض

والقافية وإسعاف الراغبين في السيرة . توفي سنة ست ومائتين وألف . الأعلام ٦ / ٢٩٧ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٦٢ .

(٥) إبراهيم ، آية (١٦) .

(٦) النور ، آية (٣٥) .

(٧) انظر البحر المحيط ٥ / ٤٠٢ و ٦ / ٤٢٠ .

الحال^(١) :

أ - مجيء صاحب الحال نكرة بدون مسوغ :

حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو : جاء زيد ضاحكاً . ولا يُنكَّر صاحب الحال في الغالب إلا عند وجود مسوغ من مسوغات الابتداء بها ، وهو أحد أمور ؛

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : فيها قائماً رجل . أنشد سيويه :

وبالجِسمِ مِنِّي بَيْناً لو عَلِمْتِه شُحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ^(٢)

وذلك لئلا يلتبس الحال بالصفة .

ومنها : أن تخصص النكرة بوصف ، أو بإضافة ، فمثال ما تخصص بوصف قوله

تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾^(٣) ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾^(٤) .

ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي الاستفهام والنهي ، فمثال

ما وقع بعد النفي قول الشاعر :

ما حُمِّ مِنْ مَوْتِ حِمَىٍ وَأَقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا^(٥)

(١) الحال : يذكر ويؤنث ، ويجوز في العائد عليه التذكير والتأنيث . انظر : همع الهوامع ٤ / ٨ ، وشرح

الحدود النحوية للفاكهي ص ١٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٣ . والبيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ لابن

مالك ١ / ٤٢٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٠٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٢ .

(٣) الدخان ، آية (٤ ، ٥) .

(٤) فصلت ، آية (١٠) .

(٥) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح عمدة الحفاظ ١ / ٤٢٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥١٠ ،

وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٤ .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قول الشاعر :

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا^(١)

ومثال ما وقع بعد النهي قول الشاعر :

لَا يَرِ كَنَّ أَحَدًا إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ^(٢)

هذه هي المسوغات التي اشتمل عليها كتب النحاة^(٣) ، وزاد ابن مالك في

التسهيل من المسوغات ثلاثة غير ما سبق ، وهي :

الأول : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو : قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي
مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾^(٤) .

الثاني : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتمٌ حديدًا .

الثالث : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هذان رجلان وعبد الله
منطلقين . قال : « أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف
الأصل ، أو يُشارَكه فيه معرفة »^(٥) .

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح عمدة الحفاظ ١ / ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥١١ ،

وهمع الهوامع ٤ / ٢٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٦ .

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة ، وهو من شواهد شرح عمدة الحفاظ ١ / ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل

١ / ٥١٢ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٥ .

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣١ ،

وشرح عمدة الحفاظ ١ / ٤٢٠ ، وشرح الرضى ٢ / ٢١ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٦ ، وشرح شنودر

الذهب ص ٢٥١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٠٧ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩١ ،

والتصريح ١ / ٣٧٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٧٤ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢١٦ .

(٤) البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٥) التسهيل ص ١٠٩ .

أما مجيء صاحب الحال نكرة بدون مسوغ من المسوغات السابقة فقد نقل سيبويه أن بعض العرب يأتون بالحال بدون مسوغ وصاحب الحال نكرة دون أن يعزو ذلك إلى قبيلة بعينها ، قال : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررت بماءٍ قَعْدَةً رجلٍ ، والجر الوجه . وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول وزعم من نثق به أنه سمع روبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقبلاً ، جعله حالاً ، ولم يجعله من اسم الأول »^(١) .

تعقيب :

أجاز النحاة مجيء صاحب الحال نكرة شريطة أن يكون هناك مسوغ من المسوغات السابقة ، وذلك قياس على ما سُمِعَ عن العرب ، ولكن نقل سيبويه لنا أن بعض العرب يأتي صاحب الحال نكرة على لسانهم بدون مسوغ ، ولم ينسبها إلى قوم بعينهم ولا غيره ، ولكن يمكن أن نعزو مجيء صاحب الحال نكرة بدون مسوغ إلى بطن من بني تميم ، وهم بنو سعد من خلال قوله : « وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقبلاً ، جعله حالاً ، ولم يجعله من اسم الأول »^(٢) . فرؤبة العجاج السعدي من بني سعد^(٣) بن زيد مناة بن تميم .

وإذا ما نظرنا إلى موقف النحاة من تلك الظاهرة وجدناهم متباينين ؛ فمنهم من يميز ذلك ، ومنهم من يرجح الإتيان صفتاً على الحال ، ومنهم من يميزه على القياس ، ومنهم من يُقبِّح تنكير صاحب الحال ، وسأعرض بعضاً من أقوالهم ؛ فالخليل ابن أحمد يميزه ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ، إذا جعلت المرور به في حال قيام . وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول

(١) الكتاب ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ١١٣ .

(٣) انظر نهاية الأرب ص ٢٦٣ ، ومعجم القبائل ٢ / ٥١٥ .

الخليل رحمه الله»^(١) . وسيبويه يرجح جعل ما بعد النكرة صفة لا حالاً على لغة أكثر العرب ؛ لأن ما بعد النكرة أولى أن يكون صفة ، قال : « ومثل ذلك : عليه مائةً بيبضاً ، والرفع الوجه . وعليه مائةً عِيناً ، والرفع الوجه . وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررت بماءٍ قَعْدَةً رجلٍ ، والجر الوجه . وإنما كان النصب هنا بعيداً من قِبَل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا - الطويل والأخ - حالاً حين قالوا : هذا زيد الطويلُ ، وهذا عمرو أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة»^(٢) .

بينما نجد الفراء يبيِّن الأمرين معاً على السواء - مجيء صاحب الحال معرفة أو نكرة - قال : « والحال تُنصب في معرفة الأسماء ونكرتها ، كما تقول : هل من رجلٍ يُضرب مجرداً ، هذا حال وليس بنعت»^(٣) .

وابن الورَّاق^(٤) والزمخشري جعلوا مجيء صاحب الحال نكرة في الكلام قبيحاً لكون معنى الحال ومعنى الصفة مع النكرة واحداً ؛ لأنك إذا قلت : جاءني رجل ضاحكٌ ، فليس يجب أن يكون في حال الخير ضاحكاً ، فلمَّا استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ ، وجوازه فيها على التشبيه بالمعرفة ، قال ابن الوراق : « وإنما قُبِحَ الحال من النكرة ، إذا قلت : جاءني رجل ضاحكٌ ، فأجريت - ضاحكاً - نعتاً ل- الرجل - ثم لو قلت : جاءني رجل ضاحكاً ، فنصبت - ضاحكاً - على الحال كان معنى الحال ومعنى الصفة واحداً ؛ لأنك إذا قلت : جاءني رجل ضاحكٌ ، فليس يجب أن يكون في حال الخير ضاحكاً ، وكذلك إذا نصبت على الحال ، فلمَّا استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ ، وليس كذلك حكم نعت المعرفة ؛ لأنك إذا قلت : جاءني زيد الظريفُ ، وجب ألا

(١) الكتاب ٢ / ١١٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢١٦ .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الوراق ، كان عالماً باللغة والأدب والقراءات ، من آثاره شرح مختصر الجرمي . توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة . إنباه الرواة ٣ / ١٦٥ ، وبغية الوعاة ١ / ١٢٩ .

يكون - الظريف - حالاً له وقت الخير ؛ لأنك ذكرته لتبين به زيدا ، وزيد معرفة قد كان مستغنياً بنفسه ، فلما خفت اختلاطه بغيره من الزيدين بيئته بالنعته .

وأما النكرة فليس عيناً بئناً ، فالصفة إنما تفيد فيها تخصيصاً ، وليس يجب بقاء ذلك التخصيص في حال الخير ، فهذا حسن الحال من المعرفة ، وقبح من النكرة»^(١) .
وقال الرمخشري : « وتنكير ذي الحال قبيح »^(٢) . وابن عصفور منع مجيء صاحب الحال نكرة في الكلام ، وجعل ما جاء من ذلك مقصوراً على السماع لا يقاس عليه في الكلام ، قال : « ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة ، وهي متأخرة عنها إلا حيث سُمع ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، والذي سُمع من ذلك : وقع أمرٌ فجأةً ، ومررت بماء قعدة رجلٍ »^(٣) .

وعارضه أبو حيان بقبول مجيء صاحب الحال نكرة على القياس في قوله :
« والغالب في ذي الحال أن تكون معرفة ، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً ، وإن [لم]^(٤) يكن بمنزلة الإتيان في القوة ، والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب »^(٥) .

وقد يسأل سائل : ما موقفك أنت من هذه الظاهرة ؟

أقول : إن حكم النحاة على مجيء صاحب الحال نكرة كان مطلقاً ، والأمر يحتاج إلى تفصيل ، وهو إن كان صاحب الحال مرفوعاً أو مجروراً جاز مجيء صاحب الحال نكرة على القياس لعدم اللبس ، وبيان المعنى من اختلاف الإعراب ، فإذا قلت : جاء رجلٌ راكباً ، عُلِمَ أن - راكباً - حال ، وليس بصفة ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، وكذلك : مررت برجلٍ ضاحكاً ، ولم نحتج - كما يقول

(١) علل النحو ص ٣٧١ .

(٢) المفصل ص ٨٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٣٩ .

(٤) زيادة يستقيم معها الكلام .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٤٦ .

النحاة - إلى مسوغ من المسوغات ، كأن يتقدم الحال على صاحبه لئلاً تلتبس الحال بالصفة .

فأين اللبس هنا وحق الصفة في المثالين الرفع والجر!؟

وقد جاء على ذلك شواهد من القرآن والحديث والشعر ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾ (١) .

قرأ ابن أبي عبله - مخلقة وغير مخلقة - بالنصب فيهما على الحال من النكرة (٢) .

وورد في صحيح البخاري عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - : « صَلَّى رسول الله - ﷺ - في بيته وهو شاكٍ فصلّى جالساً وصلّى وراءه قومٌ قياماً ... » (٣) .

وقال عنزة العبسي :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغرابِ الأسحَمِ (٤)

على جعل - سوداً - حالاً ل- حلوبةً - .

أما إن كان صاحب الحال منصوباً فيترجح كون ما بعده صفة على القياس ؛ لئلاً تلتبس الصفة بالحال ، نحو : رأيت رجلاً ضاحكاً ، ولكون النكرات في الكلام محتاجة لما يُخصّصها ، فلذا جعل ما بعد النكرة صفة أولى من جعله حالاً .

(١) الحج ، آية (٥) .

(٢) انظر البحر المحيط ٦ / ٣٢٧ .

(٣) صحيح البخاري « كتاب الأذان » ١ / ١٢٧ . والحديث المستشهد به في كتب النحاة بلفظ : « صَلَّى رسول الله ﷺ قاعداً ، وصلّى وراءه رجالٌ قياماً » وأشار ابن مالك إلى أنه بهذا اللفظ في الموطأ للإمام مالك ، ولم أجده في موطأ مالك . انظر شرح عمدة الحفاظ ١ / ٤٢٠ ، وشرح شذور الذهب

ص ٢٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥١٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٧ .

(٤) الديوان ص ١٧ .

ب - إعراب الأعداد المضافة إلى الضمائر - بين الحالية والتوكيد :

الأعداد المفردة المضافة إلى الضمائر مثل ، وحده وثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ألزمها الحجازيون حالة واحدة ، وهي النصب على الحالية في جميع الأحوال .

أما بنو تميم فيعاملونها معاملة ما قبلها في الإعراب توكيداً^(١) ، إن رفعاً ورفعاً ، وإن نصباً فنصب ، وإن جراً فجر ، قال سيبويه : « ذلك قولك : مررتُ به وَحَدَهُ ، ومررتُ بهم وَحَدَهُم ، ومررتُ برجل وَحَدَهُ .

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررتُ بهم ثلاثتهم وأربعتهم ، إلى العَشْرَةِ . وزعم الخليل - رحمه الله - أنه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول : مررتُ بهؤلاء فقط ، لم أُجَاوِزْ هؤلاء . كما أنه إذا قال : وَحَدَهُ فإنما يريد : مررتُ به فقط لم أُجَاوِزُهُ .

وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأول : إن كان جراً فجرأ ، وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يُعْمُوا ، كقولك : مررتُ بهم كلهم ، أي لم أدعُ منهم أحداً .

وزعم الخليل - رحمه الله - حيث مثل نَصَبَ وحده وخمستهم ، أنه كقولك : أفردتهم إفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام .

ومثل خمستهم قول الشَّمَاخ :

(١) جاء في اللسان « وأهل الحجاز يقولون : أتوني ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ، فينصبون على كل حال ، وكذلك المؤنث : اتينني ثلاثهن وأربعهن ، وغيرهم يعربه بالحركات الثلاث ، يجعله مثل كلهم » اللسان ٢ / ١٢١ (ث ل ث) فابن منظور نسب لغة الإعراب على الإتيان لما قبله لغير أهل الحجاز من قبائل العرب ، ولم أقف على من قال بذلك غير أن سيبويه وغيره من النحاة نسبوا لغة لزوم النصب لأهل الحجاز ولغة الإتيان على التوكيد لبني تميم ، وسأخذ في النسبة بما قاله سيبويه والنحاة اتباعاً .

أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا^(١)

كأنه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضاً ، ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم ، كأنه يقول : مررتُ بهم انقضاضاً . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفراداً تمثيلاً . وإنما ذكرنا الإفراد في وحدته ، والانقضاض في قَضَّهم ؛ لأنه إذا قال : قَضَّهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ؛ لأنه كأنه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم . وكذلك وحدته إنما هو من معنى التفرُّد ، فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد^(٢) .

تعقيب :

عامل بنو تميم الأعداد المفردة من ثلاثة إلى عشرة المضافة إلى ضمير ما تقدم معاملة التوكيد المعنوي في إعرابه وبذلك قال الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة ، قال سيبويه : « وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول : إن كان جراً فحراً : وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يُعمِّموا : كقولك : مررتُ بهم كلهم^(٣) . وقال الرضى : « وبنو تميم يُتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد له^(٤) . وقال أبو حيان : « وبنو تميم يجعلون ثلاثتهم إلى عشرتهم تابعاً لما قبله على سبيل التوكيد في الإعراب^(٥) .

أما أهل الحجاز فألزموه النصب على الحالية ، إلا أن الحال يشترط فيه أن يكون مشتقاً دالاً على المعنى وصاحبه كما هو مقرر في كتب النحاة ، غير أن سيبويه وغيره

(١) الديوان ص ٢٩٠ ، ورواية الديوان : وجاءت سليم قضها

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٣ ، وخزانة الأدب ٣ / ١٨٤ ، ووردت كلمة

(قَضَّها) بالضم في كتاب المذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٧٣ فما بعدها .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٤) شرح الرضى ٢ / ٢١ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٤١ ، وانظر همع الهوامع ٤ / ١٩ .

تأولوا ذلك ، فسيبويه يتأوله بأنه في موضع مصدر ، وُضِعَ موضع الحال ، قال :
« ومررت بهم قَضَّهم بقضيتهم ، كأنه يقول : مررتُ بهم انقضاضاً »

لأنه إذا قال : قَضَّهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ؛ لأنه كأنه يقول : انقض
آخِرم على أولهم . وكذلك وحده إنما هو من معنى التفرد ، فكذلك أيضاً يكون
خمسَهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد^(١) . قال أبو حيان : « ومذهب سيبويه فيه
كمنهبه في وحده - أنه اسم موضوع موضع - ثلث - الذي هو مصدر - ثلثتُ -
وثلث موضوع موضع - مثلث - وكذلك أربعتهم إلى عشرتهم^(٢) . »

وذهب يونس إلى أنه اسم لم يوضع موضع المصدر كما يُجيز تعريف الحال ، قال
سيبويه : « وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأن خمسَهم والجماء الغفير وقضَّهم
كقولك : جميعاً وعمامةً ، وكذلك طراً وقاطبةً بمنزلة وحده ، وجعل المضاف بمنزلة :
كلمته فاه إلى في^(٣) . »

ونقل أبو حيان عن المبرد أنه يقدر لفظاً من لفظ الثلاثة فعلاً ، فتقول : مررت
بالقوم فثلثتهم^(٤) .

هذا اختلاف القبيلتين في الأعداد المفردة المضافة ، أما الأعداد المركبة فقد اختلف
النحاة في ذلك ، فابن منظور يجزم بالتزام النصب عند الفريقين ، حيث قال : « فإذا
جاوزت العشرة لم يكن إلا النصب ، تقول : أتوني أحد عشرهم ، وتسعة عشرهم ،
وللنساء : أتيني إحدى عشرتهن ، وثمانى عشرتهن^(٥) . »

(١) الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٤٠ ، وانظر مع الموامع ٤ / ١٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧ ، وانظر الارتشاف ٢ / ٣٤٠ .

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٣٤٠ .

(٥) اللسان ٢ / ١٢١ (ث ل ث) .

وابن مالك يقول باحتمال معاملة المركب معاملة المفرد من جواز لزوم النصب عند الحجازيين ، وجواز إعرابه تبعاً لما قبله ، فقال : « وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد »^(١) وقال بذلك أيضاً الرضى : « وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب ، نحو : جاءني الرجال خمسة عشرهم »^(٢) .

وأبو حيان يقطع بجواز اللغتين في المركب ، قال : « وأما مركب العدد فالصحيح جواز اللغتين فيه ؛ الحجازية على النصب ، والتميمية على الإتياع ، وفي انتصابه انتصاب - ثلاثتهم - خلاف ، والصحيح كما قلنا الجواز »^(٣) .

وقد نتساءل : هل القياس النصب أو الإتياع ؟

أقول : لقد رأينا من خلال ما تقدم من أقوال النحاة بأن أهل الحجاز يلزمونها النصب على الحالية ، وبني تميم يعاملونها معاملة التوكيد ، وهذا اختلاف راجع إلى اختلاف المعنى صرح به المبرد في قوله : « والمعنى مختلف ؛ لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم ، فمعناه : بهؤلاء تحميساً ، كقولك : مررت به وحده ، أي لم أخلط معه أحداً

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم ، فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أُجري مجرى كل . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أي لم أبق من هؤلاء الخمسة أحداً . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم »^(٤) .

فالحجازيون يوافقون القاعدة في حكم إعراب الحال ، وهو النصب .

وبنو تميم جعلوها توكيداً لا حالاً ، وحكم إعراب التوكيد حسب ما قبله ، فلكل من الفريقين قياسه في اللغة .

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٠٨ .

(٢) شرح الرضى ٢ / ٢١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٤١ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٣٩ .

ورأى الدكتور عبد الله البركاتي بترجيح لغة النصب نظراً لما قاله ابن منظور بلزوم النصب عند العرب فيما جاوز العشرة من الأعداد المركبة طرداً للباب ، ولم ينظر لاختلاف المعنى في لغة النصب عن لغة الإلتباع ، قال : « وما دام هناك احتمال في معاملة المركب بالمعاملتين وإن جزم بنصبه ابن منظور فقد تكون لغة النصب أقوى من لغة الإلتباع طرداً للباب على وتيرة واحدة »^(١) .

ج - قطع الحال على الرفع :

الحال في اللغة العربية جيء به لبيان هيئة صاحبه شريطة أن يكون صاحب الحال معرفة ، وحققه النصب ، ويأتي الحال مع الجملة الفعلية وصاحبها فاعل ، نحو : جاء زيد راكباً ، أو مفعول ، نحو : ضربتُ زيداً باكباً . وكذلك مع الجملة الاسمية ، نحو : هذا عبد الله منطلقاً .

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يقطعون الحال في الجملة الاسمية على الرفع ، ولم ينسبها إلى قوم بعينهم ، قال : « وذلك قولك : هذا عبد الله منطلقاً ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب^(٢) عن يوثق به من العرب . وزعم الخليل - رحمه الله - أن رفعه يكون على وجهين ؛

فَوَجْهٌ : أنك حين قلتَ : هذا عبد الله ، أضمرتَ - هذا - أو - هو - ، كأنك قلتَ : هذا منطلقاً أو هو منطلقاً . والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حُلُوٌ حامِضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جَمَعَ الطعمين . قال الله عز وجل : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى ، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى ﴾^(٣) .

(١) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٦٩ .

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب الأحمش الأكبر : إمام في العربية ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، من أحد مشايخ سيبويه . طبقات النحويين ص ٤٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٧٤ .

(٣) المعارج ، آية ١٥ ، ١٦ . وهي قراءة الجمهور بالرفع ، وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة والزعفراني وابن مقسم وحفص واليزيدي - نزاعةً - بالنصب على الحال . انظر البحر المحيط ٨ / ٣٢٨ .

وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله^(١) : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾^(٢) .

قال : سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ^(٣) «^(٤)

وعزا الدكتور عبد الجواد الطيب قطع الحال على الرفع في الجملة الاسمية إلى هذيل ؛ لكونهم يؤثرون الرفع في أشعارهم مستشهداً بقراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - حيث قال : « ومن مظاهر الرفع هذه ما قد نراه من إثارة الهذليين للرفع في بعض ما يُسميه النحاة فضلة كالحال وغيره ، إذ يرفعون ذلك في بعض كلامهم ، كما لو كان أصلاً في الكلام فيأخذ وضعاً في الجملة كالركن منها

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول المتنخل :

لَا دَرَّ دَرِّيَّيْنِ إِنْ أَطَعْتُمْ نَارَ لَكُمْ قَرَفَ الْحَتَّى وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزٌ^(٥)

فرغ لفظ - مكنوز - ويمكن توجيهه - كما في اصطلاح النحاة بعد - بأنه خبر ، وإن كان الأولى نصبه على الحال ، كما في اصطلاح النحاة أنفسهم
﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ قرأه عبد الله : ﴿ وهذا بعلي شيخٌ ﴾ بالرفع^(٦) .

(١) هو عبد الله بن مسعود الهذلي ، أول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، وكان خادماً رسول الله - ﷺ - وصاحب سره . توفي سنة اثنتين وثلاثين . الإصابة ٢ / ٣٦٨ ، والأعلام ٤ / ١٣٧ .

(٢) هود ، آية (٧٢) . انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٤٤ .

(٣) البيتان لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٩ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٩ ، وجمع الهوامع ٢ / ٥٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٨٣ فما بعدها .

(٥) ديوان الهذليين ٢ / ١٥ وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٨٩ .

(٦) لغة هذيل ص ٣٤٣ فما بعدها .

تعقيب :

لم يقطع عامة العرب الحال على الرفع إذا جاء في الجملة الفعلية ، نحو : جاء زيد ضاحكاً ، ولم ينقل سيويه عن بعضهم : جاء زيد ضاحكٌ ، وإنما حكى عن بعضهم - ولعلمهم هذيل اعتماداً على ما استشهد به سيويه من قراءة ابن مسعود برفع (شيخ) وما ذهب إليه الباحث الدكتور الطيب أن لغة هذيل الرفع - قطع الحال على الرفع في الجملة الاسمية ، ويمكن أن نرجع علة لزوم النصب عند عامة العرب في الجملة الفعلية ، وجواز النصب وقطعه على الرفع في الجملة الاسمية إلى العامل ، إذ العامل في الحال يكون العامل في صاحب الحال في الجملة الفعلية ، نحو : جاء زيد ضاحكاً ، فالعامل هنا الفعل^(١) - جاء - والفعل من عوامل الرفع والنصب ، والفعل أصل في العمل^(٢) .

أما العامل في الحال مع الجملة الاسمية فهو - هذا - ولذا تأوله النحاة بمعنى الفعل في نحو : هذا عبد الله منطلقاً ، فسيويه يتأول معنى الفعل من - ها - التنبيه بمعنى : انتبه له منطلقاً ، أو انظر إليه منطلقاً ، حيث قال : « فقد عمل - هذا - فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده . والمعنى أنك تريد أن تُنبه له منطلقاً ، لا تريد أن تُعرفه - عبد الله - ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً »^(٣) .

وابن يعيش يجعل معنى الفعل إما من - ها - التنبيه ، وإما من - ذا - اسم الإشارة ، فقال : « ومن ذلك : هذا عمرو منطلقاً ، فهذا متبداً ، وعمرو الخبر ، ومنطلقاً نُصِبَ على الحال ، والعامل فيه أحد شيئين ؛ إما التنبيه ، وإما الإشارة . فالتنبيه ب- ها - والإشارة ب- ذا - فإذا أعملت التنبيه فالتقدير : انظر إليه منطلقاً ، أو انتبه له منطلقاً . وإذا أعملت الإشارة فالتقدير : أشيرُ إليه منطلقاً »^(٤) .

(١) انظر أسرار العربية ص ١٩١ ، وعلل البناء والإعراب للعكري ١ / ٢٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش

٥٧ / ٢ .

(٢) انظر العوامل المائة ص ٣٠٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٧٨ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٥٨ .

وبذلك يظهر لنا أن عامة العرب ما عدا هذيلاً يأتي الحال في الجملة الاسمية على لسانهم متأولين معنى الفعل من - ها - التنبيه ، أو - ذا - اسم الإشارة .

أما هذيل فقطعهم الحال على الرفع هو القياس ، إذ عامل النصب الفعل ، والابتداء لا يعمل نصباً ، ونقل ابن يعيش عن سيبويه حكمه بأنها لغة جيدة في قوله : « ويجوز الرفع في قولك - منطلقاً - من قولك : هذا عبد الله منطلقاً . قال سيبويه : هو عربيٌ جيد »^(١) . ولذلك خرَّج سيبويه - هذا عبد الله منطلقٌ - رفعه على أربعة أوجه ، وهي : إما على إضمار - هذا - أو - هو - ويكون - منطلقٌ - خبر ، وإما أن تجعلهما جميعاً خبراً ل- هذا - ، وإما أن تجعل - عبد الله - معطوفاً على - هذا - عطف بيان ، وإما أن تجعل - منطلقٌ - بدلاً من - عبد الله - كأنك قلت : هذا عبد الله رجلٌ منطلقٌ ، فيكون - رجل - بدلاً من - عبد الله - بدل النكرة من المعرفة ، ثم حذِفَ الموصوف وأُقيِمَ الصفة مقامه . قال : « فوجهٌ : أنك حين قلت : هذا عبد الله ، أضمرت - هذا - أو - هو - ، كأنك قلت : هذا منطلقٌ ، أو هو منطلقٌ . والوجهُ الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حُلُوٌ حامِضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جَمع الطعمين »^(٢) . ثم قال في آخر الباب : « وقد يكون رفعه على أن تجعل - عبد الله - معطوفاً على - هذا - كالوصف ، فيصيرُ كأنه قال : عبد الله منطلقٌ . وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، على البدل ، كما قال تعالى جدُّه : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ ﴾^(٣) . فهذه أربعة أوجه في الرفع »^(٤) .

(١) شرح المفصل نفس الجزء والصفحة .

(٢) الكتاب ٢ / ٨٣ .

(٣) العلق ، آية (١٥ ، ١٦) .

(٤) الكتاب ٢ / ٨٦ . وانظر على سبيل المثال : المقتضب ٤ / ٣٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٩٤ ،

ومجالس العلماء للزجاجي ص ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٨ ، والبحر المحيظ ٥ / ٢٤٤ .

الاستثناء :

أ - المستثنى في كلام تام^(١) متصل غير موجب :

المُسْتَثْنَى المتصل غير الموجب ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، المشهور فيه عن العرب إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكررا العامل ، وعطف نسق عند الكوفيين^(٢) ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وما رأيتُ أحداً إلا زيدا ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا .

وبعض العرب تُلزِمه النصب ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا ، وما رأيتُ أحداً إلا زيدا ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا ، يجعلونه منصوباً على الاستثناء ، وسيبويه نقل ذلك عن العرب ولم يعز لغة النصب إلى قوم بعينهم ، قال - في باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه - : « وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا ، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلتَ : ما مررتُ إلا بزيدا ، وما أتاني إلا زيدا ، وما لقيتُ إلا زيدا . كما أنك إذا قلتَ : مررتُ برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلتَ : مررتُ بزيدا . فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تُدخِلُه فيما أخرجتَ منه الأوَّل .

(١) المستثنى التام ينقسم إلى قسمين ؛ موجب وغير موجب .

فالموجب : هو الذي لم يسبقه نفي أو شبهه ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، وهذا أجمع العرب على نصبه ، ولذا فلن أعرض له في بحثنا .

أما غير الموجب : فهو الذي سبقه نفي أو شبهه ، وينقسم في نفسه إلى قسمين ؛ متصل : وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو : ما قام القوم إلا زيدا أو زيدا .

والمنقطع : هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : ما قام القوم إلا حماراً أو حماراً أهل الحجاز ينصبونه على الاستثناء ، وبنو تميم يرجحون فيه الإتيان كما سيأتي .

وسأقصر أسطر البحث هنا على المتصل غير الموجب ؛ لأنها المسألة التي سأتناولها كما جاء في كتاب سيبويه ، أكثر العرب تجعله تابِعاً لما قبله ، وبعضهم ينصبه على الاستثناء .

(٢) انظر على سبيل المثال : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٦٦ فما بعدها ، والتسهيل ص ١٠٢ ،

وشرح قطر الندى ص ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١ / ٣٥٠ ، وشرح الأشموني

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك . فالقوم ههنا بمنزلة أحد^(١) . ثم قال - في باب النصب فيما يكون مستثنى بدلاً - : « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً . وعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلا زيداً ، فينصبُ - زيداً - على غير - رأيت - ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول .

والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيداً ، ولا أعنى زيداً ، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت : عشرون درهماً^(٢) . ولم أقف فيما رجعتُ إليه على من يعزو لغة النصب إلى قوم غير أن السيرافي وابن يعيش أشارا إلى أن أهل الشام ينصبون المستثنى المتصل غير الموجب في حديثهما عن ترجيح البدل على النصب ، قال السيرافي : « ويُقويهِ أيضاً - أي اختيار البدل - إجماعُ القراء والمصاحف على : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٣) إلا أهل الشام ومصحفهم ، فإنهم قرءوا : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ وكذلك هو في مصحفهم^(٤) .

وقال ابن يعيش : « فأما قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ فشاهد على اختيار البدل في النفي ، وذلك لإجماع القراء على رفع - قليل - إلا أهل الشام فإنهم نصبوه على أصل الباب^(٥) .

وبذلك يمكن أن نقول : إن القبائل التي تنصب المستثنى المتصل غير الموجب هم القبائل التي تقطن بلاد الشام من العرب ؛ وهم بهراء وتنوخ ، وربيعة بطن من طيء ، وأزد غسان وكلب^(٦) .

(١) الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٣) النساء ، آية (٦٦) .

(٤) شرح كتاب سيويه ج ٣ ورقة ١٠٢ أ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ٨٢ .

(٦) انظر صفة جزيرة العرب ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ونهاية الأرب ص ١٠١ ، ٣٤٨ ، ٣٦٥ .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق أن في المستثنى المتصل غير الموجب الإتياع ، أو النصب على الاستثناء ، فأكثر العرب تجعله تابعاً لما قبله في إعرابه ، وهو المستثنى منه ، وهي اللغة المشهورة الفاشية : بل ذهب الفراء إلى أنه لم يأت عن العرب إلا الإتياع ، قال : « فإذا كان ما قبل - إلا - فيه جَحْدٌ جَعَلَتْ ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة ، كان أو نكرة .

فأمَّا المعرفة فقولك : ما ذهب الناسُ إلا زيدٌ . وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتياع ما بعد إلا ما قبلها «^(١) .

وما ذهب إليه مردود عليه بما نقله سيوييه عن العرب ، فمن سَمِعَ حجة على من لم يسمع .

وبعض قبائل العرب وهم بهراء وتَنُوخ وريبعة وأزْدُ غَسَّان وكَلْب من قبائل بلاد الشام ينصبونه على الاستثناء ، ولذلك قرأ الجمهور برفع - قليل - من قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٢) وقرأ أُبَيُّ^(٣) وابن أبي إسحاق^(٤) وابن عامر^(٥) وعيسى بن عمر - قَلِيلاً - بالنصب^(٦) .

(١) معاني القرآن ١ / ١٦٦ .

(٢) النساء ، آية (٦٦) .

(٣) هو أُبَيُّ بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري المدني ، قرأ على النبي - ﷺ - القرآن ، وقرأ عليه النبي - ﷺ - بعض القرآن . توفي سنة ثلاث وثلاثين . غاية النهاية ١ / ٣١ .

(٤) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق ، مشهور بكنية والده . توفي سنة سبع وعشرين ومائة . بغية الوعاة ٢ / ٤٢ .

(٥) هو عبد الله بن عامر اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها . توفي سنة ثمان عشرة ومائة . غاية النهاية ١ / ٤٢٣ .

(٦) انظر الحجة لابن خالويه ص ٦٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٩٨ ، والإتحاف ص ٢٤٣ .

وَرَجَّحَ النحاة الإتيان على النصب ، فعندما عرض النحاس قراءة النصب من قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ قال : « نصباً على الاستثناء . والرفع أجود عند جميع النحويين »^(١) . وقال الزمخشري : « ما جاءني أحدٌ إلا زيدا وإلا زيدا ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً ، والاختيار البديل »^(٢) . إلا أن ابن مالك رَجَّحَ النصب على الإتيان في المتراخي ، نحو : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيدا ؛ لأنه ضَعُفَ التَّشَاكُلُ بالبديل لطول الفصل بين البديل والمبدل منه ، قال : « فَإِنْ تَبَاعَدَا تَبَاعَدَا بَيْنَا رَجَّحَ النصب ، كقولك : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيدا ، ولا تنزلُ على أحدٍ من بني تميم إن وافيتهم إلا قَيْساً ؛ لأن سبب ترجيح الإتيان طلبُ التَّشَاكُلِ ، وقد ضَعُفَ دَاعِيهِ بالتباعد »^(٣) .

والنحاة وإن رجحو الإتيان على النصب إلا أنا نجد كلا اللغتين على القياس ؛ فإذا رجحوا الإتيان - بدل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين - لكون التابع يأخذ حكمَ المتبوع في إعرابه - وعليه لغة أكثر العرب - فإنَّ نَصْبَ المستثنى في الاستثناء التام الموجب واجب ، وبه تكَلَّمَ جميع العرب ، نحو : قام القومُ إلا زيدا ، وغير الموجب هو تام كذلك ؛ لأن الكلام في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا ، قد تمَّ كما تمَّ في الإيجاب ، ولذا جاء نَصْبُهُ على أصل الباب ، وإلى ذلك أشار الفارسي بقوله : « وإن شئتَ نصبتَ ما بعد - إلا - في هذا ، كما نصبتَ في الإيجاب ؛ لأن الكلام قد تمَّ هاهنا في النفي ، كما تمَّ في الإيجاب ، فقلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدا »^(٤) . وبنصبه على أصل الباب قال الزمخشري : « وقرئ - إلا قَلِيلاً - بالنصب

(١) إعراب القرآن ١ / ٤٦٨ .

(٢) المفصل ص ٨٧ ، وانظر على سبيل المثال : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٢ ، والكافية لابن الحاجب ص ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٢ ، وشرح الرضى ٢ / ٩١ ، وشرح شنور الذهب ص ٢٦٥ ، وشرح قطر الندى ص ٢٦٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٩ ، وجمع الموامع ٣ / ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٤٢ ، وشرح التصريح ١ / ٣٥٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٤٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٢ .

(٤) الإيضاح ص ١٧٦ .

على أصل الاستثناء»^(١). وقال ابن يعيش: «.... فإنهم نصبوه على أصل الباب»^(٢). ولذا قال عنها ابن هشام بأنها لغة جيدة في قوله: «والثاني: النصب على أصل الاستثناء، وهو عربيٌ جيد»^(٣). وهذا هو الظاهر من قول سيويه: «ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة: أتاني القوم إلا أباك»^(٤).

غير أنني وجدت ابن الورّاق يوضح سبب ترجيح الإتيان على النصب من وجهين، ليس القياس فيصلاً بينهما، وإنما ذلك راجع إلى أن البدل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنى الاستثناء سواء، ومطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم.

والوجه الثاني: أن البدل يعمل فيه العامل من غير تشبيه، وغيره والمنصوبُ على الاستثناء يُشَبَّه بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المُشَبَّه، حيث قال: «فإن قال قائل: فلم صار البدل في النفي أجود من النصب على الاستثناء؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن البدل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنى الاستثناء سواء، فلما كان المعنى واحداً كانت مطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم، فلذلك كان البدل أجود.

والوجه الثاني: أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراد في سائر الكلام، ويعمل فيه من غير تشبيهٍ بغيره، والمنصوبُ على الاستثناء يُشَبَّه بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المُشَبَّه»^(٥).

(١) الكشف ١ / ٥٣٩ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٨٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٥) علل النحو ص ٣٩٥ .

وهذا تعليل جدلي نظري^(١) لا يمكن أن نُنزله منزلة الفَصْل في سبب ترجيح الإتياع على النصب ، فهذا ابن القوّاس^(٢) يُرجع اختيار الإتياع على البديل لأمرين غير ما ذكر ابن الوراق ، حيث يقول : « وإنما اختير البديل لأمرين ؛

أحدهما : المناسبة لما قبله في الإعراب ، كما في قولهم : جُحِرُ ضَبُّ خَرَبٍ ، بالجر .

والثاني : أنه إذا كان مرفوعاً كان فاعلاً في المعنى ، فرفعه أولى من جعله فضلة ، وحُمِلَ النصب والجرُّ عليه لاشتراكهما في الثبوت بعد إلا^(٣) .

(١) قسم الزجاجي علل النحو على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية . وما أحسن ما قاله في العلة الجدلية النظرية : « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقبل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس . وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجبية النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخير الصادق أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللاتحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجازر أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجازر أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها .

وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل - رحمه الله عليه - . الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ فما بعدها .

(٢) هو أبو الفضل عبد العزيز بن زيد الموصلي الشهير بابن القواس ، من آثاره شرح الأتمودج للزحشري وشرح كافية ابن الحاجب . توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة . بغية الوعاة ٢ / ٩٩ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ١ / ٥٩٧ .

ب - الاستثناء المنقطع^(١) :

رَجَّحَ التَّمِيمِيُّونَ النِّصْبَ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي يُمْكِنُ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ ، وَأَجَازُوا مَعَ ذَلِكَ الْإِتْبَاعَ عَلَى الْبَدْلِ ، نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا حِمَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارٍ . وَأَوْجِبُ الْحِجَازِيُّونَ النِّصْبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

أَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا الْإِتْبَاعَ عَلَى الْبَدْلِ وَهُمْ بَنُو تَمِيمٍ فَإِنَّ سَبِيْبِيَهَ حَكِي عَنْهُمْ ذَلِكَ قَائِلًا : « وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَقُولُونَ : لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ ، أَرَادُوا : لَيْسَ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ أَحَدًا تَوْكِيدًا لِأَنَّ يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ فِيهَا آدَمِيٌّ ، ثُمَّ أَبْدَلَ فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ إِنْسَانَهَا . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيُّ :

فِي أَنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيْحُ^(٢)

فَجَعَلَهُمْ أَنْيْسَهُ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا لِي عِتَابٌ إِلَّا السِّيفُ ، جَعَلَهُ عِتَابَهُ . كَمَا أَنْتَ تَقُولُ : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ السَّيْرَ .

وَعَلَى هَذَا أَنْشَدْتُ بَنُو تَمِيمٍ قَوْلَ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّةِ :

(١) يَنْقَسِمُ الْاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ إِلَى قَسْمَيْنِ ؛

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَسْلُطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَ إِلَّا ، نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، وَهَذَا النَّوْعُ لِلتَّمِيمِيِّينَ فِيهِ مَذْهَبَانُ ؛ تَرْجِيْحُ النِّصْبِ ، وَجَوَازُ الْإِتْبَاعِ . أَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَإِنَّهُمْ يُوْجِبُونَ النِّصْبَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا لَا يُمْكِنُ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ فَيُجِبُ فِي الْمُسْتَثْنَى النِّصْبَ اتِّفَاقًا ، وَلَا يَسُوْغُ فِيهِ الْبَدْلُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ ، فَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَنَقَصَ صِلَتَهَا ، وَمَوْضُوعُهُمَا نَصْبٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَقَالُ : زَادَ النِّقْصَ وَمِثْلَهُ . وَسَاقَصَرَ الْبَحْثُ عَلَى النَّوْعِ الْأَوَّلِ إِذْ الْخِلَافُ فِيهِ . انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشَ ٢ / ٨٠ ، وَالْجَنِّيَّ الدَّانِيَّ فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي لِلْمُرَادِيِّ ص ٥١٥ ، وَشَرْحَ التَّصْرِيْحِ ١ / ٣٥٢ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٢ / ٢٤٧ .

(٢) دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١ / ١١٦ .

يا دارَ مِيَّةَ بالَعِيَاءِ فَالسَّنَدِ
أَقْوَتَ وطالَ عليها سالفُ الأَبَدِ^(١)
وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها
عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا أوارِيُّ لأَيَّامِ ما أُبينُها
والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

ومثل ذلك قوله :

وبُلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ
إِلَّا اليَعافيرُ وإِلَّا العيسُ^(٢)

جعلها أنيسها . وإن شئتَ كان على الوجه الذي فسرتُه في الحمارِ أوَّلَ مرَّةٍ .
وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدلًا .

ومن ذلك من المصادر : ما له عليه سلطانٌ إلاَّ التكلُّفُ ؛ لأن التكلِّفَ ليس من
السلطان ، وكذلك : إلاَّ أنه يتكلَّف ، وهو بمنزلة التكلُّف . وإنما يجيء هذا على معنى
ولكن . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٣)
ومثل ذلك : ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ﴾^(٤)
ومثل ذلك قول النابغة :

خَلَفْتُ يَمِيناً غيرَ ذِي مَثْوِيَّةٍ
ولا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بصاحبِ^(٥)

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتِّباعَ الظنِّ عِلْمَهُمْ ، وحُسْنَ الظنِّ
عِلْمَهُ ، والتكلُّفَ سلطانه . وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً :

ليس بيني وبين قيسِ عتابُ
غيرُ طَعْنِ الكُلِّيِّ وضَرْبِ الرِّقابِ^(٦)

(١) الديوان ص ٣٠ .

(٢) البيت لجران العود عامر بن الحارث في ديوانه ص ٩٧ .

(٣) انشاء ، آية (١٥٧) .

(٤) يس ، آية (٤٣) .

(٥) الديوان ، ص ١٠ .

(٦) البيت من شواهد المقتضب ٤ / ٤١٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٦٢٦ ، وشرح المفصل

لابن يعيش ٢ / ٨٠ .

جعلوا ذلك العتاب»^(١) . وذكر ابن يعيش أن : « مذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البديل والنصب »^(٢) .

أمَّا الحجازيون فإنهم أوجبوا فيه النصب على الاستثناء - كما سبق - قال سيويه : « وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً ، جاءوا به على معنى ولكنَّ حماراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأوَّل ، فيصير كأنه من نوعه ، فحُمِل على معنى ولكنَّ ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم »^(٣) . وعندما أورد أبيات النابغة التي استشهد بها على رفع - أو ارى - بلغة بني تميم قال : « وأهل الحجاز ينصبون » كما أورد الآيتين السابقتين بالنصب . وقال ابن عصفور : « وأهل الحجاز لا يُجيزون فيه إلاَّ النصب ؛ لأنه فضلة بعد تمام الكلام ، ولا يُجيزون فيه البديل من الأوَّل »^(٤) .

تعقيب :

أجمع النحاة على أن أهل الحجاز ينصبون المستثنى في الاستثناء المنقطع وجوباً ، وبني تميم يُجيزون الإبدال والنصب ، والنصب عندهم أرجح^(٥) .

بل من النحاة من ينسب لغة وجوب النصب إلى جمهور العرب من القبائل ما عدا تميماً ، قال ابن عقيل : « وإن كان الاستثناء منقطعاً تعيَّن النصب عند جمهور العرب ، فتقول : ما قام القومُ إلاَّ حماراً ، ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم ، فتقول : ما قام

(١) الكتاب ٢ / ٣١٩ - ٣٢٣ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٨٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٤) شرح الجمل ٢ / ٢٦٦ .

(٥) انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٩٠ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ص ١٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٥ ، والجنى الدانسي ص ٥١٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٠٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ، وشرح التصريح ١ / ٣٥٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٤٧ .

القومُ إلاَّ حمارٌ ، وما ضربتُ القومَ إلاَّ حماراً ، وما مررتُ بالقومِ إلاَّ حمارٍ»^(١) . وقال الأشموني^(٢) : « هذه لغة جميع العرب سوى تميم »^(٣) .

بينما نجد أبا حيان والمرادي وابن هشام يُرجِّحون النصب على الإتياع عند بني تميم ، وبذلك يكون النصب أكثر في كلامهم موافقاً لغة جمهور العرب ، قال أبو حيان : « والنصب عندهم - أي بني تميم - أفصح من البديل »^(٤) . وقال ابن هشام : « والتميميون يُجيزون الإبدال ، ويختارون النصب »^(٥) . وقال المرادي : « والنصب عندهم أرجح »^(٦) . وعلى هذا جاءت لغة النصب أفصح من لغة الإتياع ، وهي القياس ، قال المبرد : « والوجه النصب وهو القياس اللازم »^(٧) .

وقال ابن يعيش عن إعراب المستثنى المنقطع : « فيه مذهبان ؛ مذهب أهل الحجاز ، وهي اللغة الفصحى ، وذلك نصبُ المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ، ومذهب بني تميم وهو أن يُجيزوا فيه البديل والنصب ، فالنصب على أصل الباب »^(٨) . وعبر ابن هشام عنها باللغة العليا في قوله : « وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهي اللغة العليا »^(٩) .

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٤٨٠ .

(٢) هو علي بن محمد نور الدين الأشموني نحوي من فقهاء الشافعية بمصر ، من آثاره نظم المنهاج في الفقه . توفي سنة تسعمائة . الأعلام ٥ / ١٠ .

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٢٤٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٣٠٣ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

(٦) الجنى الداني ص ٥١٥ .

(٧) المقتضب ٤ / ٤١٤ .

(٨) شرح المفصل ٢ / ٨٠ .

(٩) شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

والرضى عَلَّلَ وَجْهَ القياس وكون لغة أهل الحجاز هي الفصحى ، فقال :
« نحو ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً ؛ لأن بدل الغلط
غير موجود في الفصحى من كلام العرب »^(١) .

فعلةُ نصبِ المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز وجوباً كونُ الثاني ليس من جنس
الأول فيُبدل منه ، وقَدَّرَ سيبويه - إلا - ب- لكن - حملاً على المعنى ، وذلك من
قيل أن - لكن - لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها ، فقال : « وذلك قولك :
ما فيها أحدٌ إلا حماراً ، جاءوا به على معنى ولكن حماراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر
من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحُمِلَ على معنى ولكن »^(٢) . وقال ابن السراج :
« وإنما ضارعت إلا - لكن - لأن لكن للاستدراك بعد النفي ، فأنت توجب بها
للثاني ما نفيت عن الأول ، فمن هاهنا تشابها »^(٣) .

وابن يعيش فَصَّلَ القول في حَمَل - إلا - على - لكن - في المعنى ، وجَعَلَهُ من
طريق الحجاز ، إذ أنهما للاستدراك ، ولا يكون ما بعدهما إلا مخالفاً لما قبلهما ،
ويختلفان في كون أن - لكن - لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف
إلا فإنه لا يُستثنى بها إلا بعض من كل ، فقال : « فأما إذا كان من غير الجنس فلا
يتناوله اللفظ ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يُخرجه منه ، إذ اللفظ إذا كان
موضوعاً بإزاء شيء وأُطْلِقَ فلا يتناول ما خالفه ، وإذا كان كذلك فإنما يُصبح بطريق
الحجاز والحمل على - لكن - في الاستدراك ، ولذلك قَدَّرَها سيبويه ب- لكن - وذلك
من قيل أن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها ، كما أن إلا في الاستثناء
كذلك ، إلا أن - لكن - لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف
- إلا - فإنه لا يُستثنى بها إلا بعض من كل »^(٤) .

(١) شرح الرضى ٢ / ٨٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٣) الأصول ١ / ٢٩٠ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٨٠ .

أما بنو تميم فعلة جواز الإتياع عندهم عللها سيويه في تأويلين ؛

أحدهما : أنك إذا قلت : ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ ، فكأنك قلت : ما فيها إلا حمارٌ ، فنفيتَ به الناس وغيرهم في المعنى ، ودخل في النفي من يعقل ومن لا يعقل ، ثم ذكرتَ أحداً مؤكداً لأن يُعلم أنه ليس بها آدمي .

والثاني : أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز ، كأن الحمار هو من أحد أناسي ذلك الموضوع^(١) ، فقال : « أراد وليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحداً مؤكداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدميٌ ، ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئتَ جعلته إنسانها »^(٢) .

ونقل الشنتمري^(٣) عن المازني^(٤) وجهاً ثالثاً لعله الإتياع : « وهو أنه خلطَ من يعقل بما لا يعقل ، فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مُشتمِل عليه وعلى غيره ، وعلى هذا قول الله عزَّ وجل : ﴿ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾^(٥) لما خلطَ من يعقل بما لا يعقل في قوله : ﴿ كُلٌّ دَابَّةٌ ﴾ خبر عنها كلها بلفظ من يعقل »^(٦) .

(١) انظر المقتضب ٤ / ٤١٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيويه ١ / ٦٢٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٣) هو يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، عالماً بالعربية واللغة ومعاني الشعر . توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة . بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ .

(٤) هو بكر بن محمد الشهير بالمازني من علماء البصرة وأئمة النحو . توفي سنة تسع وأربعين ومائتين . بغية الوعاة ١ / ٤٦٣ .

(٥) النور ، آية (٤٥) .

(٦) النكت ١ / ٦٢٤ ، وانظر شرح الحمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٧ .

المنادى المفرد العلم :

أ - حكم المفرد العلم الواقع بعد المنادى المضاف :

إذا كان المنادى مفرداً علماً بنته العرب على ما كان يُرفع به ، نحو : يا زيدُ أقبلُ . وإذا كان مضافاً نصبته العرب ، نحو : يا عبدَ الله أقبلُ .

وفي ذلك يقول ابن مالك :

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا^(١)
وَالْمَفْرَدَ الْمُنْكَوِّرَ ، وَالْمُضَافَا وَشَبَّهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

أمّا إذا أُتبع المنادى المضافُ مفرداً علماً فقد نقل لنا سيبويه موقفين عن العرب يُمثّلان لغتين في ذلك ؛

الأولى : - وهي لغة عامة العرب ما عدا أهل المدينة - ينصبونه لكونه عطف بيان ، فيقولون : يا أخانا زيداً .

والثانية : - وهي لغة أهل المدينة - يُلزمونه البناء على البدل ، فيقولون : يا أخانا زيدُ ، قال سيبويه : « قلتُ : أ رأيت - يعني الخليل - قول العرب : يا أخانا زيداً أقبلُ ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ؛ لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ .

وقال قوم : يا أخانا زيدُ . وقد رغم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيدُ ، كما كان قوله : يا زيدُ أخانا بمنزلة - يا أخانا - ، فيُحمّل وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى .
ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يردُّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى »^(٢) .

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٤ فما بعدها .

تعقيب :

عَلَّ سيبويه نَصَبَ عامة العرب ما عدا أهلَ المدينة للمفرد المعرفة بعد المنادى المضاف على جعله عطفَ بيان ، وَرَجَّحَ النصب على البناء لكونه أصلاً من وجهين ؛

الأول : أن المنادى المضاف حَقُّه النصب في نحو : يا أخانا ، ثم إذا جيء بـ زيد - مثلاً كان الغرض تبيينه ، وهو ما يُسَمَّى بعطف البيان ، وعطف البيان إعرابه إعراب المعطوف عليه ، فلو قلتَ : رأيتُ أخاك ، ثم أردتَ أن تُبيِّنَ أيهم قلتَ : زيداً ، فنصبتَ ولا يجوز البناء . وهذا هو الظاهر من قوله : « عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ؛ لأنه منصوب في موضع نصب »^(١) .

والوجه الثاني : أنهم نظروا إلى أصل الإعراب في - زيد - وهو معرب لا مبني ، تقول : هذا زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، وما بُني - زيد - إلا في النداء فقط إذا باشره حرف النداء .

وهذا هو الظاهر من قوله : « ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب ؛ لأنهم يردُّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى »^(٢) .

أمَّا أهل المدينة فعلة مجيء - زيد - مبني بعد المنادى لمضاف كونهم أرادوا أن يجعلوه بدلاً ، ومعلوم أن البدل على نيَّة تكرار العامل ، وحقُّ المفرد العَلَم في النداء البناء . وهو الظاهر من قوله : « هذا بمنزلة قولنا : يا زيدٌ ، كما كان قوله : يا زيدُ أخانا ، بمنزلة يا أخانا ، فيحمل وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى »^(٣) .

(١) الكتاب ٢ / ١٨٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٥ .

ووافقته النحاة على جعله منصوباً على عطف البيان^(١) ، ومبنيّاً على البدل ، واشترط أبو حيان في جعل الثاني بدلاً أن يصحّ مباشرة حرف النداء له ، قال : « أو يُبدل مفرد بُني على الضم ، نحو : يا غلامنا زيد ، ولا يكون البدل إلاّ مما يمكن أن يُباشره حرف النداء ، فلا يجوز : يا عبد الله الرجل الصالح ، ولا يا غلام زيد رجل ، ولا يا غلام زيد هذا »^(٢) .

وأضاف أبو علي الفارسي على توجيه سيبويه أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة ، والبدل في التقدير من جملة أخرى ، قال : « فإنّ أبدلت من المضاف مفرداً ضُمَّت المفرد فقلت : يا غلامنا زيد ، ولم تنون زيدياً ؛ لأن البدل في التقدير من جملة أخرى ، فكأنك قلت : يا زيد »^(٣) .

وأقول : إن مجيء - زيد - مثلاً مبنيّاً بعد المنادى المضاف لعله راجع إلى أن أهل المدينة أخذوا بحكم المفرد العَلَم في النداء على القياس طرداً للباب ، سواءً أباشره حرف النداء أم لم يباشره ، إذ سبق أن المفرد العلم في النداء تَبَيَّنَه العرب كلُّهم على ما كان يُرفع به ، قال سيبويه : « فأماً المفرد إذا كان منادىً فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين »^(٤) .

ب - تكرار المنادى المفرد العلم :

المنادى المفرد تَبَيَّنَه العرب كلُّهم على ما كان يرفع به ، نحو : يا زيد ، أمّا إذا أُتْبِعَ بمفرد من لفظه ، نحو : يا زيد زيد ، فعامة العرب ما عدا قوم رؤبة أو بني تميم يُرَجِّحون جعله بدلاً أو توكيداً لفظياً ، وحينئذ يُصبح مبنيّاً كسابقه ، فيقولون :

(١) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٤ / ٢١١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٣٤٨ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢ / ٧٧٩ فما بعدها ، والارتشاف ٣ / ١٣٣ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٩٣ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٣٣ .

(٣) الإيضاح ص ١٨٩ فما بعدها ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٢ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٥ .

يا زيدُ زيدُ . أمّا جمهور بني تميم أو قوم ربيعة - كما خص سيبويه أحد مشاهير بني تميم وهو ربيعة - فيرجحون جعله عطف بيان وحينئذ يُصبح معرباً ، فيقولون : يا زيدُ زيداً ، حيث قال سيبويه : « وتقول : يا زيدُ زيداً الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن ربيعة كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلَ . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره . وقال ربيعة :

إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لِقائِلٍ يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا^(١)

وأما قول ربيعة فعلى أنه جعل - نصرًا - عطف البيان ، ونصبه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيداً . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسيرُ : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، كتفسير : يا زيدُ الطويلُ ، فصار وصفُ المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى^(٢) .

تعقيب :

لِنَقْلُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ فِي التَّعْبِيرِ إِنْ تَمِيمًا أَعْرَبَتْ تَابِعِ الْمَنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَكْرَرِ عَطْفِ بَيَانٍ وَإِنْ كَانَ سَبِيوِيَهُ نَقَلَ قَوْلَ رُبَيْعَةٍ فِي إِعْرَابِهِ عَطْفِ بَيَانٍ فَهُوَ أَحَدُ مَشَاهِيرِ

(١) البيت في ملحق ديوانه ص ١٧٤ . ونسبه ابن هشام لذي الرمة في شذور الذهب ص ٤٣٧ ، والبيت روي على ثلاثة أوجه :

يا نصرُ نصرُ نصرًا

جعل الثاني بدلاً أو توكيداً لفظياً ، ونصب الثالث عطف بيان على الموضع :

يا نصر نصر نصرًا

جعل الثاني عطف بيان على اللفظ ، وجعل الثالث عطف بيان على الموضع

يا نصر نصر نصرًا

وهي رواية سيبويه جعل الثاني والثالث عطف بيان على الموضع .

وأما الأصمعي فزعم أن هذا الشعر : يا نصرُ نصرًا نصرًا ، وأنه يريد المصدر ، أي انصرتي نصرًا . وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف ، إنما قاله لنصر بن سيار : يا نصرُ نصرًا نصرًا ، إغراء ، أي : عليك نصرًا ، يُغرى به . انظر في ذلك المقتضب ٤ / ٢٠٩ فما بعدها ، والأصول لابن السراج ١ / ٣٣٤ فما بعدها ، والخزانة ٢ / ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .

بني تميم ، ولكن سيبويه وَجَّهَ القول فيه بأنه عطف بيان ولم يذكر أهو عطف بيان على اللفظ ، أو عطف بيان على الموضع ، حيث قال : « وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل - نصرأ - عطف بيان وَنَصَبَهُ » لأنه إذا جعلته عطف بيان على اللفظ رفعت ، نحو : يا زيدُ يدُ ، وإذا جعلته عطف بيان على الموضع نصبت ، نحو : يا زيدُ زيداً ، وأوضح الصِّمَرِيُّ^(١) أنه عطف على الموضع في قوله : « ويا نصرأ نصرأ نصرأ ، بعطفهما على الموضع »^(٢) .

أما جمهور العرب فجعلوا تابع المنادى المفرد المكرر مبنياً كسابقه ، واختلف النحاة في توجيهه ؛ فسيبويه كما يظهر من قوله : « وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسيرُ : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، كتفسيرُ : يا زيدُ الطويلُ »^(٣) . جعله توكيداً لفظياً على نيّة تكرار حرف النداء ، نحو : يا زيدُ يا زيدُ ، ثم حُذِفَ حرف النداء ، وبقي المنادى على ما كان عليه ، ووافقه على ذلك ابن مالك والرضي^(٤) .

وذهب أكثر النحاة إلى أنه بدل من الأوّل ، قال المبرد : « ومنهم من ينشد : يا نصرأ نصرأ نصرأ ، يجعل الثاني بدلاً من الأوّل »^(٥) . ووجَّه الجرجاني^(٦) حَمَلَ النحاة الثاني على البدل في قوله : « اعلم أن البدل في حكم تكرير العامل ، ألا ترى إلى قوله - عز وجل - : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ

(١) هو أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري من نحاة القرن الرابع ، لم يذكر المترجمون له تاريخ ميلاد أو تاريخ وفاة . إنباه الرواة ٢ / ١٢٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٤٩ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ٣٤٩ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣ / ٤٠٤ ، وشرح الرضي ١ / ٣٦٣ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢١٠ ، وانظر الأصول لابن السراج ١ / ٣٣٥ ، والإيضاح ص ١٨٩ ، والمفصل ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨٢ .

(٦) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني نسبة إلى مدينة جرجان ، فارسي الأصل ، كان عالماً بالنحو والبلاغة ، من آثاره دلائل الإعجاز والعوامل المائة . توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة . إنباه الرواة

مِنْهُمْ ﴿١﴾ وذلك أن - مَنْ آمَنَ - بدل من قوله : ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا﴾ وقد كرر فيه اللام الذي هو العامل في البديل منه . فإذا قلت : مررتُ بزيد زيد ، فكأنك قلت : مررتُ بزيد بزيد . فقولك : يا زيدُ زيدُ ، إذا أبدلتَ بمنزلة : يا زيدُ يا زيدُ ، وإذا كان كذلك لم يكن إلاّ الضم ﴿٢﴾ .

وردَّ ابن مالك حمْلَ أكثر النحاة الثاني على البديل ، وهو المختار ، وجُحِّته أن حقَّ البديل أن يُغايِر المبدل منه بوجه ما ، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ، حيث قال : « وأكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو : يا زيدُ زيدُ ، بدلاً ، وذلك عندي غيرُ صحيح ؛ لأن حقَّ البديل أن يُغايِر المبدل منه بوجه ما ، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ، ولذلك قال ابن جني بعد ذكر قراءة يعقوب ﴿٣﴾ : ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ ﴿٤﴾ بالنصب ، ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ بدل من ﴿كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى لِمَا في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ؛ لأن جُثُوها ليس فيه شيء من شرح حال الجُثُو ، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جُثُوها . وهو دُعاؤها إلى ما في كتابها ، فهي الشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها . فَصَرَّحَ بما يقتضي أن الثانية من نحو : يا زيدُ زيدُ ، لا يكون بدلاً إلاّ بِضَمِيمَةٍ تُصَيِّرُهُ كالمغايِر ، نحو أن يقال : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، على أن اختيار سيبويه في : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، مع وجدان الضَّمِيمِ التوكيد ، لا الإبدال . فإذا لم يوجد الضَّمِيمِ قوى داعي التوكيد ، ولم يُعدل عنه ﴿٥﴾ .

(١) الأعراف ، آية (٧٥) .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٧٥ .

(٣) هو يعقوب بن إسحاق أبو محمد الحضرمي البصري ، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها . توفي سنة خمس ومائتين . غاية النهاية ٢ / ٣٨٦ .

(٤) الجاثية ، آية (٢٨) . وهي قوله تعالى : ﴿وترى كلُّ أمةٍ جاثيةً كلُّ أمةٍ تدعى إلى كتابها اليوم تحزون ما كنتم تعملون﴾ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٤٠٤ ، وما نقله من قول ابن جني في المحتسب ٢ / ٢٦٢ .

ظرف^(١) الزمان بين النصب على الظرفية وإعرابه حسب موقعه توسعاً :

ألزم بعض العرب ظرف الزمان النصب على الظرفية ، سواءً أكان متصرفاً أم لم يكن ، نحو : اليوم والليل والنهار ، وسحر وبكرة وغيرها من المتصرف وغير المتصرف ، فهو إذن يأتي متضمناً معنى - في - باطراد مع المتصرف وغير المتصرف .

وبعضهم يتوسّع في الكلام مع ظرف الزمان المتصرف فيجيزون استعماله اسماً غير ظرف ، كأن يكون فاعلاً ، نحو : أعجبي اليوم ، كما يجيزون نصبه على الظرف على اللغة المشتركة ، وأشار سيبويه إلى لغة القوم الذين يتوسّعون في ظرف الزمان المتصرف ، ولم يعزها إلى قبيلة أو قبائل بعينها في قوله : « وتقول : مُطِرَ قومك الليل والنهار ، على الظرف وعلى الوجه الآخر . وإن شئت رفعتَه على سعة الكلام ، كما قال : صيدَ عليه الليل والنهار ، وهو نهاره صائمٌ وليله قائمٌ ، وكما قال جرير :

لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى ونمّتِ وما لَيْلُ المَطِيِّ بنائمٍ^(٢)

فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم . وقال آخر :

أما النهارُ ففي قيْدٍ وسِلْسِلَةٍ والليلُ في قَعْرِ مَنْحُوتٍ من السَّاجِ^(٣)

(١) ظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف ؛ فالمتصرف : ما يجوز أن تستعمله اسماً غير ظرف على التوسع والجاز كأن تجعل الظرف مفعولاً به ، نحو : اليوم سرته ، أو ترفعه كأن يكون فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً ، نحو : سرني يوم الجمعة ، واليوم مبارك ، واليوم يوم الجمعة . وغير المتصرف : هو ما لزم النصب على الظرفية ، نحو : سحر وبكرة وضحي .

انظر على سبيل المثال : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤١ فما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠١ فما بعدها ، والارتشاف ٢ / ٢٥٧ فما بعدها ، وجمع الهوامع ٣ / ١٣٨ فما بعدها .

(٢) الديوان ص ٤٥٤ .

(٣) البيت مجهول القائل ، ونسبه الميرد في الكامل لرجل من أهل البحرين من اللصوص ٣ / ١٣٥٦ ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٣٣١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٤ ، والبحر المحيط ٤ / ٣١٨ .

فكأنه جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ ، وَاللَّيْلَ فِي بَطْنٍ مَنْحَوْتٍ ، أَوْ جَعَلَهُ الْإِسْمَ أَوْ بَعْضَهُ «(١)» .

ثم أشار إلى بعض العرب الذين يُلْزَمُونَ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمُتَصَرِّفِ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي قَوْلِهِ : « وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : الْيَوْمَ يَوْمُكَ ، فَيَجْعَلُ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْآلآنِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ : أَنَا الْيَوْمَ أَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلَا يَرِيدُ يَوْمًا بَعِينَهُ »(٢) .

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَصْحَابِ تِلْكَ اللَّغَتَيْنِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا ، إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ نَصًّا عَقِيمًا لِلنَّحَاسِ يَعْزُو لُغَةً لَزُومِ النَّصْبِ لِلْيَمَانِيِّينَ ، وَلُغَةً جَوَّازِ التَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ لِلْمُضْرِيِّينَ فِي بَابِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا وَيَكُونُ اسْمًا ، حَيْثُ قَالَ : « تَقُولُ : أَمَّا النَّهَارُ فزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَمَّا اللَّيْلُ فَعَمْرٌو مَنْطَلِقٌ . اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ . قَالَ حَسَانُ :

أَمَّا النَّهَارُ فَمَا أَفْتَرَّ ذِكْرُهَا وَاللَّيْلُ تُوزَعْنِي بِهَا أَحْلَامِي(٣)

الْيَمَانِيُّونَ يَقُولُونَ : أَمَّا النَّهَارُ وَأَمَّا اللَّيْلُ ، بِالنَّصْبِ . وَأَمَّا الْمَضْرِيُّونَ فَبِالرَّفْعِ ؛ فَالْيَمَانِيُّونَ يَقُولُونَ عَلَى الظَّرْفِ : أَمَّا النَّهَارُ أَمَا فِي النَّهَارِ ، فَإِذَا فَقَدُوا عَامِلَ الْجَرِّ نَصَبُوا ، وَالْمَضْرِيُّونَ يَقُولُونَ : أَمَا النَّهَارُ وَأَمَا اللَّيْلُ فَيَجْعَلُونَهُمَا اسْمَيْنِ «(٤)» .

تعقيب :

الزَّمِ الْيَمَانِيُّونَ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمُتَصَرِّفِ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَبِذَلِكَ لَمْ يُخْرِجُوهُ عَنِ الظَّرْفِ ، وَلَعَلَّ النَّحَاسَ فِي قَوْلِهِ : « الْيَمَانِيُّونَ يَقُولُونَ : أَمَا النَّهَارُ وَأَمَا اللَّيْلُ بِالنَّصْبِ » . يَقْصِدُ كَمَا سَبَقَ - فِي إِعْرَابِ الْإِسْمِ عَلَى الْبَدَلِ أَوْ قَطْعِهِ عَلَى

(١) الكتاب ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، وانظر ص ٢١٦ فما بعدها .

(٢) الكتاب ١ / ٤١٩ .

(٣) الديوان ص ١٠٨ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ص ٥٢ .

الابتداء^(١) - القبائل التي تسكن جنوب جزيرة العرب كهَمْدان وِخْتَم وبَجِيلَة وِجَمِير وبلحارث بن كعب وِكِنْدَة وِمْذَجِج وِخَوْلَان وغيرهم من القبائل التي افترشت أرض اليمن . وبذلك أمكننا القول : إن لغة لزوم نصب ظرف الزمان المتصرف على الظرفية هي لغة القبائل التي تقطن جنوب جزيرة العرب .

كما عزا لغة جواز الاتساع في ظرف الزمان المتصرف إلى القبائل التي تنتمي إلى مُضَر بن نِزَار في قوله : « وأما المُضَرِّيون فبالرفع » وبذلك أمكننا القول أيضاً : إن لغة الاتساع هي لغة القبائل التي تنتمي إلى خِنْدِيف مثل تميم والرَّبَاب وهذيل وِكِنَانَة وقريش ، وكذلك القبائل التي تنتمي إلى قَيْس عَيْلَان مثل هوازن وسُلَيْم وعَطْفَان وِغَنِيّ وعَدْوَان ، وهي قبائل تفتشر بقية جزيرة العرب مع القبائل الأخرى كالحجاز ونجد وتهامة .

وإذا ما أردنا أن نفسر تلك الظاهرة نجد أن القبائل اليمانية ألزمت ظرف الزمان المتصرف النصب على الظرفية على الأصل طرداً للباب ؛ لأن ظروف الزمان المتصرف منها وِغَر المتصرف هي في الأصل جيء بها في الكلام لتكون مواضع غيرها ، قال ابن يعيش : « اعلم أن الظرف ما كان وعاءً لشيء وتسمى الأواني ظروفًا ؛ لأنها أوعية لِمَا يُجعل فيها . وقيل للأزمة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها ، فصارت كالأوعية لها »^(٢) .

وعدم خروجهم بالظروف المتصرفة عن الظرفية يُشير إلى أن لغتهم هي اللغة القُدُمى تمكساً بالأصل ، وهو نصب الظرف على الظرفية مطلقاً .

أمّا لغة القبائل المُضَرِّيَة التي تُجَوِّز الاتساع في ظرف الزمان المتصرف فهي ناتجة عن تطور اللغة الفُصحى ، إذ تَجْمَعهم اللغة المشتركة في نصب الظرف المتصرف وغير المتصرف على الظرفية ، وينفردون بجواز جعل ظرف الزمان المتصرف مفعولاً به ، أو فاعلاً ، أو مبتدأ على الاتساع والمجاز .

(١) انظر ص ٧١ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٤١ ، وانظر اللسان ٩ / ٢٢٩ (ظرف) .

وهذا أمر أجمع النحاة على جوازه ، يقول ابن يعيش : « وهو ينقسم قسمين ؛
قسم يُستعمل اسماً وظرفاً . وقسم لا يُستعمل إلا ظرفاً لا غير .

فالأول : كلُّ مُتمكّن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما
يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة ، من نحو : سنة وشهر ويوم وليلة ، فهذا يجوز
أن تستعمله اسماً غير ظرف فترفعه وتجرّه ، ولا تُقدّر معه - في - نحو : اليوم طيبٌ ،
والسنة مباركةٌ ، وأعجبي اليوم ، وعجبتُ من يومك ، فتجريها مجرى سائر الأسماء ،
ويجوز أن تنصبها على الظرف ، فتقول : صُمتُ اليوم ، وقدمتُ في السنة ، فكلُّ اسم
من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصّته العرب بالظرفية ، ولم تستعمله
مجروراً ، ومرفوعاً ، وذلك يؤخذ سماعاً عنهم .

والقسم الثاني : هو ما لا يُستعمل إلا ظرفاً ، وذلك ما لزم النصب لخروجه عن
التّمكّن «^(١) .

وقد قرئ على اللغتين قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ ﴾^(٢) قرأ الجمهور - هذا يومٌ - بالرفع على أن - هذا - مبتدأ ، و - يومٌ -
خبره . وقرأ الأعمش^(٣) - يوماً - بالنصب^(٤) .

كما قرئ قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٥) قرأ الجمهور - مكرُّ الليلِ
والنَّهار - بإضافة المَكْرِ إلى الليل والنَّهار ، فهما في موضع نصب على المفعول به على

(١) شرح المفصل ٢ / ٤١ ، وانظر المقتضب ٤ / ٣٣٠ ، والكامل ٣ / ١٣٥٦ ، والنكت ١ / ٢٨٠ .

(٢) المائة ، آية (١١٩) .

(٣) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي ، من قراء الكوفة . توفي سنة ثمان وأربعين ومائة .

غاية النهاية ١ / ٣١٥ .

(٤) انظر الكشاف ١ / ٦٥٨ ، والبحر المحيط ٤ / ٦٧ .

(٥) سبأ ، آية (٣٣) .

السَّعَة ، وقرأ قتادة^(١) ويحيى^(٢) بن يعمر - مكر - بالتثنية ، و- الليل والنهار - بالنصب على الظرف^(٣) .

وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين ؛

أحدهما : إذا كُنيتَ عنه وهو ظرف لم يكن بُدُّ من ظهور - في - مع مضمرة .

والثاني : أنه لا تصح الإضافة عند إرادة الظرف ؛ لأن تقدير - في - تحول بين المضاف والمضاف إليه فتمتنع .

وهو الظاهر من قول الفارسي : « واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يُتسع فيها ، فُنصِبَ نُصِبَ المفعول به ، فإن كُنيتَ عنه وهو ظرف قلتَ : الذي سرتُ فيه يومَ الجمعة ، وإن كُنيتَ عنه وقد اتَّسعتَ ونصبتَه نُصِبَ المفعول به قلتَ : الذي سرتُه يومَ الجمعة . وإذا أضفتَ إلى شيء منه فقلتَ : يا سائرَ اليوم ، ويا ضاربَ اليوم ، لم يكن إلاً اسماً ، وخرَجَ بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفاً ؛ لأنها إذا كانت ظرفاً كانت - في - مُرادَةً فيها ، ومُقدَّرة معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير ، فإرادة ذلك فيها يَمنع من الإضافة إليها ، ألا ترى أنك إذا حُلَّتَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرٍّ ، نحو : غلامٌ لزيدٍ ، لم تصح الإضافة ، ومُنِعَ منها الحرف ، فقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٤) قد خَرَجَ الليلُ والنهارُ في اللفظ بالإضافة إليهما عن أن يكونا ظرفين »^(٥) .

(١) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري ، أحد الأئمة في حروف القرآن . توفي سنة سبع عشرة ومائة . غاية النهاية ٢ / ٢٥ .

(٢) هو يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري ، تابعي جليل ، أول من نقط المصاحف . توفي قبل سنة تسعين . غاية النهاية ٢ / ٣٨١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٧ / ٢٧٠ فما بعدها .

(٤) سبأ ، آية (٣٣) .

(٥) الإيضاح ص ١٦٣ .

المطلب الثاني : الأسماء بين الإعراب والبناء

- أ - الاختلاف بين الإعراب والبناء
- ١ - فعال - علماً لمؤنث .
- ٢ - الذين - بين الإعراب والبناء .
- ٣ - أيّ - الموصولة المضافة بين الإعراب والبناء .
- ٤ - اسم - لا - النافية للجنس المفرد نعتة بين الإعراب والبناء .
- ٥ - الأعداد المركبة المضافة إلى اسم بعدها .
- ٦ - خاز باز .
- ٧ - أمس - بين الإعراب والبناء .
- ٨ - ظرف الزمان المبهم المضاف إلى - إذ - .
- ٩ - ما رُكِّب من الظروف والأحوال - بين الإعراب والبناء .
- ب - اختلافهم في كيفية الإعراب
- ١ - جر النعت بالمجاورة .
- ٢ - عرقات .
- ٣ - الهن .
- ٤ - العلم بعد - مَنْ - الاستفهامية بين الإعراب والحكاية .
- ٥ - المقسم به الذي حُذِف منه حرف القسم بين النصب والجر .
- ٦ - حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه .
- ٧ - المفرد العلم الواقع بعد اسم الإشارة المنادى بين الرفع والنصب .
- ٨ - المنادى المرخم .
- ٩ - حذف حركة الإعراب .

أ - الاختلاف بين الإعراب والبناء

فَعَالٍ^(١) - علماً لمؤنث :

لبنّي تميم وأهل الحجاز في - فَعَالٍ - علماً لمؤنث ثلاث لغات ؛

الأولى : لأهل الحجاز ، وهي البناء على الكسر مطلقاً سواءً أكان مختوماً بالراء أم بغيرها ، نحو : حذامٍ وحضارٍ .

الثانية : لجمهور بني تميم ، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيُنثى على الكسر ، أو غير مختوم بها فيُعربونه إعراب ما لا ينصرف .

الثالثة : لبعض بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً .

وسيبيوه قد نصّ على ذلك وعزا اللغة الأولى والثانية إلى أصحابها بينما ذكر اللغة الثالثة دون أن يعزوها إلى بعض تميم ، حيث قال : « واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سُميت به امرأةً فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجرّيه مجرى اسمٍ لا ينصرف ، وهو القياس ؛ لأن هذا لم يكن اسماً علماً ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعّالٍ محدوداً عنه ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطّامٌ ، وهذه حذامٌ ؛ لأن هذه معدولة عن حاذمة^(٢) ، وقطّامٌ معدولة عن قاطمة أو قَطْمَة^(٣) . وإنما كل واحدة منهما

(١) ليس المراد هنا من - فَعَالٍ - ما جاء من أسماء الأفعال على هذا الوزن مثل : حذارٍ ونزالٍ وأشبه ذلك مما سمع عن العرب ، وليس المراد أيضاً ما جاء علماً للمصادر كفجّارٍ للفجرة ، أو ما جاء صفة جارية مجرى الأعلام مثل : جَعَارٍ وحَلّاقٍ ، أو ملازمة للنداء : مثل يا فَسّاقٍ ويا لكَاعٍ ، أو حالاً كَبَدادٍ ، فإن الجميع مبني باتفاق ، قال ابن مالك : « واتفقوا على كسر - فَعَالٍ - أمراً أو مصدرأ أو حالاً أو صفة جارية مجرى الأعلام ، أو ملازمة للنداء » التسهيل ص ٢٢٣ وانظر الارتشاف ١ / ٤٣٦ ، وجمع الهوامع ١ / ٩٤ . كما أنه ليس المراد ما جاء مشابهاً لهذا الوزن مثل : كَلّامٍ وسَحّابٍ وجَهّامٍ وكَهّامٍ فإنها معربة . وإنما المراد ب- فَعَالٍ - هنا ما جاء معدولاً عن فاعله علماً لمؤنث ؛ لأنه هو مجال البحث وفيه فقط ورد الخلاف .

(٢) الحذم : القطع ، وكذلك الإسراع في المشي . اللسان ١٢ / ١١٨ (ح ذ م) .

(٣) القطم : العَضُّ بأطراف الأسنان . اللسان ١٢ / ٤٨٩ (ق ط م) .

معدولة عن الاسم الذي هو عَلم ليس عن صفة ، كما أن عُمَر معدول عن عامِر عَلماً لا صفةً وأمّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يُغيّروه ؛ لأن البناء واحد ، وهو ههنا اسم لمؤنث كما كان ثمّ اسماً للمؤنث ، وهو ههنا معرفة كما كان ثمّ ، ومن كلامهم أن يُشبهوا الشيء بأشياء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء ... فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في - يَرَى^(١) - ، والحجازية هي اللغة الأولى القُدُمى وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان آخره الراء قال الأعشى :

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرةً وبار^(٢)

والتوافي مرفوعة^(٣) فسيبويه هنا أشار إلى اللغة الثانية لبني تميم وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة القليل منهم ، ولكن جاء من النحاة من فصل في لغة بني تميم كما سبق ، قال المبرد : « فإذا كان اسم من هذه الأسماء في آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ومنهم من يمضي على لغته في الراء ، كما يفعل في غيرها^(٤) . وقال ابن الحاجب مُفصلاً لغة تميم : « المذهب في - فعالي - المعدولة ثلاثة : مذهب أهل الحجاز البناء في الجميع ، ومذهب القليل من تميم الإعراب في الجميع كغير المنصرف ، ومذهب الكثير من بني تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره . فإن كان آخره راء فمذهبهم كالمذهب الحجازيين في وجوب

(١) أي في حذف الهمزة من - يراى - قال ابن يعيش : « فأما قولهم : يرى وترى وأرى ، فإن الأصل فيه : يراى وترى وأراى ، ويحتمل حذف الهمزة فيه لأمرين : أحدهما أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال ... ويحتمل أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي ، بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها ، ثم حذفت » شرح الملوكي في التصريف ص ٣٧٠ فما بعدها .

(٢) الديوان ص ٧١ . قال الصنعاني : « وبار أرض كانت مَجَلَّة عاد ، وهي بين اليمن ورمال يَبْرين . ولما أهلك الله عاداً ورث محلّتهم الجن ، فلا ينزلها أحد من الناس ، وهي الأرض التي قال الله تعالى فيها : ﴿ أمّكم بأنعام وبنين . وجنات وعيون ﴾ » ما بنته العرب على فعال ص ٥٠ ، والآيتان من سورة الشعراء ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٩ .

(٤) المقتضب ٣ / ٤٩ فما بعدها .

بنائه ، وإن لم يكن آخره راء فمذهبهم فيه كمذهب القليل منهم في أنه إعراب غير المنصرف»^(١) .

تعقيب :

أولاً : ذهب سيبويه إلى أن لغة بني تميم في إعرابه إعراب ما لا ينصرف هي القياس ؛ لأن سبب منعه من الصرف العلمية والتأنيث ولم يأخذوا بالعدل المقدر كما هو الظاهر من قوله فيما سبق ، ووافق الرضي في قياسية اللغة التميمية ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، ورمى اللغة الحجازية بمخالفة القياس ، حيث قال : « وأما الأعلام الشخصية كقطام وحذام ، فبنو تميم جرّوا فيها على القياس بإعرابهم لها غير منصرفة ، أما الإعراب فلُعْرِبَها عن معنى الوصفية ، وأما عدم انصرافها فلِمَا فيها من العلمية والتأنيث ، وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس ، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف»^(٢) .

كما أن لغة الحجازيين لها وجهة من القياس ، حيث شابه ما جاء على وزن - فَعَالٍ - علماً لمؤنث اسم فعل الأمر على وزن - فَعَالٍ - نحو : نَزَالٍ ، « وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً . وقيل : لتَضْمُنُهُ معنى هاء التأنيث قاله الربيعي^(٣) . وقيل : لتوالي العِلَل ، وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء ، قاله المبرد^(٤) ولعل الرضي قد نسى أنه قال : « والقسم الرابع : علّم الأعيان المؤنثة ، فلغة الحجازيين بناؤه كَلِّه ، قيل

(١) الأمالي النحوية ٢ / ٨٩ فما بعدها ، وانظر على سبيل المثال : علل النحو ص ٤٧٤ ، والمصباح في علم النحو للمطرزي ص ٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣ / ١٤٧٦ ، وشرح الرضي ١ / ١٢٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٩٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٧٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٦٨ ، وحاشية الخضري ٢ / ١٠٨ .

(٢) شرح الرضي ٣ / ١١٥ وانظر المقتضب ٣ / ٣٧٥ .

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي ، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدي النظر الدقيقي الفهم والقياس أخذ عن السيرافي ، من آثاره شرح الإيضاح وشرح مختصر الجرمي . توفي سنة عشرين وأربعمائة . معجم الأدباء ١٤ / ٧٨ .

(٤) شرح الأشموني ٣ / ٤٧٦ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٩٣ .

لمشابهتها أيضاً لنزالٍ وزناً وعدلاً مقدرًا»^(١) .

أمّا ما ذهب إليه المبرد من علة البناء وهي توالي العِلل من قوله : « ولما كان المؤنث معدولاً عمّاً لا ينصرف عُدل إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعدما لا ينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلّا ما ينزع منه الإعراب ؛ لأن الحركة والتنوين حقّ الأسماء ، فإذا أذهب العدل التنوين لعلّة أذهب الحركة لعلتين »^(٢) .

فهذا مما انفرد به المبرد في أسباب البناء ، وردّ عليه جمعٌ من النحاة فيما ذهب إليه . قال الزجاج : « وكان لأبي العباس مذهب في هذا ، كان يزعم أنك لو سُميت امرأة بحاذمة بنيتها ، لا مرتبةً في حَطِّ الإعراب بعد تركّ الصرف إلّا البناء . وهذا مذهب يُفسده عندي : أني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يُبلغ به أكثر من ترك الصرف . والدليل على ذلك أنك إذا سُميت رجلاً - ورَقَاءً يا هذا - قلت : جاءني ورَقَاءً يا هذا ، فقد زاد بتسميتي عِلّة التعريف ، فصار فيه ثلاثُ عِللٍ : أنه فيه ألف التانيث ، وأن ألف التانيث صبيغةٌ مع الاسم ، وأنه معرفة ، فلم يَزده التعريفُ على منع الصرف »^(٣) .

وقال ابن جني : « فأما قول من قال : إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمُنعه إذا انضمَّ إلى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه ؛ أحدها : أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وتركّ الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب - حَذامٍ وقَطَامٍ - وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلّا تركّ الإعراب البتّة ، فلاحقٌ في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه وعليه حذاه ، وذلك أن عِلّة منع هذه الإعراب إنما هو شيءٌ أتاه من باب دَرَاكٍ ، ونَزَالٍ ، ثم شُبّهت حَذامٍ وقَطَامٍ ورَقَاشٍ بالمشال ،

(١) شرح الرضى ١ / ١٢٦ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٧٤ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦ .

والتعريف والتأنيث بباب دَرَاكٍ ونزَالٍ على ما بيَّناه هناك . فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا»^(١) .

وقد نتساءل هنا : لماذا اختار جمهور بني تميم موافقة أهل الحجاز في بناء ما آخره راء ؟ ولماذا اختير الكسر عند أهل الحجاز ؟

جوابه : أن بني تميم يريدون بذلك قصد الإمالة ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة ، ولذلك قال سيبويه : « فزعم الخليل : أن إجناح الألف أخفُّ عليهم ، يعني : الإمالة ، ليكون العمل من وجه واحد ، فكَرَهُوا تَرَكَ الحِيفَةَ وعلموا أنهم إن كسروا الراء وَصَلُوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا»^(٢) . وفصل السيراني اختيار بني تميم الإمالة في الراء في قوله : « وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء ، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة ، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة ، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الراء ؛ لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها ، فصار ضم الراء في منع الإمالة أشدَّ من منع غيرها من الحروف»^(٣) .

أما اختيار الكسرة مطلقاً عند أهل الحجاز فقليل : لأنه كان معدولاً عمّا فيه علامة التأنيث ، والكسر من علامات التأنيث كذلك ، نحو : أنتِ وإنكِ ، فكأنهم يُشيرون بالكسرة عمّا عدل عنه من المؤنث^(٤) .

وقيل : أن كل شيء عدل من هذا الضرب عن وجهه يُحمَل على إعراب الأصوات والحكايات من الزجر ونحوه مجروراً ، كما يقال في زجر البعير : ياه ياه ، وإذا تحرك الحرف قبل الحرف الآخر سَكَنَ الآخر^(٥) ، نحو : عدس^(٦) .

(١) الخصائص ١ / ١٧٩ فما بعدها ، وانظر علل النحو ص ٤٧٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٨ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ١١٨ ب ، وانظر المقتضب ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الرضى ٣ / ١١٦ .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ٣٧٤ .

(٥) انظر اللسان ١٢ / ١١٩ (ح ذ م) .

(٦) لزجر البغل .

والتعليل الأول هو الصواب فيما آرى ؛ لأن من أسماء الأصوات والحكايات ما يُسَكَّن آخِرُهُ وقبله ساكن ، نحو : جاه^(١) ، وغاق ، وطاق .

ثانياً : وَسَّعَ الجوهري اللغة التميمية فنسبها إلى أهل نجد بصفة عامة ، حيث قال : « ورَقَاشِ : اسم امرأة ؛ فأهل الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسر في كل حال ، وكذلك كلُّ اسم على فَعَالٍ بفتح الفاء معدول على فَاعِلَةٍ ، لا تدخله الألف واللام ولا يُجمع مثل قَطَامٍ وَحَذَامٍ وَغَلَابٍ ، وأهل نجد يُجْرُونَهُ مجرى ما لا ينصرف ، نحو : عُمَرُ وَزُفْرُ ، يقولون : هذه رَقَاشُ ، بالرفع ، وهو القياس ؛ لأنه اسم عَلَمٍ وليس فيه إلا العدل والتأنيث . غير أن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز ، قال الشاعر لُحَيْمِ بْنِ مِصْعَبٍ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٢)

وقال امرؤ القيس :

قَامَتْ رَقَاشٌ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ تُبْدِي لَكَ النَّحْرَ وَاللَّبَاتِ وَالْجِيدَا^(٣)

وقال النابغة :

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ وَضِنًا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ^(٤)»^(٥)

وتبعه في ذلك ابن منظور^(٦) والصَّغَانِي^(٧) حين قال : « وأهل نجد يُجْرُونَهُ مجرى

(١) لزجر السبع .

(٢) البيت من شواهد اللسان ١٢ / ١١٩ (ح ذ م) ، وما بنته العرب على فعال ص ٨٩ ، وشذور الذهب ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٧٦ .

(٣) الديوان ص ٢٠٢ .

(٤) الديوان ص ١١١ .

(٥) الصحاح ٣ / ٨٤٦ (رق ش) .

(٦) انظر اللسان ٦ / ٣٠٦ (رق ش) و١٢ / ٤٨٩ (ق ط م) .

(٧) هو الحسن بن محمد بن الحسن رضي الدين أبو الفضائل الصغاني كان عالماً باللغة والحديث ، من آثاره شرح البخاري والأضداد . توفي سنة خمسين وستمائة . بغية الوعاة ١ / ٥١٩ .

ما لا ينصرف»^(١) .

ولنا ملاحظة على هذا النص من ناحيتين ، هما :

أ - نسبة لغة مَنْع الصرف في فَعَالٍ إلى أهل نجد قاطبة .

ب - الزعم بأن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز فقط .

أقول : ما المراد بأهل نجد هنا ؟ إن أراد بأهل نجد كل مَنْ يقطن تلك المنطقة فنحن لا نوافق على ذلك ؛ لأن التعبير بأهل نجد يشمل بني تميم وغيرهم من القبائل العربية التي تقطن تلك المنطقة ، ومنها قبيلة كِنْدَةَ التي منها امرؤ القيس القائل :

قَامَتْ رِقَاشٌ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ
تُبْدِي لَكَ النَّخْرَ وَاللَّبَاتِ وَالْجِيدَا

ورقاش هنا مبنية على الكسر ، وهذه خلاف لغة تميم .

ومنها قبيلة بَكْر بن وائل التي منها لُجَيْم بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل زوج حَذَام بنتِ حَسْر بن يَاقُظ ، وأم ولده عِجْل بن^(٢) لُجَيْم والتي يقول فيها لُجَيْم :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

ومنها كذلك قبيلة ذُبْيَان التي منها النابغة الذبياني القائل :

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ
وَضِنًا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

فالأشعار التي استشهد بها الجوهري كما مرَّ هي لمرئ القيس ولُجَيْم والنابغة ، فامرؤ القيس من كِنْدَةَ ولُجَيْم من بَكْر بن وائل ، والنابغة من ذُبْيَان .

ومعنى ذلك أن القبائل النجدية ما عدا بني تميم يتكلمون بلغة البناء على الكسر ، وهي لغة أهل الحجاز .

أمَّا الرد على الزعم الثاني وهو أن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز فإنه استشهد بأبيات لشعراء ليسوا من تميم ، وعليها بنى حكمه ، ومعلوم كما سبق أن غير التميميين من أهل نجد ويوافقون الحجازيين في البناء على الكسر ، ومع ذلك فقد

(١) ما بنته العرب على فعال ص ٥٦ .

(٢) ما بنته العرب على فعال ص ٨٩ .

أورد البغدادي^(١) أربعة أبيات : « أوردتها أبو تمام^(٢) في الحماسة ونسبها إلى رجل من بني تميم :

أَيْتَ اللَّغْنِ إِنَّ سَكَابَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُيَاغُ
مُقَدَّاةٌ مُكْرَمَةٌ عَلَيْنَا يُجَاعُ لَهَا الْعِيَالُ وَلَا تُجَاعُ
سَلِيلَةٌ سَابِقِينَ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نُسَبَا يَضْمُهُمَا الْكُرَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّغْنِ فِيهَا وَمَنْعَكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

..... وَسَكَابِ فَرَسٍ إِذَا أَعْرَبْتَهُ مَنَعْتَهُ الصَّرْفَ ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ فَالْحَصُولَ التَّعْرِيفَ فِيهِ وَالتَّأْنِيثَ مَعَ كَثْرَةِ الْحُرُوفِ يُمْنَعُ الصَّرْفَ ، وَالشَّاعِرُ تَمِيمِيٌّ وَهَذِهِ لُغَةٌ قَوْمِهِ ، وَإِذَا بَنِيَتْهُ عَلَى الْكُسْرِ أَجْرِيَتْهُ بِمَجْرَى - حَذَامٍ - لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مَعْدُولٌ مَعْرِفَةٌ . فَلَمْشَابَهَةٌ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - دَرَاكٍ وَنَزَالٍ - يُنْبِي ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ حِجَازِيَةٌ «^(٣) .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذَا الشَّعْرَ جَاءَ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ ، وَهِيَ الْمَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ حَيْثُ جَاءَتْ كَلِمَةٌ - سَكَابَ - مَنْصُوبَةً غَيْرَ مَنْوُونَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ « فَالشَّاعِرُ تَمِيمِيٌّ ، وَهَذِهِ لُغَةٌ قَوْمِهِ » كَمَا جَاءَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ .

وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ مَلَاخِظَتُنَا عَلَى قَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ : « إِنَّ الْأَشْعَارَ جَاءَتْ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ »^(٤) .

(١) عبد القادر بن عمر البغدادي ، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار ، من آثاره شرح شواهد الشافية وحاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام . توفي سنة ثلاث وتسعين وألف . الأعلام ٤ / ٤١ .

(٢) هو حبيب بن أوس الطائي كان شاعراً أديباً فصيحاً حلوا الكلام ، من آثاره فحول الشعراء ونقائض جرير والأخطل . توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين . نزهة الألباء ص ١٢٣ ، والأعلام ٢ / ١٦٥ .

(٣) الخزائنة ٥ / ٢٩٣ ، فما بعدها ، وجميع ما أورده البغدادي هنا موجود في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٠٩ ، وشرح التبريزي على ديوان أشعار الحماسة ١ / ١١٢ .

(٤) الصحاح ٣ / ٨٤٦ (ر ق ش) . سبق أن ابن منظور وافق الجوهري فيما ذهب إليه ، وقد أشار الدكتور عبد الله البركاتي إلى تلك الملاحظة التي استدركها على ابن منظور . انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٤٧ فما بعدها .

الَّذِينَ - بين الإعراب والبناء :

الأسماء الموصولة هي من المبنيات ما عدا المثني كالَّذِينَ وَالَّذِينَ ، فإعرابهما إعراب المثني ، وهي مبنية لشبهها الحرف في الافتقار ، ولكن نجد أن - الَّذِينَ - عامة جمهور العرب وأكثرهم لم تُعربه ، وتلتزم بالياء في الرفع والنصب والجر ، وقبائل أخرى تعربه إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرأً ، وهم هذيل وعُقَيْل وطَيْئ ، وسيبويه قد أشار إلى ذلك دون أن يعزو لغة الرفع بالواو إلى قوم بعينهم ، فقال في باب تثنية الأسماء المبهمه التي أواخرها مُعْتَلَةٌ : « وتلك الأسماء : ذا ، وتا ، والذي ، والتي . فإذا تَنَيْتَ - ذا - قلتَ : ذَانِ ، وإن تَنَيْتَ - تا - قلتَ : تَانِ ، وإن تَنَيْتَ - الذي - قلتَ : اللَّذَانِ ، وإن جمعتَ فألحقتَ الواو والنون قلتَ : اللَّذُونُ »^(١) . إلا أن بعض كتب النحو قد عزت تلك اللغة إلى هذيل وعُقَيْل وطَيْئ ، فقال النحاس : « وهذيل تقول : اللَّذُونُ في موضع الرفع »^(٢) . وقال ابن مالك : « ولم يُعرب أكثر العرب الَّذِينَ ، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرتُ الذين آمنوا على الذين كفروا ، ومن ذلك قول بعضهم :

وَبُنُو نُؤْيَجِيَةَ اللَّذُونِ كَأَنَّهُمْ
مُعْطٌ مُخْدَمَةٌ مِنَ الخُزَّانِ^(٣) »^(٤)

وقال الرضى : « وجمعُ الذي في ذوى العِلْمِ : الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر ، والذون في الرفع : لغة هذليّة »^(٥) وأبو حيان نقل نسبتها إلى هذيل وعقيل وطَيْئ في قوله : « وتقول في جمع الذي الذين رفعاً ونصباً وجرأً ، وإعراب الذين مشهور في لغة طَيْئ ، قاله ابن مالك ، وذكر بعضهم أنها لغة هذيل ، وبعضهم أنها لغة عُقَيْل »^(٦) .

(١) الكتاب ٣ / ٤١١ .

(٢) إعراب القرآن ١ / ١٨٢ .

(٣) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٢ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٩١ .

(٥) شرح الرضى ٣ / ١٩ .

(٦) الارتشاف ١ / ٥٢٦ .

وسايره السيوطي في نسبتها إلى القبائل الثلاث ، حيث قال : « والذين لجمع المذكور بالياء في الأحوال كلها ، وإعرابه لغة طيِّى وهذيل وعُقَيْل ، فيقال في الرفع : اللذون بالواو قال :

نَحْنُ اللذون صَبَّحُوا الصَّبَاحَا (١) « (٢)

تعقيب :

من خلال ما سبق ذكره من كلام النحاة أمكننا الوقوف على أصحاب تلك اللغة من القبائل ؛ وهم هذيل وعُقَيْل وطيِّى ، ومن النحاة من أشار إلى تلك اللغة دون أن يعزوها كما فعل سيبويه ، وفريق آخر شكَّ في نسبتها إلى أيِّ القبائل تُعزى هذه اللغة ؛ فالزنجشري وابن يعيش وابن عصفور أشاروا إلى تلك اللغة دون أن ينسبوها إلى أصحابها ، فقال الزنجشري : « واللذين وفي بعض اللغات الذون » (٣) . وقال ابن يعيش : « وتقول في الجمع الذين بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف ؛ لأنه مبني كالواحد ، ومنهم من يقول : الذون في الرفع ، والذين في النصب والخفض » (٤) . وقال ابن عصفور : « ومنهم من يقول : الذون رفعا ، والذين نصبا وجرأ » (٥) .

(١) البيت من شواهد أوضح المسالك لابن هشام ١ / ١٤٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٣٣ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢٣ . وبعده :

يوم النخيل غارة ملحاحا

واختلف في نسبتها إلى قائله ، قال العيني : « قاله رجل من بني عقيل جاهلي ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي ، وقيل قاله روبة . وقال الصنعاني قالته ليلى الأخيلىة » شرح الشواهد للعيني بحاشية شرح الصبان ١ / ١٤٩ .

(٢) همع الهوامع ١ / ٢٨٥ .

(٣) المفصل ص ١٧٢ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .

(٥) شرح الجمل ١ / ١٧٢ ، وانظر اللسان ١٥ / ٢٤٦ (ل ذ ا) .

ومن شكَّ في نسبتها ابن هشام عندما قال : « والذين بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عُقَيْل »^(١) . والأشْمُونِي في قوله : « والذين بالياء مطلقاً أي : رفعاً ونصباً وجرأً ، وبعضهم وهم : هذيل أو عُقَيْل بالواو رفعاً »^(٢) .

قال الشيخ الأزهري^(٣) في التصريح تعليقا على ابن هشام : « وهي لغة هذيل أو عُقَيْل بالتصغير فيهما ، وأو للشكَّ »^(٤) . وكذلك علَّق الصبان في كلامه على الأشْمُونِي بقوله : « قوله : أو عُقَيْل كذا بالشكَّ في التصريح أيضاً »^(٥) .

وبذلك من النصوص المنقولة نقف على ثلاثة أضرب تمثل موقف النحاة من تلك اللغة ؛ فريق أشار إليها دون أن ينسبها إلى أصحابها وعلى رأسهم سيويه ، ومنهم من نسبها إلى القبائل التي تتكلم بها ألسنتهم ، وهم هذيل وعُقَيْل وطِيّ ، ومنهم من شكك في نسبتها . وموقفنا من ذلك أننا نقول بقول من نسبها إلى أصحابها من القبائل ، ومن شك في نسبتها لا يعني بذلك تشكيكاً لوجود تلك اللغة التي تُعرب - الذين - ، والشكُّ مقصور على نسبتها مع التسليم بوجود لغتين في - الذين - البناء والإعراب ، ولغة البناء أفصح وأكثر وإن لم يشر سيويه إلى ذلك ، فابن يعيش عندما عرَّض للغة البناء والإعراب ، وأشار إلى أن اللغة الأولى في الذين البناء ، واللغة الثانية الإعراب قال : « والأول أكثر »^(٦) وقال الرضى : « وجمَعُ الذي في ذوي العِلْم : الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر »^(٧) . كما قال أبو حيان في إعراب قوله

(١) أوضح المسالك ١ / ١٤٣ .

(٢) شرح الأشْمُونِي ١ / ١٨٢ .

(٣) هو خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري من علماء مصر ، من آثاره شرح الآجرومية وشرح البردة . توفي سنة خمس وتسعمائة . الضوء اللامع ٣ / ١٧١ ، والأعلام ٢ / ٢٩٧ .

(٤) شرح التصريح ١ / ١٣٣ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشْمُونِي ١ / ١٤٩ .

(٦) شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .

(٧) شرح الرضى ٣ / ١٩ .

تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(١) « اسم موصول ، والأفصح كونه بالياء في أحواله الثلاثة ، وبعض العرب يجعله بالواو في حالة الرفع »^(٢) .

ثم قد يتساءل أحدنا : ما علة البناء والإعراب في - الَّذِينَ - ؟

علة البناء أن الأسماء الموصولة ما عدا المثني منها مبنية لشبهها الحرف في الافتقار لصلته ، وأشار إلى ذلك ابن مالك عندما عرّض لسبب البناء في الأسماء كونها شابته الحرف في أربعة مواضع^(٣) منها الافتقار ، فقال :

وَكَيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتِرُ ، وَكَافِتِقَارِ أُصْلًا^(٤)

قال ابن عقيل : « والرابع : شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : - وَكَافِتِقَارِ أُصْلًا - وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو - الذي - فإنها مُفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في مُلازمة الافتقار ، فُبَيِّنَتْ »^(٥) .

وأرجع ابن يعيش سبب البناء إلى القياس ، حيث كونه كالواحد فقال : « ونقول في الجمع - الَّذِينَ - بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف لأنه مبني كالواحد »^(٦) .

والراجح ما علّل به ابن مالك لكون الأسماء الموصولة كلها مُفتقرة إلى صلته فهي مُشتركة في العلة « بخلاف اللّذينِ واللّتينِ ، فإنها جرتا على سننِ المُثَنِّيَّاتِ المُتَمَكِّنَةِ لفظاً ومعنى »^(٧) .

(١) الفاتحة ، آية (٧) .

(٢) البحر المحيط ١ / ١٤٤ .

(٣) وهي : الأول : شبهه في الوضع كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين كالضمائر نحو - قلت ، وقلنا - .

الثاني : شبهه في المعنى نحو - متى - فهي شبه حرف الاستفهام الهمزة .

الثالث : شبهه له في النيابة عن الفعل وعن التأثر بالعامل كأسماء الأفعال .

الرابع : شبهه الحرف في الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣١ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣١ .

(٦) شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ١٩١ .

وابن يعيش مردودٌ عليه فيما ذهب إليه أن الجمع بُني لأن المفرد - الذي - هو مبني أيضاً بإعراب مُثناه « ومن شرط التثنية الإعراب ، ومعلوم أن - الذي - ليس كذلك »^(١) .

أما علّة مجيء - الذين - معرباً عند هذيل وعُقيل وطِيئ أنه جمع - الذي - فعارض شبهة الحرف ، والجمع من خصائص الأسماء « وقد يقال جاء اللذون بالواو رفعا ، ورأيتُ الذين ، ومررتُ بالذين بالياء جرأ ونصباً ، وهي حينئذٍ مُعرّبة ؛ لأن شبهة الحرفِ عارضه الجمعُ وهو من خصائص الأسماء »^(٢) .

والكلام لا ينتهي بنا إذ نجد من النحاة من يُعارض الإعراب في - الذين - ويأخذ بقول البناء مطلقاً ، ويتأول ما ورد بالواو والنون على أنه مبنيٌ كذلك إلا أنه جيء به على صورة المعرب ، وعلته كون هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يُعارض شبهة الحرف لاختصاص الذين بالعُقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ، قال الصبان : « قوله : بالواو رفعاً نطقاً ، وهل هو حينئذٍ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قولان ، الصحيح الثاني ، إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يُعارض شبهة الحرف لاختصاص الذين بالعُقلاء ، وعموم الذي للعاقل وغيره »^(٣) . وقال الخضري^(٤) : « قوله : الذون رفعاً ، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب ، والظاهر بناؤه على الواو والياء »^(٥) .

وقد انتصر المحقق محمد محي الدين لمذهب القائلين بالبناء مطلقاً ، وردّ على النحاة القائلين بإعراب - الذين - بقصر نظرهم ، وأنهم عن الصواب بمعزل ، فقال :

(١) حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ١٣٣ .

(٢) شرح التصريح ١ / ١٣٣ .

(٣) حاشية الصبان ١ / ١٤٩ .

(٤) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي عالم بالعربية من أهل مصر ، من آثاره شرح زاد

المسافر لابن المجدي ومبادئ علم التفسير ، توفي سنة سبع وثمانين ومائتين وألف . الأعلام ٧ / ١٠٠ .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٧٢ .

« وبعض العلماء قد اغترَّ بمجيء - الّذونَ - في حالة الرفع ، ومجيء - الّذينَ - في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمّع مذكر سالم حقيقةً ، وذلك بمَعزَلٍ عن الصواب ، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبني على الواو والياء»^(١) .

وهذا كلام فيه تَعَسُّفٌ وتَأْوِيلٌ ، والأخذُ بالأعسرِ وتركُ الأيسرِ ، والبُعْدُ عن الظاهرِ والجُنُوحُ إلى الباطنِ ، ومردودٌ عليه بالحجّةِ الدامِغةِ والبرهانِ الساطعِ ؛ إذ أن المبني هو ما لا يتغيّرُ آخره بتغيرِ العواملِ الداخلةِ عليه . والمُعَرَّبُ : هو الذي ما يتغيّرُ آخره بتغيرِ العواملِ الداخلةِ عليه . وسَمَاعُ - الّذينَ - بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً مُسَلَّمٌ به ، ومنقولٌ عنهم من نصوصهم كما تقدّم ، فلمَ التّأويلُ والظاهرُ أرجحُ؟! .

والخلاصة : أن أكثر العرب تُلزم - الّذينَ - الياء في الرفع والنصب والجر على البناء ، وإن كانت هي اللغة الأفضح والأكثر إلّا أنها أخذت بالفرع ، إذ الإعراب أصلٌ في الأسماء^(٢) ، والبناء في - الّذينَ - لسبب مُشَابَهَةِ الحرف في الافتقار ، ويمكن أن نقول عنها هي اللغة الحديثة ، وأمرٌ ناتج عن تطوّر اللغة . وهذيل وعُقَيْل وطِيئ يُعربونه إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً على الأصل ، إذ أصل المبني المعرب ، ونقول عنها هي اللغة القُدُمى .

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك بحاشيته ١ / ١٤٤ .

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٤٩ ، وأوضاع المسالك ١ / ٢٩ ، وشرح التصريح ١ / ٤٧ .

أي^(١) - الموصولة المضافة - بين الإعراب والبناء :

ألزم بعض العرب - أي - الموصولة البناء على الضم إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها ، نحو : أعجبتني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم . وبعض العرب يُعربها بالحركات الثلاث ، نحو : أعجبتني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم ، وسيبويه أشار إلى كلتا اللغتين في كلامه دون أن يعزوها إلى قوم بعينهم وإن ذكر أن مَنْ يعربها هم أهل الكوفة ، حيث قال : « وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم : اضرب أيهم أفضل ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛ لأن - أيأ - في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، كما أن - مَنْ - في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي . وحدثنا هارون^(٢) أن ناساً ، وهم الكوفيون يقرءونها : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^(٣) وهي لغة جيّدة ، نصبوها كما جرّوها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت : اضرب الذي أفضل ؛ لأنك تنزل - أيأ - و- مَنْ - منزلة - الذي - في غير الجزاء والاستفهام وزعم الخليل أن - أيهم - إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ، وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضرب مُعلّقة .

(١) أي الموصولة لها أربعة أحوال ؛ أحدها : أن تضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو : جاءني أيهم هو قائم . والثاني : أن لا تضاف ولا يُذكر صدر صلتها ، نحو : أعجبتني أي قائم . والثالث : أن لا تضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو : يعجبني أي هو قائم . وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث . والحالة الرابعة : أن تضاف ويُحذف صدر صلتها ، نحو : يعجبني أيهم قائم . وهذه الحالة يجوز فيها البناء على الضم أو إعرابها كما جاء عن العرب ، وسأقصر أسطر البحث على الحالة الرابعة ؛ لأنها هي مسألة البحث . انظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل ١ / ١٣٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٢ ، وحاشية الصبان ١ / ٥٥ ، وحاشية الخضري ١ / ٧٩ .

(٢) هو هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي ، صاحب القرآن والعربية ، كان يهودياً فأسلم ، وروى له البخاري ومسلم . توفي قرابة السبعين ومائة . إنباه الرواة ٣ / ٣٦١ .

(٣) مريم ، آية (٦٩) . قرأ الجمهور - أيهم - بالرفع ، وقرأ طلحة بن مُصَرِّف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش - أيهم - بالنصب . انظر الكشاف ٢ / ٥١٩ ، والبحر المحيط ٦ / ١٩٦ .

وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في - خمسة عشر - ، ومنزلة الفتحة في - الآن - حين قالوا : من الآن إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء بجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً»^(١) .

ولم أقف على أصحاب لغة البناء من العرب أو الإعراب فيما رجعت^(٢) إليه . ولكن يمكن أن نقول : إن الذين يُعربون - أي - هم القبائل التي تقطن شمال جزيرة العرب ، وشمال شرقها ، كما جاء عن سيبويه أنهم أهل الكوفة ، وما جاء عن الجرّمي أنه قال : « خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول : لأضربنَّ أيهم قائمٌ ، بالضم ... »^(٣) .

تعقيب :

علمنا مما سبق أن بناء - أي - وإعرابها وهي مضافة محذوف صدر صلتها جاء عن العرب فيما نقله سيبويه ، فبعضهم يجعلها مبنية ، وبعضهم يعربها ، وبذلك يجوز فيها اللغتان ، وفي ذلك قال ابن مالك :

أَيُّ كَمَا ، وَأَعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدْرٌ وَصَلِّهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفِ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيَّ غَيْرِ أَيِّ يَقْتَفِي^(٤)

ولذا قرئ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنْ نَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ

عِتْيَا ﴾^(٥) بالبناء والإعراب . وروى قول الشاعر :

(١) الكتاب ٢ / ٣٩٨ - ٤٠٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧ ، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢٣١ ، والصحاح ١٨١٨ / ٥ (أي ي) ، وأسرار العربية ص ٣٨٢ ، والإنصاف ٢ / ٧٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٥ ، ٧ / ٨٧ ، وتذكرة النحاة ص ١٣٣ ، ومعني اللبيب ١ / ٩١ ، ٢ / ٦٨٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٧١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٦ ، ومعني اللبيب ١ / ٩١ ، والبحر المحيط ٦ / ١٩٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ١٣٥ ، ١٣٧ .

(٥) مريم ، آية (٦٩) .

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)

بالبناء والإعراب .

إلا أن الخليل ويونس والكوفيين يرون أنها معربة ، والضممة هي علامة إعراب ، لا بناء ؛ لكونها مضافة ، والإضافة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، وهو الإعراب ، فالخليل يحمل ما سُمِعَ عن العرب بالبناء على الحكاية ، وأيُّ مرفوع بالابتداء ، قال سيويه : « وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل^(٢) . وغلَّطه سيويه ؛ لأن ذلك يُجيز في الكلام نحو : لأضربنَّ الفاسقُ الخبيثُ ، حيث قال : « تفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأوَّل بعيدٌ ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء جاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تُريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ^(٣) .

ويونس يرى تعليق العامل ، والفعل مُلغى ، وأيُّ مرفوع بالابتداء فيما حكاه سيويه عنه في قوله : « وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهدُ إنك لرسول الله^(٤) . فالعامل مُلغى هنا ، وكسرت الهمزة . وغلَّطه سيويه كذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يُلغى إلا أفعال الشكِّ واليقين ، نحو : ظننتُ وعلمتُ ، هو الظاهر من قوله : « وأما قول يونس فلا يُشبهه أشهدُ إنك لمنطلق^(٥) .

والكوفيون لا يرون فيها إلا الإعراب سواء حذفوا العائد أو لم يحذفوه ، ولا فرق عندهم بين قولهم : لأضربنَّ أيُّهم هو أفضلُ ، وبين : لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ ،

(١) البيت لغسان بن وعله في شرح الشواهد للعيبي ١ / ١٦٦ ، وهو من شواهد الإنصاف ٢ / ٧١٥ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٩٢ ،

وهمع الهوامع ١ / ٣١٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

(٥) الكتاب ٢ / ٤٠١ .

ولا يَضُمُّونَ - أيهم - إلا في موضع رفع ، والآية يقرءونها بالنصب كما سبق ، ولا حُجَّةَ لمن قرأ بالضممة ؛ لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء ، فهو مرفوع ؛ لأنه مبتدأ ، وتأولوا ذلك من وجهين : « أحدهما : أن قوله : - لَنَنْزِعَنَّ - عمل في - مِنْ - وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذُكِرَ معه ، كما تقول : قتلتُ من كلِّ قبيلٍ ، وأكلتُ من كلِّ طعامٍ ، فيكتفي الفعل بما ذُكِرَ معه ، فكذلك هاهنا : عمل الفعل في الجار والمحرور واكتفى بذلك ، ثم ابتداءً فقال : - أيهم أشدُّ - فرفع - أيهم - بأشد كما رفع - أشدُّ - بأيهم ، على ما عُرِفَ من مذهبنا .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ شَائِعُوا فتنظروا - أيهم - أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت : لأنظرنَّ أيهم أشدُّ ، لكان النظر مُعَلَّقًا ؛ لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدلَّ على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذي يدلُّ على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرَومي أنه قال : خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضربُ أيهم أفضلُ ، أي : كلُّهم ينصبون ، وكذلك لم يُرَوَّ عن أحد من العرب : اضربُ أيهم أفضلُ ، بالضم ، فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

والذي يدل على فساد قول مَنْ ذهب إلى أنه مبني على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب ، نحو : قبلُ وبعدُ ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأيُّ إذا أُفردتُ أُعربتُ ، فلو قلنا : إنها إذا أُضيفت بُنِيَتْ لكان هذا نَقْضاً للأصول ، وذلك محال «^(١) .

(١) الإنصاف ٢ / ٧١١ - ٧١٢ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧ ، ومجالس العلماء للزجاجي

بل ذكر النحاس أن النحاة يغلطون سيبويه في قوله بأن - أيهم - مبني على الضم ، لا معرب ، حيث قال : « وما علمتُ أن أحداً من النحويين إلا وقد حطأ سيبويه في هذا . سمعتُ أبا إسحاق - يعني الزجاج - يقول : ما يبينُ لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما ، قال : وقد علمنا سيبويه أنه أعرب - أيأ - وهي منفردة ؛ لأنها تضاف ، فكيف يبينها وهي مضافة ؟ »^(١) .

أقول بعد ما تقدم من قول النحاة : لِمَ التَّعَسَّفُ وعدم التسليم ببناء - أي - وهي مضافة كما سمعها سيبويه عن بعض العرب ، وإذا كان ما حملهم على إنكار كون الضمة ضمة بناء إلا أنها مضافة ، والإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها فإن سيبويه والبصريون معه كان لهم توجية لبناء - أي - وهي مضافة توجيهاً مطمئن به النفس في عدم نقض الأصول كما قال الكوفيون ؛

أحدهما : أن قولهم المفرد من المبنيات إذا أُضيف أعرب ، و- أي - إذا أُفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أُضيفت بُنيت لكان هذا نقضاً للأصول . كان جوابه : أن الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحقَّ البناء في حال الإفراد ، أما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم تردُّ الإضافة الاسم إلى الإعراب ، كما في - لدن - لما استحقَّ البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب^(٢) .

الثاني : أنما بُنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية كسائر الأسماء الموصولة كما قال ابن معطي^(٣) : « وهذه الموصولات كلها مبنية ، إلا - أيأ - فإنها معربة ، إلا إذا حُذف من صلتها شيء فإنها تُبنى »^(٤) . وأُعربت لِتَمَكُّنْهَا بلزوم الإضافة لها حملاً

(١) إعراب القرآن ٣ / ٢٤ .

(٢) انظر علل النحو ص ٤٢٥ ، والإنصاف ٢ / ٧١٦ .

(٣) هو يحيى بن عبد المعطي الزواوي ، عالم بالعربية والأدب ، واسع الشهرة بالمغرب والمشرق ، من آثاره الدرة الألفية والمثلث . توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة . معجم الأدباء ٢٠ / ٣٥ .

(٤) الفصول الخمسون ص ٢٣٢ .

على نقيضها ونظيرها ، وهو - بعض وكُلّ - وذلك على خلاف القياس ، فلمّا دخلها نقصٌ بحذف العائد ضُعُفَتْ فردتْ إلى أصلها من البناء على مُقتضى القياس ، كما أن - ما - في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يَقتضي أن لا تعمل إذا تقدّم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما يَقتضيه القياس من بُطلان عملها^(١) .

وهذا هو الظاهر من قول سيبويه : « وأرى قولهم : اضرب أيّهم أفضلُ ، على أنها جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في - خمسة عشر - ، وبمنزلة الفتحة في - الآن - حين قالوا : من الآن إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول : الذي أفضلُ فاضربُ ، واضرب من أفضلُ ، حتى يدخل - هو - ولا يقول : هات ما أحسنُ ، حتى يقول : ما هو أحسنُ ، فلمّا كانت أخواته مفارقةً له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً . كما أن قولك : يا الله ، حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكما أن - ليس - لما خالفت سائر الفعل ولم تُصرف تُصرف الفعل تُركت على هذه الحال .

وجاز إسقاط - هو - في أيّهم كما كان : لا عليك ، تخفيفاً ، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً

ومن قال : امرؤ على أيّهم أفضلُ ، قال : امرؤ بأيّهم أفضلُ ، وهما سواء . فإذا جاء أيّهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجوع إلى الأصل وإلى القياس ، كما رُدُّوا - ما زيدٌ إلا منطلقٌ - إلى الأصل وإلى القياس^(٢) .

(١) انظر الإنصاف ٢ / ٧١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

اسم - لا - النافية للجنس^(١) المبني نعتة بين الإعراب والبناء :

اسم - لا - النافية للجنس إذا كان مفرداً بُني وكانت علامة البناء هي علامة النصب ، نحو : لا رجلَ في الدار ، فإذا وُصِفَ المنفي فجمهور العرب وأكثرهم ينصب النعت^(٢) ، نحو : لا رجلَ ظريفاً في الدار ، وبعضهم يلزمه البناء فيقولون : لا رجلَ ظريفَ في الدار ، وهم القليل . وقد نصَّ على ذلك سيبويه في قوله : « اعلم أنك إذا وصفتَ المنفيَّ فإن شئتَ نونتَ صفةَ المنفي ، وهو أكثر في الكلام ، وإن شئتَ لم تُنَوِّن . وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك . فأما الذين نَوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي .

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد »^(٣) . فسيبويه هنا نقل لغتين عن العرب في صفة المنفي دون أن يعزو لغة البناء أو الإعراب إلى أصحابها ، وكذلك لم أقف فيما رجعت إليه على مَنْ ينصُّ على أصحاب تلك اللغة أو الأخرى^(٤) .

(١) يشترط لذلك أن يلي النعت اسم لا ، ولا يفصل بينه وبين الاسم فاصل ، وأن يكون اسم لا مفرداً .

فإذا تخلف شرط تعيين الإعراب وامتنع البناء . انظر شرح الرضي ١٧٣ / ٢ .

(٢) حكى النحاة أنه يجوز رفعه مراعاةً لمحل - لا - واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع ، وسأقصر البحث على البناء والنصب كما جاء عند سيبويه .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٨٨ فما بعدها .

(٤) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، والأصول ١ / ٣٨٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٣

ورقة ٨٩ ، والإيضاح العضدي ص ١٩٣ ، والنكت ١ / ٦٠١ ، وأسرار العربية ص ٢٤٨ ، وشرح

التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٨ ، وشرح الرضي ٢ / ١٧٣ ، ورفض المباني ص ٢٦٥ ، والارتشاف

٢ / ١٧٣ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٠ ،

وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٢١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠ ،

وحاشية الصبان ٢ / ١٣ .

تعقيب :

نَصَبُ الصِّفَةِ وَإِعْرَابُهَا أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا نَصَّ سَيُوبَةُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ رَكَّبُوا - لا - مع اسمها ، وجعلوها كالاسم الواحد ، ولذا يُنْبِئُ اسْمُ لا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ : « إِنَّ قَالَ قَائِلٌ : لَمْ يُنْبِئِ النَّكْرَةَ مَعَ - لا - عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ : لا رَجُلًا فِي الدَّارِ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَتْ مَعَ - لا - لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : لا رَجُلًا فِي الدَّارِ : لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، لِأَنَّهُ جَوَابُ قَائِلٍ قَالَ : هل مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فَلَمَّا حُذِفَتْ مِنَ اللَّفْظِ ، وَرُكِّبَتْ مَعَ - لا - تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ ، فَوَجِبَ أَنْ تُبْنَى »^(١) .

ثم نصبوا الصفة لأن - لا - النافية للجنس تعمل عمل - إن - فاسمها منصوب في الأصل لولا التركيب ، ويظهر ذلك إذا كان اسم - لا - مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، نحو : لا غلاماً رجلٍ في الدار ، ولا طالعاً جبلاً عندنا ، فلذلك نصبوا الصفة مراعاةً لمحل المبنى ، ومحلُّه النصب ، وهو الظاهر من قول سيوبه : « فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي »^(٢) . وقال ابن هشام : « وَنَصَبُهُ مِرَاعَاةً لِمَحَلِّ النَّكْرَةِ »^(٣) . وقال بذلك الرضي وزاد : « وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابتها الإعرابية بعروضها مع عروض - لا - وزوالها بزوالها ، فكأنها عاملةٌ محدثةٌ لها ، كما مرَّ في نحو : يا زيدُ الظريفَ ، ويجوز أن تقول : إن النصب في الصفة حملاً على محل اسمها المنصوب ؛ لأنها تعمل عمل - إن - »^(٤) .

(١) أسرار العربية ص ٢٤٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٨٩ .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ٢٣ .

(٤) شرح الرضي ٢ / ١٧٦ .

أما بناء الصفة - وهو القليل في كلام العرب - فلأنهم جعلوا اسم - لا - والصفة اسماً مركباً بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر ، كما قال سيبويه : « وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد »^(١) .

ولكن لنا ملاحظة على ذلك التركيب ، وهي أن سبب البناء في العدد المركب كان تَضْمُنُه الحرف ، أما هنا فلم يتضمن الحرف ، ولذا لم يتكلم بهذا إلا القليل من العرب ، غير أن النحاة ذكروا أوجهاً يلتمسون بها وجهَ بناءِ الصفة ، وهي :

أ - إذا كان قد جاز هنا بناء الاسم لتركيبه مع - لا - هما اسم وحرف ، فبناء اسم مع اسم أولى ؛ لأنه أكثر في الكلام ولذا لم يأت التركيب من - لا - واسمها ، بل من اسم لا وصفته ، حكى السيرافي ذلك في قوله : « الذي يُفسَّر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يُنِيا ، و- لا - قد دخلت عليهما وهي تُبنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ؟ فالجواب أنهما بُنِيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضعُ تغيير وبناء يُبنى مع غيره ، فإذا كان قد بُني فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى ؛ لأن ذلك أكثر في الكلام كخمسة عشر وأخواتها ، وجارى بيتَ بيتَ ، وغير ذلك فإذا أدخلنا - لا - على الاسم والصفة وقد بُني أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية معهما ، بل تكون عاملةً في موضعها »^(٢) .

ب - إنما جاز بناء الصفة لاجتماع ثلاثة أشياء فيه ؛ أحدهما : كونه في المعنى هو المبني الذي وُكِي - لا - . الثاني : كون النفي في المعنى داخلاً فيه . الثالث : قربه من - لا - والفاصل بينهما ليس أجنبيّاً ؛ لأن الصفة هي اسم لا في المعنى فهما شيء واحد ، حكى الرضي ذلك في قوله : « وإنما جاز بناء التعت المذكور مع انفصاله عن - لا - التي هي سبب البناء ، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمّن - من - لاجتماع ثلاثة أشياء فيه ؛

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ج ٣ ورقة ٨٩ ب ، وانظر المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، والأصول ١ / ٣٨٤ ، والنكت

أحدها : كونه في المعنى هو المبني الذي وليها ، أعني اسم - لا - ، وفي اللفظ متصلاً به .

والثاني : كون النفي في المعنى داخلاً فيه ؛ لأن المنفي في قولك : لا رجلَ ظريفَ ، هو الظرافة لا الرجل ، فكأن - لا - دخلت عليه ، فكأنك قلت : لا ظريفَ ، فلهذا لم تُبن صفة المنادى في نحو : يا زيدُ الظريفُ ؛ لأن النداء مُتعلّق بالموصوف .

والثالث : قربه من - لا - التي هي سبب البناء ، إذ الفاصل بينهما ليس إلاً واحداً هو هو^(١) . أي هو اسم لا في المعنى لأنهما شيء واحد .

ج - يجوز تركيب الصفة مع الموصوف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف فاغترف فيها التركيب ، حكى الدماميني^(٢) ذلك في قوله : « فيجوز في نحو : لا رجلَ ظريفَ ، أن يُبنى الموصوف والصفة جميعاً على الفتح ، فتركبه معها تركيب - خمسة عشر - ووجه التركيب أن الصفة من تمام الموصوف فاغترف فيها ذلك^(٣) .

وقد نتساءل هنا : أي اللغتين أقيس ؟

أقول : إن لغة من نصب الصفة أقيس بما قدمت لك ، وتركيب - لا - مع اسمها أولى لِتَضْمُنُهَا الحرف كما في - خمسة عشر - وإن التمس النحاة أوجهاً لتركيب الصفة مع اسمها لخلوها من تَضْمُنُ الحرف ، وشاهده ترجيح النحاة النصب على البناء كما قال المبرد : « اعلم أنك إذا نعتت اسماً منقياً فأنت في نعته بالخيار : إن شئت نونتَه ، فقلت : لا ماءً بارداً لك ، ولا رجلَ ظريفاً عندك ، هو أقيسُ الوجهين وأحسن .

وإن شئت جعلت المنفي ونعتَه اسماً واحداً ، فقلت : لا رجلَ ظريفَ عندك ، ولا ماءً بارداً لك^(٤) .

(١) شرح الرضى ٢ / ١٧٣ .

(٢) هو محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر القرشي ، الشهير بالدماميني كان عالماً بالحديث والفقهاء والنحو والأدب ، بارعاً في النظم والنثر والخط ، من آثاره شرح البخاري وتحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب . توفي سنة سبع وثلاثين ومائاً . بغية الوعاة ١ / ٦٦ .

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٢٢ .

(٤) المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، وانظر الأصول ١ / ٣٨٤ ، والارتشاف ٢ / ١٧٣ .

الأعداد المركبة^(١) المضافة إلى اسم بعدها :

الأعداد المركبة هي مبنية عند كل العرب على فتح الجزأين ، نحو : حضر خمسة عشر رجلاً ، وشاهدت خمسة عشر رجلاً ، ومررت بخمسة عشر رجلاً .

ويجوز أن تضاف إلى اسم بعدها وأن تلحقها الألف واللام ، نحو : خمسة عشر ، وخمسة عشر زيد ، والخمسة عشر ، لكن سيويوه حكى لنا أن عامة العرب تبقيه على البناء مع الإضافة والألف واللام ، نحو : هذه خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، وكذلك الخمسة عشر . وبعض العرب - ولم يخص قبيلة بعينها - تبقى صدره مبنياً وتُعرَب العجز حسب موقعه من الإعراب مع الإضافة ، نحو : هذه خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، حيث قال : « واعلم أن العرب تدع - خمسة عشر - في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل ، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة فلا تغير . ومن العرب من يقول : خمسة عشر ، وهي لغة رديئة »^(٢) .

(١) الأعداد المركبة وهي أحد عشر إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر مبنية عند العرب على فتح الجزأين لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد ، وترك اختصاراً على حركة ؛ لأنه معرب في الأصل ، وكان الفتح طلباً للتخفيف . أما - اثنان واثنتان - فأعربت لوقوع العجز منهما موقع النون ، ولما كان الإعراب مع النون ثابتاً ثبت مع الواقع موقعها .

أما إذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فقد سُمع عن العرب فيه ثلاثة أوجه :

الأول : بناء صدره وعجزه كأن لم يُضف ، وهي لغة عامة العرب .

الثاني : بناء صدره وإعراب عجزه حسب موقعه من الإعراب ، نحو : هذه خمسة عشر .

الثالث : إعراب صدره حسب موقعه من الإعراب وجر عجزه ، نحو : هذه خمسة عشر . وسأقصر أسطر البحث في هذه المسألة على الأول والثاني تبعاً لسيويوه ، والوجه الثالث قاله الفراء حيث سمعها من

أبي قحسب الأسدي وأبي الهيثم العقيلي . انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق أن الأعداد المركبة المضافة إلى اسم بعدها يجوز فيها بقاؤها مبنيةً أو إعرابُ عَجْرَها ، وفي ذلك قال ابن مالك :

وإن أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(١)

فالبناء على لغة عامة العرب ، وإعراب العَجَز مع بقاء صدره مبنياً على لغة قوم من العرب ، ولم أقف على أصحاب تلك اللغة فيما رجعت إليه من المراجع .

وقد نتساءل : أي اللغتين هي القياس في الكلام ؟ أقول : إنَّ نَعْتَ سيبويه لغة إعرابِ العَجَز بقوله : « وهي لغة رديئة » أشار إلى أن لغة العامة هي القياس ، ووافقه جمهور النحاة على ذلك ، حيث قال المبرد : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر ، فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر »^(٢) .

وقال ابن الوراق : « واعلم أنك إذا أضفت خمسة عشر إلى زيد ، وما أشبه ذلك فالقياس أن يكون مبنياً كما كان قبل الإضافة »^(٣) .

إلا أن الأَخْفَش جَوَّز القياس على لغة إعراب عَجَزَه فيما نُقِل عنه ، قال ابن مالك : « والقياس على هذا جائز عند الأَخْفَش »^(٤) .

واختاره ابن عصفور كما يظهر من قوله : « ويجوز أن تُضِيفَ النَّيْفُ والعقد إلى اسم ، وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان ؛ أحدهما : أن يبقى على بنائه ، والآخر : أن

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٤٢٢ .

يُعرَب ويُجْعَل إعرابه في آخر الاسم المركب ، فتقول : هذا أحدَ عَشْرِكَ وعَشْرِكَ»^(١) .

بل نقل الأزهري عن ابن عصفور أنه يرى لغة الإعراب هي الفصحى في قوله :
« وقال الأَخفش حسنة ، واختارها ابن عصفور ، وزعم أنها الفصحى »^(٢) .

وإذا ما أردنا أن نفسر علة البناء مع الإضافة ، أو إعراب عَجْرَه عند بعض العرب نجد سبويه يُفصح عن عِلَّة البناء ، ولم يُفصح عن عِلَّة الإعراب ، وهي كون العدد المركب مع دخول الألف واللام أو الإضافة باقٍ على نكرته ؛ لأن العدد المركب لم تزل الألف واللام أو الإضافة عمّا كان عليه في حال الإفراد ، ولذا بقى على ما كان عليه من البناء ، حيث قال : « وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة فلا تُغَيَّر »^(٣) .

بينما أرجع السيرافي علة البناء إلى أن معنى حرف العطف باقٍ فيه مع الإضافة والألف واللام - وهو المختار - في قوله : « وإذا أضفت خمسة عشر أو أدخلت عليها الألف واللام فهي على حالها ، تقول : هذه الخمسة عشر درهماً ، وهذه خمسة عشر ؛ لأن معنى الواو فيه مع الإضافة والألف واللام »^(٤) .

أمّا عِلَّة الإعراب فلأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، وأصل البناء هو الإعراب^(٥) ، قال المبرد : « وقومٌ من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر . وهم قليل ، وله وجيةٌ من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب كما أنك تقول : ذهب أمسٍ بما فيه ، وذهب أمسكٍ بما فيه ، وتقول : جئت من قبلُ يا فتى ، فإذا أضفت قلتَ : من قبلك ، فهذا مذهبهم »^(٦) .

(١) شرح الجمل ٢ / ٣٣ ، وانظر المقرب ١ / ٣٠٩ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٧٥ ، وانظر شرح الأشموني ٤ / ١٣٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٩٩ ، وانظر المقتضب ٢ / ١٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣١٣ .

(٤) شرح كتاب سبويه ج ٤ ورقة ١٢٩ ب و ١٣٠ أ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٢٣٤ ، وشرح التصريح ١ / ٤٧ .

(٦) المقتضب ٢ / ١٧٩ .

وقال السيرافي : « يَحْمَلُهَا عَلَى بَعْضِ مَا تَرُدُّهُ الْإِضَافَةُ إِلَى التَّمَكُّنِ وَالْأَصْلِ »^(١) .

وردَّ ذلك ابن مالك بأن المبيني قد يضاف وهو باقٍ على بنائه فيما نقله عنه الأزهري في قوله : « وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبيني قد يضاف ، نحو : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ »^(٢) .

ومهما يكن من شيء فإنها لغةٌ لبعض العرب سجَّلتها لنا كتاب سيبويه ، وإن كانوا قلة ، ولها وجهٌ من القياس في اللغة لا يمكن طرْحُه وإن نعتها سيبويه بالرداءة . بل لو أخذنا بقول النحاة بأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصلها في الإعراب على الاطراد لكان القياس أقوى بجانبهم .

(١) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ١٣٠ أ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٧٥ ، ولم أجد ما نقله الأزهري في شرح التسهيل ، كما رجعت إلى شرح عمدة الحفاظ وشرح الكافية ولم أجد قوله .

خاز باز^(١) :

حكى سيويه عن العرب في - الخاز باز - ست^(٢) لغات تتباين بين الإعراب والبناء ؛ فقال بعضهم : الخاز باز ، بكسر الأوّل والثاني ، جعلوهما اسماً واحداً وبُنيا على الكسر لإجرائهما مجرى الأصوات ، نحو : غاق غاق ، وقاش ماش^(٣) .

وقال بعضهم : الخز باز ، جعلوه على مثال قرطاس ، فبنوا منهما اسماً واحداً وأعربوه إعراب المنصرف .

وقال بعضهم : الخاز باز ، بفتح الأوّل والثاني ، جعلوهما اسماً واحداً وبُنيا على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر .

وقال بعضهم : خاز باز ، بإضافة الأوّل إلى الثاني ، بمنزلة - غلام زيد - فيضمون الزاي في حالة الرفع ، ويفتحونها في حالة النصب ، ويكسرونها في حالة الجر . والاسم الثاني مجرور بكلّ حال .

وقال بعضهم : الخاز باز ، بفتح الأوّل وضمّ الثاني ، فأعربوه إعراب الممنوع من الصرف ، وآخر الاسم الأوّل منهما مبني على الفتح في كلّ حال ، شبّهوه ب- حَضْرَمَوْتَ - في لغة من أعراب عَجَزَه إعراب الممنوع من الصرف ، وبني صدره على الفتح .

(١) الخاز باز : هو من الأسماء المركبة التركيب المزجي من اسم فاعل : خَزَى ، أي قهر وغلب . ومن اسم فاعل : بَزَى ، إذا سما وارتفع ، كأنه قيل : هو الخازي البازي ، فَرُكِبًا وجُعِلَا اسماً واحداً . وله خمسة معان ، حيث قيل : هو ضَرْبٌ من العشب . وقيل : هو ذباب يقع في الرياض . وقيل : هو حكاية لصوته فسُمِّيَ به . وقيل : داء يُصِيب الكلاب في حلوقها . وقيل : السُّنور . انظر تحصيل عين الذهب ص ٤٨٣ ، واللسان ٥ / ٣٤٩ (خ وز) ، وشرح الرضى ٣ / ١٤٥ .

(٢) وفيها لغة سابعة ، وهي : الخاز باز . انظر المفصل ص ٢٤ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٦٩ (ب وز) .

(٣) يقال لصوت طَيِّ القماش .

وقال بعضهم : الخازِ بَاءٌ ، جعلوه على مثال القاصِعاء والنَّافِقاء ، فبنوا منهما اسماً واحداً ، ويُني الأول لأنه صار كالجِزء من الثاني بمنزلة الصدر له ، وسَكَّنوه على أصل البناء إلا أنه التقى في آخره ساكنان فكسِر لالتقاء الساكنين ، وأعربوه إعراب الممنوع من الصرف ؛ لأن همزته للتأنيث .

قال سيويوه : « ومثل ذلك : الخازِ بازٍ ، وهو عند بعض العرب : ذبابٌ يكون في الرّوض ، وهو عند بعضهم : الدَّاء ، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء ، وجعلوا آخره كسراً كجَيْرٍ وغاقٍ ؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علامات إنما جاءت متحركة بغير جرٍّ ولا نصب ولا رفع ، فألحقوه بما بناؤه كبنائه

ومن العرب من يقول : الخِزُّ بازٌ ، ويجعله بمنزلة سِرْبِال .

قال الشاعر :

مِثْلُ الكِلَابِ تَهْرُءٌ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرَمَتْ لَهَا زِمُّهَا مِنَ الخِزِّ بازٍ^(١)

.... وقد قال بعضهم : الخازِ بَاءٌ ، جعلها بمنزلة : القاصِعاء والنَّافِقاء

وقال بعضهم :

وَجُنَّ الخازِ بازٍ به جُنُونًا^(٢)

ومن العرب مَنْ يقول : هو الخازِ بازٍ والخازِ بازٍ ، وخازٍ بازٍ ، فيجعلها ك- حَضْرَمَوْتٍ -

وقد قال بعضهم : الخازِ بازٌ ، جعله بمنزلة - حَضْرَمَوْتٍ - «^(٣)» .

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧ ، والخصائص ٣ / ٢٢٨ ،

والانصاف ١ / ٣١٥ ، واللسان ٥ / ٣٤٨ (خ و ز) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢٢ .

(٢) البيت لعمر بن أحمَر ، وصدرة :

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلْعُ السَّوَارِي

وهو من شواهد المفصل ص ٢١٥ ، والانصاف ١ / ٣١٣ ، واللسان ٥ / ٣٤٧ (خ و ز) ، وشرح

الرضي ٣ / ١٤٦ ، والخزانة ٦ / ٤٠١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٩٩ - ٣٠١ .

فسيويوه أجمل القول فيها ولم يعزُ أيُّ لغةٍ إلى قبيلة بعينها ، ولم أجد فيما رجعتُ إليه^(١) مَنْ يعزو لغة من اللغات السابقة أو بعضها إلى قبيلة أو قبائل بعينها .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق أن في - الخازباز - لغات سمعها سيويوه من العرب ، يمكن تقسيمها إجمالاً من حيث الإعراب والبناء إلى ثلاثة أقسام ؛

فالقسم الأول : بناؤهما على الكسر أو الفتح ، نحو : الخازِ بازٍ والخازَ بازٌ .

والثاني : إعرابه إعرابَ الاسم المنصرف ، وجعل علامة الإعراب على صدره وجر عجزه ، أو جعلها على آخر الاسم الثاني ، نحو : الخازُ بازٍ والخزُ بازٌ .

والثالث : بناءُ الأوَّلِ على الكسر أو الفتح ، وإعراب الثاني إعراب المنوع من الصرف ، نحو : الخازِ باءٍ والخازَ بازٌ .

ولكلِّ لغةٍ من اللغات قياسٌ في ذلك عند أصحابها يُجيب عنه ابن يعيش في قوله : « فمَنْ قال : خازِ بازٍ ، فإنه جعلهما اسمين غيرَ مُركَّبين وأجراهما مجرى الأصوات ، نحو : غاقِ غاقٍ ، وكسر كل واحد لالتقاء الساكنين ومَنْ قال : خازَ بازٌ ، ففتحهما فإنه رَكَّبهما وجعلهما اسماً واحداً وبناهما على الفتح تشبيهاً ب- خمسة عشر - ومَنْ قل : خازَ بازٌ ، فإنه رَكَّبهما اسماً واحداً وشبَّهه ب- حَضْرَمَوْتُ - في لغة مَنْ أعرب ، وقال : هذا حَضْرَمَوْتُ ، فأعربه كإعرابه ، وفتح الأول لأنه يُنزل الثاني من الأول منزلة تاء التانيث ، وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التانيث .

(١) انظر على سبيل المثال : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦ فما بعدها ، والنكت ٢ / ٨٦٩ ،
وتحصيل عين الذهب ص ٤٨٣ ، والمفصل ص ٢١٤ ، والإنصاف ١ / ٣١٥ ، واللسان ٥ / ٣٤٧ ،
فما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٧ ، وشرح
الرضي ٣ / ١٤٦ ، والارتشاف ١ / ٣١٨ ، والخزانة ٦ / ٤٠١ فما بعدها .

وَمَنْ قَالَ : حَازَ بَازٍ ، فَإِنَّهُ أَضَافَ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي ، كَمَا قَالُوا : بَعْلُكَ
وَمَعْدِ يَكْرِبٍ ، فَيَمِّنُ أَضَافَ وَجَعَلَ - كَرِبٍ - مَذْكَرًا ، وَطَرِيقُ إِضَافَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
طَرِيقُ إِضَافَةِ الْأِسْمِ إِلَى اللَّقَبِ ، نَحْوُ : قَيْسُ قُفَّةٍ وَسَعِيدُ كُرْزٍ .

وَمَنْ قَالَ : حَازَ بَاءً ، فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى فَاعِلَاءٍ وَجَعَلَ هَمْزَتَهُ لِلتَّأْنِيثِ ، مِثْلُ : قَاصِعَاءَ
وَنَافِقَاءَ .

وَمَنْ قَالَ : حَزَبَازُ ، فَإِنَّهُ بَنَى مِنْهُمَا اسْمًا وَاحِدًا عَلَى مِثَالِ قِرْطَاسٍ وَكِرْيَاسٍ ، فَهُوَ
مَعْرَبٌ بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ كُلُّهَا مَنْصَرَفٌ «^(١) .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلِمَةَ يَجُوزُ فِيهَا تَجَرُّدُهَا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا يَجُوزُ أَيْضًا دَخُولُ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَمَنْ بَنَاهَا مِنَ الْعَرَبِ وَهِيَ مُجَرَّدَةٌ يُقَيِّمُهَا مَبْنِيَّةً وَهِيَ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لِحَقَّتْهَا وَهِيَ نَكْرَةٌ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ ك- خَمْسَةَ عَشَرَ - فَلَمَّا
بُنِيَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا وَلَمْ تَتِمَّكَنْ فِي النِّكْرَةِ وَجِبَ بِنَاؤُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ ، قَالَ الشَّتْتَمَرِيُّ :
« وَوَجِبَ لَهُ الْبِنَاءُ فِي النِّكْرَةِ لِتَضَمُّنِهِ الْمَعْنَى ، فَلَمَّا عُرِّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بَقِيَ عَلَى
بِنَائِهِ ؛ لِأَنَّ تَمَكُّنَ النِّكْرَةِ أَوْ كَدَّ مِنْ تَمَكُّنِ الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ، فَلَمَّا بُنِيَتْ فِي التَّنْكِيرِ
بَقِيَتْ عَلَى بِنَائِهَا فِي التَّعْرِيفِ ك- خَمْسَةَ عَشَرَ - «^(٢) .

وَقَالَ الرُّضِيُّ : « وَإِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَاتِ لَمْ تَغْيِّرْ مَا كَانَ مَبْنِيًّا عَنْ
بِنَائِهِ ، كَمَا فِي : الْخَمْسَةَ عَشَرَ «^(٣) .

(١) شرح المفصل ٤ / ١٢٠ ، وانظر شرح الرضى ٣ / ١٤٦ .

(٢) تحصيل عين الذهب ص ٤٨٣ .

(٣) شرح الرضى ٣ / ١٤٦ .

أمس^(١) - بين الإعراب والبناء :

لتميم وأهل الحجاز في - أمس - إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات ؛

إحداها : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع ، وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم .

الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وهذه لغة لبعض بني تميم .

الثالثة : البناء على الكسر مطلقاً ، وهذه لغة أهل الحجاز .

وسيبيوه ذكر اللغات الثلاث إلا أنه عزا اللغة الأولى إلى بني تميم ، والثانية إلى قوم من العرب ، وعزاها غيره من النحاة إلى بعض بني تميم كما سيأتي ، والثالثة عزاها إلى الحجازيين ، حيث قال : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : ذهبَ أمْسُ بما فيه ، وما رأيتَه مُذْ أمْسُ ، فلا يصرفون في الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس . ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كلِّ المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر وقد فتح قوم أمْسَ في مُذْ لما رفعوا وكانت في الجرّ هي التي تُرفعُ شَبَّهوها بها .

قال :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا^(٢)

(١) المراد بـ- أمس - هنا هو اليوم الذي يليه يومك ، أو اليوم الذي قبل يومك ، معدولاً عن الألف واللام كما قدر النحاة في لغة بني تميم ، أو متضمناً معناهما كما في لغة أهل الحجاز ، ملازماً لهذه الصيغة ، فإن نُكِرَ أو كُسِّرَ أو صُغِرَ أو أُضِيفَ أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق . انظر على سبيل المثال : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٠١ ، والتسهيل ص ٩٥ ، وشرح الرضى ٣ / ٢٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٢٤٩ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد المسائل العضديات ص ١٩٩ ، واللسان ٦ / ٩ (أم س) ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٩ ، وجمع الهوامع ٣ / ١٨٩ ، ورواية المسائل - الأفاعي خمسا - .

وهذا قليل»^(١). فسيبويه كما ترى قد نسب اللغة التميمية الأولى ولم يعز اللغة الثانية إلى قوم بعينهم. وقد عزاها غيره من النحاة إلى بعض بني تميم كما قال السيرافي: «قال: وقد فتح قوم أمس في مُد؛ وهم بعض بني تميم»^(٢). وقال أيضاً الأَعْلَمُ الشُّتَمَرِي: «قال: وقد فتح قوم أمس في مُد؛ وهم بعض بني تميم»^(٣).

تعقيب:

أولاً: علمنا ممَّا سبق أن بني تميم يُعربون - أمس - إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع فقط في إحدى اللغتين، وهي الأكثر، وعليها لغة جمهور بني تميم، ومنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً في لغتهم الثانية، وهذا قليل كما قال سيبويه. وأهل الحجاز يبنونها على الكسر مطلقاً.

وإذا ما أردنا أن نفسر علة الإعراب عند بني تميم، وعلة البناء عند الحجازيين.

أقول: إن التميميين قد لَمَحُوا الأصل في الكلام، وهو أن يكون مُعَرَّفاً بالألف واللام؛ لأن - أمس - عندهم معدولة عن الأمس، وكان القياس أن تكون مصروفة، فلما جاءت ممنوعة من الصرف بحثوا لها عن علة أخرى فكانت علة العَدْل فاجتمعت علتان؛ علة التعريف، وعلة العَدْل عن الألف واللام، وهذا هو الظاهر من قول سيبويه: «فلا يصرفونه في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس.... فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرْفَه كما تركوا صرف - أُخَرَ - حين فارقت أحواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف - سَحَرَ - صرفاً؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام، أو

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ١٢٣ ب.

(٣) النكت ٢ / ٨٦٠، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣، وشرح شذور الذهب ص ٩٩،

وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩.

يكون نكرةً إذا أخرجته منه ، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألفٍ ولام خالف التعريف في هذه المواضع ، وصار معدولاً عندهم كما عدلتُ - أُخِرُ - عندهم . فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرفُ أمسٍ في الرفع^(١) . وصرَّح ابن يعيش بالعتين في قوله : « وأما بنو تميم فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام فاجتمع فيه التعريف والعدل فيُمنع من الصرف لذلك »^(٢) .

هذا توجيهٌ من منع صرف - أمس - في حالة الرفع أو جميع الحالات أما علة البناء عند الحجازيين وعند مَنْ بناه من تميم في حالتي النصب والجر فهي تَضْمَنُ معنى اللام وإن لم يُصرح بها سيبويه ، ونصَّ على ذلك الفارسي في قوله : « والمعنى الذي أوجب بناءه هو تَضْمَنُه معنى حرف التعريف الذي هو اللام . فلما تَضْمَنُ معنى الحرف ، بُني كما أن خمسة عشر بُني لذلك »^(٣) . والفرق بين المعدول عن اللام والمتضمَّن له « أنك إذا عدلت عن الحرف جاز لك إظهاره واستعماله ، وإذا ضُمَّتَّه إياه لم يجوز إظهاره ، ألا ترى أنه لا يجوز إظهار همزة الاستفهام مع - أين وكيف - ونظائرها »^(٤) .

ثانياً : ذكر الزمخشري أن إعراب - أمس - إعراب ما لا ينصرف هي لغة بني تميم مطلقاً ، ووافق ابن عصفور ، حيث قال : « مبنية على الكسر عند الحجازيين ، وبنو تميم يعربونها ، ويمنعونها الصرف »^(٥) . وقال ابن عصفور : « وبنو تميم يعربونها إعراب ما لا ينصرف »^(٦) .

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ١٠٧ .

(٣) المسائل العضديات ص ١٩٨ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٦ ، والبسيط ١ / ٤٨٢ ،

واللسان ٦ / ٩ (أم س) .

(٤) شرح المفصل ٤ / ١٠٧ .

(٥) المفصل ص ٢٠٩ .

(٦) شرح الجمل ٢ / ٤٠٠ .

وهذا كلام مردودٌ عليه بما سمعه سيبويه ، ومَنْ سَمِعَ حُجَّةً على مَنْ لم يَسْمَعِ ،
وإنما هي اللغة الثانية لقلّة من بني تميم .

وعلى النقيض أنكر بعض النحاة إعراب - أمس - إعراب ما لا ينصرف مطلقاً
عند بعض بني تميم حكى ذلك أبو حيان في قوله : « واختلف النحاة في إعرابه مطلقاً
إعراب ما لا ينصرف عند بعض بني تميم ، فذهب إلى إثبات ذلك الأستاذ أبو الحسن
ابن الباذش^(١) ، وهو قول ابن عصفور وابن مالك ، وقال الأستاذ أبو علي^(٢) : هذا
غلط ، وإنما بنو تميم يُعربونه في الرفع ، ويُنون في النصب والجر^(٣) ورَمَى الأستاذ
أبي علي هذه اللغة بالغلط أيضاً مردودٌ عليه بما نقله سيبويه .

ثالثاً : قد نتساءل : لماذا جمهور بني تميم يُعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة
الرفع ، وبينونه في حالتي النصب والجر ، ولم يَبْنُوْهُ مطلقاً كالحجازيين ، أو يُعربونه
إعراب ما لا ينصرف مطلقاً كما جاء على لغة القليل منهم ؟ ثم لماذا بُنيت على
الكسر وأصل البناء السكون ؟

أقول : إن الرضى قد فسّر ذلك تفسيراً فلسفياً حيث أعربوه في حالة الرفع ؛ لأن
الإعراب أولى بالأسماء ، وهو الأصل ، واختير الرفع في الإعراب على النصب والجر
لأن الرفع أسبق وأشرف ، استمع إليه وهو يقول : « واختاروا مَنْعَ صرفه رفعاً ،
وبنائه نصباً وجرّاً ، كما اختاروا بناء نحو : حَضَارِ ، وتركَ صرف نحو : حَدَامِ

(١) هو علي بن أحمد بن خلف الغرناطي ، كان من أشهر علماء عصره في اللغة ، عالماً بالحديث ورجاله ،
من آثاره شرح كتاب سيبويه وشرح أصول ابن السراج . توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة . بغية
الوعاة ٢ / ١٤٢ .

(٢) هناك شخصيتان من علماء النحو ، كلاهما أستاذ وكلاهما يُكنى بأبي علي ، وهما أبو علي الفارسي
وأبو علي الشلوين ، ولا تدري أيهما الذي رمى هذه اللغة بالغلط ، وإن كنتُ لم أجد هذا القول لأبي
علي الفارسي فيما رجعت إليه من كتبه .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، وانظر الخزانة ٧ / ١٥٦ .

وقَطَامٍ^(١) ، مع أن الجميع من باب واحد ، والوجه في هذا : مثل الوجه في ذلك ، وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء ، كما هو مذهب الحجازيين ، وعلة منع الصرف كما بينا ، فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء ، واختير أسبق الإعراب وأشرفه ، أعني الرفع ، فصار في حال الرفع معرباً غير منصرف ، والحالتان الباقيتان أعني الجر والنصب مستويتان حركةً في غير المنصرف ، فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء ، فلو جُعِلَا مستويين في الضم لم يَبِينْ إعرابها رفعاً ، إذ كانت تصير مثل - حيث - في الأحوال ، ولو سوِّي بينهما في الفتح لم يَبِينْ بناؤهما ، إذ كانت تصير كغير المنصرف ، فلم يبقَ إلا الكسر ، وأيضاً أوّل ما بُنِيَ عليه الكلمة بعد السكون : الكسر»^(٢) .

وأرجع ابن الأبناري سبب الكسر لا لتقاء الساكنين في الميم والسين ، واختير الكسرة لأنها الأصل في التحريك ، حيث قال : « وإنما بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين »^(٣) .

وإذا أردنا أن نفسر هذه الظاهرة من حيث تطور اللغة وما يعزوها نجد أن لغة إعراب - أمس - إعراب ما لا ينصرف مطلقاً عند بعض بني تميم تمثل اللغة القُدُمى للفصحى ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب . والأصل سابق الفرع . ولغة البناء عند الحجازيين مطلقاً تمثل مرحلة تطور اللغة الفصحى ، أما لغة الإعراب في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف ، والبناء في حالي النصب والجر عند جمهور بني تميم فإنها تمثل المرحلة الوسطى بين اللغتين ، ولذا كان البدو يميلون إلى الضم في كلامهم بينما يُؤثر أهل الحضرة الكسر ، وإلى ذلك أشار الدكتور إبراهيم أنيس في قوله : « مالت القبائل

(١) أهل الحجاز يبنون ما كان على وزن - فعَالٍ - مطلقاً ، وبنو تميم افرقت فرقتين ؛ فبعضهم يعرب ذلك إعراب ما لا ينصرف ، وبعضهم يفصل بين ما كان آخره راء كحضر فينيه على الكسر كالحجازيين ، وما ليس آخره راء كحذام فيعربه إعراب ما لا ينصرف كما سبق في ص ١٢٠ .

(٢) شرح الرضى ٣ / ٢٢٨ ، وانظر المقتضب ٣ / ١٧٤ .

(٣) أسرار العربية ص ٣٢ ، واللسان ٦ / ٩ (أم س) .

البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المُسمّى بالضمة ؛ لأنه مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدوية . فحيث كَسَرَتْ القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم «(١)» . ثم قال مستشهداً فيما ذهب إليه : « ومَّا نلاحظه أن اللغة العربية في تطورها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض ضماتها ، وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة »(٢) . ثم استشهد بأهل الحجاز على إيثار الحضر للكسر في قوله : « يميل البدو إلى الضم وإيثار الحضر للكسر ، أي أن قبائل الحجاز بوجه عام كانوا يميلون إلى الكسر ، في حين أن تيمماً ومَنْ شاكَتْهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقها كانوا يضمون »(٣) .

(١) في اللهجات العربية ص ٩١ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) نفس المصدر ص ٩٥ .

ظرف الزمان^(١) المبهم المضاف إلى - إذ - :

جعل بعض العرب ظرف الزمان المبهم ، نحو : يوم وحين ووقت ، إذا أُضيف إلى
- إذ - مُعرباً ، نحو : سرني فرحُ يومئذ .

وبعضهم يبيّنه ، نحو : سرني فرحُ يومئذ .

وسيبيوه أشار إلى ذلك دون أن يعزو لغة الإعراب أو البناء إلى قوم بعينهم ،
حيث قال : « هذا كَنَصْبُ بعضهم يَوْمئذٍ في كلِّ موضع »^(٢) .

ثم قال - في باب الشيين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم
واحد - : « وكذلك حينئذٍ في بعض اللغات »^(٣) .

ولم أجد من النحاة - فيما رجعتُ إليه - مَنْ يعزو لغة الإعراب أو البناء إلى
أصحابها .

(١) الأسماء التي تضاف إلى الجمل قسمان ؛ ما يضاف إليها لزوماً ، وما يضاف إليها جوازاً . فما يضاف إلى
الجملة لزوماً هو : حيث وإذا وإذا ، فوجب بناؤه لشبهه بالحرف في لزوم الافتقار إلى جملة .
وما يضاف إلى الجملة جوازاً أسماء الزمان المبهمة ، نحو : حين ووقت ويوم وساعة ، وغيرها ، ويجوز لك
فيها الإعراب والبناء ، فإذا أُضيفت إلى جملة فعلية مصدرية بفعل معرب أو جملة اسمية نحو : أحييتك حين
يجيء زيد ، أو حين بكرٍ قائم ، أوجب فيها البصريون الإعراب ، وجوّز الكوفيون البناء .
وإذا أُضيفت إلى جملة فعلية مصدرية بفعل ماضٍ نحو : جئتك حين قام زيد ، أوجب فيها البصريون
البناء ، وجوّز الكوفيون الإعراب .. ومن أراد زيادة في التفصيل وعلة كل من الفريقين فليُنظر على سبيل
المثال : الإنصاف ١ / ٢٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٣ ، وشرح الرضى ٣ / ١٧١ ،
والبسيط ٢ / ٨٧٨ ، وشرح الفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢٥٢ ،
وشرح شذور الذهب ص ٧٨ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٩ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١١١ ، وشرح
التصريح ٢ / ٤٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٣٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٩٩ .

تعقيب :

سببويه نقل لنا أن بعض العرب يُلزمون ظرف الزمان المبهم المضاف إلى - إذ - البناء ، ولكن يُفهم من قوله : « هذا كَنَصَبَ بعضهم يَوْمئذٍ في كلِّ موضع » وكذلك قوله : « وكذلك حينئذٍ في بعض اللغات » أن من العرب مَنْ يُعربه ، ولذا لم تُبنى وجوباً مع كونها مضافةً إلى مفرد مَبْنِي ، وفي ذلك يقول السيوطي : « من الظروف التي تُبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المُبْهَمَة إذا أُضيفت إلى مبني مفرد ، نحو : يَوْمئذ ، وحينئذ »^(١) .

وقد قرئ على جواز كلتا اللغتين قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئذٍ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئذٍ ﴾^(٣) قرأ نافع^(٤) والكسائي^(٥) وأبو جعفر^(٦) بفتح الميم فيهما على البناء ، وقرأ الباقون بالكسر فيهما على الإعراب^(٧) .

وإذا ما أردنا أن نُفسر ظاهرة الإعراب والبناء نجد أن مَنْ أُلْزِمَها الإعراب هنا من العرب كون الإضافة غير مُلْزِمة ، إذ يجوز انفصالها عنها ، فعلة البناء إذن عارضة ، قال الرضي : « وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على - إذ - نحو : حينئذ ، وإعرابها ، قرئ قوله تعالى : ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئذٍ ﴾ بفتح يوم ، وجره ، أما الإعراب فإلْعُرُوضِ عِلَّةُ البناء »^(٨) .

(١) همع الهوامع ٣ / ٣٣٢ .

(٢) هود ، آية (٦٦) .

(٣) المعارج ، آية (١١) .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة صالح . توفي سنة تسع وستين ومائة . غاية النهاية ٢ / ٣٣٠ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أحد القراء السبعة الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، وإمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي سنة تسع وثمانين ومائة . غاية النهاية ١ / ٥٣٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٦٢ .

(٦) هو يزيد بن القعقاع المخزومي الشهير بأبي جعفر ، أحد القراء العشرة في المدينة ، تابعي مشهور كبير القدر . توفي سنة ثلاثين ومائة . غاية النهاية ٢ / ٣٨٢ .

(٧) انظر الإتحاف ص ٣٢٣ ، وص ٥٥٦ .

(٨) شرح الرضي ٣ / ١٨٢ ، وانظر الإتحاف ص ٣٢٣ .

أما مَنْ أَلزَمَهُ الْبِنَاءُ مِنَ الْعَرَبِ فَلِكُونِهَا أُضِيفَتْ إِلَى مَبْنِي فَانْتَسَبَتْ الْبِنَاءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، كَمَا يُكْتَسَبُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّذْكَيرُ أَوْ التَّأْنِيثُ^(١) ، قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ : « وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ تُجَوِّزُ فِي الْمُضَافِ الْبِنَاءَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾^(٢) فَبَنِي - يَوْمَ - فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالْإِضَافَةِ وَالْفَتْحِ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى - إِذْ - وَهُوَ اسْمٌ غَيْرٌ مُتَمَكِّنٌ »^(٤) .

وَقَالَ الرِّضِيُّ : « وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلتَقْوِي الْعِلَّةَ الْعَارِضَةَ بِوُقُوعِ الْمَبْنِيِّ الَّذِي لَا إِعْرَابَ لَهُ لِفِظًا وَلَا مَحَلًّا مَوْجِعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي يَكْتَسِبُ مِنْهُ الْمُضَافُ أَحْكَامَهُ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ »^(٥) .

(١) فَضَّلَ ابْنُ هِشَامٍ الْأُمُورَ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَأَرْجَعَهَا إِلَى عَشْرَةِ ، انظُرْ مَعْنَى اللَّيِّيبِ

٢ / ٥٨٧ فَمَا بَعْدَهَا .

(٢) النَّمْلُ ، آيَةٌ ٨٩ .

(٣) انظُرِ الْإِتْحَافَ ص ٤٣٣ .

(٤) الْإِنْصَافُ ١ / ٢٨٩ .

(٥) شَرْحُ الرِّضِيِّ ٣ / ١٨١ .

ما رُكِّب من الظروف والأحوال - بين الإعراب والبناء :

للعرب فيما رُكِّب من الظروف والأحوال - إذا قصد بها الحال أو الظرف -

لغتان :

الأولى : بناء الصدر والعجز على الفتح ، نحو : يومَ يومٍ ، وبينَ بينٍ ، وبيتَ بيتٍ .

الثانية : إضافة الصدر إلى العجز وجرّه ، نحو : يومَ يومٍ .

أما إذا أخرجت شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعيّنت الإضافة وامتنع التركيب عند كافة العرب .

وقد نصّ على ذلك سيبويه في قوله : « وأما يومَ يومٍ ، وصباحَ مساءٍ ، وبيتَ بيتٍ ، وبينَ بينٍ ، فإنَّ العربَ تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأوّل إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً ، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظروف أو الحال ... والآخِرُ من هذه الأسماء في موضع جرٍّ ، وجُعِلَ لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر . - يعني إذا أخرجتهما عن الظرف والحال - وزعم يونس - وهو رأيُه - أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيءٌ منه ظرفاً أو حالاً .

وقال الفرزدق :

ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء^(١)

فالأصل في هذا والقياس الإضافة وتقول : أنت تأتينا في كلِّ صباحٍ مساءٍ ، ليس إلا . وجُعِلَ لفظهنَّ في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر ، ولم يُنَّ ذلك البناء في غير هذا الموضع . وهذا قول جميع مَنْ ثنق بعلمه وروايته عن العرب ... وزعم

(١) البيت من شواهد شرح شذور الذهب ص ٧٦ ، وجمع الهوامع ٣ / ١٤١ ، والخزانة ٤ / ٤٤ .

يونس : أن كَفَّةً كَفَّةً كذلك ، تقول : لقيته كَفَّةً كَفَّةً^(١) ، وكَفَّةً كَفَّةً . والدليل على أن الآخر مجرور ليس كعَشْرَ من خَمْسَةَ ، أن يونس زعم أن رُوبَةَ كان يقول : لقيته كَفَّةً عن كَفَّةٍ يا فتى . وإنما جعل هذا كهذا في الظرف والحال ؛ لأنَّ حدَّ الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً .

وأما أيادي^(٢) سبا وقالي^(٣) قَلَا ، وبإدي^(٤) بَدَا ، فإنما هي بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ . تقول : جاءوا أيادي سبَا . ومن العرب من يجعله مضافاً فينون سبَاً .

قال الشاعر ، وهو ذو الرمة :

فِيَا لِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اِحْتِيَالُهَا^(٥)
فِينُونَ وَيَجْعَلُهُ مَضَافاً كَمَعْدٍ يَكْرِبُ .

وأما قوله : كان ذلك بإدي بَدَا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خَمْسَةَ عَشَرَ .

ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يُستنكر أن تُضيفها ، ولكن لم أسمع من العرب «^(٦)» .

فسيبويه كما سبق نقل لنا لغتين عن العرب في بعض الكلمات المركبة من الظروف والأحوال دون أن يعزو لغةً إلى أصحابها من تلك اللغتين ، وكذلك لم أقف

(١) أي متكافين ، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كفَّ كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في وقت التقائهما .

(٢) سبَاً كانوا باليمن فخافوا سيلاً يهلكهم ففرقوا في البلاد وتباعدا فضُرب المثل بهم لكل متفرقين ، يقال : تفرق القوم أيادي سبا ، وهو في موضع الحال .

(٣) مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر . ولم يحك فيها سيبويه إلا البناء . معجم البلدان ٤ / ٢٩٩ .

(٤) معناه ظاهرُ الظهور ، من قولك : بدا يبدوا ، أي ظهر ، وهو في موضع الحال ، ولم يحك فيها سيبويه إلا البناء .

(٥) الديوان ١ / ٥٠١ . ورواية الديوان :

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ طَيْرَ الْبَيْنِ أَهْلَهَا

(٦) الكتاب ٣ / ٣٠٢ - ٣٠٤ .

فيما رجعتُ إليه على مَنْ ينصُّ على أصحاب تلك اللغة أو الأخرى^(١) .

تعقيب :

سيبويه في النص السابق نقل لنا بعضَ ما رُكِبَ من الظروف والأحوال في كلام العرب ، على أنه يجوز فيه البناء أو إضافة الصدر إلى العَجْز ؛ فَمِنْ ظروف الزمان : يوم يوم ، وصباح مساء ، ومن ظروف المكان : بين بين .

ومن الأحوال : بيت بيت ، وكَفَّة كَفَّة ، وأيادي سبا .

وإذا أردنا أن نُفسِّرَ عِلَّةَ البناء وجواز الإعراب نجد أن البناء كان سببه تَضَمَّنَ معنى الحرف ، مثل - خمسة عشر - قال العُكْبَرِيُّ^(٢) : « وإنما كان كذلك ؛ لأن خمسة عشر بُنِيَتْ لِتَضَمَّنُهَا معنى واو العطف . وهما شيئان بعد التسمية ، إذا كان معنى - خمسة عشر - خمسة وعشرة .

وكذلك قولك : لقيته صباح مساء ، لأن المعنى لقيته صباحاً مساءً ، وقد تَضَمَّنَتْ الكلمة معنى الحرف ، كما تَضَمَّنَتْهُ خمسة عشر^(٣) .

وأشار سيبويه إلى ذلك في قوله : « وجُعِلَ لفظهنَّ في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر^(٤) . أما جواز إضافة صدره إلى عَجْزِهِ فَلأنه يَحْتَمِلُ تقدير حرفٍ تَضَمَّنَهُ مثل :

(١) انظر على سبيل المثال : المتنضب ٤ / ٢٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ ورقة ١٣١ب فما بعدها ، والمسائل العضديات ص ٢٠٧ . والنكت ٢ / ٨٦٧ فما بعدها ، والمتبع في شرح اللمع ٢ / ٥٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٤ فما بعدها ، وشرح الرضى ٣ / ١٣٩ فما بعدها ، والارتشاف ٢ / ٢٢٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٢ فما بعدها ، وجمع الهوامع ٣ / ١٠٤ ، ٢٠٤ ، والخزانة ٦ / ٣٩٩ .

(٢) هو عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري ، كان نحوياً فقيهاً ، من آثاره شرح ديوان المتنبي والتبيان في إعراب القرآن . توفي سنة ست عشرة وستمائة . إنباه الرواة ٢ / ١١٦ .

(٣) المتبع في شرح اللمع ٢ / ٥٨٦ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٢ ، وجمع الهوامع ٣ / ١٤١ .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٠٣ .

خمسة عشر ، حرف عطف . ويَحْتَمَلُ أيضاً تقدير غير حرف عطف ، نحو : لقيته يوماً بعد يومٍ ، وكَفَّةً عن كَفَّةٍ ، قال الرضى : « ويجوز أيضاً إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العَجْزِ ، وإنما لم يَتَّعِنِ بناء الجزأين فيهما كما تَعَيَّنَ في - خمسة عشر - لظهور تَضَمُّنِ الحرف في خمسة عشرَ دون هذه المركبات ، إذ يُحْتَمَلُ أن تكون كلها بتقدير حرف العطف ، وألاً تكون ؛ فإذا قدرناه قلنا : إن معنى لقيته يوماً يوماً ، وصباح مساءً ، وحينَ حينَ ، أي : يوماً فيوماً ، وصباحاً فصبحاً ، وحيناً فحيناً وإن لم نقدر حرف العطف قلنا : إن المعنى : يوماً بعد يومٍ ، وصباحاً بعد صباحٍ ، وحيناً بعد حينٍ ، كقوله :

وَلَا تَبْلَى بَسَّالْتَهُمْ وَإِنْ هُمْ صَلَّى بِالْحَرْبِ حِينًا بَعْدَ حِينٍ^(١)

ولقيته ذا كَفَّةٍ مع كَفَّةٍ أو بعد كَفَّةٍ ، كما يُروى عن رؤبة : كَفَّةً عن كَفَّةٍ^(٢) .

وعلى لغة بناء الجزأين ورد حديث الزبير^(٣) - رضي الله عنه - في قوله : « فتلقاه رسول الله ﷺ كَفَّةً كَفَّةً^(٤) .

ولكن يُشْتَرَطُ في البناء أن تكون في موضع ظرف أو حال كما نصَّ سيبويه في قوله : « ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال^(٥) . لأن بقاءها ظرفاً أو حالاً يُنْقِصُ تَمَكُّنَهَا في الاسمية فلم يُقَدَّرَ فيها الحرف .

أما إذا أُضِيفَ الصدر إلى العَجْزِ فيجوز فيها الأمران ؛ مجيئها ظرفاً أو حالاً ، ومجيئها اسماً يُعْرَبُ حسب موقعه لِتَمَكُّنِ تقدير الحرف ، قال ابن يعيش : « هذه

(١) البيت لأبي الغول الطهوي في الخزانة ٦ / ٣٩٤ ، وللطهوي في اللسان ١٤ / ٤٦٨ (ص ل ا) .

(٢) شرح الرضى ٣ / ١٤٢ .

(٣) هو الزبير بن العوام بن خويلد القرشي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد بدرًا وأحدًا وغيرها ، وجعله

عمر في من يصلح للخلافة بعده ، توفي سنة ست وثلاثين . الإصابة ١ / ٥٤٥ ، والأعلام ٣ / ٤٣ .

(٤) المجموع المغيث ٣ / ٦٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٠٢ .

الأسماء إنما تُبنى إذا كانت حالاً أو ظرفاً لأنه حال تنقص تَمَكَّنْهَا فلم تُقدر فيها الواو»^(١).

وأرجع ابن فرخان^(٢) سبب بقائها حالاً أو ظرفاً في البناء إلى أنها لا تلي العوامل المختلفة حين قال : « كلُّ ذلك إنما يُبنى الاسمان فيه اسماً واحداً إذا كان حالاً أو ظرفاً فلا يلي العوامل المختلفة فتتعاقب عليه الأعراض الذهنيَّة فيستحق الإعراب . ويجوز فيها الإضافة : جعلتُ الهمزة بينَ بينٍ ، واشتغلتُ بكذا صباحَ مساءً ، فتكون بحيث تلي العوامل المختلفة»^(٣) . « والحال مشبهة بالظرف لاجتماعهما في أن كل واحد منهما مفعول فيه ، ومن ثمَّ عمِلَ في كلِّ واحد منهما معنى الفعل دون الفعل المحض ، كقولنا : لك كلُّ يومٍ ثوبٌ ، ولك كلُّ يومٍ عيدٌ ، وفي الدار زيدٌ قائماً»^(٤) .

إلا أن الحريري^(٥) فرَّق بين البناء على فتح الجزأين ، وبين إضافة الصدر إلى العَجْز في المعنى في قولك : يأتينا صباحَ مساءً ، ويأتينا صباحَ مساءً ؛ إذ المراد به مع الإضافة : أنه يأتي في الصباح وحده . والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح : أنه يأتي في الصباح والمساء ؛ لأن الأصل : صباحاً ومساءً ، فحُذِفَ العاطف ، استمع إلى قوله : « ومن ذلك أنهم لا يُفرقون بين قولهم : زيدٌ يأتينا صباحَ مساءً ، على الإضافة ، ويأتينا صباحَ مساءً ، على التركيب ، وبينهما فرقٌ يَختلف المعنى فيه ، وهو أن المراد مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده ، إذ تقدير الكلام أنه يأتينا في صباحِ مساءٍ .

(١) شرح المفصل ٤ / ١١٨ .

(٢) هو أبو سعيد كمال الدين علي بن مسعود بن محمود الفرخان ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، ولم يُعرف تاريخ وفاته ، ولم أجد له ترجمة إلا في بغية الوعاة ٢ / ٢٠٦ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦٧٥ .

(٣) المستوفى في النحو ١ / ٥٠ .

(٤) المسائل العضديات ص ٢٠٧ فما بعدها .

(٥) هو القاسم بن علي بن محمد أبو محمد الحريري البصري ، أحد أئمة أهل الأدب واللغة ؛ فاق أهل عصره بالذكاء والفصاحة والبلاغة ، من آثاره المقامات وملحة الإعراب . توفي سنة ست عشرة وخمسمائة .

إنباه الرواة ٣ / ٢٣ .

والمرادُ به عند تركيب الاسمين وَبِنْتَهُمَا على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء ، وكان الأصل : هو يأتينا صباحاً ومساءً ، فحُذِفَت الواو العاطفة ، ورُكِبَ الاسمان وُئِنِيا على الفتح ؛ لأنه أخفُّ الحركات ، كما فُعِلَ ذلك في أعداد المركب من - أحدَ عشرَ - إلى - تسعةَ عشرَ - «^(١) .

وهذا لا يعنى أنا لا نُسَلِّم بوجود لغتين عن العرب فيما رُكِبَ من الظروف والأحوال ، وإنما هما لغتان سُمِعَا فيما رُكِبَ منهما كما حكاه سيبويه عن العرب ، وإن كان هناك فرقٌ في المعنى بين الإعراب والبناء كما أشار إليه الحريري .

(١) درة الغواص ص ٢٢٤ .

ب - اختلافهم في كيفية الإعراب

جر النعت بالمجاورة :

عامّة العرب تُعرب الصفة إعراب الموصوف ، إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، وإن جراً فجر ، وبغض العرب وهم بلحارث بن كعب يُجرون الصفة تبعاً لما قبلها إذا كان مجروراً على الجوار ، حكى ذلك سيبويه ولم يعزها إليهم ، حيث قال : « ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ ، فالوجهُ الرفع ، وهو كلامٌ أكثرُ العربِ وأفصحهم . وهو القياس ؛ لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ ، والجحْرُ رفعٌ ، ولكنَّ بعض العرب يَجْرُهُ ، وليس بنعتٍ للضَّبِّ ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبِّ »^(١) .

إلاّ أنني وجدتُ ابن جني في حديثه عن لزوم المثني الألف يعزرو لزوم المثني الألف مطلقاً لبَلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ ؛ لأنهم يُؤثرون الإتياع ، كقولهم : مررتُ بأخوأك ، فما قبل الألف مفتوح ، فيكون جَرُّ الصفةِ إتياعاً لما قبلها أيضاً لغة لهم ، حيث قال : « ... ثم قُلبتْ - أي الياء في أخويك - للفتحة قبلها ألفاً في لغة بلحارث بن كعب ... ولغتهم عند أبي الحسن^(٢) أضعف من - هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ ، قال : لأنه قد كثر عنهم الإتياع ، نحو : شُدُّ وِضْرٌ ، وبابه ، فشبهه هذا به »^(٣) .

فأمكنا استئناساً بهذا النص أن نقول : إنَّ جَرَّ النعتِ مراعاةً للجوار هي لغة

بلحارث بن كعب .

(١) الكتاب ١ / ٤٣٦ .

(٢) يعني الأخفش .

(٣) الخصائص ٢ / ١٦ .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق من قول سيبويه أن النعت يُعرب إعرابَ المنعوت ، وجاء ذلك في كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس في اللغة الفصحى ، وما جاء في لغة بَلْحَارثٍ من جرِّ النعت مراعاةً للمجرور الذي يُجاوره مخالفٌ للقياس ، ولذا غلَطَ بعض النحاة تلك اللغة لمخالفتها القياس ، وبعضهم أخذ يتأوَّل ما جاء من جر النعت للجوار حتى يُوافق به القياس ؛ فالخليل لا يرى ذلك في لغتهم باطراد ، وإنما يشترط أن يكون هناك مطابقةً بين النعت وبين ما جاوره في العدد والتذكير والتأنيث حتى يسوغ جر النعت مراعاةً للجوار ، فإن فُقِدَ شرط من الشروط استعملوا الكلام على أصله ، حكى عنه سيبويه ذلك في قوله : « وقال الخليل - رحمه الله - : لا يقولون إلا هذان جُحْرًا ضَبُّ خَرَبَانٍ ، من قَبَلِ أَنَّ الضَّبَّ واحدٌ والجحر جُحْرَانٍ ، وإنما يَعْلَظُونَ إذا كان الآخِرُ بعدةِ الأوَّل ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقالوا : هذه جحرةٌ ضبابٍ خربةٍ ؛ لأنَّ الضَّبَّابَ مؤنثةٌ ، ولأنَّ الجحرةَ مؤنثةٌ ، والعدةُ واحدةٌ ، فَعَلَّطُوا »^(١) . وقال أبو جعفر النحاس : « ... والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلامٍ فصيح ، وهو عند رؤساء النحويين غلَطٌ ممَّن قاله من العرب »^(٢) .

وسيبويه لا يوافق الخليل في مطابقة النعت ما جاوره في العدة والتذكير والتأنيث ، بل يُجيز الذي مَنع من جوازه ، وهو الظاهر من قوله : « وهذا قول الخليل - رحمه الله - ولا نرى هذا والأوَّل إلاَّ سواءً ؛ لأنه إذا قال : هذا جُحْرٌ ضَبُّ مُتَهَدِّمٍ ، ففيه من البيان أنه ليس بالضَّبِّ ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضَّبِّ . وقال العجاج :

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ^(٣)

(١) الكتاب ١ / ٤٣٧ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للسراي ١ / ٣٤١ .

(٢) معاني القرآن ٤ / ٢٥٢ .

(٣) الديوان ص ١٥٨ وتمامه :

فالنَّسْجُ مَذَكَّرٌ ، والعنكبوتُ أُنْثَى «(١) .

ومنع أبو حيان القياس على ذلك في الكلام وقصره على السماع ، حيث قال :
« لا يُخَفِّضُ بِالْجَوَارِ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ كَذَلِكَ ، فلا يقاس على ما استعمل ما لا
يُستعمل »(٢) .

وتأول ابن جني ما جاء في جر النعت ، نحو : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، على
تقدير : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ ، ثم حُذِفَ المضاف - جُحْرٌ - من قوله
- جُحْرُهُ - واستتر الضمير فيجري - خَرِبٌ - وصفاً على الضَّبِّ ، وإن كان في
الحقيقة للجُحْرِ ، كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، فتجري - قائماً - وصفاً على
- الرجل - وإن كان القيام للأب ، حيث قال : « فمما جاز خلاف الإجماع الواقع
فيه منذُ بُدِئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ
خَرِبٌ . فهذا يتناوله آخرُّ عن أولٍ ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلَطٌ من العرب ،
لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحْمَلُ عليه ، ولا يجوز ردُّ
غيره إليه .

وأما أنا فعندي أنَّ في القرآن مثلاً هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . وذلك أنه
على حذْفِ المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن
والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ ؛ فيجري - خَرِبٌ -
وصفاً على - ضَبٌّ - وإن كان في الحقيقة للجُحْرِ . كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ
أبوه ، فتجري - قائماً - وصفاً على - رجل - وإن كان القيام للأب لا للرجل
فلما كان أصله كذلك حُذِفَ الجُحْرُ المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه
فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع

(١) الكتاب ١ / ٤٣٧ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٨٣ .

في نفس - خَرِبٍ - فجرى وصفاً على ضَبٍّ - وإن كان الخراب للجر لا للضب -
على تقدير حذف المضاف فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف
المضاف الذي قد شاع واطَّرد ، كان حَمَلُهُ عليه أولى من حَمَلِهِ على الغلط الذي
لا يُحْمَلُ غيرُهُ عليه ، ولا يقاس به «^(١)» .

فابن جني كما ترى يلتمس وجهاً من كلام العرب لقياس جرّ النعت على
الجوار . وردّ ابن مضاء^(٢) ما تأوله ابن جني من حذف المضاف لما فيه من اللبس
والتكلف حين قال : « لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز
إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها ، كقوله تعالى :
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾^(٣) وأما في المواضع التي
يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير ، وفكرٍ طويل فلا يجوز حذفه لما فيه من
اللبس على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مرّ هذا
القول على أسماع قوم فهما عارفين بالنحو واللغة فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ؛ لأنه
لو ظهر لكان قبيحاً ، لو قالت العرب : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ ، قُبْحٌ ؛ لأنه
عيٌّ من القول ، تُعْنِي عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله
هكذا ، ثم تُكَلَّفُ فيه ما تُكَلَّفُ من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بُعد . ثم إنه
لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حُذِفَ المضاف ، واستكن المضاف
إليه ، فَعَزَبَ عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف
ما لا يُسْتَطَاعُ «^(٤)» .

أما ابن هشام فقد خرَّج جرّ النعت لمجاورته للمجرور تخريجاً أيسر وأسهل ،

(١) الخصائص ١ / ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي ، عالم بالعربية ، وله معرفة بالطب والهندسة والحساب ، وله
شعر توفي سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة . بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

(٣) يوسف ، آية (٨٢) .

(٤) كتاب الرد على النحاة ص ٨٥ .

يوافقه العقل لوجود نظيره له في القياس ، وهو أن مرادهم بذلك التناسب بين المتجاورين في اللفظ ، وفي - خرب - ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، ونظيره من حذف علامة الإعراب من أجل المناسبة فيما أراه نحو : هذا أبي ، ورأيتُ أبي ، فإنَّ - أبي - في الأوَّل خبرٌ مرفوع بضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لضمير المتكلم ، وكذلك - أبي - في الثانية منصوب بعلامة مقدره كالأولى ، حيث قال : « أما قولهم : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ ، فأكثر العرب ترفع خَرِباً ، ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر :

قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ^(١)

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي - خرب - ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب^(٢) .

ومهما يكن من شيء فإنها لغة ثابتة بالنقل عن بعض العرب في عصر الاحتجاج ، وإن لم ترق إلى اللغة الفصحى ، ولها وجهٌ في اللغة كما سبق ، وقد ورد عليها قراءات كثيرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾^(٣) قرأ الأعمش وابن وثاب - المتين - بالجر^(٤) . كما جاء من الشواهد الشعرية في ذلك الكثير كقول امرئ القيس :

(١) من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز ، وهو في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٠٩ ،

ومن شواهد معني اللبيب ٢ / ٧٩١ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣١٢ فما بعدها .

(٣) الذاريات ، آية (٥٨) .

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ١٤١ .

- كأَنَّ تُبِيرًا فِي أَفَانِينَ وَذِقِهِ
ومثله قول ذي الرمة :
- كأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا
وقول ذي الرمة أيضاً :
- تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِهِ غَيْرِ مَقْرَفَةٍ
وقول الحطيئة :
- هَمْزِ النَّابِ لَيْسَ لَهُ بَسِيٍّ^(٤)
كَبِيرُ أَنْسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(١)
- قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجٍ^(٢)
- بَلَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ^(٣)
- فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ

(١) الديوان ص ٢٥ وشاهده أن - مزمل - نعت لكبير ولكنه جر للمجاورة .
(٢) الديوان ٢ / ٩٩٥ وشاهده أن - محلوج - نعت للقطن ولكنه جر للمجاورة .
(٣) الديوان ١ / ٢٩ وشاهده أن - غير - نعت لسنة ولكنه جر للمجاورة .
(٤) الديوان ص ١٣٩ وشاهده أن - هموز - نعت للحية ولكنه جر للمجاورة .

عِرْقَات (١) :

استعمل العرب - عِرْقَاة - في الدعاء ، فقالوا : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، ولكن سُمِعَ فيه لغتان ، بعضهم بالكسر ، وبعضهم بالفتح ، حكى ذلك سيوييه دون أن يعزو أي اللغتين إلى أصحابها ، فقال : « ونظير هيهات وهيهات في اختلاف اللغتين قول العرب : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، واستأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، بعضهم يجعله بمنزلة عِلْقَاة ، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرْسٍ وَعُرْسَاتٍ ، كأنك قلت : عِرْقٌ وَعِرْقَانٌ وَعِرْقَاتٌ وكُلًّا سمعنا من العرب » (٢) . وقال الأزهري : « والعرب تقول : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتِهِمْ ، أي شَأْفَتِهِمْ ، فَعِرْقَاتِهِمْ ، بالكسر ، جمع عِرْقٌ ، كأنه عِرْقٌ وَعِرْقَاتٌ ، كعِرْسٍ وَعِرْسَاتٍ ؛ لأن عِرْسًا أنثى فيكون هذا من المذكر الذي جُمع بالألف والتاء كسَجَلٍ وَسَجَلَاتٍ ، وَحَمَامٍ وَحَمَامَاتٍ ، وَمَنْ قَالَ عِرْقَاتِهِمْ أَجْرَاهُ بجرى سِعْلَاة ، وقد يكون عِرْقَاتُهُمْ جمع عِرْقٍ وَعِرْقَةٌ كما قال بعضهم : رأيت بناتك شَبَّهوها بها التأنيث التي في فَنَاتِهِمْ وَفَنَاتِهِمْ ؛ لأنها للتأنيث كما أن هذه له ، والذي سُمِعَ من العرب الفصحاء عِرْقَاتِهِمْ ، بالكسر » (٣) .

تعقيب :

اللغة الفصحى في - عِرْقَات - أن تكون علامة النصب الكسرة كما حكى ذلك الأزهري : « والذي سمع من العرب الفصحاء عِرْقَاتِهِمْ ، بالكسر » .

(١) العِرْقَاة والعِرْقَاة : الأصل الذي يذهب في الأرض سُفْلًا وَتَشَعَّبُ منه العروق ، وعِرْقَاة كل شيء وعِرْقَاتِهِ أصله وما يقوم عليه . والعرب تقول : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، أي شَأْفَتِهِمْ . اللسان

١٠ / ٢٤٢ (ع ر ق) .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٢ .

(٣) هذا النص منقول عن اللسان ١٠ / ٢٤٢ (ع ر ق) ولم أقف عليه في تهذيب اللغة .

لأن مفرده - عِرْق - مذكر جُمع جمع مؤنث سالم ، فالألّف والتاء زائدتان .
أما مَنْ قال : عِرْقَاتِهِمْ ، بالفتح ، فيحتمل أن يكون مفرداً وليس بجمع أجروه مجرى
- عِلْقَاةٍ وَسِعْلَاةٍ - ، هو الظاهر من قول سيبويه والأزهري فيما سبق ، وصَرَّحَ بذلك
ابن منظور إذ قال : « ويقال في الدعاء عليه : استأصل الله عِرْقَاتِهِ ، ينصبون التاء
لأنهم يجعلونها واحدة مؤنثة »^(١) . ويحتمل أن يكون جمع - عِرْقَة - مؤنث ، وهو
قول الأزهري : « وقد يكون عِرْقَاتِهِمْ جمع عِرْقٍ وَعِرْقَة كما قال بعضهم : رأيتُ
بناتك ، شَبَّهوها بهاء التانيث التي في قَنَاتِهِمْ وَقَنَاتِهِمْ ؛ لأنها للتانيث كما أن هذه
له ومَنْ كسر التاء في موضع النصب وجعلها جمع عِرْقَة فقد أخطأ » . إلا أن
الفيروزابادي^(٢) يرى قولهم : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، بالكسر أو بالفتح هو جمع
- عِرْقَة - في كلتا الحالتين ، وأن الكسر والفتح مرتبطان بحركة فاء الكلمة ، فإن
كانت فتحةً فعلامه النصب الفتحة ، وإن كانت كسرةً فعلامه النصب الكسرة ،
وكانهم يقصدون بذلك التناسب حيث قال : « وقولهم : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، إن
فَتَحْتَ أَوَّلَهُ فَتَحْتَ آخِرَهُ ، وهو الأكثر ، وإن كَسَرْتَهُ كَسَرْتَهُ ، على أنه جَمَعَ عِرْقَة ،
بالكسر »^(٣) . وهذا اجتهادٌ منه فارق الصواب ؛ لأنَّ سيبويه حكى اللغتين عن العرب
وفاء الكلمة مكسورٌ ، ولذا جاء تعليل سيبويه والأزهري وابن منظور مخالفاً
للفيروزابادي ، وموافقاً للقياس .

وَقُصَارَى القَوْل أن لغة مَنْ ينصب - عِرْقَاتِهِمْ - بالفتحة هي لغة القبائل
الحضرية ، ولغة مَنْ ينصب - عِرْقَاتِهِمْ - بالكسرة هي لغة القبائل البدوية ، وهذا
يظهر ممَّا حكاه ابن جنِّي في قوله : « والخبر المرفوع في ذلك ، وهو سؤال أبي عمرو

(١) اللسان ١٠ / ٢٤٢ (ع ر ق) .

(٢) هو محمد بن يعقوب بن محمد ، مجد الدين الشيرازي الفيروزابادي ، من أئمة اللغة والأدب ، وكان عالماً
بالحديث والتفسير ، من آثاره الدرر المبتثة وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . توفي سنة سبع
عشرة ومائمائة . الضوء اللامع ١٠ / ٧٩ .

(٣) القاموس المحيط ٣ / ٣٥٨ (ع ر ق) .

أبا خَيْرَةَ^(١) عن قولهم : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، فنصب أبو خَيْرَةَ التاء من
- عِرْقَاتِهِمْ - ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خَيْرَةَ ، لان جِلْدُكَ . وذلك أن أبا
عمرو استضعف النصب بعدما كان سمعها منه بالجَرِّ^(٢) . يريد من قوله - لان
جِلْدُكَ - أنه طال عهده بالبادية ، وأثّر فيه الحضر ، فقال ذلك من فصاحته .

(١) هو نهشل بن يزيد ، أبو خيرة الأعرابي البصري ، بدوي من بني عدي ، دخل الحضرة ، وصنف كتاب

الحشرات . معجم الأدباء ١٩ / ٢٤٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣١٧ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٨٤ .

الهَن :

إذا استعمل - الهَن - مضافاً ففيه لغتان ؛

الأولى : النَّقْص ، وهي إعرابه بالحركات ، نحو : هذا هُنْكَ ، ورأيتُ هُنْكَ ، ومررتُ بهنْكَ . وهي اللغة المشهورة في عامة العرب .

الثانية : الإِتْمَام ، وهي إعرابه بالحروف كالأسماء الخمسة ، نحو : هذا هَنُوك ، ورأيتُ هَنَاك ، ومررتُ بهنِيك . وهي لغة لقلّة من العرب .

وقد حكى سيبويه لنا لغة الإِتْمَام عن بعض العرب في قوله : « واعلم أن من العرب مَنْ يقول : هذا هَنُوك ، ورأيتُ هَنَاك ، ومررتُ بهنِيك »^(١) .

ولم يعزها إلى قوم بعينهم ، ولم أقف فيما رجعتُ إليه على أصحاب لغة الإِتْمَام^(٢) .

تعقيب :

سيبويه نقل لنا أن بعض العرب يُعرب - الهَن - بالحروف كالأسماء الخمسة ، وأنكر الفراء والزَّجَاجِي^(٣) هذه اللغة^(٤) ، وهي لغة الإِتْمَام ، وَعَدَّ الأسماء التي تُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجرُّ بالياء خمسة ، قال الزَّجَاجِي : « والواو علامة الرفع في

(١) الكتاب ٣ / ٣٦٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : شرح الكتاب للسيرافي ج ٤ ورقة ١٥٩ ب ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤ / ١ ، والبسيط في شرح الجمل ١ / ١٩٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢ ، وشرح قطر الندى ٥٤ ، وشرح التحفة الوردية ص ١٢٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٧١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٠ ، وحاشية الصبان ١ / ٦٩ ، وحاشية الخضري ١ / ٣٧ .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الشهير بالزجاجي ، نسبة إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، من آثاره الجمل في النحو والأماي . توفي سنة أربعين وثلاثمائة ، إنباه الرواة ٢ / ١٦٠ .

(٤) انظر شرح قطر الندى ص ٥٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٧١ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٣ .

خمسة أسماء مُعتَلَّة مضافة ، وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال «^(١)» .
وإنكارهما الإتمام في - الهن - محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ
حُجَّة على مَنْ لم يحفظ .

ولكن يُفهم من قول سيبويه : « واعلم أن من العرب مَنْ يقول : هذا هنوك ،
ورأيتُ هناك ، ومررتُ بهنيك » . أن لغة الإتمام لقلَّة من العرب ، بينما إعرابه
بالحركات هي لغة جمهور العرب ، وفي ذلك قال ابن أبي الربيع : « الأشهر في
كلام العرب ، والأكثر في كلامهم في - هنوك - أن يعرب بالحركات ، وأمَّا إعرابه
بالحروف فإنما هو عند بعض العرب »^(٢) . وقال ابن عقيل : « النقص في - هن -
أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنَّه قليلٌ جداً »^(٣) .

وبذلك علمنا أن لغة النقص في - الهن - هي اللغة القليلة ، على تقيض الأسماء
الخمسة ، إذ المشهور فيها إعرابها بالحروف ، إلَّا أن من النحاة مَنْ يعد - الهن - مع
الأسماء الخمسة^(٤) دون أن يذكر أنه على خلاف الأسماء الخمسة ، إذ المشهور فيها
إعرابها بالحروف ، وقد نبه إلى ذلك ابن مالك في قوله : « وقد جرت عادة أكثر
النحويين أن يذكروا - الهن - مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن في
الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى - يد - في ملازمة النقص
إفراداً وإضافة ، وفي إعرابه بالحركات ، كما روي أن النبي - ﷺ - قال : « مَنْ
تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا »^(٥) ومن العرب مَنْ يقول :
هذا هنوك ، ورأيتُ هناك ، ومررتُ بهنيك ، وهو قليل ، فمن لم يُنبه على قِلَّتِهِ فليس
بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب »^(٦) .

(١) الجمل ص ٣ .

(٢) البسيط في شرح الجمل ١ / ١٩٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٤٦ .

(٤) انظر شرح ملححة الإعراب للحريزي ص ٨٨ ، والفصول لابن الدهان ص ٦ ، والمصباح للمطرزي

ص ٤٥ ، واللؤلؤة في علم العربية للسرمري ص ٨٠ ، وشرح الملححة للبرماوي ص ٢٨ .

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ١٣٦ ، والمجموع المغيَّب ٣ / ٥١٣ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٤٤ .

والإتمام في - الهن - عند بعض العرب له وجهٌ ، كما أن النقص على لغة الجمهور له وجهٌ أيضاً ، فوجه الإتمام أن - الهن - اسم حُذِفَ لامُه^(١) كالأسماء الخمسة ، وبقي على حرفين في حال الإفراد مع تَضَمُّنٍ معنى الإضافة ، وصار إعرابه هو والأسماء الخمسة بالحروف كالعوض من حَذَفَ لاماتها ، قال ابن يعيش : « وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حُذِفَتْ لاماتها في حال إفرادها وتَضَمَّنَتْ معنى الإضافة ، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حَذَفَ لاماتها »^(٢) .

أما النقص في - الهن - على لغة الجمهور فلأن الأسماء الخمسة إذا أُفردت حُذِفَ منها لاماتها ، وإذا أُضيفت تَمَّتْ فصارت على ثلاثة أحرف ، ففي حالة الإفراد نقول : هذا أبٌ ، وفي حالة الإضافة نقول : هذا أبوك ، وكذا الباقي ، والهن على خلاف ذلك لبقائه في حالة الإفراد والإضافة ناقصاً ، قال ابن هشام : « وأقول : الهنُ خالف الأبَ والأخَ والحَمَ من جهة أنها إذا أُفردت نَقَصَتْ أو أُخِرْها وصارت على حرفين ، وإذا أُضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف ، تقول : هذا أبٌ ، بحذف اللام ، وأصله - أبوٌ - فإذا أُضِفَتْ قلتَ : هذا أبوك ، وكذا الباقي ، وأما - الهنُ - فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ ، وإذا أُضيف بقي في اللغة الفصحى على نَقْصِهِ ، تقول : هذا هنٌ ، ، وهذا هنكٌ ، فيكون في الإفراد والإضافة على حدٍّ سواء »^(٣) .

وبعد عَرَضَ وجه كلٍّ من اللغتين يَبْقَى أن نَحْتَمِ المسألة ببيان أيِّ اللغتين أقيس في

اللغة ؟

فأقول : إن لغة جمهور العرب وهي إعراب - الهن - بالحركات جاءت موافقةً للقياس ؛ لأن ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أن يبقى على نَقْصِهِ في حالة الإضافة ،

(١) جاء في اللسان : « الهن : اسم على حرفين مثل الحر على حرفين ، فمن النحويين من يقول المحذوف من الهن والهنه الواو ، كان أصله هَنَوٌ ، كما قلنا في أب وأخ إنه حذف منهما الواو ، وأصلها أخوٌ وأبوٌ . ومن النحويين من يقول أصل هنٍ هنٌ ، وإذا صغرت قلت هُنَيْنٌ » . ١٥ / ٣٦٥ (ه ن ا) .

(٢) شرح المفصل ١ / ٥١ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤٢ .

نحو : يد ، ودم ، حيث قال ابن هشام : « واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً ؛ وذلك لأن ما كان ناقصاً في الأفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة ، وذلك نحو - يدٌ - أصلها يدَيٌّ ، فحذفوا لامها في الأفراد ، وهي الياء ، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا : هذه يدٌ ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام ، قال الله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١) «^(٢) . ولذا قال النحاة : إن النقص في - الهن - أفصح وأحسن من الإتمام ، قال ابن الوردي^(٣) : « قد يُعرب - هنٌ - بالحركات ، لا ، بل إعرابه بالحركات أفصح من إعرابه بالحروف »^(٤) .

وقال المرادي : « والأحسن فيه التزام النقص ، وحذف لامه ، وجعل الإعراب على عينه كيد »^(٥) .

(١) الفتح ، آية (١٠) ، ورجعت الياء في - أيديهم - التي كانت في المفرد محذوفة ؛ لأن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٣ .

(٣) هو عمر بن مظفر بن عمر ، زين الدين بن الوردي ، كان إماماً بارعاً في الفقه والنحو والأدب ، مفتناً في النظم ، من آثاره البهجة في نظم الحاوي الصغير ، واللباب في علم الإعراب . توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة . بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ .

(٤) شرح التحفة الوردية ص ١٢٦ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٧١ .

العَلَمُ بعد - مَنْ الاستفهامية بين الإعراب والحكاية^(١) :

أجاز الحجازيون حكاية الاسم إذا كان عَلَمًا لعاقِل بـ - مَنْ - وَفَقَ إعرابه بما تَكَلَّمَ به المسئول عنه شريطة ألا يكون العَلَمُ منعوْتًا ، ولا مَوَكَّدًا ، ولا مبدلاً منه ، ولا معطوفاً عليه عطف بيان ، وألاً يدخل حرف العطف على - مَنْ - فيقولون مثلاً : مَنْ زَيْدٌ ؟ لمن قال : حضر زيدٌ .

وَمَنْ زَيْدًا ؟ لمن قال : أكرمتُ زيداً .

وَمَنْ زَيْدٍ ؟ لمن قال : مررتُ بزيدٍ . والعَلَمُ المَحْكِي في هذه الأحوال خير لـ - مَنْ - مقدرين حركة الإعراب ؛ لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

أَمَّا بنو تميم فإنهم رفعوا ما بعد - مَنْ - ولم يحكوا إطلاقاً ، فيقولون : مَنْ زَيْدٌ ؟ لمن قال : حضر زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ . بالرفع في جميع الأحوال ، فيجعلون - مَنْ - في موضع رفع مبتدأ ، وزيد هو الخبر ، ولا يحكون الإعراب . وسيبويه نقل لنا ذلك حين قال : « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً : مَنْ زَيْدًا ؟ وإذا قال : مررتُ بزيدٍ ، قالوا : مَنْ زَيْدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبدُ الله ، قالوا : مَنْ عبدُ الله ؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيسُ القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حَكَّوْا ما تَكَلَّمَ به المسئولُ فجاز هذا في الاسم الذي يكون عَلَمًا غالباً على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ؛ وذلك أنه الأكثر في كلامهم ، وهو العَلَمُ الأوَّلُ الذي به يتعارفون . وإنما يُحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة ، وإنما حَكَّى

(١) الحكاية اصطلاحاً : عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة . وقيل : الحكاية إثبات اللفظ على ما كان عليه من قبل . التعريفات ص ١٢٢ .

والحكاية قسمان : حكاية الجمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ قال إني عبد الله ﴾ وحكاية المفرد ، نحو قولك : مَنْ زَيْدًا ، سؤالاً لمن قال : ضربتُ زيداً . وقد قصرتُ أسطر البحث على ما يُحكى من الأعلام بعد

مبادرةً للمسئول ، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به
وسألت يونس عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمرو ، فقال : أقول : منَ زيدَ بنَ عمرو ؛ لأنه
بمنزلة اسم واحد . وهكذا ينبغي إذا كنتَ تقول : يا زيدَ بنَ عمرو ، وهذا زيدُ بنُ
عمرو ، فتُسقطُ التنوين .

فأمَّا مَنْ زيدُ الطويلُ فالرفع على كل حال ؛ لأن أصل هذا جرى للواحد لتعرفه
له بالصفة ، فلما جاوز ذلك رُدَّه إلى الأعراف وإنْ أدخلتَ الواو والفاء في مَنْ ،
فقلتَ : فَمَنْ أو وَمَنْ ، لم يكن فيما بعده إلاَّ الرفع»^(١) .

وقد فصلَ الرضي شروط العَلَم المحكي ، واختصاصه بالحكاية مبيناً حكم إعرابه
في قوله : « أما الأعلام المذكورة بعد - مَنْ - ففيها مذهبان : مذهب أهل الحجاز ،
ومذهب بني تميم ؛ فأهل الحجاز يحكون العَلَم بعد - مَنْ - بشروط ، وإنما خصوا
الحكاية بالعَلَم دون غيره من المعارف لأن وضع الأعلام على عدم الاشتراك ، بخلاف
سائر المعارف ، فإن كلَّ واحد منها لأيِّ مُعَيَّن كان ، كما يأتي في باب المعارف ،
والحكاية للدفع الاشتراك ، فكانت بالأعلام أنسب .

والشروط المذكورة : ألاَّ يكون المسئول عنه منعوياً ولا مؤكّداً ولا مبدلاً منه ولا
معطوفاً عليه عطف بيان ، فإنَّ إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تُعني عن حكاية
إعرابها ، إذ يعرف المخاطب أن المسئول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع
المذكورة بعينها إليه ، فتقول لمن قال : رأيتُ زيداً الظريفَ ، أو : زيداً أبا محمد : مَنْ
زيدُ الظريفُ ، وَمَنْ زيدُ نفسه ، وَمَنْ زيدُ أبو محمد ، بالرفع لا غير ، نعم ، لو وُصف
بابن ، وأسقط تنوينه لوقوعه بين عَلمين لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز ؛ لأنه وإنْ
أغنى الوصف المذكور أيضاً كسائر الأوصاف إلاَّ أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا
الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ، ونَصَب الموصوف في

(١) الكتاب ٢ / ٤١٣ - ٤١٤ .

المنادى جَوَّزَ الحكاية فيه ، فتقول لمن قال : رأيتُ زيدَ بن عمرو : مَنْ زيدَ بن عمرو ، بالنصب ومن الشروط : ألاَّ يدخل حرف العطف على - مَنْ - نحو : ومَنْ زيدٌ ، أو : فمَنْ زيدٌ ، فلا تجوز الحكاية اتفاقاً لزوال اللَّبَس ، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمَّن ذكره دون غيره ثم نقول : إذا حكى ما بعد - مَنْ - فمَنْ مرفوع الموضع بالابتداء ، فإنَّ كان ما بعده مرفوعاً فهو على الحكاية ، لا على أنه خبره ، بل الرفع الذي يكون لأجل الخبرية مقدَّر فيه ، وإن كان مجروراً أو منصوباً فهو مرفوع الموضع على الخبرية ، فالكلُّ مُعْرَب مرفوع الموضع تعذَّر إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية»^(١) .

تعقيب :

أجاز الحجازيون الحكاية ب- مَنْ - ولم يُجيزوها ب- أيّ - وذلك لأن - مَنْ - أكثر استعمالاً ، وأهل الحجاز يُغيرون في كلامهم ما كُثِر استعماله لديهم ، حيث قال سيبويه : « وإنما جازت الحكاية في - مَنْ - لأنهم ل- مَنْ - أكثر استعمالاً ، وهم ممَّا يُغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»^(٢) . وأرجع الأعلَم الشَّستَمري جواز الحكاية ب- مَنْ - لعلتين في قوله : « وإنما جازت الحكاية ب- مَنْ - ولم تجز ب- أيّ - في الأسماء الأعلام لعلتين ؛

إحدهما : أن السؤال ب- مَنْ - عن مَنْ يَعقل أكثرُ مِنَ السؤال ب- أيّ - ، وما كُثِر استعماله فهم أشدُّ تغييراً له .

والعلة الأخرى : أن أيّاً مُعْرَبَةً فإذا سألوا بها فلا بُدَّ من رفعها ، فإذا فعلوا ذلك أتبعوها لفظ الاسم العَلَم على ما يُوجبه القياس»^(٣) .

(١) شرح الرضى ٣ / ٧٧ - ٧٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٣) النكت ١ / ٦٨٦ - ٦٨٧ ، وانظر شرح الأسموني ٤ / ١٧٦ .

واعتبر سيبويه لغة بني تميم في رَفَع ما بعد - مَنْ - أقيسَ اللغتين حين قال :
« وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيسُ القولين »^(١) .

ولم يُفصح عن وَجْه قياس اللغة التميمية ، وَوَجْهَهُ أَنَّ - مَنْ - وما بعدها مِنْ الأعلام جملة استفهامية ، تتكون من مبتدأ وخبر ، وَحَكْمُ الخبر في الأصل الرفع ، سواءً ابتدأ بها السائل أو وقع السؤال جواباً كما قال ابن يعيش : « وأما بنو تميم فإنهم جَرَوْا في ذلك على القياس في غير هذا الباب ، إذ لا خلاف أنَّ مُستفهِماً لو ابتدأ السؤال لقال : مَنْ زيدٌ ، فمن مبتدأ ، وزيد الخبر ، أو زيد مبتدأ ، وَمَنْ الخبر ، فكذلك إذا وقع السؤال جواباً لا فرق بينهما »^(٢) . وقال السيوطي : « وقد يترك الحجازيون حكاية العَلَم مع وجود شرطه ، ويرفعون على كل حال كُلفة غيرهم ، فإن بني تميم لا يُجيزون الحكاية أصلاً ، قال أبو حيان : والإعراب أقيس من الحكاية ؛ لأنها لا تُتصور إلاً بخروج الخبر عمَّا عُهد فيه من الرفع »^(٣) .

وأهل الحجاز وإن خالفوا القياس في الحكاية فَهَمْ لم يقولوا بوجوبها ، وإنما أجازوا الحكاية مجرد إجازة ، وقد يتركون الحكاية مع وجود شرطه ، ويوافقون بني تميم في رفع العَلَم في كل حال كما سبق ، إلا أن مسوغ حكاية العَلَم عند أهل الحجاز ما قد يعرض في العَلَم من التنكير بالمشاركة في الاسم فيحكونه لئلاً يتوهم المسئول أنه يُسأل عن غير مَنْ ذكره من الأعلام ، قال ابن يعيش : « فأما أهل الحجاز فتحرزوا بالحكاية لِمَا قد يعرض في العَلَم من التنكير بالمشاركة في الاسم ، فجاءوا بلفظه لئلاً يتوهم المسئول أنه يُسأل عن غير مَنْ ذكره من الأعلام ، وَخَصُّوا الأعلام بذلك لكثرة دورها ، وسعة استعمالها في الإخبارات والمعاملات ونحوهما ، ولأن الحكاية ضَرْبٌ من التغيير إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام

(١) الكتاب ٢ / ٤١٣ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ٢٠ .

(٣) همع الهوامع ٥ / ٣٢٤ .

مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا رجاء بن حيوة ، وقالوا : مَحَبَّبٌ وَمَكْوَزَةٌ^(١) ، وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء ؛ لأنها في أصلها مُغَيَّرَةٌ بنقلها إلى العلمية ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

ووجهُ ثان أن الأعلام إنما سَوَّغُوا الحكاية فيها لِمَا توهموه من تنكيرها ، ووجود التراحم لها في الاسم ، فجاءوا بالحكاية لإزالة توهم ذلك ، وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف ؛ لأنه لا يصح اعتقاد التنكير فيما فيه الألف واللام مع وجودهما ، ولا فيما هو مضاف مع وجود الإضافة ، وكذلك سائر المعارف^(٢) .

وبذا يمكن القول بأن اللغة التميمية - وهي عدم الحكاية - هي اللغة القُدَمَى ، إذ الأصل في الخبر الرفع ، بينما تمثل الحكاية نقلةً حضارية في تطور اللغة جاء على لسان الحاضرة من القبائل العربية ، وهم أهل الحجاز ، وذلك لحرصهم الشديد على دفع اللبس ، وإصرارهم على أن المسئول عنه هو الاسم المذكور ليس إلاً ، كما عرض الدكتور ضاحي عبد الباقي عدَّةً اعتبارات قد يُستأنس بها على قِدَمِ اللغة التميمية ، حيث قال : « ورأيتُ أنَّ النهج التميمي - وهو عَدَمُ الحكاية - أسبقُ من الحجازي ، وذلك لعدة اعتبارات :

أ - العدم يسبق الوجود .

ب - يُشترط للحكاية عند الحجازيين أن تكون في غير العطف والنعت ، فإذا قيل : رأيتُ زيداً الظريفَ ، تسأل فتقول : مَنْ زيدُ الظريفُ ؟ ووجود الشرط يعني أن مراحل الحكاية لم تتم ، والأصل عَدَمُ الحكاية .

ج - إن الحجازيين قد يتركون الحكاية ، ويُسايرون التميميين^(٣) .

(١) جاء في اللسان : « شَدَّ مَكْوَزَةٌ عن حَدِّ ما تحتمله الأسماءُ الأعلام من الشذوذ ، نحو قولهم : مَحَبَّبٌ

ورجاء بن حيوة » ٤٠٣ / ٥ (ك و ز) .

(٢) شرح المفصل ٤ / ١٩ .

(٣) لغة تميم ص ٥٠٦ .

المقسم به^(١) الذي حذف منه حرف القسم - بين النصب والجر :

يحذف العرب حرف القسم كثيراً تخفيفاً لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف القسم فمنهم - وهو الأكثر - ينصبون المقسم به بتعدّي فعل القسم ، نحو : الله لأفعلن .

ومنهم - وهو القليل - يجزّونه على نيّة تقدير حرف الجر ، نحو : الله لأفعلن ، وقد حكى ذلك سيبويه دون أن يعزو لغة النصب أو الجر لقوم بعينهم في قوله : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبتّه ، كما تنصبُ - حقّاً - إذا قلتَ : إنك ذاهبٌ حقّاً . فالمحلوف به مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحقّ ، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يُجرُّ - حقٌّ - إذا قلتَ : إنك ذاهبٌ بحقّ ، وذلك قولك : الله لأفعلن .

وقال ذو الرّمة :

ألا ربّ من قلبِي له الله ناصحٌ ومن قلبه لي في الطّبائِ السوانح^(٢)

وقال آخر :

إذا ما الخُبزُ تأدّمه بلحْمٍ فذاك أمانة الله الثّرِيد^(٣)

(١) اختلف النحاة حول المقسم به المحذوف منه حرف القسم الذي يجوز فيه النصب والجر ، قال ابن عقيل : « فإذا حذف جار المقسم به لم يجز جره إلا إن كان اسم الله تعالى . هذا قول جمهور البصريين . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجر في غيره وعليه جرى الزمخشري . وفي الإفصاح أنّ أبا عمرو حكى أن من العرب من يضم حرف الجر مع كل قسم ، كما أضمرُوا ربّ مع الواو وغيرها . وعلى طريق الجمهور يجب في غير اسم - الله - النصب أو الرفع ، ومنع الكوفيون النصب وأوجبوا الخفض أو الرفع . قالوا : ولا يجوز النصب إلا في كعبة الله وقضاء الله » . المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٣٠٧ فما بعدها ، والذي أراه أنّ كل مقسم به حذف منه حرف القسم يجوز فيه النصب والجر قياساً على ما حكاه سيبويه ، واستطراداً لباب المسألة .

(٢) البيت في ملحق ديوانه ٣ / ١٨٦١ .

(٣) البيت مجهول القائل ، وقال عنه سيبويه إنه من وضع النحاة ٣ / ٦١ ، وهو من شواهد شرح المفصل

لابن يعيش ٩ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٠ ، واللسان ١٢ / ٩ (أ د م) .

..... ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه «^(١)» .

ولم أقف فيما رجعت^(٢) إليه على أصحاب لغة النصب أو الجر .

تعقيب :

إنَّ نصب المقسم به بعد حذف حرف القسم بتعدية فعل القسم المحذوف هو الأكثر في كلام العرب والأقيس ؛ « وذلك أنهم إذا عدُّوا فعلاً قاصراً إلى اسم رُفدوه بحرف الجر تقوية له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إمَّا لضرورة الشعر وإمَّا لضربٍ من التخفيف فإنهم يُوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به «^(٣)» . كما يُقوَّى قياس نَصْبِهِ على الجر أن الجار والمجرور في موضع نَصْبٍ ، ويظهر ذلك إذا عطفت على مجرور جاز لك النصب على الموضع نحو : مررتُ بزيد وعمراً ، وقد أوضح ذلك ابن جني من وجهين في قوله : « واعلم أنَّ الفعل إذا أوصله حرفُ الجر إلى الاسم الذي بعده ، وجَرَّه الحرف ، فإنَّ الجار والمجرور جميعاً في موضع نَصْبٍ بالفعل الذي قبلهما ، وذلك قولك : مررتُ بزيدٍ ، فزيد مجرور ، وبزيدٍ جميعاً في موضع نَصْبٍ . والدلالة على صحة هذه الدعوى مُطَرِّدَةٌ من وجهين ؛

أحدهما : أنَّ عبرة هذا الفعل الذي يصل بحرف الجر قد تجدها فيما يصل بنفسه ؛ ألا ترى أنَّ قولك : مررتُ بزيدٍ ، في معنى : جُرْتُ زيدا ، وكذلك : نظرتُ إلى عمرو ، في معنى : أبصرتُ عمراً ، وانصرفتُ عن محمدٍ ، أي : جاوزتُ محمداً . فهذا من طريق المعنى .

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٧ - ٤٩٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٢ / ٣٢١ ، والأصول ١ / ٤٣٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٢ ، والنكت ٢ / ٩٥٤ ، واللباب ١ / ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٩ ، وشرح الرضى ٤ / ٣٠٢ ، والبسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٣١ ، وهمع الهوامع ٤ / ٢٣٢ .

(٣) شرح المفصل ٩ / ١٠٣ .

وأما من طريق اللفظ فإنَّ العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعاً ؛
لأنهما جميعاً منصوبا الموضع ، وذلك قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمراً^(١) .

فَنَصَبُ الاسم بعد حذف حرف الجر بتعدية الفعل ، وجوازُ نَصْبِ المعطوف على
المجرور على الموضع هو ما جعل النَّصْبَ بعد حذف حرف القسم بتعدية فعل القسم
إليه أقيسَ من الجر ، ولذا قال الأخفش : « ومنهم مَنْ يَجْرُ بِغَيْرِ واو لكثرة استعمال
هذا الاسم ، وهذا في القياس رديء »^(٢) .

وَرَجَّحَ ابن أبي الرِّبِيعِ النصب واستحسنه ، وقصر ما جاء مجروراً على السماع
وعدم القياس عليه ، فقال : « وهو عندي الأحسن - أي النصب - وهو الأظهر
من كلام النحويين ؛ لأنَّ إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله ليس بقياس ، وإنما يقال منه
ما قالت العرب »^(٣) .

أمَّا توجيه مَنْ جرَّه من العرب فإنهم أرادوا التنبيه على نِيَّةِ تقدير حرف القسم ،
فيكون حينئذ بقاء عمل الحرف وهو محذوف قرينةً لفظيةً دالةً على تقدير المحذوف في
الذهن ، ومَرَدُّ اتساعهم في ذلك إلى كثرة الاستعمال ، وهذا التوجيه يظهر من قول
سيبويه : « وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نَوَى ، فجاز حيث كَثُرَ في كلامهم ،
وحذفوه تخفيفاً وهم يَنوونه »^(٤) . أي يقدرونه .

وعلى كلا التقديرين ، وهما نَصْبُ المقسم به المحذوف منه حرف القسم بتعدية
فعل القسم ، وجرُّه على تقدير حرف القسم قرئ قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَكُتُمُ شَهَادَةَ
اللَّهِ إِنَّا إِذَا لِمِنَ الْأَثِيمِينَ ﴾^(٥) حيث قرأ على بن أبي طالب - رضي الله عنه - ونعيم

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٠ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٤٨٤ .

(٣) البسيط ٢ / ٩٣٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٨ .

(٥) المائدة ، آية (١٠٦) .

ابن ميسرة^(١) والشَّعْبِيّ^(٢) - شهادة الله - نصبهما وتنوين شهادة ، شهادة مفعول به للفعل - نكتم - ولفظ الجلالة منصوب بتعدي فعل القسم .

وقرأ يحيى بن آدم^(٣) عن أبي بكر بن عيَّاش^(٤) - شهادة الله - نصب - شهادة - مُنَوَّنَةٌ ، وجر^(٥) لفظ الجلالة بتقدير حرف القسم .

(١) هو نعيم بن ميسرة النحوي المروزي ، قال الحاكم : حدّث بنيسابور ، سمع أبا الزبير وعمرو بن دينار .
بغية الوعاة ٢ / ٣١٧ .

(٢) هو عامر بن شراحيل الحميري الشعبي أبو عمرو الكوفي ، الإمام العَلَم . توفي سنة ثلاث ومائة . طبقات
ابن سعد ٦ / ٢٤٦ .

(٣) هو يحيى بن آدم بن سليمان أبو زكريا الصلحي ، إمام كبير حافظ ، روى القراءة عن أبي بكر بن عيَّاش
سماعاً . غاية النهاية ٢ / ٣٦٣ .

(٤) هو شعبة بن عيَّاش بن سالم أبو بكر الخناط الأسدي النهشلي الكوفي ، الإمام العَلَم ، راوي عاصم .
توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة . غاية النهاية ١ / ٣٢٥ .

(٥) انظر البحر المحيط ٤ / ٤٨ .

حكم المُسْتَنَى إِذَا تَقَدَّمَ^(١) عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ :

إذا تقدم المُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ فِي كَلَامٍ غَيْرٍ مُوجِبٍ فَإِنَّ الْعَرَبَ فِيهِ لِعَتَيْنِ :

الأولى : جمهور العرب يلزمون المُسْتَنَى النصب ، نحو : ما قام إلا زيدا القوم .

الثانية : بعض العرب يُعَرِّبُهُ حَسَبَ مَوْقِعِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ الْقَوْمُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيِّوِيهِ فِي قَوْلِهِ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ ، وَمَالِي إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ .

وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حَمَلَهُمْ عَلَى نَصْبِ هَذَا أَنَّ الْمُسْتَنَى إِنَّمَا وَجْهُهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَلَا يَكُونَ مَبْدَلًا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِنَاءَ إِنَّمَا حَدُّهُ أَنْ تَدَارَكَهُ بَعْدَمَا تَنفَى فُتُبَدِّلَهُ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ وَجْهَ الْكَلَامِ هَذَا حَمَلُوهُ عَلَى وَجْهِهِ قَدْ يَجُوزُ إِذَا أَخَّرْتَ الْمُسْتَنَى ، كَمَا أَنَّهِمْ حَيْثُ اسْتَقْبَحُوا أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ صِفَةً فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ، حَمَلُوهُ عَلَى وَجْهِهِ قَدْ يَجُوزُ لَوْ أَخَّرْتَ الصِّفَةَ ، وَكَانَ هَذَا الْوَجْهَ أَمْثَلَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يَحْمِلُوا الْكَلَامَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ .

قال كعب بن مالك :

النَّاسُ أَلْبُّ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَاوَزِ^(٢)

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدَّ المُسْتَنَى أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْهُ بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَنَى وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُونَ : مَالِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ ، فَيَجْعَلُونَ - أَحَدًا - بَدَلًا ، كَمَا قَالُوا : مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ

(١) إذا تقدم المُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ فَمَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُوجِبًا أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا وَجِبَ نَصْبُ الْمُسْتَنَى ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ الْقَوْمُ . انظر شرح الرضى ٢ / ٨٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٨١ وإن كان غير موجب ففيه لغتان كما سيأتي .

(٢) البيت لحسان في ديوانه ص ٢٠٦ ، ونسبه لكعب بن مالك سيوييه كما سبق ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، وابن فرخان في المستوفى ١ / ٣٠٩ ، وبدون نسبة في المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، والإنصاف ١ / ٢٧٦ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١ / ٦٠١ .

أحد ، فجعلوه بدلاً»^(١) . فسيبويه هنا نقل لنا لغتين عن العرب في إعراب المستثنى المقدم دون أن يعزو لغة لزوم النصب أو الإعراب حسب موقعه إلى أصحابها ، وكذلك لم أقف فيما رجعتُ إليه على مَنْ يَنْصُ على أصحاب تلك اللغة أو الأخرى^(٢) .

تعقيب :

نَصَبُ الْمُسْتَثْنَى الْمَقْدَّمِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ التَّقْدِيمِ الْبَدَلِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، وَإِذَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى بَطَلَ الْبَدَلُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا نَصْبُهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : « هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ^(٣) الَّتِي لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهَا إِلَّا مَنْصُوبًا ؛ وَذَلِكَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ . وَإِنَّمَا لُزِمَ النَّصْبُ فِي الْمُسْتَثْنَى إِذَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ قَبْلَ تَقَدُّمِ الْمُسْتَثْنَى كَانَ فِيهِ وَجْهَانِ : الْبَدَلُ ، وَالنَّصْبُ ، فَالْبَدَلُ هُوَ الْوَجْهُ الْمَخْتَارُ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ^(٤) بَعْدَ ، وَالنَّصْبُ جَائِزٌ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ امْتَنَعَ الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَبْدُولَ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنَ التَّوَابِعِ كَالنَّعْتِ وَالتَّأَكِيدِ ، وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ الَّذِي هُوَ الْمَرْجُوحُ لِلضَّرُورَةِ ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يُسَمِّيهِ أَحْسَنَ الْقَبِيحِينَ . وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صِفَةُ النُّكْرَةِ إِذَا تَقَدَّمَتْ ، نَحْوُ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ، لَا يَجُوزُ فِي - قَائِمٍ - إِلَّا

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٧ .

(٢) انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٧ ، والجمل للزجاجي ص ٢٣٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٠٤ ، والإنصاف ١ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٣ ، والمقرب ١ / ١٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٠ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١ / ٦٠١ ، وشرح الرضى ٢ / ٨٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٨١ ، وشرح التصريح ١ / ٣٥٤ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٤٨ .

(٣) وهي المستثنى في كلام تام موجب ، والمستثنى المنقطع .

(٤) سبق في ص ٩٦ .

النصب ؛ لأنك إذا أخرته فقلت : فيها رجلٌ قائمٌ ، جاز في - قائم - وجهان ؛ الرفع على النعت ، ، والنصب على الحال ، إلا أن الحال ضعيف ؛ لأن نعت النكرة أجود من الحال منها ، فإذا قُدِّمَ بَطَلُ النعت ، وإذا بَطَلُ النعت تَعَيَّنَ النصب على الحال ضرورةً ، فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً»^(١) .

وهذا هو الظاهر من قول سيويه : « إنما حملهم على نصب هذا المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ؛ لأن الاستثناء إنما حُدِّه أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فُتْبِدَلَه ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى ، كما أنهم حيث استقبِحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرتَ الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه »^(٢) .

ولذا رأى بعض النحاة أن نصب المستثنى المُقَدَّم واجبٌ ولا يجوز فيه إلا النصب قال أبو علي : « فإن قدمتَ المستثنى فقلت : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، لم يكن في المستثنى إلا النصب ؛ لأن البديل الذي كان يجوز في قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، قد بَطَلُ بِتَقَدُّمِ الذي كان يكون بدلاً على المبدل منه ، فَبَقِيَ النصب على أصل الاستثناء ولم يَجْزِ غيرُه »^(٣) .

أما إعراب بعض العرب المستثنى المُقَدَّم حسب موقعه - وهو القليل في كلام العرب - فَفَسَّرَه سيويه على أنهم جعلوا المستثنى بدلاً ، والمستثنى منه مبدلاً منه ، أي أن المستثنى متبوعاً ، والمستثنى منه تابعاً على القلب ، وكأنه بدلٌ كلٌّ من بعض ، وذلك في قوله : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا : ما مررتُ بِمِثْلِهِ أحدٌ ، فجعلوه بدلاً »^(٤) .

(١) شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، وانظر شرح الرضى ٢ / ٨٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٣٥ .

(٣) الإيضاح ص ١٧٦ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٧ ، والمقرب ١ / ١٦٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

ووافق جمعٌ من النحاة سيبويه على هذا التوجيه ، كابن مالك والرضى وأبي أحيان^(١) وابن عقيل حين قال : « وأعرّبوا الثاني بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب ، ومنه قوله :

فإنهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلا النبيون شافع^(٢)»^(٣)

ومنع ابن عصفور هذا التوجيه ، وحجته أنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض ، ووجهه على وضع العام موضع الخاص كما جاء في كلام العرب من وضع العام موضع الخاص ، حيث قال : « فإن جعلته فاعلاً ، وأحداً بدلاً منه - أي نحو : ما قام إلا زيداً أحدً - فباطلٌ ؛ لأن - أحد - أعمٌ من زيد ، فلو جعلته بدلاً لكان عكسَ البدل ؛ لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض . وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء إلا أنه لا يجوز ذلك إلا ضرورة ، مثل قوله :

رأت إخوتي بعد الولاء تتأبؤوا فلم يبق إلا واحداً منهم شفر^(٤)

أي لم يبق واحداً منهم إلا واحداً . ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله :

أحبُّ ريباً ما حيت أبداً ولا أحبُّ غير ريباً أحداً^(٥)

فأبدل - أبداً - من - ما حيت - وهو أعمُّ منه فكذلك في مسألتنا جعل - أحدً - بدلاً من - إلا زيداً - وهو أعمُّ منه «^(٦) .

(١) انظر : شرح التسهيل / ٢ / ٢٩٠ ، وشرح الرضى / ٢ / ٨٣ ، والارتشاف / ٢ / ٣٠٧ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤١ ، ورواية الديوان :

لأنهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلا النبيين شافع

(٣) شرح ابن عقيل / ١ / ٤٨١ .

(٤) البيت لشمر في اللسان / ٤ / ٤١٩ (ش ف ر) ، والخزانة / ٧ / ٣٣٥ ، وبلا نسبة في رصف المباني

ص ٨٨ ، وهمع الهوامع / ٣ / ٢٥٧ .

(٥) لم أقف عليه فيما رجعت إليه .

(٦) شرح الجمل / ٢ / ٢٦٣ فما بعدها .

ونحن نقول لابن عصفور أيضاً : ليس من أقسام البدل بدلُ شيء من شيء ، إلا أن الفراء وجَّه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب توجيهاً يوافق القياس فيما أرى ، وهو أن تجعله كالاستثناء المُفَرَّغ وتحمّله عليه ، وما بعده ترجمة عنه ؛ لأن المستثنى في الاستثناء المُفَرَّغ يكون معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل - إلا - قبل دخولها ، حيث قال : « ومن العرب من يرفع ما تقدّم في إلا على هذا التفسير - حيث مثّل بقولهم : لِمِيَّةَ طَلَّلَ مُوحِشٌ ، وجعل طلالاً ترجمةً عنه - قال : وأنشدونا :

بِالْثَنِيِّ أَسْفَلَ مِنْ جَمَاءَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا بَيْنِيهِ وَإِلَّا عِرْسَهُ شَيْعٌ^(١)

ويُنشَد : إِلَّا بَنُوهُ وَإِلَّا عِرْسُهُ . وأنشد أبو ثروان :

مَا كَانَ مُنْذُ تَرَكَنَا أَهْلَ أَسْنَمَةٍ إِلَّا الْوَجِيفَ لَهَا رَغِيٌّ وَلَا عَلْفٌ^(٢)

ورفع غيره . وقال ذو الرمة :

مُقَرَّغٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيْدُهَا نَشْبٌ^(٣)

ورفعه على أنه بنى كلامه على : ليس له إلا الضراء وإلا صيدها ، ثم ذكر في آخر الكلام - نشب - ويبيّن أن تجعل موضعه في أول الكلام «^(٤)» .

ووافق المالقي^(٥) حين قال : « وأما قوله :

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفْرٌ

يرفع - واحدٌ - فهو على تفرّغ العامل «^(٦)» .

(١) البيت لأبي زيد الطائي في الطرائف الأدبية ص ٩٩ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٠٦ ورواية الديوان :

مَا كَانَ مَذْ رَحَلُوا مِنْ أَهْلِ أَسْنَمَةٍ إِلَّا الذَّمِيلَ لَهَا وَرَدٌّ وَلَا عَلْفٌ

(٣) الديوان ١ / ١٠٠ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٦٨ .

(٥) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي ، كان عالماً بالنحو مشاركاً في المنطق والعروض وقرض الشعر ،

من آثاره شرح الجزولية . توفي سنة اثنتين وسبعمئة . بغية الوعاة ١ / ٣٣١ .

(٦) رصف الميباني ص ٨٨ .

ومهما يكن من شيء فإنها لغةٌ ثابتةٌ لبعض العرب وإن قَصَرَتْ عن لغة جمهور العرب الموصوفة بالفصاحة كما قال ابن الأنباري : « على أن من العرب مَنْ يُجَوِّزُ البديل مع التقديم ، فيقول : ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ ، فيرفع على البديل مع تقديمه على البديل منه ؛ لأن هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ ، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب »^(١) .

(١) الإنصاف ١ / ٢٧٧ ، وانظر شرح الأشموني ٢ / ٢٤٩ .

المفرد العَلَمُ الواقع بعد اسم الإشارة^(١) المنادى - بين الرفع والنصب :

اسم الإشارة المنادى إذا وقع بعده اسم نحو : يا هذا زيداً أو زيداً ، فهو عطف بيان ، ولا يكون الاسم بعده صفةً ، وإنما يُحمل على الصفة إذا كان ما بعده اسماً فيه الألف واللام ، نحو : يا هذا الرجل . وبجثنا يقتصر على ما كان عطف بيان ، وهو العَلَمُ الواقع بعد اسم الإشارة المنادى ؛ فعامّة العرب خلا طيئٍ ترجح فيه النصب على الرفع عَطْفاً على الموضع . وأمّا طيئٍ فترجح فيه الرفع على النصب عَطْفاً على اللفظ ، صرّح بذلك سيبويه حيث قال : « وقال الخليل - رحمه الله - : إذا قلتَ : يا هذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكّده باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعتَ ، وإن شئت نصبتَ ، وذلك قولك : يا هذا زيداً ، وإن شئت قلتَ : زيداً ، يصير كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين . وكذلك : يا هذان زيداً وعمرو ، وإن شئت قلتَ : زيداً وعمراً ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيدُ الطويلُ ، ويا زيدُ الطويلَ .

وزعم لي بعضُ العرب أنَّ يا هذا زيدٌ كثيرٌ في كلام طيئٍ»^(٢) .

(١) اسم الإشارة إذا وقع في النداء فما بعده إمّا صفة ، وإمّا عطف بيان ؛ فإن كان عطف بيان جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : يا هذا زيد ، وسأقصر أسطر البحث عليه ؛ لأن فيه الخلاف كما جاء في كتاب سيبويه : طيئٍ بالرفع ، وغيرهم من العرب بالنصب .

أمّا إن كان صفة فلا يوصف إلا بما فيه الألف واللام ، وله حالتان ؛

الأولى : أن يُجعل اسم الإشارة وصلةً لنداء ما فيه - أل - فيجب رفع صفته في نحو : يا هذا الرجلُ ؛ لأنه في هذه الحالة غيرُ مكْتَفٍ به لو قُدِّرَ الوقف عليه لفات المراد ؛ لأنه وصلة لنداء غيره .

الثانية : أن لا يُجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما فيه - أل - فلا يجب رفع صفته ، بل يجوز الرفع والنصب في نحو : يا هذا الرجلُ ؛ لأنه في هذه الحالة مكْتَفٍ بنداؤه ، لا وصلةً لغيره . وهذا لا خلاف فيه ، ولذا فلن أعرض له خلال هذه الأسطر . انظر ذلك في الكتاب ٢ / ١٨٩ ، وشرح المنفصل لابن يعيش ٢ / ٧ ، وشرح الرضى ١ / ٣٧٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل

. ٢٧٦ / ٢

(٢) الكتاب ٢ / ١٩٢ .

تعقيب :

رَجَّحَ عامة العرب خلا طيئِ النصب في نحو : يا هذا زيداً ، وطيئِ ترفعه فتقول :
يا هذا زيدٌ ، وهذا على عطف البيان ، وليس بصفة ، قال الزمخشري : « وتقول في
غير الصفة : يا هذا زيدٌ وزيداً ، ويا هذان زيدٌ وعمروٌ وزيداً وعمراً »^(١) .

وسيبيويه صرَّحَ بأن الرفع والنصب على العطف ، ولم يُبين على ما عطف . إلاَّ
أن ابن يعيش بيَّن لنا أن الرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على الموضع ، قال في
شرحه للمفصل : « قوله في غير الصفة يعني عطف البيان والبدل ، فأما عطف البيان
فنحو : يا هذا زيدٌ وزيداً ، ترفع على اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فهو كالنعت
يعمل فيه العامل وهو - يا - لا على تقدير مباشرة حرفِ النداء بخلاف البدل فإنَّ
العامل يعمل فيه على تقدير أن يحلَّ محلَّ الأوَّل ويباشر حرف النداء ، فلذلك
تقول : يا هذا زيدٌ ، بالضم لا غير ؛ لأن تقديره : يا زيدٌ »^(٢) .

فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب عطف على الموضع ، ولعلَّ هذا هو الظاهر
من كلام سيبويه ، إذ قاس العطف على التوكيد والصفة ، والتوكيد والصفة في النداء
يجوز فيهما الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع في كلام العرب كلَّهم ، قال
أبو علي الفارسي في وصف المنادى المفرد وتوكيده : « فإنَّ وصفتَ المفرد بالمفرد كان
في الوصف ضربان : الرفع والنصب ؛ فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع .
فمثال الرفع : يا زيدُ الظريفُ ، ويا عمروُ العاقلُ .

ومثل النصب : يا عمروُ العاقلُ

والتأكيد في هذا كالصفة ، تقول : يا بكرُ أجمعون وأجمعين »^(٣) .

قال سيبويه قياساً على ذلك : « وذلك قولك : يا هذا زيدٌ ، وإنَّ شئتَ قلت :

(١) المفصل ص ٥٦ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٨ .

(٣) الإيضاح ص ١٨٨ فما بعدها .

زيداً ، يصير كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين . وكذلك : يا هذان زيدٌ وعمروٌ ،
وإن شئت قلتَ : زيداً وعمراً ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون
وصفاً ، نحو قولك : يا زيدُ الطويلُ ، ويا زيدُ الطويلَ «^(١) .

وقد نتساءل - إذا كان عامة العرب تعطف على الموضع ، وطبيئ تعطف على
اللفظ - : أيهم على القياس ؟

أقول : إنَّ العطف على اللفظ هو الأصل ، وبذلك يكون القياس مع الرفع ، قال
ابن هشام في أقسام العطف : « وهي ثلاثة - منها - ؛

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ ،
بالخفض ،

والثاني : العطف على المحل ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا ، بالنصب ... »^(٢) .

ثمَّ إنَّ العطف على اللفظ في الإعراب ظاهرٌ لا يحتاج إلى تأويل ، نحو : إنَّ محمدًا
كريمٌ وزيدًا .

أما إذا قلنا : إنَّ محمدًا كريمٌ وزيدٌ ، لم يعلم السامع سببَ رَفْعِهِ إِلَّا الحُذَاقَ ،
ونحتاج إلى أن نتأول ذلك بأنه معطوف على موضع - إنَّ - مع اسمها ، و- إنَّ -
واسمها في موضع رَفْعٍ .

ومثُل ذلك : يا هذا زيدًا ، نقول : إنَّ - زيدًا - منصوب لأنه معطوف على
الموضع ، فكلُّ منادى في موضع نَصْبٍ لفعل محذوف ، تقديره : أنادي أو أدعو .

(١) الكتاب ٢ / ١٩٢ .

(٢) معني اللبيب ٢ / ٥٤٥ .

المنادى المُرَحَّم^(١) :

سُمِعَ عن العرب في المنادى المُرَحَّم لغتان ؛

الأولى : تقدير ثبوت الحرف المحذوف ، وترك ما قبله على حاله في حركته وسكونه ، نحو : يا فاطِمَ ، ويا هِرَقَ ، ويُعبَّرُ عنها بلغة مَنْ يَنْتَظِرُ^(٢) ، وهي لغة أكثر العرب .

الثانية : بقاء الاسم المُرَحَّم كأنه لم يُحذف منه شيء ، فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم ، نحو : يا فاطِمُ ، ويا جَعْفُ . ويُعبَّرُ عنها بلغة مَنْ لا يَنْتَظِرُ ، وهي لغة لبعض العرب .

قال سيبويه : « واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً ؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء ، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع ، وبقي الحرف الذي يلي ما حذفت على حاله ؛ لأنه ليس عندهم حرف الإعراب . وذلك قولك في حارث : يا حارِ ، وفي سلمة : يا سلمَ ، وفي بُرثن : يا بُرثُ ، وفي هرقل : يا هرُقُ^(٣) .

ثم قال : « قال بعض العرب إذا رَحَّموا : يا طَلْحُ ، ويا عَنَتْرُ^(٤) .

(١) الترخيم : هو تريق الصوت . وفي الاصطلاح : حذف آخر الاسم تخفيفاً في النداء . وله شروط : « إحداهما : أن يكون الاسم علماً . والثانية : أن يكون غير مضاف . والثالثة : أن لا يكون مندوباً ولا مستغناً . الرابعة : أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء التأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطين » . الفصل ص ٦٣ .

(٢) المشهور في كتب النحاة تسمية كلتا لغتين بلغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، ومَنْ لا يَنْتَظِرُ ، وقد اعترض الدنوشري على النحاة في قوله : « وتسمية لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة . ولو قيل إن الأولى تُسمَّى لغة من ينوي المحذوف ، والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب » . حاشية الشيخ يس بهامش التصريح ٢ / ١٨٨ وقد أخذت بتسمية النحاة للغتين لكون ذلك هو المشهور .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٤١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٤٨ .

وسيبيوه لم يعز اللغتين أو إحداهما لإصحابها من العرب ، ولم أقف فيما رجعتُ إليه^(١) على أصحاب تلك اللغة أو الأخرى .

وقد فصل ابن عقيل اللغتين في قوله : « يجوز في المرخم لغتان ؛

إحداهما : أن يُنوي المحذوف منه ، والثانية : أن لا يُنوي ، ويُعبّر عن الأولى بلغة مَنْ يَنتظر الحرف ، وعن الثانية بلغة مَنْ لا يَنتظر الحرف . فإذا رَحِمْتَ على لغة مَنْ يَنتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فتقول في جَعْفَرٍ : يا جَعْفُ ، وفي حَارِثٍ : يا حَارِ ، وفي قِمَطٍ : يا قِمَطُ .

وإذا رَحِمْتَ على لغة مَنْ لا يَنتظر عاملت الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخرَ الكلمة وَضِعاً ، فَتَنِيهِ على الضم ، وتُعاملها معاملة الاسم التام ، فتقول : يا جَعْفُ ، ويا حَارُ ، ويا قِمَطُ . بضم الفاء والراء والطاء»^(٢) .

ولا فرق بين الاسم المرخم المختوم بالهاء وغير المختوم بهاء في اللغتين ، نحو : فاطمة ، وجعفر . فهما سواء من حيث معاملتهما على لغة مَنْ يَنتظر أو لغة مَنْ لا يَنتظر ، وفي ذلك قال سيبويه : « واعلم أنّ كلّ شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاءٌ بعد أن حذفت الهاء منه في شِعْرٍ أو كلام ، يجوز فيما لا هاءَ فيه بعد أن تحذف منه»^(٣) .

تعقيب :

إن كافة العرب تستعمل أسلوب الترخيم في كلامهم تخفيفاً للدلالة ما بقي من الاسم عليه ، وهو مخصوص في النداء ؛ وذلك لأن المنادى المفرد قد حُذِفَ منه التنوينُ والإعرابُ وبُنِيَ على الضم ، فلمَّا جاز حَذَفَ التنوينُ منه والإعرابُ جاز أيضاً حَذَفَ

(١) انظر على سبيل المثال : إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢١ ، والمختضب ٢ / ٢٥٧ ، والنكت ١ / ٥٧٥ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢١ ، والارتشاف ٣ / ١٥٧ ، وشرح التصريح ٢ / ١٨٨ ، والخزانة

٢ / ٣٢١ فما بعدها ، وحاشية الصبان ٣ / ١٧٣ ، وحاشية الخضري ٢ / ٨٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٠٢ فما بعدها .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٥٤ .

بعض حروفه^(١) . وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٢) بترخيم - مَالِك - على اللغتين ، حيث قرأ عبد الله بن مسعود وعليُّ وابن وثَّاب والأعمش : « يا مالٍ » بالترخيم على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، وقرأ أبو السرار^(٣) الغنوي : « يا مالٌ » بالبناء على الضم على لغة مَنْ^(٤) لا يَنْتَظِرُ .

وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها : « قال رسول الله - ﷺ - يوماً يا عائشَ ، هذا جبريل يُقرئك السلام ، فقلتُ : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته »^(٥) على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ .

كما أن ديوان العرب من الشعر لا يخلو من الشواهد التي تمثل اللغتين في المنادى المُرَحَّم ، فمن ذلك على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ قول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرَقاً أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ^(٦)
وعلى لغة مَنْ لا يَنْتَظِرُ قول عنترة :

يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بئرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ^(٧)

إلا أن لغة مَنْ يَنْتَظِرُ أكثرُ في كلام العرب ، وأقيسُ في اللغة ؛ وذلك لأن حرف الإعراب في الكلمة هو الحرف الأخير ، فإذا ما حُذِفَ الحرف الأخيرُ من الكلمة الذي هو موضع حركات الإعراب بقي الحرف الذي قبله على ما هو عليه من حركة أو سكون على أصله ، لِيَدُلَّ ذلك على الحرف المحذوف ، وبذلك يمكن أن نقول إنها هي اللغة القُدَمَى ، قال سيبويه : « واعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاءٌ أقلُّ

(١) انظر علل النحو ص ٣٥٠ .

(٢) الزخرف ، آية (٧٧) .

(٣) لم أقف له على ترجمة .

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ٢٧ .

(٥) صحيح البخاري ٢ / ٣٠٨ (باب فضل عائشة) .

(٦) الديوان ص ٢٤ ، يريد - حارث - وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٥٢ .

(٧) الديوان ص ٢٩ ، يريد - يا عنترة - وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٤٦ .

في كلام العرب ، وتَرَكُ الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاءُ أكثرُ ؛ من قبل أن حَرَف الإعراب في سائر الكلام غيرُه . وهو على ذلك عربيٌّ^(١) . وقال السيرافي تعليقاً على كلام سيبويه : « يعني أن التَّرخيم على مذهب مَنْ قال : يا حَارُ ، فَضَمَّ الرَاءَ ، أَقْلُ من التَّرخيم على مذهب مَنْ جَعَلَ ما قبل الهاءِ على ما كان عليه قبل التَّرخيم »^(٢) .

وعَلَّلَ ابن الورَّاق ترجيح لغة الجمهور في قوله : « وإنما صار في التَّرخيم المختارُ أن يُحذف آخِرُهُ وَيَبْقَى ما قبله على حركته وسكونه ؛ لأن الاسم في الحقيقة مَوْضِعُ الحروفِ ، وإنما يُحذف هذا الموضعُ فقط ، فوجبَ أن يَبْقَى ما قبله على أصله ، لِيَدلَّ ذلك على المحذوف »^(٣) .

كما نقل السيوطي عن ابن فَلَاح^(٤) قوله بأنها أفصحُ اللغتين ، حيث قال : « قال ابن فَلَاح في المعنى : أفصحُ اللغتين للعرب في حَذْف التَّرخيم أن يكون المحذوف مُراداً في حُكْم المنطوق به »^(٥) .

بينما نجد لغة مَنْ لا يَنْتظر ، وهي جَعَلَ الحرف الذي قبل المحذوف مَوْضِعاً لحركة الإعراب تمثل نقلةً حضاريةً في تَطَوُّر اللغة ، وإذا كان جمهور العرب وأكثرهم يجعلون ما قبل الحرف المحذوف باقياً على حركته أو سكونه لِيَدلَّ ذلك على الحرف المحذوف ، وهي قرينةٌ لفظية ، فَإِنَّ مَنْ يَجعل ما قبل الحرف المحذوف مَوْضِعاً لحركة الإعراب قد اعتمد على قرينة معنوية ، وهي عِلْمُ المُتكلِّم باستخدام التَّرخيم في النداء .

(١) الكتاب ٢ / ٢٥٠ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٩٤ ، وانظر المفصل ص ٦٣ ، والارتشاف ٣ / ١٥٧ .

(٣) علل النحو ص ٣٥٠ .

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد ، نحوي يمني ، من آثاره المعني والكافي . توفي سنة ثمانين وستمائة . بغية

الوعاءة ٢ / ٣٠٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١٧٥١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٢٤ .

حذف حركة الإعراب^(١) :

أجاز بعض العرب حذف حركة الإعراب من الأسماء والأفعال الصحيحة^(٢) ، وسكّنوا الحرف الأخير من الكلمة المستحقة للحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجر ، وهم بنو أسد وتميم وبكر بن وائل وبعض نجد ، وذلك لقصد التخفيف والفرار من الحركات المتتابة ، فأجروا بذلك المنفصل مجرى المتصل ، إذ أنهم يسكنون عين - عَضُدٌ وفَخِذٌ - في المتصل كما حكى سيبويه ذلك .

أمّا أهل الحجاز وغيرهم من العرب باستثناء ما سبق فلم يفعلوا ذلك إطلاقاً ، وإنما أظهروا الحركة الإعرابية .

وسيبويه نقل لنا كلتا اللغتين حين قال : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شَبَّهوا ذلك بكسرة - فَخِذٌ - حيث حذفوا فقالوا : فَخِذٌ ، وبضمة - عَضُدٌ - حيث حذفوا فقالوا : عَضُدٌ ؛ لأن الرفع ضمّة والجرّة كسرة . قال الشاعر :

رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِئْزَرِ^(٣)

ومّا يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرّة إلا أن من قال فَخِذٌ لم يسكن ذلك .

قال الراجز :

إِذَا اغْوَجَجْنِ قَلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السِّفِينِ الْعُومِ^(٤)

(١) قصر الدكتور عبد الله البركاتي حذف حركة الإعراب على بني تميم في كتابه النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٩٣ ، والصحيح أنها لغة تميم وبني أسد وبكر بن وائل وبعض نجد كما سيأتي في البحث من النصوص التي تنص على أنها لغة لبني تميم وغيرهم .

(٢) فصل جمهور من النحاة هذه المسألة ؛ فقصروا حذف حركة الإعراب على الشعر ، واحتلاسها على النثر .

(٣) البيت للأقيشر الأسدي ، وهو من شواهد المنتخب من غريب كلام العرب ٢ / ٧٢١ ، والخصائص

١ / ٧٤ ، ٣ / ٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٤ ،

وهمع الهوامع ١ / ١٨٧ .

(٤) البيت من شواهد معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٧ ، والنكت ٢ / ١١١٧ ، والخصائص ١ / ٧٥ ،

واللسان ١٢ / ٤٣٢ (ع و م) .

فسألت مَنْ يُنشد هذا البيت من العرب ، فزعم أنه يريد - صاحبي - وقد يُسكن بعضهم في الشعر ويُشَمُّ ، وذلك قول الشاعر امرئ القيس :

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(١)

وجُعِلت النقطة علامة الإشمام .

ولم يجئ هذا في النصب ؛ لأن الذين يقولون : كَبَدٌ وفخذٌ ، لا يقولون في جَمَلٍ : جَمَلٌ^(٢) . فسيبويه هنا لم يذكر أصحاب لغة التَّسْكِينِ ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها لغة مَنْ يُسكن العين في - فخذٌ وعَضُدٌ - ، وهم بَكْرٌ بن وائل وبنو تميم كما جاء في قوله : « وذلك قولهم في فَخِذٍ : فَخَذٌ ، وفي كَبِدٍ : كَبَدٌ ، وفي عَضُدٍ : عَضُدٌ ، وفي الرَّجُلِ : رَجُلٌ ، وفي كَرَمِ الرَّجُلِ : كَرَمٌ ، وفي عِلْمٍ : عِلْمٌ ، وهي لغة بَكْرٍ بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم »^(٣) .

ففي هذا النص ذكر أصحاب لغة التَّسْكِينِ ، وكأنه اكتفى بالإشارة في النص السابق لِمَا نَصَّ عليه هنا من أصحاب تلك اللغة ، وهو نص يسبقه في الكتاب . كما أنه عزا لغة بقاء علامة الإعراب بطريق غير مباشر إلى أهل الحجاز ؛ لأنهم هم الذين يقولون : فَخِذٌ ، وهذا يُفهم من قوله : « إِلَّا أَنَّ مَنْ قَالَ : فَخِذٌ ، لَمْ يُسَكِّنْ » إلا أنني وجدتُ من العلماء مَنْ يَنص على أن مَنْ يحذف علامة الإعراب هم تميم ، وَمَنْ يُحققها هم أهل الحجاز ، ومنهم مَنْ يعزو لغة الحذف إلى تميم وبني أسد وبعض نجد ، ومنهم مَنْ يعزو الحذف إلى العرب قاطبة ؛ فما ورد فيه أن حَذَفَ علامة الإعراب لغة تميم وتحققها لغة أهل الحجاز قول ابن جني : « قال ابن مجاهد^(٤) : قال

(١) الديوان ص ٢٥٨ وفي الديوان : فاليومَ فاشرب .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٣ فما بعدها .

(٣) الكتاب ٤ / ١١٣ .

(٤) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة . توفي سنة أربع

عشرة وثلاثمائة . غاية النهاية ١ / ١٣٩ .

عباس^(١) : سألتُ أبا عمرو عن ﴿يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ فقال : أهل الحجاز يقولون : ﴿يُعَلِّمُهُمْ . وَيَلْعَنُهُمْ﴾^(٢) مثقلة ، ولغة تميم ﴿يُعَلِّمُهُمْ . وَيَلْعَنُهُمْ﴾ قال أبو الفتح : أما التثقيف فلا سؤال عنه ولا فيه ؛ لأنه استيفاءً واجبُ الإعراب ، لكن من حذف فعنه السؤال ، وعلته توالي الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب^(٣) .

وعزا صاحب الإتحاف^(٤) لغة الحذف لبي تميم وبني أسد وبعض نجد في قوله : « ... وهي لغة بني أسد ، وتميم ، وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات يقال من نوع واحد ك﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٥) أو نوعين ك﴿بَارِكُمْ﴾^(٦) »^(٧) .

بينما عزا الهنائي^(٨) حذف علامة الإعراب إلى العرب قاطبة في قوله : « العرب تحذف الحركات إذا كثرت استتقلاً لها . وفي قراءة حمزة^(٩) : ﴿وَمَكْرُ السَّيِّءِ﴾^(١٠) جزم ، وفي قراءة أبي عمرو : ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٢) البقرة من الآيتين ١٢٩ ، ١٥٩ .

(٣) المحتسب ١ / ١٠٩ ، وانظر النشر ٢ / ٢١٣ .

(٤) هو أحدم بن محمد بن أحمد الدمياطي ، الشهير بالبناء ، عالم بالقراءات ، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن ، من آثاره اختصار السيرة الحلبية . توفي سنة سبع عشرة ومائة بعد الألف . الأعلام ٢٤٠ / ١ .

(٥) البقرة ، من الآية (٦٧) .

(٦) البقرة ، من الآية (٥٤) .

(٧) الاتحاف ص ١٧٨ ، وانظر النشر ٢ / ٢١٣ .

(٨) هو علي بن الحسن الهنائي الأزدي ، الشهير بكراع النمل ، كان لغوياً نحويّاً من علماء مصر خلط المذهبين ، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين ، من آثاره المنضد في اللغة توفي سنة عشر وثلاثمائة . معجم الأدباء ١٣ / ١٢ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٤٠ .

(٩) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الإمام الحبر ، أخذ القراء السبعة في الكوفة . توفي سنة ست وخمسين ومائة . غاية النهاية ١ / ٢٦١ .

(١٠) فاطر ، آية (٤٣) ، وانظر البحر المحيط ٧ / ٣٠٥ .

أَيَأْمُرُكُمْ ﴿١﴾ كلاهما جزم «(٢) . فهذا إيعاز منه للعرب قاطبة وكأنه يريد بهذا الإيعاز بعض العرب وإنما قال كل العرب على التوسع لكثرة ما جاء من الشعر في حذف علامة الإعراب وإلا أنكرنا أساس النحو العربي .

تعقيب :

اختلف النحاة في حذف علامة الإعراب ؛ فمنهم من يُجَوِّز ذلك على الإطلاق ، ومنهم مَنْ يَمْنَعُه على الإطلاق ، ومنهم يُجَوِّزُه في الشعر دون النثر ، استمع إلى السيوطي حين يذكر ذلك في قوله : « اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال ؛

أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه ابن مالك ، وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، وخرج عليه قراءة : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ ﴾ (٣) بسكون التاء ﴿ وَرُسُلَنَا ﴾ (٤) بسكون اللام ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ (٥) ﴿ وَمَكْرُ السَّيِّئِ ﴾ (٦) ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ (٧) و ﴿ يَاأْمُرُكُمْ ﴾ (٨) « بسكون أواخرها .

وقال الشاعر :

وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

-
- (١) آل عمران ، آية (٨٠) ، وانظر النشر ٢ / ٢٤١ .
(٢) المنتخب من غريب كلام العرب ٢ / ٧١٥ ، وأورد قرابة خمسة وثلاثين بيتاً مستشهداً على ذلك ، ولولا خشية الإطالة لذكرتها ، فارجع إليها إن شئت .
(٣) البقرة ، آية (٢٢٨) ، وهي قراءة مسلمة بن محارب ، انظر البحر المحيط ٢ / ١٩٩ .
(٤) المائدة ، آية (٣٢) ، وهي قراءة أبي عمرو . انظر الإتحاف ص ٢٥٣ .
(٥) البقرة ، آية (٥٤) سبقت .
(٦) فاطر ، آية (٤٣) وهي قراءة حمزة . انظر الإتحاف ص ٤٦٤ .
(٧) الأنعام ، آية (١٠٩) . وهي قراءة أبي عمرو . انظر النشر ٢ / ٢١٣ .
(٨) البقرة ، آية (٦٧) سبقت .

وقوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ

والثاني : المنع مطلقاً في الشعر وغيره ، وعليه المبرد ، وقال : الرواية في البيتين :

وَقَدْ بَدَأَ ذَاكَ ، وَالْيَوْمَ أُسْقَى^(١)

الثالث : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار ، وعليه الجمهور . قال أبو حيان :
وإذا ثبت نَقْلُ أَبِي عمرو ، وأن ذلك لغة تميم كان حُجَّةً عَلَى المذهبين «^(٢) .

وقد رَدَّ ابن جني على المبرد إنكاره رواية سيويه للبيتين في قوله : « وأما اعتراض
أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه
حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن غيره .

وقول أبي العباس : إنما الرواية فالיום فاشربُ فكأنه قال لسيويه : كذبت على
العرب ، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السَّرَفِ فقد
سَقَطَتْ كُفَّةُ القَوْلِ معه . وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر :

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

فقال : إنما الرواية :

وقد بدا ذاك من المنزر «^(٣)

كما رد أبو حيان على مذهبي المنع والجواز في الشعر دون النثر في غاية الإلماع
والإمتاع عند الحديث عن القراءات التي قرئت بها الآية ، وهي قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا

(١) انظر الكامل ١ / ٣١٨ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٨٦ فما بعدها .

(٣) المحتسب ١ / ١١٠ فما بعدها .

إِلَى بَارِئِكُمْ ﴿ حيث قال : « وقرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب في - بَارِئِكُمْ - ورُوي عن أبي عمرو الاختلاس روى ذلك عنه سيبويه ، ورُوي عنه الإسكان ، وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة فإنه يجوز تسكين مثل - إِبِل - فأجري المكسوران في بارئكم مجرى - إِبِل - ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لَحْن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلاّ بأثر عن رسول الله - ﷺ - ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك مُنْكَر ، وقال الشاعر :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وقال آخر :

رُحْتُ فِي رَجَائِكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْتَرِّ

وقال آخر :

أَوْ نَهْرٌ تَبْرَى فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(١)

.... ومما يدل على صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد^(٢) من قوله تعالى :

﴿ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ وقراءة مسلمة بن محارب^(٣) ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ

فِي ذَلِكَ ﴾ وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمه ونحوه ، ومثل

تسكين - بارئكم - قراءة حمزة ﴿ وَمَكْرُ السَّيِّءِ ﴾^(٤) .

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٥ وأوله :

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَأُ مِنْكُمْ

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري ، كان من أئمة النحو واللغة والنوادر والغريب . توفي

سنة خمس عشرة ومائتين . غاية النهاية ١ / ٣٠٥ ، وبغية الرعاة ١ / ٥٨٢ .

(٣) هو مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي ، عرض عليه يعقوب الحضرمي .

غاية النهاية ٢ / ٢٩٨ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٣٦٥ فما بعدها .

ومهما يكن من شيء فإنها لغة ثابتة بالنقل عن بعض العرب ، وهم تميم وبنو أسد وبكر بن وائل وبعض نجد ، وهي تُمَثَّلُ سِمَةً من سمات البيئة البدوية التي من سماتها السرعة في النطق وعدم الحرص على تحقيق الأصوات^(١) ، وليس الحذف أو الإسكان أمراً مُطَرِّداً في جميع الأسماء والأفعال ، بل لهم قياس يلجأون إليه وهو الفرار من تتابع الحركات واللجوء إلى التخفيف على سبيل التجويز للتخلص من توالي الحركات ، والأصل عندهم الإعراب كما هو الحال في جميع اللغات العربية ، ولا ينبغي أن نتخذ هذه اللغة ذريعةً لحذف الحركة الإعرابية كما قال الدكتور السنجرجي : « على أن القراء قد رووا ما رواه صاحب الكتاب من حيث اختلاس الحركة ، ورووا مع ذلك الإسكان ونسبة هذه الظاهرة إلى لهجة تميم وأسد أمرٌ تقرره الدراسات اللهجيّة ، فهاتان القبيلتان من القبائل البدوية التي من سماتها السرعة في النطق ، وعدم الحرص على تحقيق الأصوات التي في نهاية الكلمات ، ومن ثمّ كان من الجائز أن تكون قد سُمِعَتْ من بعض أفراد هاتين القبيلتين . ولا ينبغي أن نتخذ هذه اللهجة ذريعةً لحذف الحركة الإعرابية في أساليبنا العربية لِمَا يترتبُ على ذلك من الإخلال بالمعنى ، والوقوع في اللبس »^(٢) .

(١) انظر اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧١ .

(٢) الجوانب النحوية في لهجات العرب وموقف النحاة منها ص ٦٥ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم تحت رقم ٦٥٤ ، وانظر كتاب سيويه والقراءات للدكتور أحمد مكّي الأنصاري من ص ٧٣ - ٨٦ فإنه قد تناول هذا الموضوع بحثاً ودراسة وتحليلاً .

المطلب الثالث : الأسماء العربية بين الصرف والمنع

١ - ما لحقته الألف فجعله بعض العرب للتأنيث ، وجعله بعضهم لغير التأنيث

أ - ما لحقته الألف المقصورة .

ذفرى

تترى

علقى

ب - ما لحقته الألف الممدودة

قوباء

غوغاء

٢ - ما سُمِّيَ به بلفظ الجمع المختوم بالألف والتاء

أذرعَات

٣ - تسمية المذكر بالمؤنث

كراع

أسماء الأراضين والبلدان

٤ - ما جاء معدولاً على وزن فَعَالٍ سُمِّيَ به مذكر

٥ - أسماء الأحيان

بكرة

عشية

٦ - الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً

معديكرب

ما لحقته الألف فجعله بعض العرب للتأنيث ، وجعله بعضهم لغير التأنيث

أ - ما لحقته الألف المقصورة :

ذُفْرَى^(١)

حكى سيويوه عن العرب في - ذُفْرَى - لغتين ؛

إحداهما : مَنَعُ صَرْفِهِ ، وهي لغة أكثر العرب ، فيقولون : هذه ذُفْرَى أُسَيْلَةٌ .
يجعلون الألف للتأنيث .

والثانية : صَرْفُهُ ، وهي لغة لبعض العرب ، فيقولون : هذه ذُفْرَى أُسَيْلَةٌ .
يجعلون الألف للإلحاق^(٢) بَدِرْهُمْ وَهَجْرَع .

قال سيويوه : « فَأَمَّا ذُفْرَى فَقَدْ اختلف فيها العرب ، فيقولون : هذه ذُفْرَى أُسَيْلَةٌ ، ويقول بعضهم : هذه ذُفْرَى أُسَيْلَةٌ ، وهي أَقْلُهَا ، جعلوها تلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة »^(٣) .

وقال الزجاج : « ... أَكْثَرُ الْعَرَبِ لَا يَصْرِفُهَا ، وَهِيَ ذُفْرَيَانِ ، وَهِيَ الْعِظْمَانِ النَّاتِيَتَانِ فِي قَفَا الْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ . وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْوِنُهَا وَيَصْرِفُهَا فَيَقُولُ : هَذِهِ ذُفْرَى أُسَيْلَةٌ »^(٤) .

(١) الذفري : هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن ، وقيل : هو العظم الشاخص خلف الأذن .
انظر الصحاح ٢ / ٧٥٢ ، واللسان ٤ / ٣٠٧ (ذ ف ر) .

(٢) الإلحاق : هو أن تبنى من الكلمات ذوات الثلاثة مثلاً على بناء يكون رباعي الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتبنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق . انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٥٢ ، وجمع الخوامع ١ / ١٠٢ .
(٣) الكتاب ٣ / ٢١١ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٩ ، وانظر شرح كتاب سيويوه للسيرافي ج ٤ ورقة ٨٧ ب ، والأصول لابن السراج ٢ / ٨٤ : وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطلبيوسي ص ٣١١ ، والنسبان ٤ / ٣٠٧ ، والقاموس المحيط ٢ / ٩٤ (ذ ف ر) .

وجعل الجوهري الألف في - ذَفْرَى - للتأنيث إذا ما جاءت معرفةً ، وقصر جعلها للإلحاق في النكرة ، حيث قال : « يُقال : هذه ذَفْرَى أُسَيْلَةٌ ، لا تُنَوِّن ؛ لأن ألفتها للتأنيث ... وبعضهم يُنَوِّنُه في النكرة ، ويجعل ألفه للإلحاق بذرهم وهجرع »^(١) .

تَتْرَى^(٢)

حكى سيبويه عن العرب في - تَتْرَى - لغتين ؛

إحداهما : مَنَعُ صَرْفِهِ ، وهي لغة أكثر العرب ، يجعلون الألف في - تَتْرَى - للتأنيث ، بمنزلة ألف سَكْرَى و غَضْبَى .

والثانية : صَرْفُهُ ، وهي لغة لبعض العرب ، يجعلون الألف للإلحاق بمنزلة أَرطَى ، فتكون مُلْحَقَةً بِجَعْفَرٍ .

قال سيبويه : « وكذلك تَتْرَى فيها نغتان »^(٣) . وشرح السيرافي عبارة سيبويه حيث قال : « وكذلك تَتْرَى ، بعضهم يجعل الألف للتأنيث ، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بِجَعْفَرٍ ، ونحوه »^(٤) .

وقد قرئ على كلتا اللغتين قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾^(٥) حيث قرأ ابن كثير^(٦) وأبو عمرو وقتادة وأبو جعفر - تَتْرَى - منوناً ، وقرأ باقي السبعة بغير تنوين^(٧) .

(١) الصحاح ٥٧٢ / ٢ (ذ ف ر ي) .

(٢) جاء في اللسان : « و جاؤوا تَتْرَى و تَتْرَأُ أي مُتَوَتِّرِينَ ، التاء مبدلة من الواو » ٢٧٦ / ٥ (و ت ر) .

(٣) الكتاب ٢١١ / ٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ٨٧ ب ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨ ، والنكت ٨٢١ / ٢ ، والتبصرة والتذكرة ٥٤٩ / ٢ .

(٥) المؤمنون ، آية (٤٤) .

(٦) هو عبد الله بن كثير بن المطلب ، إمام أهل مكة في القراءة وأحد القراء السبعة . توفي سنة عشرين ومائة . غاية النهاية ٤٤٣ / ١ .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٤ / ٣ ، والبحر المحيط ٣٧٦ / ٦ .

وَعَدَمُ صَرَفِهَا هِيَ لُغَةٌ كَثُرَ الْعَرَبُ كَمَا قَالَ الْفَرَاءُ : « وَقَوْلُهُ : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ أَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى تَرْكِ التَّنْوِينِ ، تَنْزِيلٌ بِمَنْزِلَةِ تَقْوَى »^(١) .

وألف - تترى - وإن جعلها بعض العرب للإلحاق بالرباعي ، نحو : جَعَفَرَ ، إلا أن لغة أكثر العرب في جعلها للتأنيث أجود ، قال الجوهري : « وَتَتْرَى فِيهِ لَغَتَانِ : تَنْوَنٌ ، وَلَا تَنْوَنٌ ، مِثْلُ عَلَقَى ؛ فَمَنْ تَرَكَ صَرَفَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ جَعَلَ أَلْفَهَا أَلْفَ التَّأْنِيثِ ، وَهُوَ أَجْوَدُ ، وَأَصْلُهَا وَتْرَى ، مِنَ الْوَتْرِ ، وَهُوَ الْفَرْدُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ أَي وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ . وَمَنْ نَوَّنَهَا جَعَلَ أَلْفَهَا مُلْحِقَةً »^(٢) .

عَلَقَى^(٣)

حكى سيبويه عن العرب في - علقى - لغتين ؛

إحدهما : صَرَفُهُ ، وَهِيَ لُغَةٌ أَكْثَرُ الْعَرَبِ ، يَجْعَلُونَ الْأَلْفَ فِي - عَلَقَى - لِلإِلْحَاقِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَنْثَوْا قَالُوا : عَلَقَاةٌ .

والثانية : مَنَعُ صَرَفِهِ ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، يَجْعَلُونَ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ .

قال سيبويه : « ... الْأَرُطَى كُلُّهُمْ يَصْرِفُ ، وَتَذَكِيرُهُ مِمَّا يَقْوَى عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ وَكَذَلِكَ : الْعَلَقَى . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا أَنْثَوْا قَالُوا : عَلَقَاةٌ وَأَرُطَاةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا أَلْفِي تَأْنِيثٍ »^(٤) .

ثم قال : « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُؤَنِّثُ الْعَلَقَى ، فَيُنَزِّلُهَا مِنْزِلَةَ : الْبُهْمَى ، يَجْعَلُ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ . وَقَالَ الْعَجَّاجُ :

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٣٦ .

(٢) الصحاح ٢ / ٧١٩ (وت ر) .

(٣) العلقى : شجر تدوم حضرتة في القيظ ، ولها أفتان طوال دقاق ، وورق لطاف . اللسان ١٠ / ٢٦٤

(ع ل ق) .

(٤) الكتاب ٣ / ٢١١ .

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَىٰ وَفِي مُكْوَرٍ^(١)

فلم يُنَوِّنْهُ^(٢) .

وقال الزجاج : « أكثرهم يقول : عَلْقَىٰ ، فَيُنَوِّنُ ، ويُدخِلُ عليها هاء التانيث ، فيقول : عَلْقَاةٌ .

وذكر سيبويه أن بعض العرب يجعل الألف فيه للتانيث ، فيقول : هذه عَلْقَىٰ ، غير مُنَوَّنَةٌ^(٣) .

وإنما جاءت - عَلْقَى - في أكثر كلام العرب مصروفةً على خلاف - ذِفْرَى - وتَتْرَى - بلحياء هاء التانيث بعد الألف كما حكى سيبويه أنهم إذا أنثوا قالوا : عَلْقَاةٌ ، ولو لم يجعلوا الألف للإلحاق بالرباعي الأصول لاجتمع في الكلمة علامتا تانيث ، والنحاة يقولون : إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث^(٤) .

تعقيب :

قال الزجاج : « وتقول : كلُّ فَعْلَى^(٥) بفتح الفاء أو فِعْلَى كانت ألفها للتانيث لم تنصرف في معرفة ولا نكرة ، وإن كانت ألفها لغير التانيث انصرفت في النكرة ، ولم تنصرف في المعرفة ، فلك وجهان في قولك : كلُّ فَعْلَى أو فِعْلَى ، بتنوين ، تجعلها لغير التانيث . والأجود أن تقول : كلُّ فَعْلَى أو فِعْلَى ، بغير تنوين ، فتجعل ألف هذا المثال للتانيث ؛ لأن ألف التانيث في هذا الباب أكثر . وتقول : كلُّ فَعْلَى في الكلام لا تنصرف ، ولا تحتاج إلى أن تقول : كانت ألفها لتانيث ؛ لأنها لم تقع في الكلام

(١) الديوان ص ٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٢ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨ .

(٤) انظر الخصائص ١ / ٢٧٢ .

(٥) أما ما كان على فَعْلَى مفتوح الفاء والعين نحو : جَمَزَى ، فلا تكون ألفه لغير التانيث ، وهو غير

مصروف على كل حال . انظر التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٥٠ .

إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ ، نَحْوُ : أُنْثَى ، وَخُنْثَى ، وَطُوبَى ، وَرُجْعَى . فَإِنَّمَا تَقُولُ : كُلُّ فُعْلَى فِي الْكَلَامِ لَا تَنْصَرَفُ ، وَلَا تُنَوَّنُ فُعْلَى»^(١) . وَلِذَا فَالْكَلِمَاتُ الَّتِي أُورِدَهَا سَبِيوِيهِ - كَمَا سَبَقَ - وَذَكَرَ فِيهَا لُغَاتٌ عَنِ الْعَرَبِ هِيَ مَقْصُورَةٌ عَلَى وَزْنِ فُعْلَى وَفَعْلَى ؛ لِأَنَّ مَنْ صَرَفَهَا جَعَلَ الْأَلْفَ لِلإِلْحَافِ بِالرَّبَاعِيِّ الْأَصُولِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَمِنْ أَوْزَانِ الرَّبَاعِيِّ فَعَلَّلَ كَجَعْفَرَ ، وَفَعَّلَلَ كَدِرْهُمْ . أَمَّا مَا لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فُعْلَى فَلَا يُصَرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَمْ يَذَكَرْ سَبِيوِيهِ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي فِيهَا خِلَافٌ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِخُلُوقِ أَوْزَانِ الْاسْمِ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا مِنْ فَعَلَّلَ ، وَلِذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ^(٢) .

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّمَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ : إِنْ عَدَمَ الصَّرْفِ فِيمَا ذَكَرَهُ سَبِيوِيهِ مِنَ الْكَلِمَاتِ السَّابِقَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُنَوَّعَةِ مِنَ الصَّرْفِ - كَمَا سَبَّأْتِي - تُمَثِّلُ نَقْلَةَ حَضَارِيَّةٍ فِي تَطَوُّرِ^(٣) اللُّغَةِ ، أَمَّا اللُّغَةُ الْقُدُمَى - وَهِيَ مُتَمَثِّلَةٌ فِي بَنِي أَسَدٍ حَيْثُ أَنَّهُمْ يَصْرِفُونَ مُطْلَقًا^(٤) - فَلَا تُفَرِّقُ بَيْنَ اسْمٍ وَآخَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفِ وَالتَّفْرِيقُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ عَدَمِهِ ، وَالْعَدَمُ يَسْبِقُ الْوُجُودَ .

(١) مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ٢٥ فَمَا بَعْدَهَا .

(٢) انظُرِ الْمَتَعَ فِي التَّصْرِيفِ ١ / ٦٦ فَمَا بَعْدَهَا ، وَشَذَا الْعَرَفِ ص ٦٦ .

(٣) انظُرِ التَّطَوُّرَ النَّحْوِيَّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١١٨ ، وَاللُّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ ص ١٩٢ .

(٤) انظُرِ الْإِتْحَافَ ص ٥٦٥ .

ب - ما لحقته الألف الممدودة :

قُوبَاء^(١)

حكى سيبويه عن العرب في - قُوبَاء - لغتين ؛

إحداهما : مَنَعُ الصَّرْفِ ، حيث يجعلون الألفين المزيديتين للتأنيث ، والهمزة هنا هي مُنْقَلِبَةٌ عن الألف الثانية ، فيقولون : هذه قُوبَاءُ .

والثانية : صَرَفُهُ ، حيث يجعلون الألفين للإلحاق بفسطاط ، وتكون الهمزة مُنْقَلِبَةٌ عن ياء ، فيقولون : هذه قُوبَاءُ ، يُذَكِّرُهُ وَيَصْرِفُهُ .

قال سيبويه : « واعلم أن من العرب مَنْ يقول : هذا قُوبَاءُ كما ترى ، وذلك لأنهم أرادوا أن يُلْحِقُوهُ بِنَاءِ فُسْطَاط ، والتذكير يدلُّك على ذلك والصَّرْفُ »^(٢) .
كما يفهم من قوله هذا أن من العرب مَنْ لا يصرفه ، قال السيرافي في شرحه لعبارة سيبويه : « وفي قُوبَاءِ وَخُشَّاءِ لَغْتَانِ ، وثلاثة أوجه ؛ فيقال : خُشَّاءُ وَقُوبَاءُ ، مثل عُشْرَاءِ وَنُفَسَاءِ ، والعرب لا تصرفهما ، والألف للتأنيث . ويقال : قُوبَاءُ وَخُشَّاءُ ، وفي ذلك وجهان : منهم مَنْ يقول : إن الهمزة مُنْقَلِبَةٌ من ياء ، وإنها مُلْحَقَةٌ بِقُسْطَاسِ وَقُرْطَاسِ ، وَيَصْرِفُهُمَا . ومنهم مَنْ يقول : إن العرب استثقلت قُوبَاءَ وَخُشَّاءَ فَسَكَنْتَ اسْتِثْقَالًا فِي اللَّفْظِ ، وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ عَلَى حَالِهَا وَلَا تُصْرَفُ »^(٣) .

(١) القوباء : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه ، وهو داءٌ معروف ، يتقشر ويتسع ، يعالج ويداوى بالريق .
اللسان ١ / ٦٩٣ (ق و ب) وهي إما أن تكون مفتوحة الواو نحو : قُوبَاءُ ، وإما أن تسكن نحو : قُوبَاءُ . فإن كانت مفتوحة الواو فلا تصرف على كل حال . أما إن سكنت الواو ففيها الصرف ومنعه ، قال الفراء : « القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال : هذه قُوبَاءُ ، فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، وتلحق بباب فُقُهَاءِ ، وهو نادر ، وتقول في التخفيف : هذه قُوبَاءُ ، فلا تصرف في المعرفة ، وتصرف في النكرة . وتقول : هذه قُوبَاءُ ، تنصرف في المعرفة والنكرة ، وتلحق بباب طُومَارِ » .
اللسان ١ / ٦٩٢ ، وسأقصر البحث هنا على ساكنة الواو .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٥ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ٨٨ ب فما بعدها .

ولكل من اللغتين وَجَّةٌ في القياس ؛ فَمَنْ لم يَصرف - قُوبَاء - من العرب عاملها
معاملة الأصل فيها ، وهو فتح الواو ، حيث إن أصلها - قُوبَاء - وإنما سُكنتُ الواو
تخفيفاً ، والعرب تُراعى التخفيف في كلامها^(١) ، وما كان على وزن - فُعَلَاء وفِعَلَاء
- من كلام العرب لا يُصرف على كلِّ حال ؛ لأن فُعَلَاء وفِعَلَاء مفتوحة العين
للتأنيث .

أما مَنْ صرف - قُوبَاء - من العرب فإنه نظر إلى صورتها دون الرجوع إلى
الأصل ؛ لأن فُعَلَاء لا تَلحقه ألفُ التأنيث ، وإنما تكون الزيادة والحالة هذه للإلحاق ،
والهمزة مُنْقَلِبَةً عن ياء ، قال سيبويه في ما كان عينه ساكناً وفأؤه مضموماً أو
مكسوراً : « ولا تُلحق ألفان للتأنيث شيئاً على ثلاثة أحرف وأوَّلُ الاسم مضموم أو
مكسور ؛ وذلك لأن هذه الياء والألف إنما تُلحقان لتُبَلِّغا بنات الثلاثة بِسِرْدَاحٍ
وفُسْطَاط ، لا تُزادان ههنا إلا لهذا »^(٢) . وقال السيرافي : « ولا تُلحق ألفا التأنيث
شيئاً على ثلاثة أحرف أولها مضموم أو مكسور ، ووسطها ساكن »^(٣) .

وقد أحسن الصِّيْمَرِيُّ في قوله : « وأما قُوبَاء وخُشْشَاء ففيهما لغتان : أحدهما
هذه ، والثانية : أن تُسَكِّنَ ثانيهما فتقول : خُشْشَاء وقُوبَاء ، فالأولى غير منصرفة على
كل حال ؛ لأن الألف فيها للتأنيث ، والثانية فيها وجهان : منهم مَنْ يَصرفه ؛ لأن
هذا البناء لا تَلحقه ألفُ التأنيث ، ومنهم مَنْ لا يَصرفه ، ويقول : إن العرب
استثقلتُ بناء قُوبَاء وخُشْشَاء ، فأسكنته تخفيفاً »^(٤) .

(١) انظر كتاب ظاهرة التخفيف للدكتور أحمد عفيفي ص ٢٢٤ فما بعدها . وقد تناول المؤلف ظاهرة

التخفيف في كلام العرب على المستوى النحوي والصرفي والصوتي ، وعلى مستوى الجملة .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٥ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ٨٨ ب .

(٤) التبصرة والتذكرة ٢ / ٥٥٠ .

غَوْغَاءُ^(١)

حكى سيبويه عن العرب في - غَوْغَاءُ - لغتين ؛

إحدهما : مَنَعُ صَرْفَهُ ، يجعلون الألفين فيها للتأنيث ، والهمزة مُنْقَلِبَةً عن الألف بمنزلة - عَوْرَاءُ وَصَحْرَاءُ - فَيُؤَنَّثُونَهَا وَيَصْرِفُون .

والثانية : صَرْفَهُ ، يجعلون الألف فيها مُنْقَلِبَةً عن واوٍ للإلحاق بالمضاعف نحو : قَضُقَاضٍ وَخَضَخَاضٍ ، فتكون الغين والواو مُضَاعَفَتَيْنِ ، فيذكرون ويصرفون .

قال سيبويه : « وأما غَوْغَاءُ فمن العرب مَنْ يجعلها بمنزلة عَوْرَاءُ ، فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم مَنْ يجعلها بمنزلة قَضُقَاضٍ ، فيذكر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مُضَاعَفَتَيْنِ ، بمنزلة القاف والضاد^(٢) . وما حَمَلَ بعض العرب على أن يقولوا في - غَوْغَاءُ - خاصةً أن الهمزة مُنْقَلِبَةً عن واوٍ ، ولم يجعلوا الهمزة مُنْقَلِبَةً عن ألف التأنيث إلا كون الكلمة مركبةً من غين وواو ، ثم غين ، فأرادوا أن يجعلوه بالزيادة مُلْحَقًا بالرباعي المضاعف ، والمضاعف الرباعي هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس ، فلزم أن تكون الهمزة مُنْقَلِبَةً عن واوٍ لِتَطْرُقَ فِيهَا بعد ألف ، لتكون - غَوْغَاءُ - فاؤها ولامها الأولى من جنس واحد ، وهو الغين ، وعينها ولامها الثانية من جنس واحد ، وهو الواو . قال السيرافي : « وأما غَوْغَاءُ فمن العرب مَنْ يجعلها بمنزلة عَوْرَاءُ فَيُؤَنَّثُ ولا يصرف ، ومنهم مَنْ يجعل - غَوْغَاءُ - فعلاً بمنزلة - قَضُقَاضٍ وَخَضَخَاضٍ وَجَرَجَارٍ - على ما قَدِّمْتُ ذِكْرَهُ من كثرة ذلك في المضاعف^(٣) ، ويكون الأصل - غَوْغَاوٍ - الغين والواو مضاعفان بمنزلة القاف والضاد في قَضُقَاضٍ^(٤) .

(١) جاء في اللسان : « أصل الغَوْغَاءُ الجراد حين يخف لل طيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر . ويجوز أن يكون من الغَوْغَاءِ الصوتِ والجَلْبَةِ لكثرة لَعَطِهِمْ وصياحهم » ٤٤٤ / ٨ (غ و غ) .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٥ .

(٣) أي مجيء المضاعف في الكلمات العربية كثير .

(٤) شرح كتاب سيبويه ج ٤ ورقة ١٨٩ أ .

وقد اختار الزجاج صَرْفَ - غَوْغَاءَ - لِمَا قَدَّمْتُ لَكَ ، حيث قال :
« فأما غَوْغَاءُ فقد اختلفتُ فيه العرب : فمنهم مَنْ لا يَصْرِفُه يجعله بمنزلة - صَحْرَاءَ -
.... ومنهم مَنْ يَصْرِفُ - غَوْغَاءَ - وهو عندي الاختيارُ ، يجعله بمنزلة - زَلْزَالٍ
وَقَلْقَالٍ - «^(١) .

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٤ .

ما سُمِّي به بلفظ الجمع المختوم بالألف والتاء :

أذِرَعَات^(١)

حكى سيبويه عن العرب في - أذِرَعَات - لغتين ؛

الأولى : الصَّرْفُ مع التنوين ، وهي لغة أكثر العرب ، نحو : هذه أذِرَعَاتٌ .
ورأيتُ أذِرَعَاتٍ ، ومررتُ بأذِرَعَاتٍ . وذلك مراعاةً لحال - أذِرَعَات - قبل التسمية
به ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، فَيُنَوَّنُ تنوين مقابلة .

والثانية : مَنَعُ الصَّرف ، وهي لغة لقلّة من العرب ، نحو : هذه أذِرَعَاتُ ،
ورأيتُ أذِرَعَاتَ ، ومررتُ بأذِرَعَاتَ . للعلمية والتأنيث ، حيث شَبَّهوا التاء بهاء
التأنيث .

قال سيبويه : « ... سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تَنَوَّرْتُهَا مِن أذِرَعَاتٍ وَأَهْلِهَا يَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرًا عَالٍ^(٢)

.... ومن العرب مَنْ لا يُنَوَّنُ أذِرَعَاتَ ، ويقول : هذه قُرَيْشِيَّاتٌ كما ترى ،
شَبَّهوها بهاء التأنيث ؛ لأن الهاء تجيء للتأنيث ولا تُلْحِقُ بنات الثلاثة بالأربعة ،
ولا الأربعة بالخمسة »^(٣) .

وكلام سيبويه في قوله : « ومن العرب مَنْ لا يُنَوَّنُ أذِرَعَاتَ » يُفهم منه أنه يُرد
بذلك لغة مَنْ لا يَصْرَفُ من العرب ، حيث قال الأَعْلَمُ الشُّتَمْرِيّ : « واعلم أن بعض
النحويين يقول : إذا حذف التنوين من جماعة المؤنث إذا سُمِّيَ بها لم يَجْزِ إلاّ الفتح ،

(١) أذِرَعَات : هو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمّان . معجم البلدان ١ / ١٣٠ .

وفيها ثلاث لغات ؛ الأولى : صرفه مع التنوين . والثانية : صرفه من غير تنوين ؛ لأنه جَمْعٌ بحسب
أصله ، وعَلَّمَ لمؤنث بحسب حاله ، فينصب ويجر بالكسرة . والثالثة : منع صرفه وجره بالفتحة .
وسأقصر البحث على اللغة الأولى والثالثة كما جاء عن سيبويه .

(٢) الديوان ص ٣١ . ويروى البيت باللغات الثلاث . انظر تعليق الفرائد ١ / ١٤٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٣٣ - ٢٣٤ .

وكان المراد لا يُجَوِّز الفتح^(١) ، وكلام سيبويه يدل على جوازه وإن لم يُفصح بذلك ؛ لأنه قال : ومن العرب مَنْ لا يُنَوِّن - أذْرِعَات - ويقول : قُرَيْشِيَّاتُ كما ترى ، شَبَّهَها بهاء التأنيث ؛ لأن الهاء تجيء للتأنيث ولا تُلْحِقُ بنات الثلاثة بالأربعة . فهذا من كلام سيبويه دليلٌ بَيِّنٌ أن التاء في الجمع بمنزلة الهاء^(٢) .

وإذا ما أردنا أن نَفَسِّرَ ظاهرة الصرف وعدمه في - أذْرِعَات - نقول : إن صُرِفَ - أذْرِعَات - وإن كانت اسماً عَلَمًا مؤنثاً - كان القصد في ذلك الأصل ؛ لأنها جمع مؤنث سالم تُنَوِّنُ تنوين مقابلة ، فالتنوين فيها بإزاء النون في جمع المذكر السالم ، والضمة والكسرة بإزاء الواو^(٣) والياء ، فرُوعِي الأصلُ فيها قبل التسمية ، وهي اللغة الفصحى والأجود^(٤) ، ولغة أكثر العرب .

أما مَنْ لم يَصْرِفْها من العرب فلأجل العِلْمِيَّة ، وجَعَلَ التاء فيها كهاء التأنيث لأجل أن يُجْتَمِعَ فيها علتان ، ولم يعتدوا بالألف قبلها ؛ لأنه حرف ساكن ليس بحاجز حصين ، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك الذي قبل الألف شيء ، قال سيبويه : « فَإِنْ قُلْتَ : كيف تُشَبِّهُها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف ؟ فَإِنَّ الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين ، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء . ألا ترى أنك تقول : أُقْتَلُ ، فَتُتَبِعُ الألفَ التاء ، كأنه ليس بينهما شيء »^(٥) . وهي لغة لقلَّةٍ من العرب حَكَمَ الشَّنْتَمَرِي بضعفها حيث قال : « وبعض العرب يُجْرِيها إذا سُمِّيَ بها مجرى ما كانت فيه هاء التأنيث بعد ألف زائدة ، نحو : أَرْطَاةٍ وَعَلْقَاةٍ ، فلا يَصْرِفُها في المعرفة ، وهي لغة قليلةٌ ضعيفةٌ »^(٦) .

(١) انظر المقتضب ٤ / ٣٧ .

(٢) النكت ٢ / ٨٣١ فما بعدها .

(٣) انظر رصف المباني ص ٣٤٥ .

(٤) انظر المقتضب ٤ / ٣٨ ، وشرح الأشموني ١ / ١٠٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٣٤ .

(٦) تحصيل عين الذهب ص ٤٥٦ .

تسمية المذكر بالمؤنث :

كُرَاع^(١)

حكى سيبويه عن العرب في - كُرَاع - إذا سُمِّي به مذكر لغتين ؛

الأولى : بعض العرب لا يَصرفه ؛ لأنه مؤنث زاد على ثلاثة أحرف سُمِّي به مذكر .

والثانية : بعض العرب يَصرفه ، وإن كان مؤنثاً زاد على ثلاثة أحرف ، لكثرة تسميتهم به المذكر .

قال سيبويه : « واعلم أن كل مذكر سُمِّي بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم يَصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يُسَمَّى بالمذكر ، وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر ، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وأما كُرَاع فإنَّ الوجه تركُّ الصرف ، ومن العرب مَنْ يَصرفه يُشَبِّهه بذراع ؛ لأنه من أسماء المذكر . وذلك أخبث الوجهين »^(٢) .

فسيبويه يرى الوجه والراجح عدم صرفه ؛ لأن الأصل في - كُرَاع - التأنيث^(٣) ، وقد زاد على أربعة أحرف ، فرُوِعِي فيه التأنيث على الأصل ، قال المبرد : « وبعضهم يَصرف - كُرَاعاً - ، وتركُّ الصرف فيه أجود ؛ لأنه لم يكثر التسمية به ، وقد سُمِّوا به »^(٤) .

(١) جاء في الكُرَاع أنه يذكر ويؤنث . انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠٢ ، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص ٩٩ ، والمذكر والمؤنث لابن جنِّي ص ٨٩ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٩٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٣) انظر الارتشاف ١ / ٤٤١ .

(٤) المذكر والمؤنث ص ٩٦ .

بينما قال عن لغة مَنْ يَصْرَفُ : إنها أُنْحِثُ الوجهين ؛ لأنه مؤنثٌ سُمِّيَ به مذكر^(١) ، فلم يُراعوا الأصل لكونه مؤنثاً ، وإنما وَجَّهُ مَنْ صَرَفَ مِنَ الْعَرَبِ كَانَ لِكثْرَةِ تَسْمِيَتِهِمُ الْمَذْكَرَ بِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَذْكَرَ فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُسَمَّى الْمَذْكَرَ بِالْمَذْكَرِ ، فَشَبَّهُوهُ بِ- ذُرَاعٍ - لِكثْرَةِ تَسْمِيَتِهِمْ بِهِ الْمَذْكَرَ وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَذْكَرِ فَكَانَ صَرَفُهُمْ إِيَّاهُ مَرَاعَةً لِحَالِهِ بَعْدَ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرَ بِهِ ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : « وَكَانَ الَّذِي يَصْرَفُهُ إِنَّمَا يَصْرَفُهُ لِأَنَّهُ كَثُرَ بِهِ تَسْمِيَةُ الرِّجَالِ ، فَأَشْبَهَ الْمَذْكَرَ فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُسَمَّى الْمَذْكَرَ بِالْمَذْكَرِ »^(٢) .

(١) انظر النسان ٨ / ٣٠٧ (ك ر ع) .

(٢) شرح كتاب سيويه ج ٤ ورقة ١٠١ أ .

أسماء الأَرْضَيْن والبلدان :

حكى سيبويه عن العرب في - واسِط^(١) ، ودابِق^(٢) ، ومِنى^(٣) ، وهَجَرَ^(٤) ،
وحَجَرَ^(٥) ، وقُبَاء^(٦) ، وحِراء^(٧) ، وأضاخ^(٨) - لغتين ؛

الأولى : صَرَفُها ، وهو الأكثر في كلام العرب ، تأوَّلوا فيها معنى المكان والبلد .

والثانية : مَنَعُ صَرَفُها ؛ لأنهم تأوَّلوا معنى البُقعة والبلدة .

قال سيبويه : « وأما - واسِطٌ - فالتذكير والصَّرْفُ أكثر ، وإنما سُمِّيَ واسِطاً ،
لأنه مكانٌ وَسَطُ البصرة والكوفة . فلو أرادوا التانيث قالوا : واسِطَةٌ . ومن العرب
مَن يجعلها اسمَ أرض فلا يُصرف .

و- دابِقٌ - الصَّرْفُ والتذكير فيه أجود . قال الراجز ، وهو غيلان :

ودابِقٌ وأَيْنَ مِنِّي دابِقٌ^(٩)

وقد يُؤنَّثُ فلا يُصرف .

-
- (١) هي واسط الحجاج ، وسميت بهذا لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة . معجم البلدان ٥ / ٣٤٧ .
 - (٢) قرية قرب حلب من أعمال عزاز . معجم البلدان ٢ / ٤١٦ .
 - (٣) هي المشعر في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم ، سمي بذلك لما يُمنى به من الدماء ، أي يراق . معجم البلدان ٥ / ١٩٨ .
 - (٤) مدينة وهي قاعدة البحرين . وقيل : ناحية البحرين كلها هجر . معجم البلدان ٥ / ٣٩٣ .
 - (٥) هي مدينة اليمامة وأم قراها . معجم البلدان ٢ / ٢٢١ .
 - (٦) أصله اسم بئر هناك عرفت القرية بها ، وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار . معجم البلدان ٤ / ٣٠١ .
 - (٧) جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال منها . معجم البلدان ٢ / ٢٣٣ .
 - (٨) أضاخ : من قرى اليمامة لبني نُمير . معجم البلدان ١ / ٢١٣ .
 - (٩) البيت من شواهد ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤ ، والصحاح ٤ / ١٢١٧ ، واللسان ١٠ / ٩٥ (د ب ق) .

وكذلك - منى - الصَّرف والتذكير أجود ، وإن شئتَ أنتَ ولم تصرفه .

وكذلك - هجر - يؤنث ويذكر . قال الفرزدق :

منهنَّ أَيامٌ صدقٍ قد عرفتُ بها أَيامُ فارسَ والأَيامُ من هَجَرَ^(١)

فهذا أنث . وسمعنا من يقول : كجالب التمر إلى هجر ، يا فتى . وأما حجرُ اليمامة فيذكر ويُصرف . ومنهم من يؤنث فيجزيه مجزى امرأةٍ سُميت بـ عمرو - ، لأنَّ حجرًا شيءٌ مذكرٌ سُمي به المذكر .

.... وأما قولهم : قباء وحراء ، فقد اختلفت العرب فيهما ؛ فمنهم من يذكر ويُصرف ، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين ، كما جعلوا - واسيطاً - بلدًا أو مكانًا . ومنهم من أنث ولم يصرف ، وجعلهما اسمين لُبقتين من الأرض .

قال الشاعر جرير :

سَتَعْلَمُ أَيَّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمُنَا بِيَطْنِ حِرَاءٍ نَارًا^(٢)

وكذلك أضاخ ، فهذا أنث ، وقال غيره فذكر . وقال العجاج :

وَرُبَّ وَجْهِ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنٍ^(٣) «^(٤) .

وقد رأينا سيبويه في كلامه يُرَجِّح الصَّرف في أسماء الأراضين : واسيط ، ودابق ، ومنى ، وهجر ، وحجر ، وقباء ، وحراء ، وأضاخ - وإن صرَّح مع بعضها فكلامه مع الأخرى مُشعرٌ بذلك ، وعِلته أن تلك الأسماء الغالب فيها التذكير^(٥) ، فرُوعي فيها

(١) الديوان ١ / ٢٣٥ ورواية الديوان :

منهن أيام صدق قد بليت بها

(٢) لم يرد البيت في ديوان جرير ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٣٥٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٤٠ .

(٣) نسبه سيبويه للعجاج ، والصواب أنه لرؤبة في ديوانه ص ١٦٣ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٣ فما بعدها ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٦٦ فما بعدها ، وتحصيل عين الذهب ص ٤٥٨ فما بعدها ، وإصلاح الخلل

الأصل ؛ لأن الأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع^(١) عنه . ولذا جاءت مصروفةً في كلام أكثر العرب حملاً على معنى المكان أو البلد . أما عدم صرفها على لغة قلة من العرب فلأنها أسماء حملوها على معنى البقعة والبلدة ، والبُقعة أو البلدة اسم مؤنث ، فتأولوا معنى التأنيث في مُسمَّأها .

(١) انظر الفصول الخمسون ص ٢٤٦ ، والتسهيل ص ٢٥٣ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٦٩ .

ما جاء معدولاً على وزن فَعَالٍ سُمِّيَ به مذكر :

حكى سيبويه عن العرب في ما جاء على وزن - فَعَالٍ - من الأسماء المؤنثة نحو :
حَدَامٌ وَقَطَامٌ ، إِذَا سُمِّيَ به مذكر لغتين ؛

الأولى : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وهي لغة أكثر العرب ، نحو : هذا
حَدَامٌ ، ورَأَيْتُ حَدَامًا ، ومررتُ بِحَدَامٍ ، لاجتماع التعريف والتأنيث فيه .

والثانية : إعرابه إعراب ما ينصرف من الأسماء ، وهي لغة قَلَّةٍ من العرب ، نحو :
هذا حَدَامٌ ، ورَأَيْتُ حَدَامًا ، ومررتُ بِحَدَامٍ ، فيصرفونها لزوال التأنيث .

قال سيبويه : « واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعَالٍ ما كان منه
بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم يَنْجَرَّ أبداً ، وكان المذكر في هذا
بمنزلة إذا سُمِّيَ بَعْنَاقٍ ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيُشَبَّه به . تقول :
هذا حَدَامٌ ، ورَأَيْتُ حَدَامًا ، ومررتُ بِحَدَامٍ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه
ومن العرب مَنْ يَصْرِفُ - رَقَاشٍ وَغَلَابٍ - إِذَا سَمَّى به مذكراً ، لا يَضَعُهُ على
التأنيث ، بل يجعله اسماً مذكراً ، كأنه سَمَّى رجلاً بِصَبَاحٍ »^(١) .

فَوَجَّهُ مَنَعُ صَرْفِهِ على لغة أكثر العرب - وهو المختار عند سيبويه كما يظهر من
كلامه - لوجود علتين من عِلَلِ مَنَعِ الصَّرْفِ ، وهي العلمية والتأنيث^(٢) ، ودليل
التأنيث عندهم بقاء لفظ العدل فيها عندما سُمِّيَ بها مذكراً ، فَحَدَامٌ وَقَطَامٌ وَرَقَاشٍ
مثلاً هي في الأصل معدولة عن : حَاذِمَةٌ وَقَاطِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ ، فهي مؤنثة لأنها منقولة
عن مؤنث كغيرها من الأسماء المؤنثة إذا سُمِّيَ بها مذكراً .

أما صَرْفُهَا عند بعض العرب فَوَجَّهُهُ زوال التأنيث ، لزوال معنى العدل فيها ؛
لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادة ما عُذِلَ عنه ، فلمَّا زال العدل زال التأنيث بزواله ،

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي ج ٤ ورقة ١١٩ ب ، وشرح عمدة الحفاظ ٢ / ٨٧١ .

فَصَرَّفُوهَا كغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ - فَعَالٍ - غَيْرِ مَعْدُولَةٍ ،
نَحْوُ : صَبَّاحٌ ، وَذَهَابٌ ، قَالَ السِّيُوطِيُّ : « وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ جَازَ فِيهِ وَجْهَانٌ :
الْمَنْعُ إِبْقَاءً عَلَى مَا كَانَ ، لِبَقَاءِ لَفْظِ الْعَدْلِ ، وَالصَّرْفُ لَزْوَالِ مَعْنَاهُ ، وَزَوَالِ التَّأْنِيثِ
بِزَوَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مُؤَنَّثًا لِإِرَادَةِ مَا عُدِلَ عَنْهُ ، وَهُوَ - رَاقِشَةٌ - »^(١) .

(١) همع الهوامع ١ / ٩٣ ، وانظر شرح الأشموني ٣ / ٤٧٨ .

أسماء الأحيان :

بُكَرَةٌ^(١)

حكى سيبويه عن العرب في - بُكَرَةٌ - لغتين ؛

الأولى : مَنَعُ صَرْفُهُ ، وهي لغة أكثر العرب ، للعلمية والتأنيث ، نحو : آتيك بُكَرَةٌ يا هذا .

والثانية : صَرْفُهُ ، وهي لغة قَلَّةٍ من العرب ، يجعلون بكرة نكرة على كل حال ، نحو : آتيك بكرةً يا هذا .

قال سيبويه : « اعلم أن - غُدُوَّةً وَبُكَرَةً - جُعِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ ، كما جعلوا أُمَّ حَبِيبٍ اسْمًا لِلدَّابَّةِ مَعْرِفَةً وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضاً وهو القياس - أنك إذا قلتَ : لقيته العامَ الأوَّلَ ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلتَ : غُدُوَّةً أو بُكَرَةً ، وأنت تريد المعرفة لم تُنَوِّنْ . وكذلك إذا لم تذكر العامَ الأوَّلَ ، ولم تذكر إلاَّ المعرفة ، ولم تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلتَ : هذا الحينُ في جميع هذه الأشياء . فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تُنَوِّنْ . وكذلك تقول العرب وزعم أبو الخطاب أنه سمع مَنْ يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرةً ، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده . ومثل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعَاشِيًا ﴾^(٢) هذا قول الخليل^(٣) .

فسيبويه يرى أن القياس عَدَمُ صَرْفٍ - بُكَرَةٌ - مُرَجِّحاً لغة أكثر العرب ، وذلك

(١) بكرة : هو من ظروف الزمان المتصرفة ، حيث يجوز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو خيراً ، أو ينتصب مفعولاً به ، أو ينجر بغير - من - انظر همع الموامع ٣ / ١٣٨ . والمراد هنا ببكرة ما كان ظرفاً .

(٢) مريم ، آية (٦٢) .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

لوجود مانع الصرف ، وهو العلمية والتأنيث ، حيث إن - بُكْرَة - جُعِلَ عَلَماً لقطعة من اليوم ، وهو من طلوع الشمس إلى الضَّحْوَة^(١) ، ثم إن - بُكْرَة - فيه هاء التأنيث وهو معرفة ، فأشبهه - حَمَزَة وَطَلْحَة - قال الزجاج : « ذكر سيويوه : أن - غُدْوَة وَبُكْرَة - جُعِلَا معرفتين اسماً لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن أُسَامَة للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غُدْوَة يا هذا وبُكْرَة يا هذا ، تريد - غَدَاة يَوْمِنَا - و - بُكْرَة يَوْمِنَا - فلماً جُعِلَا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة ؛ لأن فيهما هاء التأنيث ، وهما معرفة ، فأشبهها باب - حَمَزَة وَطَلْحَة - »^(٢) . فالعلمية في - بُكْرَة - جنسية ، فلذا لا تُصرف ، سواء أ قصد بها التعيين أم لا ، حيث قال السيوطي : « وغير منصرف : ك- غُدْوَة وَبُكْرَة - عَلَمَيْن ، قُصِدَ بِهِمَا التَّعْيِينُ أم لا ؛ لأن عَلَمَيْتَهُمَا جنسية ، فُيَسْتَعْمَلَانِ استعمال أُسَامَة ، فكما يقال عند قصد التعميم : أُسَامَة شَرُّ السَّبَاع ، وعند التعيين : هذا أُسَامَة فاحذره ، يقال عند قصد التعميم : غُدْوَة أَوْ بُكْرَة وَقْتُ نَشَاطٍ ، وعند قصد التعيين : لِأَسِيرِنَ اللَّيْلَةَ إِلَى غُدْوَة أَوْ بُكْرَة »^(٣) .

أَمَّا صَرْفُ - بُكْرَة - على لغة قِلَّةٍ من العرب فلأنهم لم يجعلوا في - بُكْرَة - إلا التأنيث ، وهو نكرة عندهم على كلِّ حال ، كما هو في - ضَحْوَة - وإن كان القياسُ مَنَعَ صَرْفِهِ كما قال سيويوه فإنَّ صَرْفَهُ تُمَثِّلُ اللُّغَةَ الْقُدُمَى ، إذ أن التنكير أصلٌ للتعريف^(٤) . واستمع إلى قول أبي حيان معلقاً على لغة مَنْ يصرف - بُكْرَة - والآية حين قال : « وَحَكَى عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ أَيْضاً ذَلِكَ فِيهِمَا - أَيِ بُكْرَة وَغُدْوَة - مع أنهما يعنى بهما زمناً بعينه كما كان في - ضَحْوَة - فالتنكير فيهما هنا أصلٌ للتعريف ، كما هو في - ضَحْوَة - وَحَمَلُ الْآيَةِ إِذْ وَقَعَتْ فِيهَا - بُكْرَة - مصروفة ، واعترضه بعضهم في حمله ذلك على اللغة القليلة ، والقرآن إنما يجيء على ما كثر في

(١) انظر حاشية الصبان ٢ / ١٣٢ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨ ، وانظر شرح عمدة الحفاظ ١ / ٤١٥ .

(٣) همع المفردات ٣ / ١٣٨ ، وانظر شرح الأشموني ٢ / ٢٢٢ .

(٤) انظر شرح ملححة الإعراب ص ٥١ ، وأسرار العربية ص ٣٤١ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٦٢٨ .

اللسان ، وكان أفصح . قال : وإنما هو على اللغة الكثيرة إلا أنه صُرف لعطف مصروف عليه ، والعرب تراعي التجانس في كلامها ، كما صُرف قوله : ﴿ سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾^(١) للتجانس ، وكأن التجانس قاوم إحدى العلتين ، فانصرف . قال الأستاذ : والأولى جعله من اللغة القليلة ؛ لأنه قد تُكلم بها^(٢) .

عَشِيَّة^(٣)

حكى سيبويه عن العرب في - عَشِيَّة - لغتين ؛

الأولى : الصَّرف ، وهي لغة أكثر العرب ، حيث يجعلون - عَشِيَّة نكرة على كلِّ حال ، نحو : آتِيكَ عَشِيَّةً .

والثانية : عَدَمُ الصَّرفِ ، وهي لغة لقلَّة من العرب ، للتأنيث والتعيين ، نحو : آتِيكَ عَشِيَّةً ، إذا قُصد بها تعيين^(٤) الزمان .

قال سيبويه : « فأما - ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ - فلا يكونان إلا نكرةً على كلِّ حال ، وهما كقولك : آتِيكَ غَدًا صَبَاحًا وَمَسَاءً . وقد تقول : آتِيكَ ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ ، فَيُعَلِّمُ أَنَّكَ تَرِيدُ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ وَضَحْوَتَهُ ، كما تقول : عَامًا أَوَّلًا ، فَيُعَلِّمُ أَنَّكَ تَرِيدُ الْعَامَ الَّذِي يَلِيهِ عَامُكَ »

وأما - عَشِيَّةٌ - فَإِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَدْعُ فِيهِ التَّنْوِينَ ، كما ترك في غُدْوَةٍ^(٥) .

(١) الإنسان ، من الآية (٤) وهي ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ .

(٢) تذكرة النحاة ص ٩٦ .

(٣) عشية : هو من ظروف الزمان غير المتصرفة ، حيث يلزم النصب على الظرفية ، فلا يجوز أن يخبر عنه ،

ولا يخبر بغير - من - . انظر همع الموامع ٣ / ١٣٩ .

(٤) العشي والعشية : ما بين الزوال إلى المغرب ، ومنه يقال للظهر والعصر صلاتا العشى . وقيل : هو

آخر النهار . وقيل : من الزوال إلى الصباح . وقيل : من صلاة المغرب إلى العتمة . انظر المصباح المنير

٢ / ٤١٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٩٤ .

فسيويهِ يُرَجِّحُ صَرْفَ - عَشِيَّةَ - على لغة أكثر العرب ؛ لأنها نكرة بدليل دخول - أل - عليها ، فيقال : العَشِيَّةُ ، قال الزجاج : « فَأَمَّا - ضَحْوَةٌ ، وَغَدَاةٌ ، وَعَشِيَّةٌ - فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغَدَاةِ والعَشِيَّةِ ، ولا تقول : في الغُدْوَةِ والبُكْرَةِ »^(١) .

بل رَجَّحَ سبويه صَرْفَ - عَشِيَّةَ - كما يظهر من كلامه وإن قصد بها التعيين ؛ لأن التعيين أعم من العلمية ، ولذا رجح بعض النحاة الصرف في - عَشِيَّةَ - ، قال الزجاج : « عَشِيَّةٌ - الأجود فيها الصرف ؛ لأنك تقول : العَشِيَّةُ ، فعَشِيَّةٌ بمنزلة - صَبَاحٍ - إذا قلت : أتيتك صَبَاحاً ومَسَاءً ، إنما تستدلُّ على أنه ليومك أو غَدِك بأنك تقول : أتيتك اليومَ صَبَاحاً ، أو أتيتك غداً صَبَاحاً »^(٢) .

وقال الصبان : « و- عَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ - وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصيح ، ومنعهما الصَّرْفَ معه لغة قليلة »^(٣) .

أما مَنْ صرفها من العرب فللتأنيث والتعيين^(٤) ، وقصدوا بالتعيين المعرفة ؛ لأنها تصبح بذلك علماً جنسياً كغُدْوَةٍ^(٥) ، وبُكْرَةٍ .

قال الزجاج : « وزعم الخليل أن - عَشِيَّةَ - بعضهم يمنعها الصرف ، يجعلها معرفة ، والاختيارُ صرفُها »^(٦) .

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف نفس الصفحة .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ١٣٣ .

(٤) انظر شرح الأشموني ٢ / ٢٢٣ .

(٥) انظر شرح الرضوى ١ / ٤٩٩ ، وجمع الهوامع ٣ / ١٤٠ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٩ .

الاسمان اللذان ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً :

مَعْدِيكَرْب

حكى سيبويه عن العرب في - مَعْدِي يَكْرِب - ثلاث لغات ؛

الأولى : من العرب من يضيف - مَعْدِي - ويَصرف - كَرِب - وهي اللغة المشهورة ، لا يجعلون مع التعريف سبباً ثانٍ ، نحو : هذا مَعْدِيكَرِبٍ ، ورأيتُ مَعْدِيكَرِبٍ ، ومررتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ .

الثانية : ومنهم مَنْ يضيف - مَعْدِي - ولا يَصرف - كَرِب - للتعريف والتأنيث ، يجعلون - كَرِب - اسماً مؤنثاً ، نحو : هذا مَعْدِيكَرِبَ ، ورأيتُ مَعْدِيكَرِبَ ومررتُ بِمَعْدِي يَكْرِبَ .

الثالثة : ومنهم مَنْ يجعل الاسمين بمنزلة اسم واحد ، ويجعل علامة الإعراب حرف الباء ، ويمنعه الصِّرف للتعريف والتركيب المزجي ، نحو : هذا مَعْدِيكَرِبُ ، ورأيتُ مَعْدِيكَرِبَ ، ومررتُ بِمَعْدِي يَكْرِبَ .

قال سيبويه : « وأما مَعْدِيكَرِب ففيه لغات : منهم مَنْ يقول : مَعْدِيكَرِبٍ فيضيف ، ومنهم مَنْ يقول : مَعْدِيكَرِبَ فيضيف ولا يَصرف ، يجعل كَرِبَ اسماً مؤنثاً ، ومنهم مَنْ يقول : مَعْدِي يَكْرِبُ فيجعله اسماً واحداً »^(١) .

فهذه اللغات الثلاث إذا ما أردنا أن نُفسِّر ظاهرة الاختلاف فيها نجد أن تلك الظاهرة تُمثل تطوراً للغة العربية في معاملة الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، حيث كانت كلُّ لغةٍ من اللغات الثلاث تصور مرحلةً من مراحل معاملة العرب لهذين الاسمين عندما أرادوا أن يضمواهما لمسمًى واحد ، وهذه المراحل الثلاث تُعدُّ مثالاً للتدرج اللغوي^(٢) في لغتنا العربية ؛

(١) الكتاب ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢) قال ابن جني : « وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع ، فيمضَى حكمه على حكم الأول ، ثم يُرَقَى منه إلى غيره » وقد عقد له باباً سماه باب في تدرج اللغة . ضمَّنه أمثلة كثيرة غير ما سبق . انظر الخصائص

١ / ٣٤٧ فما بعدها .

فاللغة الأولى ، وهي إضافة - مَعْدِي - وَصَرَف - كَرِب - تُمثّل المرحلة الأولى لمعاملة العرب المركب المزجيّ ، حيث حملوه على أصل الأسماء من الصرف^(١) ، وهي اللغة المشهورة^(٢) على لسان القبائل العربية .

واللغة الثانية ، وهي إضافة - مَعْدِي - وَمَنْع - كَرِب - من الصَّرَف تمثل المرحلة الثانية ، حيث تدرجوا من الصرف إلى المنع لوجود علتين من العلل المانعة الاسم من الصرف ، وهما التعريف والتأنيث ؛ لأنهم اعتقدوا في - كَرِب - أنه مؤنث^(٣) ، وإن كان الاسم المركب المزجيّ مُسمّى به مذكراً .

واللغة الثالثة ، وهي جعل الاسمين بمنزلة اسم واحد ، وجعل علامة الإعراب على حرف الباء ، وَمَنْعُ الصَّرَف تمثل المرحلة الثالثة والأخيرة المسموعة عن العرب ، حيث تدرجوا إلى أن صاغوهما جميعاً صياغة المفرد^(٤) ، وجعلوه اسماً واحداً ، ومنعوه الصرف استثقلاً ؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء ، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا مُتمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المُتمكّن الجاري على الأصل ، وفي ذلك قال سيبويه : « ومنهم من يقول : مَعْدِي كَرِبُ فيجعله اسماً واحداً . فقلت ليونس : هلاً صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربيّ ؟ فقال : ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمّي به واحداً إلا لم يُصَرَف . وإنما استثقلوا صَرَف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدلُّك على هذا قِلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلُّ من كان من أمته ما لزمه ، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا مُتمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المُتمكّن الجاري على الأصل ، فتركوا صرفه . كما تركوا صَرَف الأعجميِّ »^(٥) .

(١) انظر علل النحو لابن الوراق ص ٤٦٦ ، والخصائص ١ / ٣٥٥ .

(٢) انظر شرح الكافية ٣ / ١٤٥٧ .

(٣) انظر علل النحو ص ٤٦٦ ، والمتبع في شرح اللمع ٢ / ٥٨٥ .

(٤) انظر الخصائص ١ / ٣٥٥ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٩٧ .

المطلب الرابع : أسماء الأفعال والأصوات

١ - هيئات

٢ - قَب

هيهات^(١) :

حكى سيبويه عن بعض العرب في - هيهات - لغتين ؛

إحدهما : كَسُرُ تاء هيهات في الوصل ، والوقوف على التاء ، فيقولون :
هيهاتِ وصلًا ، وهيهاتُ عند الوقف .

والأخرى : فَتَحُ تاء هيهات في الوصل ، والوقوف على الهاء ، فيقولون : هيهاتِ
وصلًا ، وهيهاهُ عند الوقف .

حيث قال : « ... كما كان الكسرُ في - هيهاتِ - نظيرَ الفتح في
- هيهاتَ - »^(٢) ثم قال في عَرَض كلامه في باب الظروف المبهمة غير المتمكِّنة :
« ونظير هيهاتِ وهيهاهُ في اختلاف اللغتين قول العرب : استأصل اللهُ عرقاتهم ،
واستأصل اللهُ عرقاتهم »^(٣) .

وسيبويه لم يعز كلتا اللغتين إلى قوم بعينهم إلا أن بعض العلماء عزا لغة الكسر في
- هيهات - والوقوف على التاء لبني تميم وأسد ، ولغة الفتح والوقوف على الهاء
لأهل الحجاز ، قال الزمخشري : « هيهاتُ بفتح التاء لغة أهل الحجاز ، وبكسرهما لغة
أسد وقيم »^(٤) .

(١) حُكي عن العرب في - هيهات - قرابة أربعين لغة ، وهي : هيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،
وهيهاه ، وأيهاه . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحة ، ومكسورة ، وكل واحدة
منها منونة وغير منونة . وكذلك : أيهاك ، وأيها ، وإيها ، وهيئات بالألف ، وإيهاء بالمد . انظر الفصل
ص ١٩٤ فما بعدها ، وجمع الهوامع ٥ / ١٢٢ فما بعدها . وساقصر البحث على لغتين فيها ، وهما :
هيهات بالفتح والكسر كما ورد ذلك عن سيبويه .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٩٢ .

(٤) الفصل ص ١٩٤ .

وحكى أبو حيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) حيث قال : « وقرأ الجمهور - هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ - بفتح التاءين ، وهي لغة الحجاز وقرأ أبو جعفر وشيبة^(٢) بكسرهما من غير تنوين ، ورؤي هذا عن عيسى وهي في تميم وأسد »^(٣) .

وقال الأشموني : « وَيَفْتَحُ الْحِجَازِيُونَ تَاءَ - هَيْهَاتَ - وَيَقْفُونَ بِالْهَاءِ ، وَيَكْسِرُهَا تَمِيمٌ وَيَقْفُونَ بِالتَّاءِ »^(٤) .

تعقيب :

علمنا أن الحجازيين يفتحون التاء في - هَيْهَاتَ - وبنى تميم وأسد يكسرونها ، وسواءً أكانت التاء مفتوحةً في - هَيْهَاتَ - أو مكسورةً فإنها مبنية في كلتا الحالتين ؛ لأن - هَيْهَاتَ - اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ ، وأسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وَعَدَمِ التَّأَثُّرِ بِالْعَامِلِ ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافِيَّةٌ أُصْلًا^(٥)

ولكن لماذا اختلف الفريقان في حركة البناء ؟

أقول : إِنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ قِيَاسًا فِي ذَلِكَ يُجِيبُ عَنْهُ ابْنُ يَعِيشٍ حَيْثُ يَقُولُ : « قَدْ ذَكَرْنَا - هَيْهَاتَ - وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ ، أَوْ بِالْحَمْلِ عَلَى - صَهْ وَمَهْ - وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَحَقُّهُ السُّكُونُ عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ ، وَالْحُرُوكَةُ فِيهِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَ التَّاءَ إِتْبَاعًا لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْفَتْحِ إِذْ كَانَتْ الْأَلْفُ

(١) المؤمنون ، آية (٣٦) .

(٢) هو شيبة بن نصاح ، إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبي جعفر من القراء التابعين ، وهو أول من ألف في الوقوف . توفي سنة ثلاثين ومائة . غاية النهاية ١ / ٣٢٩ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٣٧٤ ، وانظر الإتحاف ص ٤٠٣ .

(٤) شرح الأشموني ٣ / ٣٦٩ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣١ .

غيرِ حصينةٍ لضرب من الخِفة كما فتحوها في - الآنَ وشَتانَ - وهي لغة أهل الحجاز ، وهو اسم واحد عندهم رباعيٌّ من مضاعف الهاء والياء ، ووزنه فَعْلَلَة ، وأصله هَيْهَيَّة ، فهو من باب الزُّلْزَلَة والقَلْقَلَة وهَيْهَات أصلها هَيْهَيَّة ، فقلبت ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت - هَيْهَات - وتأوّه للتأنيث لحقه عَلم التأنيث وإن كان مبنياً كما لحق - كَيَّة وذَيَّة - ، فعلى هذا تُبدل من تائه هاءٌ في الوقف كما تُبدلها في - أرطاة وسِعْلاة - «^(١) .

فَعِلَّةُ البناء على الفتح عند الحجازيين الإتياع ؛ لأن حركة الحرف الذي قبل الألف الفتحه ، والألف غيرُ حصينة ، فأُتبعَت التاء في حركتها لما قبلها ميلاً إلى التخفيف . أمّا الوقوف على الهاء فلمراعاة الأصل ، حيث إن التاء فيها للتأنيث ، ومعلوم أن تاء التأنيث في الأسماء تُقلب عند الوقف هاء .

أمّا عِلَّةُ كسر التاء عند التميميين وبني أسد فقد أرجع ذلك ابن يعيش إلى أمرين في قوله : « ومنهم من كسر التاء فقال : هَيْهَات ، وهي لغة تميم وأسد ، ويحتمل أمرين ؛

أحدهما : أن يكون اسماً واحداً كحالهِ في لغة من فتح ، وإنما كُسر على أصل التقاء الساكنين لِخِفةِ الألف قبلها كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك : الزيدانِ والعمرانِ .

ويحتمل أن يكون جَمْعُ - هَيْهَات - المفتوحة الجمع المصحح ، والتاء فيه تاء جَمْعِ التأنيث ، فالكسرة فيها كالفتحه في الواحد ، ويكون الوقف بالتاء على حَدِّ الوقف على التاء في - مسلمات - ، واللام التي هي الألف في - هَيْهَات - محذوفة لالتقاءها مع ألف الجمع ، وإنما حُذِفَتْ ولم تُقلب كما قُلبت في - حُبَلِيَّات - لعدم تمكُّنها ، جعلوا للمُتمكِّن مزِيَّةً على غير المُتمكِّن فحذفوها على حَدِّ حَذْفِ

الياء في - اللذان واللذان - ، ولو جاءت غير محذوفة لقلت : هَيْهَاتَ ^(١) . وكِلَا
تَعْلِيلِي كسر التاء في لغة بني تميم وأسد عند ابن يعيش معقول ، إلا أنني أميل إلى
التعليل الأول ، وهو الكسر على أصل التقاء الساكنين ^(٢) ، وتشبيهاً ب- الزيدان
والعمران - .

وبذلك أمكننا الوقوف على قياس كل من اللغتين كما سبق ، غير أن لغة
التميميين وبني أسد أقيسُ في كلام العرب ، وبخاصة إذا رَجَّحنا أنهم بنوها على
الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وإن كانت اللغة الحجازية هي المشهورة كما
يقول أبو بكر الأنباري ^(٣) : « وفي هَيْهَاتَ لغات : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ بفتح التاء فيهما ،
وهو مذهب العوام في القرآن » ^(٤) .

(١) شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

(٢) انظر المذكر والمؤث لابن الأنباري ص ١٧٢ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر الأنباري ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، من آثاره غريب
الحديث والوقوف والابتداء . توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة . إنباه الرواة ٣ / ٢٠١ ، وبغية الوعاة
١ / ٢١٢ .

(٤) المذكر والمؤث ص ١٧٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٦ .

قَب (١) :

بَنَى عامة العرب اسم الصوت - قَب - على السكون ، فقالوا فيه : قَبٌ .

وبعضهم وهم قلة بناه على الضم بتشديد الباء ، فقالوا : قَبُّ . حكى ذلك سيبويه في قوله : « وَقَبٌ هُوَ وَقَعُ السِّيفِ . وَقَدْ ثَقَلَّ بَعْضُهُمْ وَضَمَّ وَلَمْ يُسَلِّمِ الصَّوْتِ كَمَا سَمِعَهُ » (٢) .

ولم أجد فيما رجعتُ إليه من مراجع (٣) من يحكي اللغة الثانية في - قَب - بل اقتصر على أن الكلمة مبنية على السكون ، فكأن كتاب سيبويه انفرد بذكر اللغة الثانية .

تعقيب :

حكى سيبويه في - قَب - سكون الباء في لغة أكثر العرب والضم بتشديد الباء في لغة لبعضهم ، وسواءً أكانت الباء ساكنةً في - قَب - أو مضمومةً فإن الكلمة

(١) قَب : هو حكاية صوت وقع السيف على الضريبة . وأسماء الأصوات مبنية على حركة آخرها لا محل لها من الإعراب لشبهها بأسماء الأفعال . أما إذا خرج اسم الصوت عن معناه الأصلي الذي هو الصوت المحض ، وأصبح اسماً متمكناً يراد به صاحب الصوت أو ما يوجه إليه الصوت فيجب إعرابه ، نحو : أزعجنا غاقٌ أسود ، فالقصد بـ غاق - هنا الغراب لا صوته . ونحو : أريد عدساً ضخماً ، والمقصود بـ عدس - هنا البغل ، وهو في الأصل اسم صوت يصدره الإنسان لزرع البغل .
وأما إذا قصد من اسم الصوت لفظه نصاً فيحوز البناء والإعراب ، نحو : فلان لا يرتدع إلا بالزرع كالكلب لا يرتدع إلا إذا سمع هجاً أو هجاً ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها . انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢ / ٨٨ فما بعدها ، والخزانة ٦ / ٣٥٤ ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب للدكتور أميل ص ٦٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٢٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال : اللسان ١ / ٦٦٠ (ق ب ب) ، وشرح المفصل لابن يعينش ٤ / ٨٥ ، والتسهيل ص ٢١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١٢٢ ، والارتشاف ٣ / ٢١٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣١٨ ، والقاموس المحيط ١ / ١٥١ (ق ب ب) ، وجمع الهوامع ٥ / ١٢٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٢ .

مبنية في الحالين معاً ؛ لأن أسماء الأصوات ليست عاملةً ولا معمولةً فأشبهت الحروف ، قال المرادي : « وعلة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملةً ولا معمولةً فأشبهت الحروف المهملة »^(١) .

وقد وهم ابن عقيل عندما جعل علة بناء أسماء الأصوات لشبهها بأسماء الأفعال حين قال : « وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال »^(٢) . وذلك لأن أسماء الأصوات لا ضمير فيها فهي مفردة ، بخلاف أسماء الأفعال فإنها مركبة لتحملها الضمير أو رفعها الفاعل الظاهر ، وبذاهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال ، قال أبو حيان : « وهي مفردة مبنية لشبهها بالحروف لكونها لا عاملةً ولا معمولةً ، وليست مركبة بخلاف أسماء الأفعال فإنها مركبة لتحملها الضمير ، أو رفعها الفاعل الظاهر »^(٣) . وقال الأشموني مُفصلاً القول في ذلك : « وعلة بناء الأصوات مشابعتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال .

تنبيه : هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال ، فهي من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات »^(٤) .

وأصل بناء أسماء الأصوات على السكون كما قال السيوطي : « وأصل بنائها على السكون ، كقَبْ ، وسَعْ ، حَجْ^(٥) ، ووَحْ^(٦) ، وحَلْ^(٧) »^(٨) .

فلغة جمهور العرب في - قَب - جاءت على الأصل والقياس .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٨٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٨ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢١٨ .

(٤) شرح الأشموني ٣ / ٣٨٤ .

(٥) سَعْ وحج للضأن .

(٦) وح للبقر .

(٧) حل للناقة .

(٨) همع الهوامع ٥ / ١٢٩ .

أما لغة البناء على الضمّ في لغة بعضهم فالعلةُ في ذلك التّخلص من التّقاء الساكنين ، حيث إنهم ضَعَفُوا الباءَ عندما أرادوا أن يحكوا الصوت فقالوا : قَبُّ . ومعلومٌ أن الحرف المُضَعَّفُ بحرفين ، أوَّلُهُما ساكن ، فستحال عليهم بناؤه على السكون فعدلوا عن السكون في بنائه إلى الضمّ .

المبحث الثاني

في الأفعال

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : إعراب الأفعال .

المطلب الثاني : عمل الفعل .

المطلب الأول : إعراب الأفعال

١ - الفعل المضارع الواقع بعد فاء السبب .

٢ - الفعل المضارع الواقع بعد - أو - .

٣ - الفعل المعتل المجزوم .

الفعل المضارع الواقع بعد فاء السبب^(١) :

نصب جمهور العرب الفعل المضارع الواقع بعد فاء السبب المُجاب بها نفي أو طلب محض^(٢) ، ما تأتينا فتحدثنا .

أما بنو تميم فقد أجازوا نَصْب الفعل ورفعه بعد الفاء المُجاب بها نفي فقط ، نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا فتحدثنا . حكى ذلك سيويه دون أن يعزو لغة جواز النَّصب والرفع في قوله : « ... وتقول : ما تأتيني فتحدثني ، فالنَّصبُ على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك .

وإن شئتَ أشركتَ بين الأوَّل والآخِر ، فدخل الآخِرُ فيما دخل فيه الأوَّل ، فتقول : ما تأتيني فتحدثني ، كأنك قلتَ : ما تأتيني وما تحدثني .

فمثلُ النَّصبِ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾^(٣) ومثل الرفع قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(٤) .

(١) ينصب الفعل المضارع بعد فاء السبب شريطة أن يكون قبلها نفي ، نحو : ما تأتينا فتحدثنا . أو طلب ، وهو يشمل : الأمر ، نحو : اتني فأكرمك . والنهي ، نحو : لا تضرب زيدا فيضربك . والدعاء ، نحو : اللهم انصرني فلا أخذل . والاستفهام ، نحو : هل تكرم زيدا فيكرمك . والعرض ، نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً . والتحضيض ، نحو : لولا تأتينا فتحدثنا . والتمني ، نحو : ليت لي مالاً فأصدق منه . وسأقصر البحث على الفاء الجاب بها نفي كما سيأتي ؛ لأن جمهور العرب ينصبون الفعل بعدها . وينسو تميم يجيزون النَّصب والرفع .

(٢) اختلف النحاة في عامل النَّصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية ؛ فذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف ، وذهب أبو عمر الجرسي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها . انظر الإنصاف ٢ / ٥٥٧ فما بعدها .

(٣) فاطر ، آية (٣٦) .

(٤) المرسلات ، آية (٣٥ ، ٣٦) .

وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فأنت تحدثنا . ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلًا^(١)

كأنه قال : فنحن نرجي .. فهذا في موضع مبني على المبتدأ . وتقول : ما أتينا فتحدثنا ، فالنصب فيه كالنصب في الأول ، وإن شئت رفعت على : فأنت تحدثنا الساعة ، والرفع فيه يجوز على ما «^(٢)» .

فسيبويه أشار في كلامه إلى جواز النصب والرفع مع النفي ، وأخذتُ أبحثُ في طيات الكتب لعليّ أففُ على ضالّتي غير أنني وجدتُ نصّاً عقيماً للنحاس يعزو جوازَ نصبِ الفعلِ المضارعِ ورفعِهِ بعد الفاءِ المُجابِ بها نفي لبني تميم ، وهو قوله : « قال جرير :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ^(٣)

نصبَ - فينطقَ - على جواب الجحد ؛ لأن الفاء إذا جاءت جواباً للجحد نصبت الفعل كما قال جلّ ذكره : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ نصب بجواب الفاء ، ولو قلت : فيموتون فرفعت على أن تجعله استئنافاً لا جواباً كان كما قال تعالى : ﴿ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ رفع وصير الفاء استئنافاً لا جواباً . وبنو تميم يجعلون الفاء في - ما ولا وليس - ثم جاءت الفاء جواباً وهم يرفعون بها وينصبون «^(٤)» .

تعقيب :

وجّه سيبويه نصب الفعل المضارع بعد الفاء المُجابِ بها نفي على لغة جمهور

(١) البيت من شواهد الرد على النحاة ص ١٢٧ ، والمقرب ١ / ٢٦٥ ، والخزانة ٨ / ٥٤٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠ - ٣١ .

(٣) البيت ليس لجرير ولم أجده في ديوانه ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ص ٥٤ .

العرب إلى معنيين ، هما :

الأول : أن يكون نَفَى الإتيان ، فانتفى من أجله الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدُّثنا . والتحديث لا يكون إلاَّ مع الإتيان .

والثاني : أن يكون الإتيان قد وقع ، ونَفَى الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا إلاَّ لم تحدُّثنا . أي قد يكون منك إتيان ولا يكون منك حديثٌ . وهذا هو الظاهر من قوله : « وتقول : ما تأتيني فتحدِّثني ، فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدِّثني ، أي لو أتيتني لحدِّثتني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلاَّ لم تحدِّثني ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك^(١) . وإذا علمنا أن النصب يشتمل على معنيين فإنه يجمعهما أن الثاني مخالفٌ للأوَّل ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : « إذا قلتَ : ما تأتينا فتحدِّثنا ، فيجوز في الفعل الثاني النصبُ والرفع ؛ فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالفٌ للأوَّل ، فأحد المعنيين : ما تأتينا مُحدِّثاً ، أي ما تأتينا إلاَّ لم تحدِّثنا ، أي قد يكون منك إتيانٌ ولا يكون منك حديثٌ .

والوجه الآخر : ما تأتينا فكيف تحدِّثنا ، فهذا معنى غير المعنى الأوَّل ؛ لأن معناه لو زرتنا لحدِّثتنا ، فأنت الآن نافٍ للزيارة ، ومُعَلِّمٌ أن الزيارة لو كانت لكان الحديث^(٢) .

كما وَجَّه سيبويه الرفع وهي إحدى اللغتين فيه لبني تميم إلى معنيين أيضاً ، وهما :

الأول : أن تكون الفاء عاطفةً ، ويكون ما بعد الفاء معطوفاً على الفعل الذي قبلها ، وبذا يكون الفعل الآخر شريكاً للأوَّل داخلاً معه في النفي ، كأنه قال : ما تأتينا وما تحدِّثنا ، فهما جملتان منفيتان .

(١) الكتاب ٣ / ٣٠ . وانظر المقتضب ٢ / ١٤ ، وعلل النحو ص ٤٣٠ ، والمقرب ١ / ٢٦٤ ، والمتبع في

شرح اللمع ٢ / ٥١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ٢٧ - ٢٨ .

والثاني : أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً مما قبلها ، ويكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبراً على طريق الاستئناف ، وبذا يكون الإتيان منفياً والحديث كائناً في الحال ، كأنه قال : ما تأتينا فأنت تحدثنا .

وهذا هو الظاهر من قول سيبويه : « وإن شئت أشركتَ بين الأوّل والآخِر ، فدخِل الآخِرُ فيما دخل فيه الأوّل ، فتقول : ما تأتيني فتحدثني ، كأنك قلتَ : ما تأتيني وما تحدثني وإن شئتَ رفعتَ على وجهٍ آخَرَ ، كأنك قلتَ : فأنت تحدثنا وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا ، فالنصب فيه كالنصب في الأوّل ، وإن شئتَ رفعتَ على : فأنت تحدثنا الساعة »^(١) .

وإذا ما أردنا أن نُفسر ظاهرةَ نصبِ الفعلِ المضارعِ المحاب به نفي عند الجمهور ، وجوازِ نصبه ورفعه عند بني تميم نجد أن ظاهرةَ النصب تمثل مرحلة تطورٍ في اللغة المشتركة ، بينما تمثل ظاهرةَ الرفع في إحدى لغتي بني تميم اللغة القُدُمى ، وذلك لاعتبارين :

الأول : الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية المحاب بها نفي أو طلب الرفع ، وصرفُهم ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لقصد التنصيص على كونها سببية ؛ لأن الفعل المضارع المرتفع إذا لم تصحبه قرينةٌ لفظيةٌ تدلُّ على الحال أو الاستقبال فهو مُبهمٌ صالحٌ للحال والاستقبال^(٢) ، ولو أَبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لِعطفِ جملةٍ حاليةٍ الفعلِ على الجملة التي قبلها ، فنصبوا الفعل ليكون النصب قرينةً ظاهرةً على أنه ليس معطوفاً ، والفعل المضارع بعدها للاستقبال^(٣) ، قال الرضى : « وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع وإنما

(١) الكتاب ٣ / ٣٠ - ٣١ ، وانظر علل النحو ص ٤٣١ ، والمتبع في شرح اللمع ٢ / ٥١٦ ، والفصول ص ٢٠٥ : وشرح الفصل لابن يعيش ٧ / ٣٦ .

(٢) انظر شرح الرضى ٤ / ١٧ .

(٣) الأدوات الناصبة للفعل المضارع كأن ولن وإذن وكى ينصرف معها الفعل إلى الاستقبال . انظر شرح الرضى ٤ / ٢٩ فما بعدها .

صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة مُحلّصة للحال أو الاستقبال فلو أَبَقَوْه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ، فصرفه إلى النصب مُنبّه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً ، إذ المضارع المنصوب بأن مفردٌ وقبل الفاء المذكور جملة ، ومحلّص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فكان فيه شيئان : دَفَعُ جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء ، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً»^(١) .

الثاني : يُشترط لنصب الفعل المضارع بعد الفاء أن يكون النفي محضاً ، أي أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ، فإن لم يكن وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدّثنا .

قال ابن عقيل : « - أن - تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المحاب بها نفي أو طلب محض ، فمثال النفي : ما تأتينا فتحدّثنا ، وقد قال تعالى ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾^(٢) ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ، فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدّثنا»^(٣) . وانتفاء الشرط يعني الرجوع إلى الأصل ، إذ الأصل عدم الشرط ، والشرط طارئ .

(١) شرح الرضى ٤ / ٦٦ - ٦٧ .

(٢) فاطر ، آية (٣٦) .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٢ .

الفعل المضارع الواقع بعد - أو - :

نصب جمهور العرب الفعل المضارع الواقع بعد - أو - المقدره ب- إلا أن - إذا كان قبلها فعل بأن^(١) مضمرة وجوباً ، نحو : لألزمَنَّك أو تقضيَنِي حَقِّي . وبأن مضمرة جوازاً^(٢) إذا كان ما قبلها اسم صريح ، نحو : هو قاتِلِي أو أفْتَدِي منه .

أما أهل المدينة كالأوس والخزرج فإنهم يرفعون الفعل بعدها ، حكى سيبويه ذلك في قوله : « واعلم أن معنى ما انتصب بعد - أو - على إلا أن ، تقول : لألزمَنَّك أو تقضيَنِي ، ولأضربَنَّك أو تسبِقَنِي ، فالمعنى لألزمَنَّك إلا أن تقضيَنِي ولأضربَنَّك إلا أن تسبِقَنِي . هذا معنى النصب . قال امرؤ القيس :

فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحاولُ مُلْكاً أو نَموتُ فَنُعذَرَا^(٣)

والقوافي منصوبة ، فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لك ، والمعنى على إلا أن نموتَ فَنُعذَرَا ، ولو رفعتَ لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تُشْرِكَ بينَ الأوَّلِ والآخِرِ ، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأوَّلِ ، يعني أو نحن ممن يموتُ . وقال جلَّ وعزَّ : ﴿ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾^(٤) إن شئتَ كان على الإِشْرَاقِ ، وإن شئتَ كان على أو هم يُسْلِمُونَ .

وقال ذو الرِّمَّة :

(١) اختلف النحاة في عامل النصب في الفعل المضارع بعد - أو - ؛ فذهب البصريون إلى أن - أو - عاطفة

والفعل بعدها منصوب ب- أن - ، وذهب الكسائي والجرمي إلى أن الفعل انتصب ب- أو - نفسها ،

وذهب قوم من الكوفيين والفراء إلى أنه انتصب بالخلاف ، انظر الجني الداني ص ٢٣١ ، وهمع الهوامع

٤ / ١١٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٢٩ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، وهمع الهوامع ٤ / ١١٧ .

(٣) البيت في ديوانه ص ٦٦ .

(٤) الفتح ، آية (١٦) ، قرأ الجمهور - أو يسلمون - مرفوعاً ، وأبي وزيد بن علي - أو يسلموا -

بجذف النون منصوباً . انظر البحر المحيط ٨ / ٩٤ .

حَرَا جِيحُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(١)

فإن شئتَ كان على لا تَنْفَكُ نرْمِي بها ، أو على الابتداء وتقول : هو قَاتِلِي أَوْ أَفْتِدِي مِنْهُ ، وإن شئتَ ابتدأته كأنه قال : أَوْ أَنَا أَفْتِدِي

وقال الحُصَيْن بن حُمَام المُرِّي :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعِكَ عَلَقَمًا^(٢)

يُضْمِرُ أَنْ ، وذاك لأنه امتنع أن يجعل الفعلَ على لولا فأضمرَ أن ، كأنه قال : لولا ذاك ، أو لولا أن أسوءك .

وبلغنا أنَّ أهلَ المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي بِأُذُنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾^(٣) «^(٤) .

ونصَّ النحاس كذلك على أنَّ رَفَعَ المضارع بعد أو لغة أهل المدينة حيث قال : « وقال :

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعِكَ عَلَقَمًا

نصبه لأنه كره أن يحمله على لولا ، وأهل المدينة يرفعون مثل هذا . وهذا حُجَّةٌ لنصب - أو أسوك - كأنه أراد أو أن أسوءك «^(٥) .

(١) البيت في ديوانه ٣ / ١٤١٩ .

(٢) البيت من شواهد المحتسب ١ / ٣٢٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٢٨ ، والخزانة ٣ / ٣٠٤ .

(٣) الشورى ، آية (٥١) ، قرأ الجمهور - أو يرسل - بالنصب ، وبالرفع قراءة نافع . انظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٩٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٥٠٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٧ - ٥٠ .

(٥) شرح أبيات سيويه ص ١٦٣ .

تعقيب :

علمنا مما سبق أن جمهور العرب ينصبون المضارع بعد أو المقدره ب- إلا أن - إن كان قبلها فعلٌ أو اسم ، وأهل المدينة يرفعونه ، وسواءً أنصب الفعل بعدها أم رُفِع فإن ذلك لا يخرجها عن كونها عاطفة في الحالتين ، قال المراد : « فجملة هذا أن كلَّ موضع تصلح فيه - حتى - و- إلا أن - فالنصب فيه جائز جيّد إذا أردتَ هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مُستعمل في كلِّ موضع »^(١) .

وقال ابن مالك : « وأما - أو - فهو حرف عَطْف ، معناها الشك والإبهام ، ويليهما المضارع على وجهين ؛

أحدهما : أن يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك فيتبعه في الإعراب ، كقولهم : هو يُقيم أو يذهب ، ويؤكد أن تقوم أو تذهب وليقم زيد أو يذهب .

والثاني : أن يكون مخالفاً فيكون هو على الشك والفعل الذي قبل - أو - على اليقين فلا يتبعه في الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في حكمه ، بل يُنصب بأن لازمة الإضمار ، إلا أن تقدر بناء الفعل على مبتدأ محذوف فيرفع . وعلامة مخالفة ما بعد - أو - ما قبلها وقوعها موقع - إلى أن - كقولك : لأسيرن أو تغرب الشمس »^(٢) .

وإذا ما أردنا أن نفسر ظاهرة نصب الفعل أو رفعه بعد - أو - فإن ذلك مثل ما سبق^(٣) ، وهو أن رَفَعَ الفعل بعد - أو - على لغة أهل المدينة والحالة هذه هي اللغة القُدُمى ، حيث عاملوا - أو - على الأصل ، إذ هي حرف عَطْف ، سواءً أكان الفعل الذي قبلها مساوياً لِمَا بعدها في الشك ، نحو : هو يُقيم أو يذهب ، أم مخالفاً ما قبلها لِمَا بعدها ، كأن يكون ما بعدها على الشك ، وما قبلها على اليقين ، نحو :

(١) المقتضب ٢ / ٢٩ .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٢٥ .

(٣) أي نصب الفعل المضارع أو رفعه بعد فاء السببية .

لألزمتك أو تقضيي حقّي ، واعتمدوا في التفريق بين ما كان مساوياً ما قبلها لِمَا بعدها وبين ما كان مُخالفاً ما قبلها لِمَا بعدها على دلالة السياق .

أمّا لغة جمهور العرب وهي نَصَبُ الفعلِ بعدها فإنها تُمثل مرحلة تطوّر في اللغة ، حيث جعلوا النّصب قرينةً ظاهرةً للتفريق بين ما كان مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك . وبين ما كان مُخالفاً ، فإذا ما أرادوا المساواة رجعوا إلى الأصل ، وإذا ما أرادوا المُخالفة عدلوا إلى النصب ليكون علامةً دالّةً على مُخالفة ما قبلها لِمَا بعدها وعن ذلك يقول ابن الناظم^(١) : « فإن قلت : فلم نصبوا الفعل بعد - أو - حتى احتاجوا إلى هذا التأويل ؟

قلتُ : ليفرّقوا بين - أو - التي تقتضي مساواة ما قبلها لِمَا بعدها في الشك فيه ، وبين - أو - التي تقتضي مُخالفة ما قبلها لِمَا بعدها في ذلك ، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله ب- أو - في مقام الشك في الفعلين تارةً ، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط ، فإذا أرادوا بيان المعنى الأوّل رفعوا ما بعد - أو - فقالوا : أفعُلُ كذا أو أتركُ ، ليؤذن الرفعُ بأن ما قبل - أو - مثل ما بعدها في الشك . وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد - أو - فقالوا : لأنتضرّنه أو يجيء ، ولأقتلنّ الكافر أو يُسلم ، ليؤذن النصبُ بأن ما قبل - أو - ليس مثل ما بعدها في الشك ، لكونه مُحقّق الوقوع أو راجِحَه »^(٢) .

(١) هو بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية ، كان إماماً في النحو والمعاني والبيان والبدیع والعروض والمنطق ، من مؤلفاته شرح الملحة ومقدمة في العروض . توفي سنة ست وثمانين وستمائة . بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك ص ٦٧٤ - ٦٧٥ .

الفعل المعتل المجزوم^(١) :

يُحذف عامة العرب حروف العلة من الفعل المضارع في حالة الجزم ، فيقولون :
لم يَغزُ ، ولم يَرِم ، ولم يَسع .

وبعض العرب يُجرونه مجرى الصحيح في حالة الجزم^(٢) ، فيقولون : لم يَغزوا ،
ولم يرمى ، ولم يسعى .

وتكون علامة الجزم حَذْفَ الحركة المقدرة على حروف العلة ، وقد حكى
سيبويه ما جاء على لغة جمهور العرب في قوله : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في
الرفع حُذِفَ في الجزم ، لثلاً يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة
ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك : لم يَرِمِ ولم يَغزُ ولم يَخش . وهو في الرفع
ساكن الآخر ، تقول : هو يَرِمِي وَيَغزُو وَيَخشَى »^(٣) .

أما إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح على لغة بعض العرب فقد قال عنه سيبويه
ضرورة حين قال : « أنشدنا من نثق بعربيته :

(١) اختلف النحاة في إجراء الفعل المعتل المجزوم مجرى الصحيح ؛ فقال بعضهم : إن ذلك لا يجوز إلا في الياء
والواو ؛ فإنه يجوز أن تُجرى مجرى الصحيح فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع ، فتقول : يغزُو ويرمي ،
وما كان بالياء أكثر لتقل الضمة على الواو ، ولذا جاز إجراءهما مجرى الصحيح في حالة الجزم ، أما ما
كان آخره ألفاً فلا يجوز إجراؤه مجرى الصحيح في حالة الجزم لتعذر ظهور علامة الإعراب في حالتي
الرفع والنصب . وقال بعضهم : يجوز ذلك مطلقاً لورود ذلك في كلام الله وكلام العرب .

والصحيح جوازه مطلقاً ؛ لأن إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح لغة كما سيأتي . انظر الجمل
ص ٤٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ١٨٥ .

(٢) قال بعض النحاة : إن حروف العلة محذوفة من الأفعال في حالة الجزم ، والحروف الموجودة مع الجازم
هي ناشئة عن إشباع الحركات . والصحيح أنها لغة كما سيأتي . انظر اللباب في علل البناء والإعراب
٢ / ١٠٩ ، وشرح التصريح ١ / ٨٧ ، وحاشية الصبان ١ / ١٠٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣ .

ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)
فجعلله حين اضطرَّ مجزوماً من الأصل «^(٢)» .

وقد خفى على سيبويه أن إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح لغة لبعض العرب
كما حكى ذلك بعض النحاة ، قال النحاس : « وقال آخر :

ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

الوجه أن يقول : ألم يَأْتِكَ ، ولكن هذا من لغته أن يقول : هو يَأْتِيكَ ، كما
تقول : هو يضربُكَ ، فحذف الضمة من الياء وأسكنها في الجزم «^(٣)» .

كما قال الزجاجي أيضاً : « ... وتُحذفُ في الجزم كقولك : لم يَقْضِ ، ولم
يَرْمِ ، ولم يَغْزُ . ومن العرب مَنْ يُجْري المعتل من الجنس مجرى الصحيح ، فيرفعه في
موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويُسكِّنه في موضع الجزم ولا يحذفه
وعلى هذه اللغة قال الشاعر :

ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فسكَّن الياء في موضع الجزم ؛ لأنه كان نصَّبها في موضع النصب ، وضمَّها
في موضع الرفع «^(٤)» . وقال الشنتمري تعليقا على بيت سيبويه : « الشاهد فيه
إسكان الياء من - يَأْتِيكَ - في حال الجزم حملاً لها على الصحيح ، وهي لغة لبعض
العرب «^(٥)» .

(١) البيت لقيس بن زهير ، وهو من شواهد المحتسب ١ / ٦٧ ، وأسرار العربية ص ١٠٣ ، واللسان
١٤ / ١٤ (أ ت ي) ، والخزانة ٨ / ٣٦٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٣) شرح أبيات سيبويه ص ٣٥ .

(٤) الجمل ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٥) تحصيل عين الذهب ص ٤٩٠ ، وانظر على سبيل المثال : الحجة ص ١١٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٧ ،
والبحر المحيط ٥ / ٢٨٦ ، ٣٣٨ ، ٦ / ٢٤٥ ، وشرح التصريح ١ / ٨٧ ، وجمع افوامع ١ / ١٧٩ ،
والخزانة ٨ / ٣٦٤ ، والإتحاف ص ٣٣٥ ، وحاشية الصبان ١ / ١٠٣ ، وفي اللهجات العربية ص ٣٢١ .

تعقيب :

جعل سيبويه ما ورد في البيت من إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح ضرورةً ، وذلك لأن البيت من البحر الوافر ولو قال : ألم يأتك ، لدخله زحافٌ مُرَكَّبٌ ، وهو النَّقْصُ^(١) ، ولذا جاء الشاعر بالياء مع الجازم ، إلا أن ابن جني نقل عن المازني أن الفصحاء من العرب لا يبالون بقُبْحِ الزحاف إذا أدَّى إلى صحة الإعراب في قوله : « اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغُ الإعراب ، وقُبْحُ الزحاف ، فإن الجُفَاة لا يحفلون^(٢) بقُبْحِ الزحاف إذا أدَّى إلى صحة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

ألم يأتك والأنباءُ تنمى

ألم يأتك والأنباءُ تنمى لكان أقوى قياساً على ما رتبهُ أبو عثمان ، ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصاً ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل «^(٣) . ومن كلامه هذا يفهم أن ذلك لو لم تكن لغةً لَمَا ترك الشاعر صحَّةَ الإعراب خشية الزحاف . بل ورد شواهد من كلام الله وكلام العرب إلى إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾^(٤) قرأ قُنْبُلُ^(٥) - يَتَّقِي^(٦) - وقوله تعالى : ﴿ لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٧) قرأ حمزة : ﴿ لَا تَخَفُ دَرْكًا وَلَا

(١) النقص : هو مركب من العَصْب (تسكين الخامس) والكَّف (حذف السابع الساكن) من مفاعلتين ، فتتحول إلى - مفاعلتين - ثم إلى - مفاعلتين - ثم تنقل إلى - مفاعيل - انظر العروض لابن جني ص ٨٦ ، وميزان الذهب ص ١٢ .

(٢) أي لا يبالون . انظر اللسان ١١ / ١٥٩ (ح ف ل) .

(٣) الخصائص ١ / ٣٣٣ .

(٤) يوسف ، آية (٩٠) .

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن المكي المخزوميّ بالولاء ، الشهير بقنبل ، من أعلام القراء ، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين . غاية النهاية ٢ / ١٦٥ .

(٦) انظر الإتحاف ص ٣٣٥ .

(٧) طه ، آية (٧٧) .

تَخْشَى ﴿١﴾ ومن كلام العرب قول الشاعر :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَم جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعَ ﴿٢﴾

وقال آخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ ﴿٣﴾

وينبغي ألا ننسى أن سيبويه قد أرجع سبب حذف حروف العلة من الأفعال مع الجازم لئلا يلتبس المجزوم بالرفوع لاتحاد الصورة ، وهو الظاهر من قوله : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » (٤) .

وأقول : أين الالتباس وهناك قرينة في الكلام نعرف بها الفعل المعتل المرفوع من المجزوم ؟! كأن يسبق الفعل أداة الجزم - لم - وتجرده من الجازم في حالة الرفع .

والخلاصة : أن إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح على لغة بعض العرب تمثل اللغة القُدَمَى وإن رماها الشنتمري بالضعف حين علق على بيت سيبويه في قوله : « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ؛ لأنه إذا اضطرر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة » (٥) . وذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ، فإن وجد شيء منه بالحروف كانت

(١) انظر الحجة ص ١٤٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٤٥ .

(٢) انبيت لأبي عمرو بن العلاء في معجم الأدباء ١١ / ١٥٨ ، وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس

٣ / ٥١ ، واللباب ٢ / ١٠٩ ، والخزانة ٨ / ٣٦١ .

(٣) انبيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩ .

(٤) انكتاب ١ / ٢٣ ، وانظر همع الهوامع ١ / ١٧٨ .

(٥) تحصيل عين الذهب ص ٧١ .

الحروف حيثئذٍ نائبةً عن الحركات^(١) ، ولذا أحسن العُكْبَرِيُّ في ردِّ ما وردَ من إجراء المعتل المجزوم بجرى الصحيح إلى أنَّ علامةَ الجزم فيه حذفُ الحركةِ المقدرةِ على الأصل ، حين قال : « ووجهُ ذلك أنه أخرجَ الأفعالَ على الأصل ، وجعلَ الجزمَ في الحركاتِ المُستحقَّةِ في الأصل »^(٢) .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك

١ / ٦٦ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٣ .

(٢) اللباب ٢ / ١٠٩ ، وانظر اللسان ١٤ / ١٤ (أ ت ي) .

المطلب الثاني : عمل الفعل

- ١ - تعدي الفعل بحذف حرف الجر .
- ٢ - إجراء القول مجرى الظن في العمل .
- ٣ - الأفعال الناقصة - بين الإعمال والإهمال
- ٤ - كان - عملها في المعرفة والنكرة .

تعدي الفعل بحذف حرف الجر^(١) :

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأوّل بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ، وقد سُمع في بعضها لغتان :

الأولى : إبقاؤها على الأصل كما سُمعت كغيرها من الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعولين ، بل تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها ، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ، وهي لغة جمهور العرب ، نحو : اخترت من الرجال بكراً ، واستغفر الله من الذنب ، وزوجته بهند .

الثانية : حذف حرف الجر وجعل الفعل متعدياً إلى المفعولين بنفسه ، وهي لغة بني دارم من تميم أو هذيل كما سيأتي .

وسيؤيه حكي تلك اللغتين في قوله : « ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٢) وسمّيته زيدا ، وكنيت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سمّيته ، وإن عنت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً . ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(٤)

(١) حكي ابن هشام عشرة أفعال سُمع معها حذف حرف الجر وبقاؤه ، وهي : أمر ، استغفر ، اختار ، كنى ، سمى ، دعا بمعنى سمى ، صدق ، زوج ، كأل ، وزن . انظر شرح شذور الذهب ص ٣٦٩ - ٣٧٦ ، وزاد السيوطي : غير ، فرق ، قرع ، جاء ، اشتاق ، راح ، تعرض ، نأى ، وحل ، خشى . انظر همع الهوامع ٥ / ١٧ فما بعدها .

(٢) الأعراف ، آية (١٥٥) .

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٣٢١ ، والمتبع في شرح اللمع ١ / ٣١٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٢ .

(٤) البيت من شواهد المقتضب ٢ / ٣٢١ ، والمحتسب ١ / ٢٧٢ ، والخزانة ١ / ٣٣٠ .

وإنما فُصِّلَ هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ فلاناً من الرجال ، وسمَّيته بفلان ، كما تقول : عرَّفْتُهُ بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفرُ الله من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرف الجر عمِلَ الفعلُ وليست أستغفرُ الله ذنباً وأمرتُكَ الخيرَ أكثرَ في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة .

وليس كل الفعل يُفعل به هذا ، كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعل ولا يتعدَّى إلى مفعولين . ومنه قول الفرزدق :

منا الذي اختيرَ الرَّجَالِ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِغُ^(١) «^(٢)

فسيبويه لم يعز حذفَ حرف الجر إلى قبيلة إلا أن ابن يعيش عزا ذلك لقوم الفرزدق وهم بنوا^(٣) دارم في قوله : « البيت للفرزدق ، والشاهد فيه حذف من ، والمراد : من الرجال ، فحذف وعدَّى الفعل بنفسه وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولا تقيس عليه ، فلا تقول في مررتُ يزيد : مررتُ زيدياً ، على أنه قد حكى ابن الأعرابي^(٤) عنهم : مررتُ زيدياً^(٥) .

وعزا الدكتور عبد الجواد الطيب تعدية الفعل بحذف حرف الجر لهذيل في قوله :
« ... نلاحظ أيضاً أن لهم - أي هذيل - شيئاً من الميل إلى النصب في أحوال تلفت أحياناً لمخالفتها - هي الأخرى - للسائد المعروف ، ومن ذلك ميلهم إلى نصب بعض الظروف والأسماء بدلاً من تسلُّط حرف الجر عليها حتى في المواطن التي أُلِفَ

(١) البيت في ديوانه ١ / ٤١٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٧ - ٣٩ .

(٣) انظر الشعر والشعراء ١ / ٤٧١ .

(٤) هو محمد بن زياد أبو عبد الله الشهير بابن الأعرابي ، كان نحويّاً عالماً باللغة والشعر ، راوية للأشعار .

من آثاره النوادر ومعاني الشعر . توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين . بغية الوعاة ١ / ١٠٥ .

(٥) شرح المفصل ٨ / ٥١ .

فيها وجود الجار . ومن أمثلة ذلك قول أبي ذؤيب :

جَوَارِسُهَا تَأْرَى الشُّعُوفَ دَوَائِبًا^(١)

أي تأرى في الشعوف ، وهي النحل تعمل في أعالي الجبال^(٢) .

تعقيب :

إن الأصل في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها بحرف الجر بقاؤها كما سُمعت ؛ لأنها ضعفت في الاستعمال فرددوها بالحروف ، وجعلوها مُوصِلَةً لتلك الأفعال ، وما سُمع من حذف حرف الجر مع بعض الأفعال وتعديتها بنفسها لا يقاس عليها في عموم الكلام وإن كان بنو دارم أو هذيل يكثر في كلامهم حذف تلك الحروف ونصب الاسم بتعدية الفعل إليه ، وهو الظاهر من قول سيويه : « فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة . وليس كل الفعل يفعل به هذا »^(٣) . وقال السيرافي : « وليس كل ما كان متعدياً بحرف جرٍّ جاز حذفه إلا ما كان مسموعاً من العرب سماعاً »^(٤) . لأن الأصل بقاء حرف الجر كما دُلَّ على ذلك ابن أبي الربيع في قوله : « أن يكون أصله أن يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، ثم أسقط حرف الجر فوصل الفعل على حسب ما أعلمتك قبل ؛ لأن طلب الفعل للفضلة بالنصب ، ومنع من ظهور النصب دخول حرف الجر وعدم تعليقه ، فلما سقط حرف الجر ظهر عمَل الفعل ، ومن هذا قولهم : سَمِيْتُ ولدي زيداً ، الأصل : سَمِيْتُ ولدي يزيدٍ ، فأسقط حرف الجر فانتصب الاسم »^(٥) .

(١) ديوان الهذليين ١ / ٧٥ وعجزه :

وتنقص ألهاً مَصِيْفًا شِعَابَهَا

(٢) لغة هذيل ص ٣٤٩ فما بعدها . وقد استشهد على نسبة تلك اللغة لهذيل بقراءة اثني عشر بيتاً من شعر الهذليين .

(٣) الكتاب ١ / ٣٩ .

(٤) شرح كتاب سيويه ٢ / ٣١٠ .

(٥) البسيط ١ / ٤٢٢ .

أما تعدية الفعل بنفسه بعد حَذْفِ الجار على لغة بني دارِمِ أو هذيل فهو نوع من التطور الاستخدامي للغة ، مدعاهُ طلب الخفة في تركيب الجملة والانتقال من الكسر إلى الفتح ، والفتحُ أخفُّ من الكسر ، ثم إن طلب الخفة قد أثار في الأفعال المتعدية بأحد حروف الجر فجعلها تتعدى بنفسها ، قال ابن يعيش : « إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصِلُ الفعل بنفسه فيعمل ، قالوا من ذلك : اخترتُ الرجالَ زيداً »^(١) .

وقد ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات حُذِفَ معها حرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾^(٢) و ﴿ لَا أَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٣) و ﴿ ثُمَّ صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ ﴾^(٤) و ﴿ زَوَّجْنَاكِهَا ﴾^(٥) .

(١) شرح المفصل ٨ / ٥٠ وانظر كتاب ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٣٢٤ فما بعدها .

(٢) البقرة ، آية (٢٣٥) .

(٣) الأعراف ، آية (١٦) .

(٤) الأنبياء ، آية (٩) .

(٥) الأحزاب ، آية (٣٧) .

إجراء القول مجرى الظن في العمل :

إن العرب اختلفوا في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لغتين ؛

الأولى : وهي لغة عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن في نصب المفعولين إلا بشروط أربعة ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً . والثاني : أن يكون للمخاطب ، والثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام سواء كان حرفاً أم اسماً . والرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين ل- تقول - نحو : أتقول زيداً منطلقاً ، وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول زيداً منطلقاً .

أما إذا فُقدَ شرط من الشروط السابقة فلا يجوز إجراؤه مجرى الظن ، بل يُحكى ما بعد القول على أنه في موضع نصب مفعول به على لغة عامة العرب ، نحو : قلتُ زيداً منطلقاً .

الثانية : وهي لغة لبني سليم يُجيزون إجراء القول وفروعه مجرى الظن مطلقاً في نصب المبتدأ والخبر ، نحو : قلتُ زيداً منطلقاً ، ويقول زيداً منطلقاً ، كما يُجوزون الحكاية أيضاً ، نحو : قلتُ زيداً منطلقاً .

وقد حكى سيبويه كلتا اللغتين في قوله : « واعلم أن - قلتُ - إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً^(١) ، نحو : قلتُ زيداً منطلقاً ؛ لأنه يحسن أن تقول : زيداً منطلقاً ، ولا تدخل - قلتُ - وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه .

(١) قال السيرافي : « وأما قوله : وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً يعني ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض . وقوله : لا قولاً يعني لا مصدرأ له ؛ لأنه يعمل في مصدره كقولك : قال زيداً قولاً ، وقال كلاماً حسناً ؛ لأنه في معنى قولاً حسناً ، وقال خيراً ، وقال حقاً ؛ لأنه يراد قال قولاً خيراً ، وقال قولاً حقاً » شرح كتاب سيبويه ج ١ ورقة ٢٣٢ أ .

وتقول : قال زيدٌ إنَّ عمراً خيراً للناس . وتصديق ذلك قوله جلَّ ثناؤه : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾^(١) ولولا ذلك لقال : أنَّ الله .

وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا - تقول - في الاستفهام ، شبهوها بتظنُّ ، ولم يجعلوها كيظنُّ وأظنُّ في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يُستفهمُ المخاطبُ عن ظنِّ غيره ولا يُستفهم هو إلا عن ظنه وذلك قولك : متى تقولُ زيداً منطلقاً ، وأقولُ عمراً ذاهباً ، وأكلُّ يومٍ تقولُ عمراً منطلقاً ، لا يُفصلُ بها كما لم يفصلُ بها في : أكلُّ يومٍ زيداً تضربه . فإن قلتَ : أنت تقولُ زيداً منطلقاً رفعتَ ؛ لأنه فصلُ بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك : أنت زيدٌ مررتَ به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت على الأصل . قال الكمي :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيِّكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٢)

وقال عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا^(٣)

وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية .

وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرّة - أنَّ ناساً من العرب يُوثقُ بعريّتهم - وهم بنو سُلَيْمٍ - يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ^(٤) .

تعقيب :

عامّة العرب لا يُجرون القولَ وفروعه ، نحو : قال ، وأقول ، وتقول ، ونقول ،

(١) آل عمران ، آية (٤٢) .

(٢) البيت من شواهد المقتضب ٢ / ٣٤٩ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٧٥ .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٩٣ .

(٤) الكتاب ١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، وانظر على سبيل المثال الجمل ص ٣٢٦ ، واللسان ١١ / ٥٧٥

(ق و ل) وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٤ ، وشرح الرضى ٤ / ١٧٨ ، وشرح الشذور ص ٣٧٨ ،

وشرح ابن عقيل ١ / ٥٥٥ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٤٢ .

يجرى الظن في نصب المفعولين إن كان ما بعد القول جملة إلا إذا اجتمعت الشروط السابقة ، بل يُوجبون الحكاية بها والجملة بعد القول في موضع نصب مفعولاً به ، وذلك لأنَّ الظنَّ يقتضى الجملة من جهة معناها ، والقول يقتضى الجملة من جهة لفظها ولم يقتضها من جهة معناها ، ولذا عمِلَ الظنُّ في الجملة مطلقاً ، بخلاف القول لكونه مقصوراً على حكاية اللفظ ، وقد أبان ابن الناظم التعليل في قوله : « والقول وفروعه ممَّا يتعدى إلى مفعول واحد ، ويكون إمَّا جملة ، وإمَّا مفرداً مؤدِّياً معناها .

فإن كان مفرداً نصَّب ، نحو : قلتُ شعراً ، وخطبةً ، وحديثاً ، وإن كان جملة حُكيت ، نحو : قلتُ زيداً قائمً ، ولم يعمل فيها القول كما يعمل الظنُّ ؛ لأن الظنَّ يقتضى الجملة من جهة معناها فجزأهما معه كالمفعولين من باب - أعطيتُ - فصح أن ينصبهما الظن نصبت أعطيت مفعولية .

وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ، ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً ؛ لأنَّ الجمل لا إعراب لها ، فلم يبقَ إلاَّ الحكاية «^(١) .

أما إذا اجتمعت الشروط في القول - وهي كون الفعل مضارعاً للمخاطب ، مسبوqاً باستفهام ، ولم يُفصل بين الاستفهام والفعل بفاصل أجنبي - فعامة العرب يُجيزون إعمال القول كظنِّ ؛ لأنَّ القول مع الشروط يخرج بذلك عن أصله ، وهي الحكاية ، فيُصبح المراد بالفعل معنى الظن لا الحكاية ، فيقتضى بذلك الجملة من جهة معناها حينئذ ، قال الزجاجي : « وكذلك مجرى القول في كلامهم إلاَّ - أتقولُ - في الاستفهام ، فإن من العرب من يُجريها مجرى - أتظنُّ - في الاستفهام خاصة ، فيعملها عملها ، كقولك : أتقولُ زيداً منطلقاً ، كأنك قلت : أتظنُّ زيداً منطلقاً ، ومثل ذلك : متى تقولُ عمراً شاخصاً ؛ لأنك لم ترد أن تستفهمه متى يتكلم بهذا

(١) شرح الألفية ص ٢١١ .

الكلام ، وإنما استفهمته عن ظنّه»^(١) . وقال ابن منظور : « وفعل القول إذا كان بمعنى الكلام لا يعمل فيما بعده فإن جعلت القول بمعنى الظنّ أعملته مع الاستفهام ، كقولك : متى تقولُ عمراً ذاهباً»^(٢) .

والإعمال مع توفر الشروط ليس واجباً ، بل هو جائز ، حيث تجوز الحكاية أيضاً مع توفر الشروط وذلك مراعاة للأصل ؛ لأن الأصل في كلام العرب أن يكون ما بعد القول محكيّاً ، ولذا نجد لغة بني سُلَيْم - وهي جواز إجراء القول مجرى الظنّ مطلقاً - تمثل خروجاً عن الأصل ، فكان الإعمال مطلقاً في كلامهم جائزاً لا واجباً . قال سيويّه : « ولم تجعل - قلتُ - كظننتُ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيّاً ، فلم تُدخَلْ في باب ظننتُ بأكثر من هذا»^(٣) . وقال السيوطي : « وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائزٌ لا واجبٌ ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل ، نحو : أتقولُ زيد منطلقٌ . وكذا إعماله مطلقاً في لغة بني سُلَيْم جائزٌ لا واجبٌ»^(٤) .

(١) الجمل ص ٣٢٧ ، وانظر شرح الجمل لابن هشام ص ٣٨٨ .

(٢) اللسان ١١ / ٥٧٥ (ق و ل) .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٤) همع الهوامع ٢ / ٢٤٨ .

الأفعال الناقصة - بين الإعمال والإهمال :

إن الأفعال الناقصة - كان وأخواتها - تدخل على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، هذا هو السائد في كلام عامة العرب ، إلا أن بني عبّس وبني أسد وبني قيس لا يعملون تلك الأفعال في الجملة الاسمية بعدها ، فيرفعون المبتدأ والخبر ، يقولون : كان محمدٌ كريمٌ . وسيبويه حكى عمّا ورد من رفع المبتدأ والخبر بعد الفعل الناقص على أنّ الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب ، والاسم ضمير الشأن محذوف ، فقال - في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ - : « ومثل ذلك في الإضمار قولُ بعض الشعراء العجّير سمعناه ممن يوثق بعربيته :

إذا متُّ كان الناسُ صِنْفانِ شامتٌ وأخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ^(١)

أضمر فيها . وقال بعضهم : كان أنتَ خيرٌ منه ، كأنه قال : إنه أنتَ خيرٌ

منه

وقال هشام أخو ذي الرُّمة :

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْدُولُ^(٢) «^(٣)

ثم قال : « ومن ذلك قول الشاعر رجل من بني عبّس :

إذا ما المرءُ كان أبوه عبّسٌ فحَسْبُكَ ما تريدُ إلى الكلامِ^(٤) «^(٥)

وقد خفى على سيبويه أن إهمال الفعل الناقص نغمة لبني عبّس وبني أسد وبني

قيس ، حيث قال النحاس : « وحدُّ آخر من - كان - قال :

(١) البيت من شواهد إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٦ ، وشرح الأشموني

٣٣٣ / ١ .

(٢) البيت من شواهد إعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٦ ، وجمع الهوامع ٢ / ٦٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٧١ .

(٤) البيت من شواهد تحصيل عين الذهب ص ٣٨٤ ، واللسان ٥ / ٢١٢ (ن ص ر) .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٤ .

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ فحَسْبُكَ ما تريد من الكلام

فرفع الاسم والخبر بكان ، وتقول : كان زيدٌ قائمٌ ، وكان عمروٌ منطلقٌ ، وبنو عبسٍ وبنو أسدٍ وبنو قيسٍ يقولون : كان فلانٌ قائمٌ»^(١) .

تعقيب :

حكى سيبويه من الأفعال الناقصة التي رُفِعَ المبتدأ والخبر بعدها - كان وليس - ، ولم يورد غيرها إلا أننا يمكن أن نعم القول في كان وأخواتها في رفع المبتدأ والخبر استثناساً بقول ابن أبي الربيع : « وهذا الذي ذكرتُ في - كان - من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلها»^(٢) .

وسيبويه كما أسلفنا يتأول ما ورد من رفع المبتدأ والخبر بعد الفعل الناقص على أن اسم الفعل الناقص ضمير الشأن محذوف ، والجملته من المبتدأ والخبر في موضع نصبٍ خبرها ، حتى أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه سيبويه في تأويل ما ورد من رفع^(٣) المبتدأ والخبر وهي محاولة لتخريج ما ورد مخالفاً لما قعدوه طرداً للباب .

ولا ضير إن سلمنا بأن إهمال تلك الأفعال الناقصة وعدم إعمالها في الجملة الاسمية لغة لبني عبسٍ وبنو أسدٍ وبنو قيسٍ كما نصَّ على ذلك النحاس حين قال :

(١) شرح أبيات سيبويه ص ٣٩ ، وانظر لغات قيس ص ٣١٦ ، رسالة دكتوراه للعمري . جامعة أم القرى كلية اللغة العربية تحت رقم ٤٢٨ .

(٢) البسيط ٢ / ٧٤٨ .

(٣) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٤ / ٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ١٩٢ ، وتحصيل عين الذهب ص ٩٥ ، ٣٨٤ ، واللمع ص ٨٨ ، والعوامل المائة ص ٣٨١ ، وأسرار العربية ص ١٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٦ ، والتهذيب الوسيط للصنعاني ص ١٢٢ ، والبسيط في شرح الجمل ٢ / ٦٩٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٣٩ .

« وبنو عَبَسَ وبنو أَسَدَ وبنو قَيْسَ يقولون : كان فلانُ قائمًا »^(١) .

وإذا ما أردنا أن نُفسِّرَ ظاهرة الإهمال وعدم الإعمال دون تأويل نقول : إنَّ عدم إعمال الأفعال الناقصة في الجملة الاسمية يمثل اللغة القُدُمى لتلك الأفعال ؛ لأنها في الأصل ليست بأفعال صحيحة لكونها أفعالاً دالةً على الزمان خاليةً من الحَدَث ، يُخبر بها عن الخبر عمَّا مضى أو عمَّا يُستقبل من الزمان ، فكان قياس هذه الأفعال ألاَّ تعمل شيئاً ، بخلاف الأفعال الصحيحة فإنها تدلُّ على الزمان والحَدَث ، قال الميرد : « ... - كان - في وزن الفعل وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة ، تقول : ضرب زيد عمراً ، فتخبر بأنَّ فعلاً وَصَلَ من زيد إلى عمرو . فإذا قلتَ : كان زيداً أحمك ، لم تُخبر أنَّ زيداً أوَّصَلَ إلى الأخ شيئاً ، ولكن زعمتَ أنَّ زيداً أخوه فيما خلا من الدهر »^(٢) .

وقال السيوطي : « وكان قياس هذه الأفعال ألاَّ تعمل شيئاً ؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلتُ للدلالة على تغيُّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه »^(٣) .

أما سبب إعمالها فلمشابهتها بالفعل المتعدي لفظاً لكونها تطلب اسمين بعدها ، فرفعوا اسمها تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول ، حيث قال السيوطي : « وإنما عملتُ تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة في اسمين ، نحو ضَرَبَ ، فَرُفِعَ اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحدَثٌ عنه ، ونُصِبَ الخبر تشبيهاً بالمفعول »^(٤) .

(١) شرح أبيات سيويه ص ٣٩ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٣ ، وانظر علل النحو ص ٢٤٥ ، ونتائج الفكر للسهيلى ص ٤٠٤ ، واللباب في علل

البناء والإعراب ١ / ١٦٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٩٦ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ٦٣ .

(٤) همع الهوامع . نفس الجزء والصفحة .

كان - عملها في المعرفة والنكرة :

إذا دخلت - كان - على الجملة الاسمية المكونة من معرفة ونكرة فإن عامة العرب يجعلون المعرفة اسمها ، والنكرة خبرها ، فترفع المعرفة وتنصب النكرة ، نحو :
كان محمدٌ قائماً .

أمّا بنو دارم وبنو نهشل فيجعلون النكرة اسمها ، والمعرفة خبرها ، فترفع حينئذٍ النكرة وتنصب المعرفة ، فيقولون : كان قائمٌ محمداً . نقل ذلك سيبويه إلا أنه لم يعز لغة رَفَعِ النكرة وَنَصَبِ المعرفة بـ - كان - لقوم بعينهم ، حيث قال :
« واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة ؛ لأنه حدُّ الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضَرَبَ رجلٌ زيداً ، لأنهما شيان مختلفان ، وهما في - كان - بمنزلة في الابتداء إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ .
تبتدئ بالأعرَفِ ثم تذكر الخبرَ ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً فإذا قلتَ : كان زيدٌ ، فقد ابتدأت بما هو معروفٌ عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلتَ : حليماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلتَ : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحبَ الصفة ، فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ . فإن قلتَ : كان حليمٌ أو رجلٌ ، فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبرَ المخاطبَ عن المنكور

وقد يجوز في الشعر وفي ضَعْفٍ من الكلام . حَمَلَهُمْ على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ ، وأنه يُعَلَمُ إذا ذكرتَ زيداً وجعلته خبراً أنه صاحبُ الصفة على ضَعْفٍ من الكلام .

وذلك قول خِداش بن زهير :

فإنك لا تبالي بعد حَوْلٍ أظنِّي كان أمك أم حِمَارٍ^(١)

(١) البيت من شواهد إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٨٦ ، وشرح المفصل ٧ / ٩٤ .

وقال حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طَبِّكَ أُمَّ جُنُونٍ^(٢)

وقال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرٍ^(٣)

فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع
وابتداء^(٤) .

وقد عزا النحاس في نص عقيم لغة من جعل النكرة اسماً لكان ، والمعرفة خبراً لها
لبني دارم وبني نهشل في قوله : « بعض العرب وهم بنو دارم وبني نهشل يقولون :
قائم كان عبد الله ، وكان قائم عبد الله ، فيجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبراً لكان ،
وإنما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكناً من المعرفة »^(٥) .

وقرأ الأعمش عن عاصم^(٦) قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا
مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾^(٧) بنصب - صلاتهم - ورفع - مكاءً وتصديَةً^(٨) - .

(١) الديوان ص ٧١ .

(٢) الديوان ص ٩١ .

(٣) الديوان ص ٤٨١ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٧ - ٤٩ .

(٥) شرح أبيات سيويه ص ٣٨ .

(٦) هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود أبو بكر الأسدي ، شيخ القراء بالكوفة وأحد القراء السبعة ، كان
أحسن الناس صوتاً بالقرآن . توفي سنة سبع وعشرين ومائة . غاية النهاية ١ / ٣٤٦ .

(٧) سورة الأنفال ، آية (٣٥) .

(٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٨٦ ، والمحتسب ١ / ٢٧٨ .

تعقيب :

إن جعل المعرفة اسماً لكان ، والنكرة خبرها هو الأصل كما جاء في لغة عامة العرب ، وذلك لأن - كان - تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، وحقُّ المبتدأ في الأصل أن يكون معرفة ، كما أن حقَّ الخبر في الأصل أن يكون نكرة^(١) ، والعلَّة في ذلك أن المُخْبِرَ عنه يجب أن يكون معلوماً للسامع ، والمُخْبِرَ به يكون مجهولاً للسامع ؛ لأن الغرض في الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده ويجهله ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، فكان المُخْبِرَ عنه اسماً لكان ، والمُخْبِرَ به خبرها ، وهو الظاهر من قول سيبويه : « فإذا قلتَ : كان زيدٌ ، فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلتَ : حليماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلتَ : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ . فإن قلتَ : كان حليمٌ أو رجلٌ ، فقد بدأتَ بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبرَ المخاطبَ عن المنكور ، وليس هذا بالذي يُنزلُ به المخاطبُ منزلتك في المعرفة ، فكهروا أن يُقربوا بابَ لَبْسٍ »^(٢) . وقال ابن يعيش : « اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسمَ كان المعرفة ؛ لأن المعنى على ذلك ، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : كان زيدٌ قائماً ، فقائم هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو زيد ، كما كان في الابتداء كذلك ، وقول النحويين خير كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ ؛ لأن الأفعال لا يُخبر عنها ، ولو قلتَ : كان رجلٌ قائماً ، أو كان إنسانٌ قائماً لم تُفدِ المخاطبَ شيئاً ؛ لأن هذا معلومٌ عنده أنه قد كان ، أو قد يكون ، والخبر موضوع للفائدة . فإذا قلتَ : كان عبدُ الله ، فقد ذكرتَ له اسماً يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما تُخبرُ به عنه »^(٣) .

(١) انظر الأصول ١ / ٦٥ ، وشرح المفصل ١ / ٨٥ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٢٥ ، والارتشاف

. ٣٨ / ٢

(٢) الكتاب ١ / ٤٧ - ٤٨ .

(٣) شرح المفصل ٧ / ٩١ .

ولذا رمى سيبويه لغة بني دارم وبني نَهْشَل بالضعف لكونهم جعلوا المُخْبِر عنه نكرةً ، والمُخْبِر به معرفةٌ بخلافاً للأصل الذي عليه اسم كان وخبرها ، وهو كون الاسم الذي هو في الأصل مبتدأ معلوماً ، والخبر إن كان نكرةً مجهولاً ، قال السيرافي في شرحه للكتاب : « فإذا قلتَ : كان قائمٌ زيداً ، فزيد هو القائم الذي قد نكَّرته ، فتعرَّف المنكور بتعريفك زيداً ؛ إذ كانا لشيء واحد ، فكأنك تعرَّف المُخْبِر عنه بمعرفة خبره . وكان ضعفه أنك لم تعرَّف بنفسه ، وحكم الاسم أن يعرَّف بنفسه ، ثم يُستفاد خبره »^(١) .

ولكن إذا ما أردنا أن نُفسر ظاهرة لغة بني دارم وبني نَهْشَل - وإن رماها سيبويه بالضعف - فإن تفسير تلك الظاهرة يمكن عرْضُه ومناقشته في الأوجه التالية :

الأول : الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل معها نكرةً ، والمفعول معرفةً ، نحو : ضرب رجلٌ زيداً ، والأفعال الناقصة تُشبه الأفعال الحقيقية لفظاً لطلبها اسمين بعدها ، قال سيبويه : « حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبَ »^(٢) . ثم حَمَلَهُمْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ اللَّفْظِيِّ إِلَى أَنْ يُشَبَّهُوا الْمَرْفُوعَ بِالْفَاعِلِ وَالْمَنْصُوبَ بِالْمَفْعُولِ ، حيث قال ابن مالك : « ولَمَّا كَانَ الْمَرْفُوعُ هُنَا مُشَبَّهًا بِالْفَاعِلِ ، وَالْمَنْصُوبُ مُشَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ جَازَ أَنْ يُغْنَى هُنَا تَعْرِيفُ الْمَنْصُوبِ عَنِ تَعْرِيفِ الْمَرْفُوعِ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ »^(٣) .

الثاني : عِلْمُ الْمُخَاطَبِ بِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ هُوَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ وَلَوْ جَعَلُوهُ خَبْرًا ، قال سيبويه : « وَأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا وَجَعَلْتَهُ خَبْرًا أَنَّهُ صَاحِبُ الصِّفَةِ عَلَى ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ »^(٤) . وهي قرينةٌ عقليةٌ ، حيث إن المخاطب يعلم أن النكرة هي المُخْبِرُ بها عن المعرفة وإن رفعوا النكرة و نصبوا المعرفة ، ثم إن هناك قرينةً لفظيةً أخرى على تنكير الاسم وتعريف الخبر . وهي اختلاف إعراب الجزأين ، حيث قال الرضي :

(١) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٨ ، وانظر شرح المفصل ٧ / ٩٥ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٥٦ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٨ .

« وإنما جرَّاهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عَدَمُ اللَّبِيسِ ... لاختلاف إعراب
الجزأين »^(١) .

الثالث : إن النكرة أشدُّ تمكُّناً من المعرفة في باب الاسمية ، ولذا يصحب النكرة
تنوينٌ يُسمَّى تنوين التمكين ليدلَّ على أنَّ النكرة لم تُشبه الحرف فتُبْنَى ، ولا الفعل
فُتْمَع من^(٢) الصَّرف ، فلَمَّا كانت النكرة أمكن من المعرفة في باب الاسمية أعطوا
ما كان أمكن أقوى الحركات ، وهو الرفع^(٣) ، وهذا ما جعل النحاس يقول : « وإنما
يفعلون ذلك لأن النكرة أشدُّ تمكُّناً من المعرفة »^(٤) . ومعلومٌ أنَّ الفتح أخفُّ من
الضم . والله أعلم .

(١) شرح الرضى ٤ / ٢٠٧ .

(٢) انظر شرح الأشموني ١ / ٣٧ .

(٣) انظر أسرار العربية ص ٧٨ ، واللباب ١ / ١٥٢ .

(٤) شرح أبيات سيويه ص ٣٨ .

الفصل الثاني

في المفردات النحوية - الحروف وما يجري مجراها من الأسماء والظروف

ويشمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الأسماء .

المبحث الثاني : في الحروف .

المبحث الثالث : ما يتزدد بين الفعلية والحرفية أو بين الاسمية والحرفية .

المبحث الأول

في الأسماء - ويشمل إعراب هذه الأسماء أو بناءها ، عملها ، دلالتها أو معناها النحوي

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الاختلاف بين الإعراب والبناء

١ - مع - بين الإعراب والبناء .

٢ - استعمال - غير - بمعنى إلا .

مع^(١) - بين الإعراب والبناء :

مع - من الظروف المبهمة العادمة التصرف ، وهي ظرف زمان أو مكان حسب ما تضاف إليه ، نحو : زيد مع عمرو ، وجئت مع العصر .

وقد جاءت - مع - في لغة عامة العرب معربة منصوبة على الظرفية سواء أكان الحرف الذي بعدها مفتوحاً أم ساكناً ، نحو : جلستُ مع زيد ، ومع ابنك .

أما عامة ربيعة وغمم - وهم بطن من تغلب بن وائل - فإنهم ينونها على السكون إن كان ما بعدها متحرك ، ويكسرونها إن كان ما بعدها ساكن للتخلص من التقاء الساكنين دون سائر العرب ، فيقولون : جلست مع زيد ، ومع ابنك .

وقد حكى سيبويه ما جاء على لغة عامة العرب في قوله : « وسألت الخليل عن مَعَكُمْ وَمَعَ ، لأي شيء نصبتَها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاء معاً ، وذهب معاً ، وقد ذهب معهُ ، ومن معهُ . صارت طرفاً ، فجعلوها بمنزلة : أَمَامَ وَقُدَّامَ »^(٢) .

أما بناؤها على السكون عند عامة ربيعة وغمم فقد قال سيبويه ضرورة : « قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطرَّ ، وهو الراعي »^(٣) :

(١) اختلف النحاة في - مع - ساكنة العين ؛ فمنهم من يقول بأنها اسم ، وهو الراجح كما سيأتي . ومنهم من يقول بأنها حرف ، وبهذا قال النحاس ، والصحيح أنها اسم بدليل تنوينها مفردة ودخول حرف الجر عليها نحو : من معي ، ولأن المعنى مع الحركة والسكون واحد . وقد ردَّ الجريطي على من توهم أن سيبويه يقول بحرفيتها وهي ساكنة في قوله : « وإنما أراد أنه جعل - مع - حين اضطر - وإن كان ظرفاً متمكناً - بمنزلة هل كما أن الأسماء التي لم تتمكن مشبهة بالحروف ، ولم يرد أنه جعلها حرفاً كما زعم من لم يفهم عن سيبويه » . شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢١١ ، وانظر على سبيل المثال : شرح التسهيل ٢ / ٢٤١ ، والجنى الداني ص ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٩ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٢٧ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٤١٠ ونيس في ديوان الراعي النميري .

وريشى مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا»^(١)

وقد خفى على سيبويه أنَّ بناءها لغة ربيعة وغم كما حكى ذلك بعض النحاة ، قال ابن منظور : « وحكى الكسائي عن ربيعة وغم أنهم يُسكنون العين من - مع - فيقولون : معكم ومعنا »^(٢) . وقال المرادي راداً على سيبويه : « ... أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغم . بينونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرونها قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أنَّ السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر »^(٣) . وقال ابن هشام مخالفاً سيبويه : « وتسكين عينه لغة غم وربيعة ، لا ضرورة خلافاً لسيبويه »^(٤) .

تعقيب :

المشهور في - مع - فتح العين منصوبة على الظرفية ، ولكن هل لغة الإعراب أقيس من لغة البناء ؟ أم لغة البناء على السكون أقيس ؟

أقول : إنَّ بناءها على السكون هو القياسُ فيها على لغة ربيعة وغم ؛ وذلك لأنها من الظروف المبهمة العادمة التصرف ك- لدن وحيث - قال ابن يعيش : « والقياس فيها أن تكون مبنيةً لفرطٍ إبهامها ك- لدن وحيث^(٥) - » .

ومعلومٌ أنَّ الظروف المبهمة تُبنى ، وجاءت مبنيةً على السكون لكون ما قبلها مفتوحاً ، والأصل في البناء هو السكون^(٦) ، ولذا حركوا عينها بالكسر عندما يليها

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٧ .

(٢) اللسان ٨ / ٣٤١ (م ع ع) .

(٣) الجنى الداني ص ٣٠٥ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٣٦٥ ، وانظر على سبيل المثال : شرح التسهيل ٢ / ٢٤١ ، والارتشاف ٢ / ٢٦٧ ،

وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٩ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٢٧ ، وشرح الأشتوني ٢ / ٤٩٥ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ١٢٨ .

(٦) انظر أسرار العربية ص ٣٠ ، والارتشاف ١ / ٣١٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٨ .

حرف ساكن ، نحو : جلست مع ابنك ومع القوم . ثم إنَّ - مع - تُشبه الحرف من وجهين ؛

الأول : أنَّ - مع - تُشبه الحرف في الجمود المحض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال .

والثاني : كونها على حرفين في الوضع دون أن يكون هناك حرفٌ محذوف ، مثل - في - وقد بيَّن ذلك ابن مالك في قوله : « وكان حقُّه أن يُبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض والوضع الناقص ؛ إذ هو على حرفين بلا ثالثٍ مُحقق العود . والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال »^(١) . ولعلَّ هذا هو الظاهر من سؤال سيبويه للخليل حين قال : « وسألت الخليل عن مَعَكُمْ وَمَعَ ، لأيِّ شيء نصبتَها ؟ »^(٢) إذ أن سؤاله مُتضمِّنٌ معنى التعجب لكون القياس فيها البناء أمَّا إعرابها منصوبة على الظرفية في أكثر اللغات فإن لذلك وجهين يمكن حملُهما عليهما لقبول إعرابها وإنَّ كان القياس مع البناء ؛

الأول : أنَّ - مع - قد خالفت أخواتها من الظروف المبهمة المبنية ؛ وذلك لأن الظروف المبهمة نحو : حيث ولدن ، ملازمةٌ للإضافة ، و- مع - على عكس ذلك حيث استعملت مفردةً ومضافةً كغيرها من الظروف المعربة ، نحو : قُدَّامَ وأمامَ ، وباستعمالها مفردةً مُتضمِّنةً معنى جميع صارت أقوى من أخواتها وأقربَ إلى الأسماء المتمكِّنة فأُعربتْ ، وهذا هو الظاهر من تفسير الخليل لإعرابها فيما نقله عنه سيبويه في قوله : « فقال : لأنها استُعملت غيرَ مضافةٍ اسمًا كجميع ، ووقعتْ نكرةً ، وذلك قولك : جاءَ مَعًا ، وذهبَ مَعًا ، وقد ذهبَ مَعَهُ ، ومَن مَعَهُ ، صارت ظرفًا ، فجعلوه بمنزلة : أمامَ وقُدَّامَ »^(٣) . ويتضح تفسير الخليل لإعرابها فيما أوضحه السيرافي في

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٣٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

قوله : « يُريد أنها أُعربتْ وهي ظرف مبهم . والظروف المبهمة تُبنى . فزعم أنها إنما نُصبت وأُعربت لأنها قد استُعملت مفردةً ومضافةً ، فجعلوها كأمامٍ وقُدَّامٍ وما أشبهها من الظروف المعربة . ونظيرها - أيهم - حين أُعربت وهي مبهمة ، وهي أخت - مَنْ وما - وإنما أُعربت لأنها تُستعمل مضافةً ومفردةً ، فصارت أقوى من أخواتها وأقربَ إلى الأسماء المتمكِّنة فأُعربت »^(١) .

والثاني : أنَّ - مع - قد شابته - عند - في وقوعها خبراً وصفةً وحالاً وصلته نحو : قلوبنا معكم ، وجاء رجالٌ معاً ، وجاءوا معاً . وهي دالة على حضور وعلى قُرب ، فلمَّا شابته - عند - تصرفوا فيها على حدِّ تصرفهم في - عند - ولم يعتدوا بكونها شابته الحرف في الوضع والجمود لفظاً . قال ابن مالك : « إلاَّ أنه أُعرب في أكثر اللغات لمشابهته . - عند - في وقوعه خبراً وصفةً وحالاً وصلته ، ودالاً على حضور وعلى قُرب ، فالحضور كـ ﴿ نَجِّنِي وَمَنْ مَعِي ﴾^(٢) والقُرب ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٣) »^(٤) .

ومهما يكن فإن إعرابها منصوبةً على الظرفية في أكثر اللغات قد أكسبها قوةً قياسيةً وإن كان بناؤها على السكون عند ربيعة وغنم أقيس من إعرابها .

(١) شرح أبيات سيويه ٢ / ٢٥٥ ، وانظر تحصيل عين الذهب ص ٤٧٩ .

(٢) الشعراء ، آية (١١٨) .

(٣) الشرح ، آية (٦) .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢٣٩ .

استعمال^(١) - غَيْر - بمعنى إِلَّا :

إذا استُعملت - غير - في الاستثناء فإنها معربةٌ في أكثر اللغات ، وتُعرَب - غير - بما كان يُعرَب به المُستثنى مع - إِلَّا - وحُكْم المُستثنى بها الجرُّ لإضافتها إليه ، نحو : قام القومُ غَيْرَ زيدٍ ، وما قام أحدٌ غَيْرُ زيدٍ ، وغَيْرَ زيدٍ ، بالإتباع وهو المشهور ، والنصب عند أهل الشام^(٢) .

وما قام غَيْرُ زيدٍ ، وما قام أحدٌ غَيْرَ حمارٍ ، بنصب - غير - عند غير بني تميم ، وبالإتباع عند بني تميم^(٣) .

وبعض بني أسد وقُضاعة بينها على الفتح في الاستثناء مطلقاً ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما جاءني أحدٌ غيرك

وقد حكى سيبويه إعراب غير بما كان يُعرَب به المُستثنى مع - إِلَّا - في قوله : « اعلم أنَّ غَيْراً أبداً سِوَى المضافِ إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إِلَّا فيُجرى مجرى الاسم الذي بعد إِلَّا وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بإلَّا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إِلَّا ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إِلَّا »^(٤) .

(١) غَيْر - اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس ، وهي نكرة متوَعَّلة في الإبهام والتنكير لا تفيد إضافتها للمعرفة تعريفاً لشدة إبهامها .

وتُستعمل - غير - المضافة لفظاً على وجهين ؛

الأول : - وهو الأصل - أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ ﴾ الأعراف ، آية (٥٣) . أو لمعرفة قريبة منها نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ الفاتحة ، آية (٣) . فإن - الذين - جنس لا قوم بأعيانهم .

والثاني : أن تكون استثناء ، وهو موضوع مسألتنا كما سيأتي في النص إن شاء الله تعالى . انظر مغني

الليبي ١ / ١٧٩ فما بعدها ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٦ .

(٢) انظر ص ٩٦ فما بعدها .

(٣) انظر ص ١٠٢ فما بعدها .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٣ .

أما لغة بنائها على الفتح فقد حكى سيويه ذلك عند إضافتها إلى غير متمكن^(١)
دون أن يعزوها إلى قوم بعينهم حين قال : « أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من
العرب الموثوق بهم من يُنشد هذا البيت رفعا للكناني :

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٢)

وزعموا أن ناساً من العرب يَنْصبون^(٣) هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل
رحمه الله : هذا كنصب بعضهم يَوْمَئِذٍ في كلِّ موضع^(٤) ، فكذلك غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ^(٥) .
فسيويه كما ترى ذكر بناء - غير - عند إضافتها إلى غير المتمكن عند بعض العرب
وأقصر عن بنائها عند إضافتها إلى متمكن ، إلا أن الفراء نقل أن بعض بني أسد
وقُضَاعَةَ بينها حين قال : « وبعضُ بني أسد وقُضَاعَةُ إذا كانت - غير - في معنى
- إلا - نَصَبوها ، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني
أحدٌ غيرك »^(٦) .

وأكد السيوطي بناءها مطلقاً في لغتهم سواء أُضيفت إلى متمكن أو غيرها متمكن
في قوله : « وبعضُ بني أسد وقُضَاعَةُ يَفْتَحُهَا في الاستثناء مطلقاً »^(٧) .

(١) جاء في الإنصاف : « ذهب الكوفيون إلى أن - غير - يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه
- إلا - سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن . وذلك نحو قولهم : ما نفعني غير أن قام زيد .
وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أُضيفت إلى متمكن »
الإنصاف ١ / ٢٨٧ .

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ .

(٣) يعني بنصبها أنها مبنية .

(٤) انظر ص ١٥٨ فما بعدها .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٣٨٢ ، وانظر إعراب القرآن ٢ / ١٣٥ ، واللسان ٥ / ٣٩ (غ ي ر) .

(٧) همع الهوامع ٣ / ٢٧٨ .

تعقيب :

أرى قبل عَرْض وجه القياس في إعراب - غير - في أكثر اللغات أو بنائها عند بعض بني أسد وقُضاعة أن نُفسر عِلَّة إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد - إلا - .

فاقول : إنما أعربت - غير - إعراب الاسم الواقع بعد - إلا - لأنها اسمٌ تلزمه الإضافة ، ولذا يجب أن يكون ما بعدها مجروراً ، وعندما استعملت في الاستثناء وهي في الأصل اسمٌ يحتمل الإعراب ، والاسم الواقع بعدها مشغولٌ بحركة الجر لكونه مضافاً إليه جعل إعرابه الذي يستحقه لولا الإضافة على - غير - عارِية . وقد عَرَض الرضي لهذا التحليل في قوله : « وإذا دخل - غير - على - إلا - ، وأصل - غير - من حيث كونه اسماً جواز تحمُّل الإعراب ، وما بعده الذي صار مستثنىً بتطفُّل - غير - على - إلا - مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه في الأصل ، جعل إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور - أي اشتغاله بالجر - على نفس - غير - عارِية »^(١) .

أمَّا قياس إعرابها - وهو الأفصح - في أكثر اللغات وإن وقعت موقع الحرف - وهو إلا - فلأن الأصل في استعمالها أن تكون صفةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلُ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾^(٢) .

واستعمالها في الاستثناء هي محمولة على - إلا^(٣) - وبذا يكون الاستثناء عارضاً غير لازم فلا اعتبار له وإن تَضَمَّتْ معنى - إلا - وهو حرف ، فأبقوها على أصلها في الإعراب^(٤) . ويُقَوِّي ذلك قولهم : زيدٌ مثلُ عمرو ، فمِثْلُ هنا قام مقام الحرف وهو كافٌ تشبيهِ في نحو : زيد كعمرو ، وهو معرب في لغة العرب قاطبة .

(١) شرح الرضي ٢ / ١٢٦ .

(٢) الأعراف ، آية (٥٣) .

(٣) انظر شرح الرضي ٢ / ١٢٥ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٧٧ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ٣١٢ ، وشرح الرضي ٢ / ١٢٧ .

وقياس بنائها على الفتح مطلقاً عند بعض بني أسد وقضاعة أن تضمَّن - غير -
معنى - إلا - « وذلك لأن - غير - هاهنا قامت مقام - إلا - وإلا حرفُ استثناء ،
والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى «^(١) ولم يُسلموا بعروض الاستثناء في
- غير - لكون أصلها صفةً . فلما خرجت عن أصلها ضعفت وبُنيت على الفتح لِمَا
آلت إليه هنا في معناها . وهو الاستثناء . وتضمَّن معنى الحرف . والله أعلم .

المطلب الثاني : اختلافهم في كيفية الإعراب

- ١ - تمييز كم الخبرية .
- ٢ - ذا وذات - مضافين إلى زمان .
- ٣ - الحكاية ب- مَن - في الاستفهام عن النكرت .
- ٤ - الحكاية ب- مَن - في الاستفهام عن المعارف .

تمييز كم الخبرية :

عامة العرب يخفضون تمييز كم الخبرية ، نحو : كم درهم أنفقت ، ليفرقوا بين تمييزها وبين تمييز كم الاستفهامية لكون تمييز كم الاستفهامية منصوباً نحو : كم كتاباً قرأت ؟

وبنو تميم ينصبون تمييز كم الخبرية ، نحو : كم درهماً أنفقت ، كالأستفهامية . وقد حكى سيويه لغة عامة العرب في قوله : « واعلم أنّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فأنجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله . والمعنى رب ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب »^(١) .

أمّا نصب تمييز كم الخبرية في لغة بني تميم فقد أشار سيويه إليهم بذكر رجل منهم ، وهو الفرزدق . في قوله : « واعلم أنّ ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون . ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه - رب - إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء

وبعض العرب يُنشد قول الفرزدق :

كَمَ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢)

وهم كثير ، فمنهم الفرزدق والبيت له »^(٣) .

(١) الكتاب ٢ / ١٦١ .

(٢) البيت في ديوانه ١ / ٣٦١ . وقد روي برفع ونصب وجر - عمة - فالرفع على الابتداء ، والمسوغ

للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور . والنصب على التمييز . والجر على الإضافة .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦١ - ١٦٢ .

فسيويوه لم ينصّ على أنّ نَصْبَ تمييز كم الخبرية لغة بني تميم ، ولعلّه اكتفى بذكر الفرزدق لكونه علماً من أعلام بني تميم ليشير إلى أن مَنْ يَنْصِبُ تمييز كم الخبرية هم بنو تميم ، إلا أن أكثر النحاة قد نَصُّوا على أنها لغة بني تميم ، قال ابن يعيش : « وبعضُ العرب يَنْصِبُ بِكُمْ في الخبر كما يَنْصِبُ في الاستفهام ، وهم بنو تميم كأنهم يُقدرون فيها التنوين ، وَيَنْصِبُونَ ومعناها منوَّنة وغير منوَّنة سواءً . وهو عربيٌّ جيد . والخفض أكثر »^(١) . وأكَّد ابن القواس ذلك بقوله : « وأما النصب في الخبرية فإن بني تميم يَنْصِبُونَ بها نحو : كم رجلاً زارني »^(٢) .

تعقيب :

إنَّ جَرَّ تمييز كم الخبرية هو « اللغة المشهورة »^(٣) و« هو الأكثر والأفصح »^(٤) وقياسهم في ذلك ما أخبر عنه سيويوه في قوله : « الذين جرّوا في الخبر أضمرُوا مِن كما جاز لهم أن يُضمرُوا رُبَّ »^(٥) .

أو « فلأنها لما كانت للتكثير حُمِلَتْ على نهاية العدد وهو يَجْرُ مُمَيِّزُه ، ولأنها نقيضة رُبَّ ، فَحُمِلَتْ في العمل عليها »^(٦) . أو على تقدير الإضافة وأنَّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، أو للتفريق بين الخبرية والاستفهامية بقريظة الإعراب اللفظية .

(١) شرح المفصل ٤ / ١٣٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٢٤ ، وانظر على سبيل المثال : شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٧٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٨٠ ، وجمع الهوامع ٤ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٥٤ ، وحاشية الخضري ٢ / ١٤١ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤١ .

(٤) حاشية الخضري ٢ / ١٤١ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٦٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١١٧ .

أَمَّا نَصَبٌ تَمييز - كَمْ - الخيرية في لغة بني تميم فإن ذلك أقوى قياساً ؛ لأنَّ « أصل كَمْ الاستفهام ، وما بعدها من النكرة مُفسَّر كتفسير العدد ، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام ، فنصبنا ما بعد - كَمْ - من النكرات كما تقول : عندي كذا وكذا درهماً »^(١) .

وحيثُ نَصَبَ بنو تميم تَمييز - كَمْ - الخيرية « حملاً على الاستفهامية »^(٢) . ولم يأخذوا بقرينة الإعراب للتفريق بين الخيرية والاستفهامية « اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال »^(٣) .

أو أنهم يُقدِّرون فيها التنوين وينصبون ومعناها منوَّنة وغير منوَّنة سواءً كما حكاها سيويه ، ويُقوِّي ذلك أن الذين جرُّوا في حالة إضافة كَمْ إلى مُميِّزها إذا فصل بين كَمْ ومميِّزها في الخبر « عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منوَّنة ، وينصبون بها ألا تراك تقول : هذا ضاربُ اليومَ زيداً ، ولا تقول : هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ ، إلا في ضرورة . فأما قول القطامي :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٤)

فالشاهد فيه أنه لما فصل بين كَمْ ومميِّزها وهو - فَضْلٌ - عدل إلى لغة من ينصب »^(٥) .

وخلاصة ما يقال في هذا الصدد أنَّ نَصَبَ مُميِّز كَمْ الخيرية لغة تميمية . وهو عربيٌّ جيد . تُمثِّل المرحلة الأولى في إعراب تَمييز كَمْ الخيرية ؛ لأن أصل - كَمْ - الاستفهام ، ومميِّزها منصوب ، ثم استخدمت في الخبر للتكثير بدَل قولهم : كثيرٌ من

(١) معاني القرآن للقرآء ١ / ١٦٩ .

(٢) حاشية الخصري ٢ / ١٤١ .

(٣) شرح الرضى ٣ / ١٥٦ .

(٤) البيت في ديوانه ص ٣٠ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ١٣٠ - ١٣١ .

الدرهم أنفقت ، وأبقوا تمييزها منصوباً على الأصل مُعتمدين في التفريق بينهما على قرينة الحال .

أما جرّه في لغة عامة العرب فهي تُمثّل المرحلة التالية ، وهي الأكثر والأفصح والأشهر ؛ لأن القرينة اللفظية - وهي نصب تمييز كم الاستفهامية وجرّ تمييز كم الخبرية - أوضح وأكّد من قرينة الحال في التفريق بينهما لقرب اللبس في نحو : كم درهماً أنفقت ؟ في الاستفهام : وكم درهماً أنفقت ، في الخبر . والله أعلم .

ذا ، وذات - مضافين إلى زمان :

أَلْحَقَ جُمهور العَرَبِ بِالْمَمْنوعِ التَّصْرُفِ فِي التَّزَامِ النَّصْبِ عَلى الظَّرْفِيَّةِ - ذَا
وَذَاتٍ - مضافين إلى زمان ، نحو : لَقِيْتَهُ ذَا صَبَاحٍ وَذَا مَسَاءٍ ، وَذَاتَ مَرَّةٍ ، وَذَاتَ
يَوْمٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَأَلْزَمُوهُمَا النَّصْبَ عَلى الظَّرْفِيَّةِ حَيْثُ جَعَلُوهُمَا ظَرْفَيْنِ .

أَمَّا خُتْعَمُ فَيُخْرِجُونَهُمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَيَجِيزُونَ فِيهِمَا التَّصْرُفَ ، فَيَجْرُونَهُمَا بِجَرَى
الْمُتَمَكِّنِ حَيْثُ يُعْرَبَانِ حَسَبَ مَوَاقِعِهِمَا مِنَ الإِعْرَابِ ، نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ ذُو صَبَاحٍ وَذُو
مَسَاءٍ ، وَذَاتُ مَرَّةٍ ، وَذَاتُ يَوْمٍ ، وَذَاتُ لَيْلَةٍ .

وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ سَيَبَوِيهِ فِي قَوْلِهِ : « ... وَمِثْلُ ذَلِكَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ مَرَّةٍ ،
نَصْبٌ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا هَذَا . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : إِنَّ ذَاتَ مَرَّةٍ كَانَ مَوْعِدَهُمْ ،
وَلَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ ذَاتُ مَرَّةٍ ، كَمَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ يَوْمٌ

وَكَذَلِكَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، بِمَنْزِلَةِ ذَاتَ مَرَّةٍ

وَذُو صَبَاحٍ بِمَنْزِلَةِ ذَاتَ مَرَّةٍ . تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَا صَبَاحٍ ، أَخْبَرْنَا بِذَلِكَ يُونَسَ
عَنِ العَرَبِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةٍ لِنُخْتَعَمِ مَفَارِقًا لَذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ .

وَأَمَّا الْجَيِّدَةُ العَرَبِيَّةُ فَأَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا .

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ خُتْعَمِ :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسْوَدُّ مِنْ يَسُودٍ^(١)

فَهُوَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ^(٢) .

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٣٤٥ ، والخصائص ٣ / ٣٢ ، وشرح

المفصل ٣ / ١٢ ، والخزانة ٣ / ٨٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

تعقيب :

إن - ذا - ومؤنثه - ذات - أصلهما اسمان بمعنى صاحب وصاحبة ، وهما من الأسماء الملازمة للإضافة يُعربان حسب موقعهما في الجملة ، نحو : جاء ذو علم وذات علم ، وشاهدتُ ذا علم وذات علم ، ومررتُ بذى علم وذات علم . وإذا أُضيفا إلى زمان فإن ذلك لا يخرجهما عن كونهما بمعنى صاحب وصاحبة في لغة عامة العرب ولغة ختعم ، إلا أن لزومهما النصب على الظرفية في لغة عامة العرب أو التصرف فيهما بإعرابهما إعراب المتمكن في لغة ختعم لكل منهما وجهٌ وقياس ؛ فالشنتمري أرجع علة لزومهما النصب إلى خروجهما عن الأصل ، وأصبحا بعد إضافتهما إلى زمان من أسماء الزمان ، إذ أنهما استُعْمِلتا في ظروف الزمان بعد الإضافة ، وليس - ذا وذات - من أسماء الدهر ، فلما استُعْمِلتا في الدهر ضعفا ولم يتمكنا^(١) .

وأرجع النحاة سبب لزومهما النصب إلى أنهما صفتان لظرف محذوف ، وهما بمعنى صاحب وصاحبة ، والتقدير في نحو : لقيته ذا صباح وذات يوم ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومُدَّة صاحبة هذا الاسم ، فحذِفَ الموصوف وأُقيمت صفته مقامه ، ولم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع ، قال السيوطي : « والسبب في عدم تصرف - ذا وذات - في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرف محذوف ، والتقدير في لقيته ذا صباح ومساءً : وقتاً صاحب هذا الاسم ، وذات يوم : قطعة ذات يوم ، فحذِفَ الموصوف وأُقيمت صفته مقامه ، فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع »^(٢) . وهذا التوجيه في لزومهما النصب أرجح مما ذهب إليه الشنتمري ، وذلك لأن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمة مقام الأزمة ، كأن يُحذف اسم الزمان الموصوف وتُقام الصفة مقام الموصوف ، نحو : سير عليه طويلاً ، والعرب كلُّهم تلزم الصفات القائمة مقام الموصوف النَّصْبَ على الظرفية ، ولذا ألزم جمهور العرب - ذا وذات - النصب على الظرفية طرداً للباب ، قال ابن

(١) انظر النكت ١ / ٣١٩ .

(٢) همع الهوامع ٣ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٣٣ .

السراج : « واعلم أنَّ العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً ، وهذه الأسماء تجيء على ضربين :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً ، نحو : جئتكَ مقدّم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ، فالمراد في جميع هذا : جئتكَ وقت مقدّم الحاج ، ووقت خفوق النجم ، ووقت خلافة فلان ، ووقت صلاة العصر .

والآخر : أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف ، نحو : طويل ، وحديث ، وكثير ، وقليل ، وقديم ، وجميع هذه الصفات إذا أقيمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة^(١) . ولعلّ هذا التوجيه هو ما جعل سيبويه يرجح لغة عامة العرب على لغة خثعم في لزمهما النصب على الظرفية طرداً للباب . حيث إنه ذكرهما في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .

أمّا خثعم فإنهم نظروا إلى الأصل في - ذا وذات - إذ أنهما بمعنى صاحب وصاحبة ، وهما ملازمان الإضافة ، ويُعربان حسب موقعهما من الجملة ، وإضافتهما إلى اسم الزمان لا يُخرجهما عن كونهما متمكّنان ولا يعتدون بالإبهما الذي^(٢) فيه ، ولذا لم يعدوا إلى تأويل جعلهما صفتين لاسم زمانٍ محذوف « والأصل في الظروف أن تكون متصرفّةً توجد فاعلةً ومفعولة على حسب ما توجد عليه الأسماء كلّها ، وعدم التصرف فيها خروج عن القياس ، فيجب في الظرف الذي لا يتصرف أن يُسأل عن العلة التي منعت تصرفه^(٣) .

(١) الأصول ١ / ١٩٣ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٣٣ .

(٢) انظر التبصرة ١ / ٣٠٧ .

(٣) البسيط ١ / ٤٨٢ .

الحكاية ب- مَنْ - في الاستفهام عن النكرت :

سُمِعَ عن العرب في الحكاية ب- من - عن النكرات في الوقف^(١) لغتان :

الأولى : - وهي الفصحى والأكثر في لغات العرب - أن يُحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، فإذا قيل : جاءني رجلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ . قالوا : مَنْوِ وَمَنَّا وَمَنِي ؟

وإذا قيل : جاءني رجلان ، ورأيتُ رجلين ، ومررتُ برجلين . قالوا : مَنْانِ ؟ وَمَنِينِ في النصب والجر .

وإذا قيل : جاءني رجالٌ ، ورأيتُ رجالاً ، ومررتُ برجالٍ . قالوا : مَنْونِ ؟ وَمَنِينِ في النصب والجر .

وإذا قيل : قامت امرأةٌ ، ورأيتُ امرأةً ، ومررتُ بامرأةٍ . قالوا : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ؟

وإذا قيل : قامت امرأتان ، ورأيتُ امرأتين ، ومررتُ بامرأتين . قالوا : مَنَّتَانِ ؟ وَمَنَّتِينِ في النصب والجر .

وإذا قيل : قامت مسلماتٌ ، ورأيتُ مسلماتٍ ، ومررتُ بمسلماتٍ . قالوا : مَنَاتٌ ؟ وَمَنَاتٍ في النصب والجر .

والثانية : - وهي لغةٌ لبعض العرب - أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، ولا تُحكى علامات المثني والمجموع والمؤنث ، فإذا قيل : قام رجلٌ ، أو رجلان ، أو رجالٌ ، أو امرأةٌ ، أو امرأتان ، أو نساءٌ .

(١) جازت الحكاية ب- من - في الوقف ولم تجز في الوصل لأنها في الوصل ساكنة نحو : من زيد ، وفي الوقف عندما أرادوا الحكاية بها ألحقوا الواو والألف والياء لأنه لا يجوز الوقف على متحرك ، وصار الواو والألف والياء كوصل حرف الروى . انظر النكت ١ / ٦٨٤ .

قالوا : مَنْو في الرفع ، وَمَنَا في النصب ، وَمَنِي في الجر .

ولا يزيدون على إلحاق حروف المد بـ - مَنْ - .

وقد حكى سيبويه كلتا اللغتين عن العرب دون أن يعزو اللغة الثانية إلى أصحابها حين قال : « اعلم أنك تُثْنِي - مَنْ - إذا قلت رأيتُ رجلين كما تُثْنِي أياً ، وذلك قولك : رأيتُ رجلين ، فتقول : مَنِين ، كما تقول أَيْنِ . وأتاني رجلان ، فتقول : مَنان ، وأتاني رجالٌ ، فتقول : مَنون . وإذا قال : رأيتُ رجلاً ، قلت : مَنين ، كما تقول أَيْنِ . وإن قال رأيتُ امرأةً ، قلت : مَنه ، كما تقول آيَةً . فإن وصل قال : مَنْ يا فتى ، للواحد والاثنين والجمع . وإن قال رأيتُ امرأتين ، قلت : مَنتين ، كما قلت أَيْنين فإن قال : رأيتُ نساءً قلت : منات ، كما قلت آياتٍ ، إلا أن الواحد يخالف - أياً - في موضع الجر والرفع ، وذلك قولك أتاني رجلٌ ، فتقول : مَنْو ، وتقول مررتُ برجلٍ ، فتقول : مَنِي وحدثنا يونس أن ناساً يقولون أبداً : مَنَا وَمَنِي وَمَنو ، عنيت واحداً أو اثنتين أو جميعاً في الوقف »^(١) .

تعقيب :

إن الزيادات التي تلحق - مَنْ - في الاستفهام عن النكرة في الوقف في كلتا اللغتين ليست بإعراب و- مَنْ - باقية على بنائها ، وإنما هي علامات على الإعراب المُستحق للمسئول عنه ضَمَّنوها - مَنْ - ليحكوا ما تكلم به المسئول في الوقف ، ودليل ذلك ما أجاب عنه ابن الأنباري في قوله : « والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن - مَنْ - مَبْنِيَّةٌ ، والمبني لا يلحقه الإعراب .

والثاني : أن الإعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف ، وهذا بعكس الإعراب ؛ يثبت في الوقف ، ويسقط في الوصل ، فدلَّ على أنه ليس بإعراب »^(٢) .

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٨ - ٤١٠ .

(٢) أسرار العربية ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ، وانظر اللباب ٢ / ١٣٨ .

والحكاية بـ - مَنْ - عن النكرات في أكثر اللغات هي الأفصح^(١) ، وهي أن يُحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب ، وإفرادٍ وتثنية وجمعٍ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ؛ لأن الحكاية بها والحالة هذه تنصيصٌ من أوّل الأمر على أن المسئول عنه هو ما ذكره المسئول ليعلم أن القصد إليه دون غيره ، فضُمَّن - مَنْ - لفظه من علامات دلائل إعراب المسئول عنه ، وإفراؤه وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه ما يدلُّ عليه ، ولا يخفى أن في ذلك دفعا للبس لكونها يُحكى بها عن المفرد والمتنّى والجمع ، والمذكر والمؤنث .

أمّا حكاية الإعراب فقط في لغة لبعض العرب - وهي أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه بزيادة حروف المد ، ولا تُحكى علامات المتنّى والجمع والمؤنث - فإن ذلك « إجراء لـ - مَنْ - على أصلها من صلاحيتها للكلِّ بلفظٍ واحد »^(٢) . وهذا قول سيبويه : « وإنما فعلوا ذلك بـ - مَنْ - لأنهم يقولون : مَنْ قال ذاك ؟ فيَعنون ما شاءوا من العدد »^(٣) .

(١) انظر شرح الأشموني ٤ / ١٧١ .

(٢) شرح الرضوي ٣ / ٧٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١٠ .

الحكاية ب- مَنْ - في الاستفهام عن المعارف :

إن عامة العرب لا يُجيزون الحكاية بها عن المعارف ، بل أجازوا الحكاية بها عن النكرات وإن كان لهم في ذلك لغتان كما سبق ؛ وذلك للتفريق بين المعرفة والنكرة .

فإذا قيل : رأيتُه ، أو رأيتُ عبدَ الله أو الرجلَ .

قالوا : مَنْ هو ، ومَنْ عبدُ الله ، ومَنْ الرجلُ ؟

وبعض العرب يحكون بها عن المعارف في الوقف كما في النكرات ، حيث يُنزلون المعرفة منزلة النكرة .

فإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله .

قالوا : مَنْنا ؟ وقسْ على ذلك باختلاف الإعراب والعدد .

وقد حكى ذلك سيبويه دون أن يعزو لغة الجواز إلى أصحابها في قوله : « وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجلُ : رأيتُ عبدَ الله ، فتقول : مَنْنا ؟ لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه ، أو رجلاً أنت عنده مَن تعرفه بعينه ، فإنما تسأله على أنك مَن تعرفه بعينه ، إلا أنك لا تدري الطويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيد أم ابن عمر ؟ فكهوا أن يُجرى هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين . وكذلك رأيتُه ورأيتُ الرجلَ ، ولا يحسن لك أن تقول فيهما إلا : مَنْ هو ومَنْ الرجلُ ؟ وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم ، فيقول : مع مَنين ؟ وقد رأيتُه ، فيقول : مَنْنا ، أو رأيتَ مَنْنا ؟ »^(١) .

تعقيب :

إن عدم الحكاية بها عن المعارف في أكثر اللغات هو الأوضح ، وذلك من وجهين ؛

(١) الكتاب ٢ / ٤١٢ .

الأول : أنْ مَنْعَ الحكاية بها عن المعارف وجواز ذلك في النكرات فيه تفريق بين المعرفة والنكرة ، ولا سبيل لذلك إلا بالمنع إذا كان المُستفهم عنه معرفة ، وبالجواز إذا كان نكرة ، وهذا ما يظهر من قول سيبويه : « فكَرَهُوا أنْ يُجْرَى هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين »^(١) .

الثاني : أنْ المعارف إذا استفهم بها عنها ذُكِرَتْ في الأغلب إمَّا محكيةً أو غيرَ محكية^(٢) ، بخلاف النكرات ، فإنها لا يمكن أن تُذكر بعد - مَنْ - لمن قال : جاءني رجلٌ ، فلا تقول : مَنْ رجلٌ ؟

ولذا أجازوا حكايتها عن النكرات ولم يُجيزوا حكايتها عن المعارف لوجود ما يمكن حكايته . وهو المُستفهم عنه .

أمَّا من أجاز حكايتها عن المعارف من العرب فإنهم أرادوا بذلك أن يُعلموا المتكلم بأن المُستفهم عنه غير معروف ، فأنزلوا المعرفة منزلة النكرة لتكون الحكاية بها دلالةً لإعلام المتكلم بأن المعرفة المذكورة مجهولة كالنكرة ، وهو الظاهر من تعليل سيبويه في قوله : « وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممَّن يعرفه بعينه ، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المُحدِّث ، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأل حين قال : رأيتُ رجلاً »^(٣) .

(١) الكتاب ٢ / ٤١ .

(٢) تقدم أن أهل الحجاز : يجيزون حكاية الاسم إذا كان علماً لعاقل ، فقالوا : من زيداً ؟ لمن قال : ضربت زيداً . أما بنو تميم يرفعون ما بعد - من - ولم يحكوا إطلاقاً . انظر ص ١٨٠ فما بعدها .

(٣) الكتاب ، نفس الجزء والصفحة ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ج ٣ ورقة ١٧٨ ب .

المطلب الثالث : اختلافهم في كيفية البناء

١ - حيث - بين البناء على الضم والفتح .

٢ - ذُيِّتِ المخففة - بين البناء على الفتح والضم والكسر .

حيث^(١) - بين البناء على الضم أو الفتح :

الأشهر في - حيث - البناء على الضم ، وهي لغة قيس وكنانة ، تشبيهاً لها ب- قَبْلُ وبعْدُ - وهو الذي عليه القرآن الكريم^(٢) .

وبنو تميم^(٣) يبنونها على الفتح في كلِّ حالٍ تشبيهاً لها ب- أَيْنَ - ، وقد حكى سيبويه لغتي البناء على الضم والبناء على الفتح في عدَّة مواضع من كتابه دون أن يعزو لغة البناء على الضم أو البناء على الفتح إلى قوم بعينهم ، فمن ذلك قوله : « فالفتح في الأسماء قولهم : حَيْثُ وَأَيْنَ وَكَيْفَ ... والضَّمُّ نحو : حَيْثُ وَقَبْلُ وبعْدُ »^(٤) . وقال في باب الظروف المبهمة غير المتمكِّنة : « فأما ما كان غايةً نحو : قَبْلُ وبعْدُ وحَيْثُ فإنهم يُحرِّكونه بالضممة . وقد قال بعضهم : حَيْثُ ، شَبَّهوه بأَيْنَ »^(٥) .

(١) جاء عن العرب في إعراب - حيث - أربع لغات :

الأولى : البناء على الضم . الثانية : البناء على الفتح . الثالثة : البناء على الكسر ، وهي لغة لم يحدد أصحابها . الرابعة : الإعراب بالحركات الثلاث وكان لبني أسد وبني فقعس . والذي يعيننا منها البناء على الضم أو الفتح لكون سيبويه لم يرو إلا لغتي البناء على الضم والبناء على الفتح . وانظر لغاتها على سبيل المثال : اللسان ٢ / ١٤٠ (ح ي ث) ، وشرح المفصل ٤ / ٩١ ، ومغني اللبيب ١ / ١٥١ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٠٥ ، وحيث لغاتها وتراكيبها النحوية ص ٤ - ١٧ .

(٢) انظر إحصاء بالآيات التي وردت فيها هذه الكلمة في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٣) نقل النحاس عن الكسائي أن لغة البناء على الضم لبني قيس وكنانة ، ولغة البناء على الفتح لغة تميم كما سيأتي . ونقل ابن منظور عن الكسائي أيضاً أن لغة البناء ، على الفتح لَطُهَيَّة وَيَرْبُوع من بني تميم حين قال : « قال الكسائي : سمعت في بني تميم من بني يَرْبُوع وطُهَيَّة مَنْ ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع ، فيقول : حيث التقنيا ، ومن حيث لا يعلمون ، ولا يصيبه الرفع في لغتهم » ٢ / ١٤٠ . وأخذ الدكتور عبد الله البركاتي بما نقله ابن منظور عن الكسائي إذ عزا لغة البناء على الضم لأهل الحجاز وجمهور بني تميم وغيرهم من بقية القبائل العربية . انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٢٢ ، وأخذت أنا في المسألة بما نقله النحاس عن الكسائي لكونه أقدم نصاً .

(٤) الكتاب ١ / ١٥ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٦ ، وانظر ص ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٣١ .

إلا أنّ النحاس نقل عن الكسائي أن لغة البناء على الضم لقيس وكنانة ، ولغة البناء على الفتح لبني تميم في قوله : « قال الكسائي : الضم لغة قيس وكنانة ، والفتح لغة بني تميم »^(١) .

تعقيب :

حيث ظرف مبهم من الأمكنة ، ومهما يكن فإنها في كلا الحالتين لم تخرج من دائرة البناء سواء أكان البناء الضم أم الفتح ، وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إذ لا تستعمل إلا مضافةً إلى جملة ، فهي مبهمة في نفسها ومفتقرة إلى جملة بعدها توضّحها فبنيت كبناء الموصولات^(٢) . وهذا التوجيه لسبب بنائها أصلًا أخذ به النحاة لبناء الاسم عندما يُشبه الحرف في موضعٍ من المواضع الأربعة^(٣) ، وهو شبه الاسم للحرف في الافتقار اللازم كالموصولات ، وأضاف العكبري وجهين لسبب بنائها على ما قال به النحاة يمكن ذكرهما تعضيداً للتوجيه الأول في سبب بنائها ، وهما : مخالفتها لنظائرها من ظروف الأمكنة ؛ لأنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة إلا - حيث - فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها .

والآخر : تضمُّنها معنى حرف الإضافة ، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُنى ، واستمع إلى قوله : « وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها ناقصة لا تتم إلا بجملة توضّحها فهي كالذي .

والثاني : أنها خرجت عن نظائرها من أسماء الأمكنة فإن مبهمها يتضح بالإضافة إلى مفرد ، نحو : خلَّفَكَ وَقُدَّامَكَ .

(١) إعراب القرآن ١ / ٢١٣ .

(٢) انظر شرح المفصل ٤ / ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٠٥ .

(٣) انظر ص ١٣١ .

والثالث : أنها تَضَمَّتْ معنى حرف الإضافة ، إذ مِنْ حُكْمِ كُلِّ مضافٍ أن يظهر بعده حرف الإضافة ، نحو : غُلامُكَ ، وثوبُ حَزٍّ ، وقُدَّامُكَ . فلمَّا لم يظهر كان مُتضمَّنًا لها ، والاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحرف بُني «(١)» .

والأصل في - حيث - أن تُسَكِّنَ ثاؤها إلا أنه حُرِّكَ آخِرُهَا لئلا يلتقي ساكنان ، وعِلَّةُ بنائها على الضَّمِّ أو الفتح أجاب عنه ابن يعيش في قوله : « فمنهم مَنْ فتح طلباً للخِفَّةِ لِثِقَلِ الكسرة بعد الياء كَأَيِّنَ وَكَيْفَ . ومنهم مَنْ شَبَّهَهَا بالغايات فَضَمَّهَا كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَوَجَّهَ الشَّبَهَ بينهما أَنَّ حَقَّ حَيْثُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ظَرْفُ أَنْ تُضَافَ إِلَى المَفْرُودِ كغيرها من ظروف الأمانة نحو : أَمَامَكَ وَقُدَّامَكَ ونحوهما ، فلمَّا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ صارتُ إِضَافَتُهَا كلاً إِضَافَةً فَأَشْبَهَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ فِي قِطْعَتَيْهِمَا عَنِ الإِضَافَةِ إِلاَّ أَنَّ الحَرَكَةَ فِي - حيث - لالتقاء الساكنين ، وفي قَبْلُ وَبَعْدُ لِلبناءِ »(٢) .

(١) اللباب ٢ / ٧٩ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ٩١ ، وانظر حيث لغاتها وتراكيبها النحوية ص ٢٤ - ٣٠ .

ذَيْتٌ ^(١) :

سُمِعَ عن العرب في حركة بناء - ذَيْتٌ - إذا خُفِّفَتْ ^(٢) ثلاث لغات ؛

الأولى : وهي الأكثر - بناؤها على الفتح ، نحو : قال فلانٌ ذَيْتٌ وذَيْتٌ ^(٣) .

والثانية : بناؤها على الضم ، نحو : قال فلانٌ ذَيْتٌ وذَيْتٌ .

والثالثة : بناؤها على الكسر ، نحو : قال فلانٌ ذَيْتٌ وذَيْتٌ .

حكى سيويه ذلك في قوله : « ومنهم من يقول : ذَيْتٌ فَيُخَفِّفُ ، ففيها إذا خُفِّفَتْ ثلاث لغات : منهم من يَفْتَحُ كما فَتَحَ بعضهم حَيْثُ وَحَوَّثَ . وَيَضُمُّ بعضهم كما ضَمَّتْهَا - أي حَيْثُ - العرب . وَيَكْسِرُونَ أيضاً كما كَسَرُوا أَوْلَاءَ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الآنَ إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ » ^(٤) .

تعقيب :

الأصل في - ذَيْتٌ - أن تكون ساكنة الآخر على أصل البناء ، وحركتها سواءً أكانت الفتحة أم الضمة أم الكسرة لالتقاء الساكنين ؛ لأنها اسمٌ مبهمٌ غيرٌ ^(٥) متمكِّنٌ

(١) أصل - ذيت - ذِيَّةٌ ، ثم حُذِفَت لام الكلمة وهي الياء الثانية وأُبدِلَ منها التاء كما في - بنت - والوقف عليها بالتاء كما على - بنت وأخت - فصارت التاء بمنزلة ما هو من نفس الحرف وهي اسم كناية يُكْنَى بها عن المقال ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلاً مكررة مع فصلهما بالواو . انظر المسائل العضديات ص ١٤٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٢ ، ودرة الغواص ص ١٣٨ ، ولباب الإعراب للإسفرائيني ص ١٩٨ ، والنحو الوافي ٤ / ٥٨٣ .

(٢) أما إذا كانت بتضعيف الياء نحو - ذِيَّةٌ - فلا تكون إلاً مفتوحة لثقل التشديد والوقف عليها بالهاء . انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٣ ، وشرح الرضى ٣ / ١٥٣ .

(٣) يُعْرَبُ الجزءان معاً مبنيين إما على الفتح ، وإما على الضم ، وإما على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه في الجملة . انظر حاشية الضبان ٤ / ٨٨ ، والنحو الوافي ٤ / ٥٨٣ ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب ص ٣٧٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٩٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥ .

يُكْنَى بها عن المقال^(١) ، وسبب تَصْرُفِ العرب في حركة بنائها هو كثرة تَصْرُفِها في نفسها ، إذ تكون مَرَّةً بالهاء وتضعيف الياء ، نحو : ذِيَّة ، وإذا كانت كذلك بِنيتها على الفتح في الوصل ، وعلى السكون في الوقف ، ومَرَّةً تكون بحذف لامها وإبدال التاء منها ، نحو : ذَيْت ، ولك فيها اللغات الثلاث ، كما أنها تقع مبتدأةً وغير مبتدأة في الجملة ، نحو : قال فلانٌ ذَيْتٌ وذَيْتٌ ، وذَيْتٌ وذَيْتٌ قوله ، وهذا ما أرجع إليه الزجاج سبب اختلاف حركتها وعَدَمِ إجماع العرب على لزومها حركةً واحدة مثل - أَيْنَ وكَيْفَ - حين قال : « فَإِنْ قال قائلٌ : فهل يجوز في - أَيْنَ - الفتح والكسر لالتقاء الساكنين ؟ قيل له : إِنَّمَا تَصْرُفُ الحركاتِ في الشيء على قَدَرِ تَصْرُفِهِ في نفسه و- أَيْنَ - لا تكون إلا على لفظٍ واحد ، وجهةٍ واحدةٍ ، موضوعةً أبدأً في صدر الكلام . و- ذَيْتٌ - كانتُ - ذِيَّةً - مَرَّةً ثم صارتُ - ذَيْتٌ - فصرَّفتُ بكثرة الحركات لكثرة تَصْرُفِها ، وتَصْرُفُها أنها تكون مَرَّةً بالهاء وتشديد الياء ، ومَرَّةً بالتاء وتخفيف الياء ، وتقعُ مبتدأةً وغيرُ مبتدأةً »^(٢) .

أمَّا تباين العرب في حركة بنائها فمرده أن مَنْ فتح كان طلبياً للخِفة لِثقل الكسرة مع الياء كما في - أَيْنَ وكَيْفَ - وهي الأكثر في لغاتها ، ورجَّحها الزجاج^(٣) .

وَمَنْ ضَمَّ شَبَّهَها ب- حَيْثُ - لأن - ذَيْتُ - إخبارٌ بغاية الأمر فُبْنيت على الضَّم كما بُنيت^(٤) - حَيْثُ - .

وَمَنْ كَسَرَ شَبَّهَها ب- جَيْرِ^(٥) - على أصل التقاء الساكنين ؛ لأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر^(٦) .

(١) المفهوم من كلام النحاة أن - ذَيْتٌ وذَيْتٌ ، وكَيْتٌ وكَيْتٌ - يُكْنَى بأيهما عن الأفعال والمقال ، ولكن جاء في درة الغواص ما نصه : « العرب تقول : كان من الأمر كَيْتٌ وكَيْتٌ ، وقال فلانٌ ذَيْتٌ وذَيْتٌ ، فيجعلون - كَيْتٌ وكَيْتٌ - كناية عن الأفعال ، و- ذَيْتٌ وذَيْتٌ - كناية عن المقال » ص ١٣٨ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) انظر ما ينصرف ص ٩٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٧ ، وشرح الرضى ٣ / ١٥٣ .

(٤) انظر ما ينصرف نفس الصفحة .

(٥) حرف جواب مثل - نَعَمْ - .

(٦) انظر اللباب ٢ / ٧٥ ، وشرح الرضى ٣ / ١٥٣ .

المبحث الثاني

في الحروف

- ١ - ما النافية بين الإعمال والإهمال .
- ٢ - لا - النافية للوحدة بين الإعمال والإهمال .
- ٣ - إنْ - المخففة بين الإعمال والإهمال .
- ٤ - إذن - بين الإعمال والإهمال .
- ٥ - مِنْ - حركة النون إذا كان بعدها الألف واللام أو ألف الوصل .

ما - النافية^(١) بين الإعمال والإهمال :

أعمل الحجازيون - ما - النافية في الجملة الاسمية - بشروط سأعرض لها بالتفصيل - فرفعوا المبتدأ ليكون اسماً لها ، ونصبوا الخبر ليكون خبراً لها ، فقالوا : ما زيدٌ منطلقاً ، شَبَّهوها بـ - ليس - أمّا بنو تميم فإنهم أهملوها ولم يُعملوها في رُكني الجملة ؛ لأنها حرف غيرٌ مختصٌ بالجملة الاسمية ، فقالوا : ما زيدٌ منطلقٌ .

وقد عقد سيويه لها باباً أسماه باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وقال فيه : « وذلك الحرف - ما - تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً .

وأمّا بنو تميم فيُجرونها مجرى - أمّا - و- هلٌ - أي لا يُعملونها في شيء . وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل وليس - ما - كليس ، ولا يكون فيها إضمار .

وأمّا أهل الحجاز فيُشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف^(٣) .

إلا أن إعمالها في لغة أهل الحجاز له شروطٌ خمسة^(٤) ذكرها سيويه في مواطن

(١) اختلف البصريون والكوفيون في العامل في الخبر المنصوب بعد - ما - النافية ؛ فذهب البصريون إلى أن - ما - تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها . وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الجر . والراجح ما قال به البصريون لأن كثيراً من الحروف الجارة حُذفت ولم يُنصب ما بعدها نحو : كفى بالله شهيداً ، ولو حذفت الجار لقلت : كفى الله شهيداً . انظر الإنصاف ١٦٥ / ١ فما بعدها ، وجمع الهوامع ٢ / ١١٠ .

(٢) يوسف ، آية (٣١) . وقرأ ابن مسعود يرفع الخبر على لغة بني تميم . انظر الكشاف ٢ / ٣١٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٥٧ - ٥٩ .

(٤) زاد بعض النحاة شرطاً سادساً ، وهو : ألا تتكرر - ما - نحو : ما ما زيد قائمٌ ، لأن الأولى نافية ، والثانية نعت النفي ، ونفي النفي إثبات . انظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤ .

من كتابه ، وهي :

الأول : ألا يتقدم خبرها الذي ليس شبيه جملة على اسمها ؛ لأنها ليست بقوة الفعل فتصرف كصرفه ، وعبر سيبويه عن ذلك بقوله : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مضيء من أعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخرًا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن عبد الله أخوك ؛ لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف - إن - كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك ما »^(١) .

الثاني : ألا ينتقض النفي بإلا ؛ لأنهم أعملوها لتضمنها معنى - ليس - وهو النفي . ونقض النفي مخالف لذلك ، قال سيبويه : « وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوي فيه اللغتان . ومثله قوله عز وجل : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(٢) لم تقو - ما - حيث نقضت معنى - ليس - كما لم تقو حين قدمت الخبر . فمعنى ليس النفي فإن قلت : ليس زيد إلا ذاهبًا ، أدخلت ما يوجب فلم تقو - ما - في باب قلب المعنى »^(٣) .

الثالث : ألا يُبدل من خبرها موجب ، نحو : ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، لتناقض النفي وصارت بمنزلة : ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به ، وأوضح ذلك سيبويه في قوله : « ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، من قبل أن - بشيء - في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما فُبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، استوت اللغتان ، فصارت - ما - على أقيس الوجهين ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، فكأنك قلت : ما أنت إلا شيء لا يُعبأ به »^(٤) .

(١) الكتاب ١ / ٥٩ .

(٢) يس ، آية (١٥) .

(٣) الكتاب نفس الجزء والصفحة .

(٤) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها الذي ليس شبه جملة على الاسم ، نحو :
ما طعامك زيداً آكلٌ ، وعِلته أن ذلك لا يجوز أيضاً فيما حُمِلت عليه ، وهي - ليس -
قال سيويه : « ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتلاً ؛
لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقم في - كان وليس - أن تقدم ما يعملُ فيه الآخرُ »^(١) .

الخامس : ألا يُزاد بعدها - إن - نحو : ما إن زيدٌ قائمٌ ؛ لأن - إن - نافية ،
ووجودها ينقض النفي ، ونفي النفي إثباتٌ ، وعرضَ سيويه لذلك في قوله :
« وتكون - أي إن - في معنى - ما - قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي
غُرُورٍ ﴾^(٢) أي : ما الكافرون إلا في غرورٍ وتصرفُ الكلام إلى الابتداء كما صرفتها
- ما - إلى الابتداء في قولك : إنما ، وذلك قولك : ما إن زيدٌ ذاهبٌ »^(٣) .

وهذه الشروط في إعمال - ما - في لغة أهل الحجاز لم نجد لها مطردة دائماً ،
إذ وجدنا من النحاة من يُعقب على كلِّ شرطٍ منها بوجد ما يخالفه^(٤) .

تعقيب :

ذكرتُ فيما سبق أن الحجازيين قد أعملوا - ما - النافية في الجملة الاسمية
بشروطٍ أشرتُ إليها فرفعوا الاسم ونصبوا الخبر ، وأنَّ بني تميم قد أهملوها ولم
يُعملوها في شيء .

ولكن ما قياس إهمالها أو إعمالها في كلتا اللغتين ؟ وأيها أقوى قياساً ؟

وللإجابة عن هذين السؤالين أقول : إنَّ سيويه يقول بأن لغة بني تميم في ذلك
هي القياس حين قال : « وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى - أمّا - و - هل - وهو
القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، وليس - ما - كلياً ، ولا يكون فيها إضمار .

(١) الكتاب ١ / ٧١ .

(٢) الملك ، آية (٢٠) .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧١ فما بعدها ، والارتشاف ٢ / ١٠٣ فما بعدها ، وشرح ابن

عقيل ١ / ٢٤٣ فما بعدها .

وأما أهل الحجاز فيُشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها»^(١). والذي دفع سيبويه إلى الحكم بقياس - ما - التميمية هو عَدَمُ اختصاص - ما - بالجملة الاسمية ، فهي تدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجملة الاسمية مثل - أمّا - و- هلْ - وهمزة الاستفهام وغيرها من الحروف غير المختصة ، وتنظير سيبويه ل- ما - النافية بالحروف غير المختصة يُقوّي قياس التميمية ؛ لأن الحروف غير المختصة لا تعمل في الأصل ، بخلاف الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال فإنها عاملة كحروف الجرّ وحروف الجزم ، وقد شرح وفصّل ابن يعيش قول سيبويه في قوله : « اعلم أنّ - ما - حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال ، وقياسه ألاّ يعمل شيئاً ؛ وذلك لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حدّ همزة الاستفهام وهلْ ، ألا ترى أنّك لما قلتَ : هلْ قام زيدٌ ، وهلْ زيدٌ قائمٌ ، فوكّيه الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، لم يجر إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها ، فهذا هو القياس في - ما - لأنك تقول : ما قام زيدٌ ، كما تقول : ما زيدٌ قائمٌ ، فيليها الاسم والفعل غير أنّ أهل الحجاز يُشبهونها بليس ، ويرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر كما يُفعل بليس كذلك ، تقول : ما زيدٌ منطلقاً ، وما أخوك خارجاً ، فاللغة الأولى أقيس ، والثانية أفصح»^(٢).

كما حاول ابن القوّاس أن يبسط القول في أسباب تقوية قياس إهمالها بما يتفق والعقل ، استمع إليه يقول : « والأصل في - ما - أن لا تعمل ؛ لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعي الاسم والفعل ، فقياسه أن لا يعمل ، لأنه لو عمل وهو غير مختصّ فإمّا أن يعمل في أحدهما دون الآخر ، وهو ترجيح من غير مرجح ، أو فيهما معاً ، وهو محال ؛ لأن الحرف في العمل فرع على الفعل . ولما لم يعمل الفعل مع أصالته إلاّ في نوع واحد وهو الاسم ، وجب أن لا يعمل الحرف إلاّ إذا كان مختصّاً ، وإلاّ لأنحطّ الأصل عن الفرع ، وهو محال . إلاّ أن أهل الحجاز أجروها مجرى ليس في العمل لِشَبْهِهَا بِهَا»^(٣).

(١) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٢) شرح المفصل ١ / ١٠٨ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٦ .

وبذا يكون القياس الذي يراه سيويوه في - ما - الحجازية هو التشبيه بليس حال إعمالها لما رأوها داخلةً على المبتدأ والخبر دخولَ ليس عليهما ، ونافيةً للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها ، وأن قياس التميمية عَدَم الاختصاص ولذا أهملت ورأى أن ذلك أقوى القياسين ، وواقفه في ذلك معظم النحاة^(١) .

غير أن بعض النحويين لَحَظَ أقيسةً أُخرى في إعمال - ما - الحجازية غير ذلك القياس الذي قال به سيويوه ، فالمبرد يرى إعمال - ما - في لغة أهل الحجاز كونها مُرادفةً لليس ، وذلك لِخُلُوصِهما في المعنى الدلالي ، وَعَدَمِ الفصل بين نفييهما ، وإغناء كلِّ واحدةٍ منهما عن الأخرى ، حيث قال : « تقول : ما زيدٌ قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز ، وذلك أنهم رأوها في معنى - ليس - تقع مبتدأةً ، وتَنفِي ما يكون في الحال ، وما لم يقع . فلَمَّا خَلَصَتْ في معنى - ليس - ودَلَّت على ما تدلُّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصلٌ البتة حتى صارت كلُّ واحدةٍ تُغني عن الأخرى أجروها مجراها »^(٢) .

كما أن الزجاجي أدلى برأيه في إعمال - ما - حيث قال : « وإنَّ المشددة وإخواتها ، و- ما - في لغة أهل الحجاز تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه »^(٣) . فهو يرى مضارعتها للأفعال ، إذ تدخل على اسمين كما أنَّ الفعل كذلك ، نحو : ضرب زيدٌ خالدًا ، فشُبِّه اسمُها بالفاعل ، وخبرها بالمفعول ، وبذلك يكون هناك قياسان آخران يضافان إلى قياس سيويوه في إعمال - ما - الحجازية .

(١) انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، والأصول ١ / ٩٢ ، والجمل ص ١٠٥ ، والإيضاح العضدي ص ١٢١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٢٩ ، وشرح ملححة الإعراب ص ٢٤٩ ، وأسرار العربية ص ١٤٣ ، واللباب ١ / ١٧٥ ، والتهديب الوسيط في النحو ص ١٣٥ ، وشرح التحفة الوردية ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٢ ، وشرح اللؤلؤة في علم العربية ص ٢٥٧ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥١ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٨٨ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٥ .

ورُبَّ سائلٍ يسأل فيقول : ما موقفك أنت من قياس كلتا اللغتين ؟ وأيهما تُرجح على الأخرى ؟

فجوابه : أنَّ لكلٍ منهما قوَّةً في القياس - كما سبق عرضه - لا يمكن معه أن تُرجح إحداهما على الأخرى ، أو تردَّ إحداهما بالأخرى ، ويُعضدُّ موقفي من قبل موقف ابن جني من ذلك في إجابته حين قال : « اعلم أنَّ سِعةَ القياس تُبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أنَّ لغة التميميين في تركِ إعمالٍ - ما - يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكلٍ واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ، ولا يُخلد إلى مثله . وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسيلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبَلُ لها ، وأشدُّ أنساً بها . فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا . أولاً ترى إلى قول النبي - ﷺ - : « نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ »^(١) . هذا حُكْمُ اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس مُتدانيتين مُتراسلتين ، أو كالمُتراسلتين^(٢) . فابن جني كما ترى يُسوِّي بين قياس التميمية والحجازية ، ويردُّ ذلك إلى سِعةِ القياس عند الفريقين ، وعدم ردِّ إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأن لكلٍ واحدةٍ منهما مذهباً يقبله القياس .

(١) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما أخرجه البخاري بلفظ : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة

أحرف فاقروا ما تيسر منه » ٣ / ٢٢٧ (كتاب فضائل القرآن) .

(٢) الخصائص ٢ / ١٠ .

لا - النافية للوحدة بين الإعمال والإهمال :

أعمل الحجازيون - لا - النافية للوحدة في الجملة الاسمية - بشروط سأذكرها -
فرفعوا بها المبتدأ ، ونصبوا بها الخبر ، فقالوا : لا رجلٌ أفضلُ منك ، شَبَّهوها
ب- ليس - كُنْظيرتها - ما - النافية .

أما بنو تميم فإنهم أهملوها ولم يُعملوها في شيء ، فقالوا : لا رجلٌ أفضلُ منك ،
لكونها حرفاً غيرَ مُختص .

وسيبيوه أشار في عَرَضِ كلامه إلى إعمالها دون أن يعزو لغة الإعمال ، حيث
قال : « وقد جُعِلتْ - أي لا - وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس فمن ذلك قول
سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(١)

..... وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلُ منك ، في قول مَنْ جَعَلَهَا كليس
ويُجرىها مجراها ناصبةً في المواضع ، وفيما يجوز أن يُحمل عليها . ولم تُجعل - لا -
التي كليس مع ما بعدها كاسمٍ واحدٍ لئلا يكون الرفع كالتَّناصب «^(٢) . وكلامه
مُشعرٌ بأن من العرب مَنْ لا يُعمل - لا - النافية ، إلا أن من النحاة مَنْ نصَّ على أن
إعمالها لغة أهل الحجاز ، وإهمالها لغة بني تميم ، قال الإربلي^(٣) عن إعمالها عند أهل
الحجاز : « من صَنَفِي - لا - العاملة في الأسماء هي المُشابهة - ليس - ترفع الاسم ،
وتنصب الخبر ؛ لأنها إن دَخَلتْ على الجملة الاسمية وأفادت النفي كليس أُعملت عند
الحجازيين عملها »^(٤) .

(١) البيت من شواهد المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٥٠ ، وجمع افواضع

. ١١٩ / ٢

(٢) الكتاب ٢ / ٢٩٦ - ٣٠٠ .

(٣) هو علاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلبي البغدادي ، توفي سنة إحدى وأربعين وسبعمائة

معجم المؤلفين ١ / ٢٧٤ .

(٤) جواهر الأدب ص ٣٠٣ .

وقال أبو حيان عن إهمالها عند بني تميم : « والنقل عن بني تميم أنهم لا يعملونها إعمالَ ليس »^(١) . ومن قبلُ عزا كلتا اللغتين في - لا - إلى أصحابها الزمخشري حين قال : « خير - ما - و - لا - المُشَبَّهَتَيْنِ بليس هذا التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأمّا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء »^(٢) .

كما قال بذلك ابن هشام أيضاً : « وإعمال - لا - العمل المذكور - أي نصب الخبر بها - لغة أهل الحجاز أيضاً ، وأمّا بنو تميم فيهمّلونها »^(٣) .

وإذا كانت - ما - النافية المُشَبَّهَة بليس لا تعمل إلاّ بشروط كما سبق فإن - لا - هنا كذلك ، فهي لا تعمل إلاّ بشروط ثلاثة ، وهي :

الأول : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : لا رجلٌ أفضلَ منك ، وعَبَّرَ سيبويه عن ذلك بقوله : « وإنَّ جَعَلْتَهَا بمنزلة ليس كانت حالها كحال - لا - أي النافية للجنس إذ يُشْتَرَطُ في إعمالها أن يكون الاسم والخبر نكرتين - في أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة »^(٤) .

الثاني : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ، فلا يقال : لا قائماً رجلاً .

الثالث : ألاّ ينتقض النفي بإلاً ، فلا يقال : لا رجلٌ إلاّ أفضلَ منك ، قال سيبويه عن هذين الشرطين : « ولا يجوز : لا فيها أحدٌ إلاّ ضعيفاً ، ولا يحسن : لا فيك خيرٌ ، فإنّ تكلمتَ به لم يكن إلاّ رفعاً ؛ لأن - لا - لا تعمل إذا فصلَ بينها وبين الاسم ، رافعةً ولا ناصبةً »^(٥) .

(١) الارتشاف ٢ / ١١٠ .

(٢) المفصل ص ١٠٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٩٩ ، وانظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٩٩ ،

وشرح الأشموني ١ / ٣٦٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٩٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٩٩ .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق في - ما - و - لا - النافيتين أنَّ أهل الحجاز أعملوهما إعمال
- ليس - حيث شَبَّوهما بها ، إلاَّ أنَّ - ما - أقوى في الشَّبه بليس من - لا -
وذلك لأن - لا - تُخالف ليس من ثلاث جهات ؛

الأولى : أن إعمالها كليس قليل ، والأكثر فيها أن تعمل عمل - إنَّ - وهي
النافية للجنس ، قال سيبويه : « والنَّصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنك إذا قلت :
لا غلامَ ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس »^(١) . بخلاف - ما - فإنَّ الأكثر فيها
إعمالها .

الثانية : أنَّ ذَكَرَ خبرها قليل^(٢) ، ولم يُسمع إلاَّ في بيت أو بيتين كقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا^(٣)

أمَّا - ما - فإنه يُذكر معها خبرها على خلاف اختها - لا - .

الثالثة : أنها لا تعمل إلاَّ في النكرات ، وهو شرطٌ من شروط عملها كليس أمَّا
- ما - فإنها تدخل على المعرفة والنكرة كليس ، نحو : ما زيدٌ قائمًا ، وما رجلٌ
قائمًا .

ورُبَّ سائلٍ يسأل فيقول : لماذا اشترط في اسمها أن يكون نكرةً لكي تعمل ، ولم
يُشترط ذلك في اسم - ما - ؟

وجوابه : أن - ما - أقوى شَبهًا بليس من - لا - فجاز في - ما - أن تكون
أعمَّ تصرُّفًا وأكثر استعمالًا ، ومن عموم التصرُّف أن تدخل على المعرفة والنكرة ،

(١) الكتاب ٢ / ٣٠٤ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١ / ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٦٧ .

(٣) البيت مجهول القائل . وهو من شواهد شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٥٠ ، وشرح شنور
الذهب ص ١٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٩ .

ولضعف شبهه - لا - بليس لم تتصرف كتصرف - ليس - « فلذلك وجب في العمل أن تلزم طريقة واحدة ، وهي أن تختص بالعمل في النكرة دون المعرفة »^(١) .

ووجه آخر : هو أنّ - لا - الأكثر في استعمالها أن تنصب الاسم وترفع الخبر - وهي النافية للجنس - مثل - إنّ - حملاً على النقيض ، كما حكى ذلك سيبويه ، والنافية للجنس تختص بالدخول^(٢) على النكرات ، فلمّا لزمّت في أقوى حالها - وهو عملها عمل إنّ - أن تعمل في نكرة لزمّت هذا الحكم أيضاً في أضعف حالها . وهو عملها عمل ليس .

قال ابن يعيش : « - ما - أقعد من - لا - في الشبه بليس ، ولذلك كانت أعمّ تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في - لا - أن تنصب النكرة حملاً على - إنّ - ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها . وهو نصب الاسم ورفع الخبر . فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ، ولم تعمل إلا في نكرة »^(٣) .

أمّا قياس إعمالها وإهمالها عند الفريقين فيمكن توجيهه على ما ذكرته بالتفصيل في مبحث - ما - ولا حاجة بنا إلى التكرار هنا .

(١) علل النحو ص ٤٠٨ .

(٢) لا - النافية للجنس تختص بالدخول على النكرات لأنها تنفي نفيّاً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين ، وهي نظيرة - ربّ - و - كم - في الاختصاص بالنكرة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣ / ٢ .

(٣) شرح المفصل ١١٦ / ٢ .

إن - المخففة بين الإعمال والإهمال :

تعمل الحروف الناسخة المثقلة في الجملة الاسمية حيث تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها ، وترفع الخبر ويُسمى خبرها ، وذلك مشهور لا يحتاج إلى استدلال ، ومعروف لا يحتاج إلى بيان .

وما نحن بصده الآن هو - إن - المخففة دون سائر أخواتها ، حيث سُمع عن العرب إهمالها وإعمالها في الجملة الاسمية ؛ فالمشهور في أكثر اللغات إهمالها نحو : إن زيداً لقائمٌ ، وحينئذٍ تلزم خبرها اللام الفارقة بينها وبين - إن - النافية إذا أهملت هي أيضاً لئلاً تلتبس بها ، ويزول اختصاصها بالجملة الاسمية حيث يجوز أن تدخل على الأفعال الناسخة ، وظننت وأخواتها . وعن ذلك يقول سيبويه : « واعلم أنهم يقولون : إن زيداً لذهابٌ ، وإن عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة - لكن - حين خففها ، وألزمها اللام لئلاً تلتبس ب- إن - التي هي بمنزلة - ما - التي تنفي بها .

ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(١) إنما هي لعلها حافظٌ .
وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٢) إنما هي : لجميعٌ ،
و- ما - لغوٌ . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(٣) وإن نطُّنك
لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿^(٤) ،^(٥) .

(١) الطارق ، آية (٤) . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره وأبو جعفر يزيد بن القعقاع - لما - بتشديد الميم ، وهي بمعنى - إلا - في لغة هذيل ، يقولون : أقسمتُ عليك لما فعلت كذا ، أي إلا فعلت . وبذلك تكون - إن - نافية . انظر الإتحاف ص ٥٧٩ .

(٢) يس ، آية (٣٢) . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره - لما - بالتشديد . والقول فيها كالقول في الآية السابقة . انظر الإتحاف ص ٤٦٧ .

(٣) الأعراف ، آية (١٠٢) .

(٤) الشعراء ، آية (١٨٦) .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ .

أما إعمالها - وهي لغة قليلة - فقد عزاها سيبويه لأهل المدينة ، وعزاها النحاس لأهل الغور من تهامة ، كما نقل ابن منظور عن الليث^(١) أنه عزاها لأناس من أهل الحجاز ، فقال سيبويه : « وحدَّثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب مَنْ يقول : إنَّ عمراً لمنطلقٌ . وأهل المدينة يقرءون : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(٢) يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ »^(٣) . وقال النحاس : « من ذلك : إنَّ زياداً قائمٌ ، ف- إنَّ - مُخَفَّفَةٌ في معنى مُشَدَّدَةٌ . قال : أنشدنا الخليل بن أحمد :

إِنَّ الْحَيَّ وَالْقَوْمَ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ
لَأَهْلُ مَقَامَاتٍ وَشَاءٍ وَجَامِلٍ^(٤)

فقال : إنَّ الْحَيَّ ، على معنى : إنَّ الْحَيَّ فُخَفَّفَهَا ، وهي في معنى مُشَدَّدَةٌ ، وأهل الغور ينشدون هذا البيت مُخَفَّفاً وَيَنْصِبُونَ ، وأهل نجد يرفعون فيقولون : إنَّ الْحَيَّ وَالْقَوْمَ وكان ابن مسعود يقرأ : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ مُخَفَّفَةً وَيَنْصِبُ بِهَا »^(٥) .

وقال الليث : « وللعرب لغتان في - إنَّ - المُشَدَّدَةٌ : إحداهما الثَّقِيلُ ، والأخرى التَّخْفِيفُ ، فَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ بِهَا إِلَّا أَنَّ نَاساً مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ عَلَى تَوَهُّمِ الثَّقِيلَةِ »^(٦) .

تعقيب :

رأينا فيما أسلفنا ثلاثة نصوص وقفنا من خلالها على أصحاب لغة إعمال - إنَّ - المُخَفَّفَةٌ ، فالأول : لسيبويه الذي قال : إنَّ أهل المدينة يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ . والثاني :

(١) هو الليث بن نصر بن يسار الخرساني ، كان رجلاً صالحاً اتحل كتاب العين للخليل لينفق كتابه باسمه ، وقيل : هو مصنف العين . وكان بارعاً في الأدب بصيراً بالشعر والغريب والنحو . بغية الوعاة ٢ / ٢٧٠ .

(٢) هود ، آية (١١١) . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي ، وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد إنَّ وتخفيف لما ، وابن عامر وحفص وحمزة بتشديدهما . الإتحاف ص ٣٢٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٤) البيت من شواهد الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٤٧ .

(٥) شرح أبيات سيبويه ص ٥٧ فما بعدها .

(٦) اللسان ١٣ / ٣٠ (أن ن) .

لأبي جعفر النحاس الذي صرَّح بنسبة هذه اللغة لأهل الغور من تهامة . والثالث : قول الليث أن ناساً من أهل الحجاز يُخفِّفون ويَنصبون .

وعليه فإنَّ أهل المدينة وأهل تهامة وطائفةً من أهل الحجاز يُخفِّفون ويُعملون ، ورُبَّما كان المراد بأهل الغور وأهل الحجاز أهل مكة ومن يوافقهم من هذيل الذين قرأ ابن مسعود على لغتهم - فيما يبدو - ؛ لأن مكة هي التي تُعنى غالباً بأهل الحجاز ، وقد تُعدُّ أيضاً في الغور^(١) ، أي تهامة . ويُؤيِّد ذلك أن ابن كثير وابن مُحيصن^(٢) وهما مكِّيَّان يقرآن بتخفيف - إن - ونَصَب - كُلاً - وقياسهم في إعمالها يجيب عنه سيبويه في قوله : « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلَمَّا حُذِف من نفسه شيء لم يُغيِّر عَمَلَه كما لم يُغيِّر عَمَلُ - لم يَكُ - و - لم أُبَل - حين حُذِف »^(٣) .

إلَّا أنَّ الأكثر والأشهر والأقيس إهمالها مع التخفيف ؛ لأن الحروف الناسخة إنما عَمِلَتْ لاختصاصها بالجملة الاسميَّة ، وإذا خُفِّفَت زال اختصاصها وجاز دخولها على الجملة الفعلية ، ويُقوِّي ذلك أنَّ تلك الحروف الناسخة إذا دَخَلَتْ عليها - ما - كَفَّتْهَا^(٤) عن العمل لزوال اختصاصها أيضاً ، قال المألقي^(٥) : « والقياس فيها ألاَّ تَعْمَل إذ لا اختصاص لها كما تقدَّم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخه من الأفعال المذكورة »^(٦) . أي كان وأخواتها ، وظن وأخواتها . وهذا هو الظاهر من قول سيبويه : « وأمَّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها

(١) انظر لغة قريش ص ٢٢٦ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . روى له مسم : توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة . غاية النهاية ٢ / ١٦٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٤) إلَّا - ليت - حيث يجوز إعمالها وإهمالها مع - ما - .

(٥) هو أحمد بن عبد النور أبو جعفر المألقي ، كان عالماً بالنحو مشاركاً في المنطق والعروض وقرض الشعر ، من آثاره شرح الجزولية . توفي سنة اثنتين وسبعمائة . بغية الوعاة ١ / ٣٣١ .

(٦) رصف المباني ص ١٠٨ ، وانظر تعليق الفرائد ٤ / ٥٩ .

في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها ما»^(١) . وأضاف المبرد توجيهاً آخر يُقَوِّي قياسَ إهمالها في قوله : « وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهتُ الفعل في اللفظ لا في المعنى - أي أنها على ثلاثة أحرف - فلما نَقَصْتُ عن ذاك اللفظ الذي به أشبهتُ الفعل رَجَعُ الكلامُ إلى أصله ؛ لأنَّ موضعَ - إنَّ - الابتداء ، ألا ترى أنَّ قولك : إنَّ زيدا منطلقٌ ، إنما هو زيدٌ منطلقٌ في المعنى ، ولما بَطَل عملها عاد الكلام إلى الابتداء»^(٢) .

(١) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٢) المقتضب ١ / ٥٠ .

إِذْنٌ^(١) - بين الإعمال والإهمال :

أعمل عامة العرب - إِذْنٌ - وهو حرف جواب وجزاء - بشروط سأذكرها -
فنصبوا بها الفعل المضارع ، وعدّوها من جملة نواصب^(٢) المضارع ، نحو : إِذْنُ
أُكْرِمَكَ ، لمن قال : سأزورك غداً .

وبعض العرب - وهم قليل - لا يُعملونها مع استيفاء الشروط ، والفعل بعدها
مرفوع ، نحو : إِذْنُ أُكْرِمُكَ ؛ لأنها حرف غير مُختص .

حكى ذلك سيبويه دون أن يعزو إهمالها لقوم بعينهم حيث قال : « وزعم عيسى
ابن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون : إِذْنٌ أَفْعَلُ ذاك ، في الجواب . فأحيرتْ يونس
بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذَا ، ولم يكن لِيَرَوِيَّ إِلَّا مَا سَمِعَ ، جعلوها بمنزلة - هَلْ -
و- بَلْ - »^(٣) .

ولم يعزها غيره من النحاة أيضاً ، قال ابن عصفور : « وبعض العرب يُلغِيها »^(٤) .
وذكر المرادي مع كون إلغائها لغةً أنها قليلة نادرة لا يُقبل رُدُّها ، حيث قال :

(١) اختلف النحاة في حقيقة - إِذْن - ويتمثل اختلافهم في أصلها وعملها ؛ فأصلها عند جمهور النحاة أنها
حرف . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها - إِذَا - والأصل أن تقول : إِذَا جِئْتَنِي
أُكْرِمُكَ ، فحُذِفَ ما يضاف إليه ، وعُوِّضَ منه التّونين ، ونُقِلَت إلى الجزائية ، فبقِيَ فيها معنى الربط
والسبب . ثم اختلف القائلون بحرفيتها ؛ فقال الأكثرون : إنها بسيطة . وذهب الخليل في أحد أقواله إلى
أنها مركبة من - إِذ - و- أَنْ - .

أما عملها فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . وذهب الخليل إلى أنها ليست ناصبة بنفسها ،
و- أَنْ - بعدها مقدرة . وإليه ذهب الزجاج والفارسي . والراجح فيما أرى أنها حرف بسيط ناصبة
بنفسها . انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٩٥ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ١٩٠ ، وهمع
الموامع ٤ / ١٠٤ .

(٢) وهي : لن ، كي ، أن .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦ .

(٤) المقرب ١ / ٢٦١ .

« وبعض العرب يلغي - إذن - مع استيفاء الشروط ، وهي لُغِيَّةٌ نادرة ، حكاها عيسى وسيبويه . ولا يُقبل قول من أنكرها »^(١) .

إلّا أنّ إعمالها في لغة جمهور العرب وعامتهم له ثلاثة شروط ، وهي :

الأول : أن تكون مصدرية ؛ لأن الاعتماد عليها ، كما أن عوامل الأفعال لا تتصرف ، وإنّ تقدّمها شيء صار الاعتماد عليه وألغيت إلّا إذا تقدّمها الواو والفاء فيجوز العمل والإلغاء ؛ فالعمل مراعاة للاعتماد عليها ، والرفع فيما بعدها اعتماداً

أرى ، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء ، وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرف هذا التصرف اجترعوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين»^(١) . ثم قال عن إلغائها إذا فصل بينها وبين الفعل بغير قسم أو شبه جملة : « وتقول : إذن عبد الله يقول ذاك لا يكون إلا هذا ؛ من قبل أن - إذن - الآن بمنزلة إنما وهل ، كأنك قلت : إنما عبد الله يقول ذاك »^(٢) .

الثالث : أن يكون الفعل مستقبلاً لتكون حينئذ حرف جوابٍ وجزاء ، أما إذا كان الفعل حالاً فلا تعمل ؛ لأنها تكون جواباً لا جزء ، ثم أن من شأن الناصب للمضارع أن يخلص المضارع للاستقبال ، وهذا هو الظاهر من قول سيبويه : « وتقول إذا حدثت بالحديث : إذن أظنه فاعلاً ، وإذن إخالك كاذباً ، وذلك لأنك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍ وخيلةٍ ، فخرجت من باب أن وكي ؛ لأن الفعل بعد هما غير واقع ، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ . ولما لم يجز ذاً في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما »^(٣) .

تعقيب :

إن إعمال - إذن - مع استيفاء الشروط في لغة الجمهور أو إعمالها في لغة لبعض العرب لكل منهما قياس ، ومن خلال ما سأعرضه سنقف على قياس كل من اللغتين دون الاكتراث بكون اللغة المشهورة هي إعمالها ، أو جعل لغة الجمهور معياراً لترجيح الإعمال على الإهمال من حيث القياس ، فسيبويه حمل إعمالها على وجهين ؛ فمرة جعل علة إعمالها حملاً على أخوات ظن لكون - إذن - تُشاكل - ظن - وأخواتها في جواز تقدّمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسّطها بين جزأها ، فهي مُتصرفَةٌ كتصرفها ، وهذا التوجيه يظهر من خلال عرض جواز الفصل بين - إذن -

(١) الكتاب ٣ / ١٢ - ١٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥ ، وانظر رصف المباني ص ٦٤ فما بعدها .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦ ، وانظر المقتضب ٢ / ١٣ ، ورصف المباني ص ٦٣ .

والفعل بالقسم عندما قال : « ولا تفصلُ بين شيءٍ مما ينصبُ الفعلَ وبين الفعلِ سوى إِذَنْ ؛ لأنَّ إِذَنْ أَشْبَهَتْ أَرَى ، فهي في الأفعالِ بمنزلة أَرَى في الأسماءِ ، وهي تُلغَى وتُقدَّم وتُؤخَّر ، فلَمَّا تَصَرَّفَتْ هذا التصرُّفَ اجترعوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعلِ باليمين »^(١) . وبهذا التوجيه أخذ ابن الناطم حين قال : « وإنما أعملها الأكثرون حملاً على - ظنَّ - لأنها مثلاً في جواز تقدمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسُّطها بين جزأها »^(٢) .

وتارةً أخرى يُوجَّهُ إعمالها على أنها شابهت نواصب المضارع في تخلص الفعل المضارع بعدها للاستقبال فعملتُ ، ونواصب المضارع معلومٌ أنَّ من شأنها أن تُخلصَ المضارعَ بعدها للاستقبال ، وهي عِلَّةُ إعمالِ نواصبِ المضارعِ جملةً ، وهذا التوجيه يظهر من خلال حديثه عن شرط كون الفعل المضارع بعدها مُستقبلاً حيث قال : « وتقول إذا حَدَّثْتَ بالحديث : إِذَنْ أَظُنُّهُ فاعلاً ، وَإِذَنْ إِخَالُكَ كاذباً ، وذلك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلةٍ ، فخرجتُ من باب أن وكَيٍّ ؛ لأن الفعلَ بعدهما غيرُ واقعٍ ، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ . ولَمَّا لم يَجُزْ ذا في أخواتها التي تُشَبَّهُ بها جُعِلَتْ بمنزلةِ إِنَّمَا »^(٣) . ولذا قال الرضى : « اعلم أن - إِذَنْ - إذا وِلَيْهِ المضارعُ احتمالُ أن يكون للشرط في المُستقبلِ كإِنْ ، وأن يكون للحال ، فلا يَتَضَمَّنُ معنى الجزاء : كما تقول لمن يحدثك بحديث : إِذَنْ أَظُنُّكَ كاذباً ، فإنه لا معنى للجزاء ههنا فلَمَّا احتملتُ - إِذَنْ - التي يليها المضارعُ معنى الجزاء فالمضارعُ بمعنى الاستقبال ، واحتملتُ معنى مُطلقِ الزمان ، فالمضارعُ بمعنى الحال ، وقُصِدَ التنصيصُ على معنى الجزاء في - إِذَنْ - نُصبِ المضارعِ بأنَّ^(٤) المقدرة ؛ لأنها تُخلصُ المضارعَ للاستقبال ، فتحمل - إِذَنْ - على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزاء لاستحالة

(١) الكتاب ٣ / ١٢ - ١٣ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك ص ٦٧١ ، ونظر شرح التصريح ٢ / ٢٣٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦ .

(٤) يرى الرضى أن - إِذَنْ - ليست ناصبة بنفسها ، ولذا قدَّر بعدها - أن - كما رُوِيَ ذلك عن الخليل .

حَمَلَ المضارع إذ ذاك على الحَالِيَّة المانعة من الجزاء ، وذلك بسبب النَّصْب الحاصل بأنَّ التي هي عَلَّمُ الاستقبال «(١)» .

ولعلَّ توجيه إعمالها تشبيهاً لها بنواصب المضارع أَرَجَح فيما أرى لوجود العِلَّة فيها التي من أجلها قال النحاة بإعمال نواصب المضارع ، وهي أنَّ نَصْبَ المضارع قرينةٌ على أنَّ الفعل بعدها في المُسْتَقْبَل ، لا في الحال .

أمَّا إهمالها فلأنها حرفٌ غيرٌ مُختصٌّ ، وهو توجيه سيبويه في قوله : « جعلوها بمنزلة هَلْ وِبَلْ » «(٢)» . وإذا كانت حرفاً غيرٌ مُختصٍّ فالأصل أن لا تعمل ، ولذا قال بعض النحاة بقياس إهمالها ، استمع إلى قول ابن الناظم : « وَحَكَى سيبويه عن بعض العرب إلغاء - إِذَنْ - مع استيفاء شروط العمل ، وهو القياس ؛ لأنها غيرٌ مُختصَّة » «(٣)» .

كما أن ابن مالك نَعَتَ العرب الذين لا يُعملونها بالفصحاء حين قال : « وَحَكَى سيبويه عن بعض العرب الفصحاء إلغاء - إِذَنْ - مع استيفاء شروط العمل » «(٤)» .

وكان نعتهم إياهم بقوله - الفصحاء - يُشير بذلك إلى أن إهمالها الأَفْصَح . إلا أن أبا حيان - فيما نقله عنه السيوطي - وَجَّهَ إعمالها وإهمالها توجيهاً مطمئن معه النفس ، وأميلُ إليه ، وهو قوله : « وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إنما عَمِلْتُ - إِذَنْ - وإن كانت غيرٌ مُختصَّة بالمضارع - لشبهها ب- أن - كما أعمل أهل الحجاز - ما - إعمال - ليس - وإن كانت غيرٌ مُختصَّة بالأسماء لشبهها بها .

ووجهُ الشَّبه : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ آخره نون ساكنة قد دَخَلَ على المُسْتَقْبَل .

(١) شرح الرضى ٤ / ٤٢ - ٤٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٦ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك ص ٦٧١ ، وانظر شرح التصريح ٢ / ٢٣٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٢٠ .

(٤) شرح الكافية ٣ / ١٥٣٧ .

وبعض العرب أَلغى - إِذْنٌ - مراعاة لعدم الاختصاص ، كما أَلغى بنو تميم
- ما - فلم يُعملوها لعدم الاختصاص»^(١) .

فأبو حيان كما ترى يجعل لكل من اللغتين قوةً في القياس لا يمكن معه أن تُرَجَّح
إحداهما على الأخرى ، أو تَرَدَّ إحداهما بالأخرى ؛ لأن كلا القياسين أخذ به العرب
أيضاً في غير إِذْنٌ ، وإن كان الأكثر في لغة الجمهور وعامة العرب والمشهورُ إعمالها
حتى أنك لا تكاد تجد كتاباً نحويّاً لا يعد - إِذْنٌ - من نواصب المضارع .

مِنْ - حركة النون إذا كان بعدها الألف واللام أو ألف الوصل :

فَتَحَتْ قُضَاعَةَ نُونٍ - مِنْ - إذا كان بعدها الألف واللام أو ألف الوصل لالتقاء الساكنين ، نحو : مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْ ابْنِكَ . شَبَّهَهَا بِأَيْنَ وَكَيْفَ .
أَمَّا طَيِّئٌ وَبَنُو كَلْبٍ^(١) فَإِنَّهُمْ يُكْسِرُونَ النون مع ذلك نحو : مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْ ابْنِكَ ، عَلَى الْأَصْلِ .

وقد حَكَّى سيبويه ذلك دون أن يعزو لغة فتح النون أو الكسر في قوله : « وَنَظِير ذلك قولهم : مِنْ اللَّهِ ، وَمِنْ الرَّسُولِ ، وَمِنْ الْمُؤْمِنِينَ ، لَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَلَمْ تَكُنْ فِعْلاً ، وَكَانَ الْفَتْحُ أَحْفَ عَلَيْهِمْ فَتَحُوا ، وَشَبَّهَهَا بِأَيْنَ وَكَيْفَ .
وزعموا أن ناساً من العرب يقولون : مِنْ اللَّهِ ، فَيَكْسِرُونَهُ وَيُجْرُونَهُ عَلَى الْقِيَاسِ

وقد اختلفت العرب في - مِنْ - إذا كان بعدها ألفٌ وصلٍ غير ألف اللام ، فكسره قومٌ على القياس ، وهي أكثر في كلامهم ، وهي الجيدة . ولم يكسروا في ألف اللام ؛ لأنها مع ألف اللام أكثر ؛ لأن الألف واللام كثيرة في الكلام في كلِّ اسم ، ففتحوا استخفافاً ، فصار مِنْ اللَّهِ بمنزلة الشاذ . وذلك قولك : مِنْ ابْنِكَ ، وَمِنْ أَمْرِيءِ .

وقد فتح قومٌ فصحاءً فقالوا : مِنْ ابْنِكَ ، فَأَجْرُهَا مجرى مِنْ الْمُسْلِمِينَ «^(٢) .

(١) هناك ثلاثة بطون من بطون العرب تُسَمَّى ببني كلب ، وهم : بنو كلب بطن من بَجِيلَةَ . وبنو كلب بطن من قُضَاعَةَ . وبنو كلب بطن من خَنْعَمَ . ولعلَّ المراد هنا ببني كلب مَنْ كان من بَجِيلَةَ أو خَنْعَمَ ؛ لأن بَجِيلَةَ وخَنْعَمَ كلاهما من الأتمار ، وطَيِّئٌ والأتمار ينحدران من كَهْلَانَ .
أما بنو كلب من قُضَاعَةَ فلا يمكن أن يكونوا المعنيين هنا ؛ لأن قُضَاعَةَ تفتح النون . انظر تلك البطون الثلاثة في نهاية الأرب ص ٣٦٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٣ - ١٥٥ .

إلا أنى وجدتُ نصّاً عقيماً لابن منظور يحكى فيه عن اللحياني^(١) أن طيئ وبني كلب يكسرون النون ، وقُضاعة تفتحها ، حيث قال : « قال اللحياني : فإذا لقيتُ النونَ ألفَ الوصل فمنهم من يخفض النون ، فيقول : من القوم ، ومن ابنك . وحكى عن طيئ و كلب : اطلبوا من الرحمن ، وبعضهم يفتح النون عند اللام وألف الوصل ، فيقول : من القوم ، ومن ابنك ، قال : وأراهم إنما ذهبوا في فتحها إلى الأصل ؛ لأن أصلها إنما هو - مينا - فلما جعلت أداة حذفت الألف ، وبقيت النون مفتوحة ، قال : وهي في قُضاعة »^(٢) .

تعقيب :

أودُّ أن أناقش قول اللحياني بأن فتح نون - من - هو الأصل قبل الحديث عن توجيه الفتح أو الكسر فيها ، فقله : « وأراهم إنما ذهبوا في فتحها إلى الأصل ؛ لأن أصلها إنما هو - مينا - فلما جعلت أداة حذفت الألف ، وبقيت النون مفتوحة » قد جانب الصواب - فيما أرى - فيما ذهب إليه ؛ وذلك لأن - من - حرف جر ليس باسم ولا فعل ، والحروف كما هو معلوم على حرف ، كالباء ، أو على حرفين ، فلسنا في حاجة إلى أن نقدر ل- من - حرفاً ثالثاً كما يُقدَّر مع الأسماء والأفعال التي تكون على حرفين ؛ لأن الأسماء والأفعال أقلُّ ما تكون على ثلاثة أحرف . ثم أن الأصل في الحروف البناء^(٣) ، والأصل في البناء السكون كما أن نون - من - ساكنة في الوصل ، نحو : خرجتُ من داره ، وفي ذلك دلالة على أن الأصل في نون - من - السكون .

(١) هو أبو الحسن علي بن المبارك - وقيل ابن حازم - اللحياني ، من بني لحيان ، وقيل سُمِّي به لعظم لحيته . أخذ عن الكسائي وغيره ، من آثاره النوادر . انظر طبقات النحويين ص ١٩٥ ، وبغية الوعاة

. ١٨٥ / ٢

(٢) اللسان ١٣ / ٤٢٢ (م ن ن) .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ .

وما ذهب إليه اللحياني هو قول الكسائي من قبل ، وضعفه السيرافي حين قال :
« وكان الكسائي يقول : إن - من - فتحت النون فيها لأن - الأصل - منا - ولم
يأت في ذلك بحجة مقنعة »^(١) .

أمّا توجيه فتح النون في لغة قضاة أو كسرهما في لغة طييء وبني كلب فإن
سيبويه فضل ذلك تبعاً لما يقع بعدها ، وهو إمّا أن يكون بعدها الألف واللام ، وإمّا
أن يكون بعدها ألف الوصل ، ولذا جاء توجيهه مقسماً على أربعة أوجه ، وهي :

الأول : فتح النون إذا كان بعدها الألف واللام طلباً للخفة ، وتشبيهاً لها بأين
وكيف ، وذلك لكثرة مجيء الألف واللام بعدها في الكلام ، فعدلوا إلى أخف
الحركات خلافاً للقياس ، وقال عن ذلك السيرافي : « وإنما فتح من الله وخرج عن
قياس نظيره ؛ لأنه كثر في كلامهم هذا الحرف ، وكان الألف واللام كثيراً في
كلامهم ؛ لأنه يدخل على كل منكور ، والميم مكسورة ، فكرهوا توالي الكسرتين
مع الكثرة ، فعدلوا إلى أخف الحركات وكسروا ما لم يكثراً مما هو على صورته ،
كقولك : إن الله أمكنني فعلت ، وكقولك : زين الدرهم ، وعدي الرجل ، وصل ابنتك
وما أشبه ذلك »^(٢) .

الثاني : فتح النون إذا كان بعدها ألف الوصل ، كما فتحوا النون إذا كان بعدها
الألف واللام طلباً للخفة ، إلا أنها أقل من الفتح مع الألف واللام ؛ وذلك لأن مجيء
- من - مع ألف الوصل أقل في الكلام ، ولذا أشاد سيبويه بفتح النون مع الألف
واللام ؛ لأن كثرة الاستعمال في الكلام تدعو إلى طلب الخفة وإن خالف القياس .

الثالث : كسر النون إذا كان بعدها الألف واللام على القياس إلا أن الفتح مع
الألف واللام أرجح عند سيبويه ، وكان طلب الخفة مقدماً على القياس عنده ،
والمعيار كثرة الاستعمال في الكلام حتى أنه قال : « فصار من الله بمنزلة الشاذ »^(٣) .

(١) السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٧٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٧٦ فما بعدها .

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٥ .

الرابع : كَسْرُ النونِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا أَلْفُ الْوَصْلِ ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنَ الْأَقْسَامِ
الثَلَاثَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَسْرَ هُوَ الْقِيَاسُ ، كَمَا أَنَّ كَسْرَ النونِ مَعَ أَلْفِ الْوَصْلِ
أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ ، وَلِذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ : « فَكَسَّرَهُ قَوْمٌ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ فِي
كَلَامِهِمْ ، وَهِيَ الْجَيِّدَةُ »^(١) .

ومهما يكن فإن قُضَاعَةَ فَتْحِ النونِ طَلِبًا لِلخِفَّةِ فَجَاءَ فِي الْكَلَامِ كَثْرَةُ فَتْحِ النونِ
مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَقَلَّ مَعَ أَلْفِ الْوَصْلِ .

وطيئ وبنو كلب كسروا النون على القياس فجاء في الكلام كثرة كسر النون مع
ألف الوصل ، وَقَلَّ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَقَدْ أَجْمَلَهَا السَّيُوطِيُّ فِي قَوْلِهِ : « وَالغَالِبُ
فِي نونٍ - مِينٌ - أَنَّهَا تُفْتَحُ مَعَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، وَتُكْسَرُ مَعَ غَيْرِهِ ، نَحْوُ : ﴿ وَمِنَ
النَّاسِ ﴾^(٢) ، ﴿ مِنَ الَّذِينَ فَارَّقُوا دِينَهُمْ ﴾^(٣) ، مِنَ ابْنِكَ . وَقَلَّ عَكْسُهُ : أَيِ الْكَسْرِ
مَعَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ ، وَالْفَتْحِ مَعَ غَيْرِهِ »^(٤) .

(١) الكتاب ٤ / ١٥٤ .

(٢) البقرة ، آية (٢٠٤) .

(٣) الروم ، آية (٣٢) .

(٤) همع الهوامع ٦ / ١٨٠ .

المبحث الثالث

ما يتردد بين الفعلية والحرفية أو بين الاسمية والحرفية

١ - ليس - إذا اقترن خبرها بإلاً بين الفعلية والحرفية .

٢ - خلا - بين الفعلية والحرفية في الاستثناء بها .

٣ - منذ ومذ - بين الاسمية والحرفية .

ليس - إذا اقترن خبرها بإلاً :

أعمل أهل الحجاز - ليس - إذا سبق خبرها ب- - إلا - نحو : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، وهي باقيةٌ على فعليتها في لغتهم ، ولم يُغيّر انتقاضُ نفيها بإلاً شيئاً ، فيقولون : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، وليس مَلَأُ الأمرِ إلاَّ طاعةَ الله .

أمّا بنو تميم فإنهم لا يُعملونها حملاً لها على - ما - في الإهمال عند انتقاض النفي ، كما حمَل أهل الحجاز - ما - على - ليس - في الإعمال عند استيفاء شروطها كما سبق ، فيقولون : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، وليس مَلَأُ الأمرِ إلاَّ طاعةَ الله ، بالرفع . وهي حينئذٍ حَرَفٌ . وسيبويه ذكر لغة تميم دون أن يُصرِّح بهم في قوله : « وقد زَعَم بعضهم أنَّ ليس تُجعل كما ، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف إلاَّ أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ »^(١) .

وقد صرَّح بعضُ النحاة أن إهمالها لغةُ بني تميم ، قال ابن مالك : « ورَفَعُ ما بعد - إلاَّ - في نحو : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، لغةُ تميم »^(٢) .

وهناك حكايةٌ جرَّت بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو وردت في كثير من كتب اللغة تجلَّى من خلالها عَزْوُ إهمالها لبني تميم ، وإعمالها لأهل الحجاز ، ومُلَخَّصُها : أن أبا عمرو حكى أن لغة بني تميم إهمالُ ليس مع إلاَّ ، فيقولون : ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ ، فبلَّغ ذلك عيسى بن عمر فجاءه فقال : يا أبا عمر ، ما شيءٌ بلَغَنِي عنك ؟ ثم ذكَّر له ، فقال له أبو عمرو : نِمْتَ وأدَلَج الناس ، ليس في الأرض تميميُّ إلاَّ وهو يرفع ، ولا حجازيُّ إلاَّ وهو ينصب^(٣)

(١) الكتاب ١ / ١٤٧ .

(٢) التسهيل ص ٥٧ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٨٠٦ .

(٣) انظر بقية القصة في كلِّ من : أمالي الزجاجي ص ٢٤١ ، وشرح الكافية ١ / ٤٢٥ ، والجنى الداني

ص ٩٥ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ٥ / ٥٢ ، وجمع الهوامع ٢ / ٨٠ .

تعقيب :

نَحْلُصُ مَّا سَبَقَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا - لَيْسَ - لَهَا صَوْرَتَانِ ؛

الأولى : وهي تتكون من مبتدأ + خبر ، فتكون عاملةً عند الفريقين ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

والثانية : وهي تتكون من مبتدأ + **إلا** + خبر ، فتكون عاملةً عند الحجازيين ، ولا اعتبار لانتقاض النفي . وهي فعلٌ .

بينما نجد هذا التركيب عند بني تميم يَظَلُّ فِيهِ كَلٌّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَرْفُوعَيْنِ . وهي حرفٌ ؛ وذلك لأن - ليس - إذا اقترن خبرها بإلا لم تدل على حَدَثٍ فيما مضى ، نحو : ضَرَبَ وَعَلِمَ ، ولا على ما مضى مُجَرَّدًا مِنَ الْحَدَثِ كَأَخَوَاتِهَا^(١) ، فكان معناها والحالة هذه كمعنى : ما الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، في انتقاض النفي بإلا ، فأنزلوها منزلة ما ، و- ما - ليست عاملةً عند بني تميم مطلقاً ، وهي حرفٌ بلا خلافٍ . ولذا فإن بني تميم لا يُلْحَقُونَ هُنَا بِلَيْسَ تَاءَ التَّأْنِيثِ اللَّاحِقَةَ بِالْأَفْعَالِ الْحَرْفِيَّتِهَا فيقولون : ليس له هِمَّةٌ إِلَّا الْبَاطِلُ ، وأهل الحجاز ألحقوا بها تاءَ التَّأْنِيثِ لكونها باقيةً على فعليتها ، فيقولون : ليست له هِمَّةٌ إِلَّا الْبَاطِلُ^(٢) .

(١) انظر المسائل الحلبيات ص ٢١١ .

(٢) انظر المزهر ٢ / ٢٧٦ .

خَلَا^(١) - بين الفعلية والحرفية في الاستثناء بها :

سُمع عن العرب في - خَلَا - عندما تكون بمعنى الاستثناء لغتان ؛

الأولى : - وهي لغة جمهور العرب - أن تكون فعلاً ماضياً جامداً غير مُتصرفٍ،
والمُسْتثنى بعدها منصوباً مفعولاً به ، والفاعل ضميراً عائداً على البعض المفهوم من
المُسْتثنى منه ، وهو مُستترٌ وجوباً ، نحو : قام القومُ خَلَا زيداً ، والتقدير : خَلَا
بعضُهم زيداً .

الثانية : - وهي لغةٌ لبعض العرب - أن تكون حرفاً مُختصاً بالأسماء ، والمُسْتثنى
بعدها مجروراً بها ، نحو : قام القومُ خَلَا زيدٍ .

وقد حكى سيويه كلتا اللغتين دون أن يعزو اللغة الأولى أو الثانية إلى أصحابها
حيث قال : « وأما عَدَاً وخَلَاً فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ وذلك
قولك : ما أتاني أحدٌ خَلَاً زيداً ، وما أتاني القومُ عَدَاً عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ
بعضُهم زيداً . إلاَّ أنَّ خَلَاً وعَدَاً فيهما معنى الاستثناء ، ولكن ذكرتُ جاوزَ لأُمثِّل
لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع

وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خَلَاً عبدِ الله ، فيجعل خَلَاً بمنزلة
حاشاً^(٢) .

وقال العُكْبَرِيُّ : « وأما خَلَاً فقد جرَّ بها قومٌ ، ونصَّبَ بها آخرون ، وجعلوها

(١) يشارك - خلا - عدا وحاشا في الاستثناء بهما ، وقد حكى سيويه أن - عدا - لا تكون إلاً فعلاً ،
وحاشا لا تكون إلاً حرفاً . أما - خلا - فقد حكى أنها تكون فعلاً ، وبعض العرب يجعلها حرفاً .
وبعض النحاة حكى في - عدا وحاشا - الفعلية والحرفية ، وسأقصر المسألة هنا على - خلا - تبعاً
لسيويه .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٨ - ٣٥٠ .

فعالاً من خَلَا يَخْلُو»^(١) . ولم أقف فيما رجعت^(٢) إليه على أصحاب اللغة الأولى أو الثانية .

تعقيب :

إنَّ - خَلَا - سواء أكانت فعالاً في لغة الجمهور أم حرفاً في لغة لبعض العرب فإنها مُتضمَّنة معنى واحداً ، وهو الاستثناء ، وفائدة الخلاف تظهر في إعراب المُستثنى بعدها « فإنَّ اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها ، وإنَّ اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها »^(٣) . فهي من اللفظ المشترك بين الفعلية والحرفية إذا كانت بمعنى الاستثناء ، كلفظ - على - مُشتركة بين الحرف والفعل ، ولذا قال المبرد : « وأما عداً وخلاً فهما فعلان ينتصب ما بعدهما وقد تكون - خلاً - حرفَ خفض ، فتقول : جاءني القومُ خلاً زيدٍ ، فإن قلت : فكيف يكون حرفَ خفضٍ ، وفعالاً على لفظ واحد ؟ فإنَّ ذلك كثير ، منه - حاشاً - وقد مضى تفسيرها .

ومثل ذلك - على - تكون حرفَ خفضٍ على حدِّ قولك : على زيدٍ درهمٌ ، وتكون فعالاً نحو قولك : علماً زيدٌ الدابةً ، وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلماً زيداً ثوبٌ ، والمعنى قريب »^(٤) .

(١) اللباب ١ / ٣١٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : المقتضب ٤ / ٤٢٦ ، ولحن العامة للزبيدي ص ١٢٥ ، والصحاح ٥ / ١٨٦٠ (خ ل ا) ، والنكت ١ / ٦٤٩ ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٧٠ ، واللسان ١٤ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ ، وشرح الرضى ٢ / ١٢٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٠٨ ، وجواهر الأدب ص ٤٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٣١٧ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١١٣ ، ومغني اللبيب ١ / ١٥٣ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ١ / ٤١٠ ، وشرح لحة أبي حيان للبرماوي ص ١٥٢ ، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ١٤٨ . وشرح التصريح ١ / ٣٦٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٨٢ ، وشرح المقدمة النحوية للشعراني للملوي ص ١١٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٦٢ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٤) المقتضب ٤ / ٤٢٦ .

إلا أن جمهور العرب لم يُخرجوا - خلاً - من دائرة الفعلية على الأصل ، فنصبوا المُستثنى وإن كان - خلاً - فعلاً لازماً حملاً على - عداً^(١) - ولتضمنه معنى - جاوزَ - وجعله بعض العرب - وهو قليل^(٢) - حرفاً لأنه موضوع موضع - إلاً - .

ورُبَّ سائلٍ يسأل : أيهما تُرجِّح في - خلاً - الفعلية أم الحرفية ؟

وجوابه : أن بقاء - خلاً - في دائرة الفعلية مع تضمُّنها معنى الاستثناء أرجح ، وهو قول الجمهور^(٣) ؛ وذلك لأنَّ - خلاً - هنا من قولهم : خلاً يخلو ، وليس هناك دليلٌ يصرفها عن كونها فعلاً إذا استثنى بها ويتبع ذلك نصبُ المُستثنى بعدها على أنه مفعول به ، والفاعل مُستترٌ وجوباً عائد على البعض المفهوم من المُستثنى منه ، ويُؤيد ذلك قول المُجاشعي^(٤) : « وأما خلاً فالنصبُ بها أجود ، والجرُّ بها حكي عن بعض العرب »^(٥) . وقول الشاطبي^(٦) : « وأما إذا نصبا ما بعدهما - أي عداً وخلاً - فهما فعلان ؛ لأنه قد ثبتت لهما الفعلية قبل دخولهما في هذا الباب فلا يُخرجان عن ذلك إلاً بدليل ، ولا دليل على ذلك »^(٧) .

ثم إنَّ النحاة لم يُسلموا جميعاً بحرفية - خلاً - إذا جرَّ ما بعدها ، فقد قال بعضهم بأنها مصدرٌ ، وعلى ذلك يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة ، حكى ذلك ابن منظور في قوله : « فإذا قلت : خلاً زيدٌ ، فجررت فهو عند بعض النحويين حرفٌ جرٌّ بمنزلة حاشى ، وعند بعضهم مصدرٌ مضاف »^(٨) . كما أنه يُقوي ما ذهبتُ إليه جوازُ دخول - ما - المصدرية عليها نحو : قام القومُ ما خلاً زيدا ، وإجماعُ النحاة على أنها فعلٌ حينئذٍ ؛ لأنها لا يليها حرفٌ جرٌّ فتعين أن - خلاً - فعلٌ لكونه صلتهَا .

(١) جواهر الأدب ص ٤٧١ .

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٦٣ .

(٣) جواهر الأدب ص ٤٧٠ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي ، ويُعرف بالفرزدق ؛ لأن الفرزدق جده كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسِّير ، من آثاره العوامل والهوامل ، شرح معاني الحروف . توفي سنة تسع وسعين وأربعمائة . معجم الأدباء ١٤ / ٩٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٨٣ .

(٥) شرح عيون الإعراب ص ١٧٠ ، وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١١٤ .

(٦) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير والحديث والعربية ، من آثاره الاعتصام في البدع وأحكامها . توفي سنة تسعين وسبعمائة . نيل الابتهاج ص ٤٦ .

(٧) المقاصد الشافية ١ / ٤١٠ .

(٨) اللسان ١٤ / ٢٤٢ (خ ل ا) ، وانظر جواهر الأدب ص ٤٧١ .

مُنْدٌ وَمُنْدٌ - بين الاسميَّة والحرفيَّة :

استعمل أهل الحجاز - مُنْدٌ وَمُنْدٌ - حَرْفِيَّ جَرٍّ فَجَرُّوا بِهِمَا الزَّمَانَ ، وهما بمعنى - مِنْ - إِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا ، وبمعنى - فِي - إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمِينَ ، وَمُنْدٌ يَوْمَيْنَا . وَمَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمِينَ ، وَمُنْدٌ يَوْمَيْنَا .

وبنو تميم استعملوهما اسمين على أنهما ظرفا زمان مثل - حيث - فرفعوا ما بعدهما سواء أكان الزمان في الماضي أم الحاضر ، نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمَانِ ، وَمُنْدٌ يَوْمَيْنَا هَذَا . وقد حَكَى سيبويه كلتا اللغتين فيهما في مواطن من كتابه ، ولم يُشر في تلك المواطن عند حديثه عنهما إلى أيٍّ من الفريقين ، فعن استعمالهما حرفين قال : « ... وَالضَّمُّ فِيهَا : مُنْدٌ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ - مِنْ - فِي الْأَيَّامِ »^(١) . وقال عن مُنْدٌ : « وَمُنْدٌ فِي لُغَةِ مَنْ جَرَّ »^(٢) .

وعن استعمالهما اسمين قال : « وَكَذَلِكَ مُنْدٌ فِي لُغَةِ مَنْ رَفَعَ ؛ لِأَنَّهَا كَحَيْثُ »^(٣) . كما قال عن مُنْدٌ : « وَمُنْدٌ فِيمَنْ رَفَعَ بِمَنْزِلَةِ إِذْ وَحَيْثُ »^(٤) . إلا أن الرضى نقل عن الأخفش أنَّ الحجازيين يَجْرُونَ بِهِمَا ، والتميميين يَرْفَعُونَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِ : « قَالَ الْأَخْفَشُ : مُنْدٌ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا مُنْدٌ فَلُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَيُشَارِكُهُمْ فِيهِ أَهْلُ الْحِجَازِ . وَحَكَى أَيْضًا أَنَّ الْحِجَازِيَّيْنَ يَجْرُونَ بِهِمَا مُطْلَقًا ، وَالتَّمِيمِيَّيْنَ يَرْفَعُونَ بِهِمَا مُطْلَقًا »^(٥) .

تعقيب :

قال سيبويه أنَّ - مُنْدٌ - أصل - مُنْدٌ - حيث حُذِفَ مِنْهَا النُّونُ ، ووافقَه على ذلك جمهور النحاة ، واستدلَّ على ذلك بضمِّ ذال - مُنْدٌ - عند التقائها بساكن

(١) الكتاب ١ / ١٧ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، وانظر ٤ / ٢٢٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٦٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٨ .

(٥) شرح الرضى ٣ / ٢٠٩ .

رجوعاً إلى الأصل ، وقد عبّر عن ذلك في قوله : « كما قلت في مُذُ اليوم ، فضممت ولم تكسر ؛ لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم . هكذا جرت في الكلام »^(١) .

وقال ابن هشام : « وأصل مُذُ مُنْذُ ، بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال - مُنْذُ - عند ملاقة الساكن ، نحو : مُذُ اليوم ، ولولا أن الأصل الضمّ لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زمن طويل ، فيضم مع عدم الساكن »^(٢) . كما استدلل بعض النحاة على أن - مُنْذُ - أصل - مُذُ - رجوع النون مع التصغير ، استمع إلى قول ابن يعيش : « و- مُذُ - مُحففة من - مُنْذُ - بحذف عينها كما كانت - لُدُ - مُحففة من - لُدُنُ - بحذف لامها ، والذي يدلُّ على ذلك أنك لو سميت مُنْذُ وصغرتها لقلت مُنْذُ ، فتعيد المحذوف »^(٣) .

أمّا موقف العرب من كلتا اللغتين في جعلهما اسمين أو حرفين فقد ذكر ابن هشام أن : « أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جرّ مُنْذُ للماضي على رفعه ، وترجيح رفع مُذُ للماضي على جرّه ، ومن الكثير في منذ قوله :
قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَعِرْقَانِ وَرَبْعِ عَفْتِ آثَارِهِ مُنْذُ أَرْمَانِ^(٤)
ومن القليل في مُذُ قوله :

لِمَنْ الدِّيارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مُذُ حِجَجٍ وَمُذُ دَهْرٍ^(٥) »^(٦)

ويمكن توجيه قياس كل من اللغتين فيهما ، فالحجازيون رأوا أنهما حرفا جرّ فجرّوا بهما الأسماء مطلقاً ، وبنو تميم رأوا فيهما الظرفية فرفعوا ما بعدهما .

(١) الكتاب ٤ / ١٩٤ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣٦٨ ، وانظر مع الهوامع ٣ / ٢٢١ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٩٤ .

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٩ ورواية الديوان

ورسم عفت آياته منذ أزمان

(٥) البيت لزهير في ديوانه ص ٨٥ ورواية الديوان :

أقوين من حجج ومن دهر

(٦) مغني اللبيب ١ / ٣٦٧ ، وانظر مع الهوامع ٣ / ٢٢٥ .

وثمره الخلاف في جعلهما حرفين أو اسمين أنك إذا جررتَ بهما كان الكلام جملةً واحدة ، وإذا رفعتَ كان الكلام جملتين عند الأكثرين من النحاة حيث اختلفوا في توجيه الإعراب ، وقد أجمَله أبو حيان في قوله : « وفي رَفَعِه مذاهب ؛

أحدها : مذهب الكوفيين واختاره ابن مضاء والسُّهَيْلي^(١) وابن مالك ، وهو أن يكون فاعلاً بفعل محذوفٍ تقديره : مُذْمُضَى يومان ، أو كان يومان ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملةً واحدة . قال ابن مالك فهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذِفَ صَدْرُهَا .

المذهب الثاني : أنه مرفوع على أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ ، وهو قولٌ لبعض الكوفيين ، وتقديره : ما رأيتُه من الزمان الذي هو يومان ، وعلى هذا المذهب الكلام جملة واحدة .

المذهب الثالث : أنه مرفوع على أنه خبرٌ لَمُذِّمٌ ومُنْذٌ ، وهما مبتدآن ، وتقديرهما في المذكور الأمد - أي إن كان الزمان حاضراً - وفي المعرفة أوّل الوقت ، وهو قول المبرد وابن السَّراج والفراسي ، فإذا قلتَ : ما رأيتُه مُذْمُضَى يومان ، فالتقدير أنْ انقطع الرؤية يومان ، وفي ما رأيتُه مُذْمُضَى يومان ، أوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

المذهب الرابع : أنه مرفوع على الابتداء ، ومُنْذٌ ومُنْذُ الخبر ، وهما منصوبان على الظرفية كما كانا إذا أُضيفا إلى جملة ، وهو مذهب الأَخفش والزجاج وطائفة من البصريين . قال ابن هشام اللّخمي^(٢) : وهو مذهب سيويهِ ، والتقدير يئني وبين لقائه يومان ، وعلى هذا المذهب والذي قبله الكلامُ جملتان «^(٣) .

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، ملماً بعلم الحديث والتفسير وعلم الكلام والأصول ، حافظاً للتاريخ والأنساب ، من آثاره الروض الأنف وشرح الجمل . توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . بغية الوعاة ٢ / ٨١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، كان عالماً بالأدب والنحو واللغات ، من آثاره لحن العامة وشرح الفصيح . توفي سنة سبعين وخمسمائة . بغية الوعاة ١ / ٤٨ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٤٣ ، وانظر مغني اللبيب ١ / ٣٦٧ ، وجمع الهوامع ٣ / ٢٢٣ .

الباب الثاني

التراكيب النحوية (الحذف والذكر أو الزيادة والنقصان)

الفعل المُسند إلى مُثنًى أو جَمْع - بين التَّجريد وإلحاق علامة التثنية والجمع :

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مفرداً جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب قاطبة .

أمَّا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مُثنًى أو جمعاً فإن جمهور العرب يُفردون الفعل فلا يُلحقون به علامة تثنية أو جمع ، نحو : قام الزيدان ، وقام الهندان ، وقام الرجال ، وقام أو قامت النساء . فحذفوا العلامة اكتفاءً بدلالة الفاعل على التثنية أو الجمع .

وبعض العرب وهم طيِّبٌ وبلحارث بن كعبٌ وأزدٌ شُؤءٌ يُلحقون الفعل - إذا كان فاعله ظاهراً مُثنًى أو جمعاً - علامة التثنية وعلامة الجمع ، فيقولون : قاما الزيدان ، وقامتا الهندان ، وقاموا الرجال ، وقمن النساء . قال سيبويه : « واعلم أنَّ من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشَبَّها هذا بالتاء التي يُظهرونها في - قالت فلانة - ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلةٌ . قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكن دِيافيُّ أبوه وأُمُّه بحورانَ يعصِرُن السَّليطَ أقارِبُه^(١) »^(٢)

فسيبويه هنا حكى تلك اللغة عن بعض العرب ولم يعزها إلى قوم بعينهم إلا أن بعض النحاة عزاها لأزد شُؤءٌ وطيِّبٌ ، قال المرادي : « وحكى بعض النحويين أنها لغة طيِّبٌ ، وحكى بعضهم أزد شُؤءٌ »^(٣) .

وبعضهم عزاها لبلحارث بن كعب ، قال ابن عقيل : « ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب »^(٤) .

(١) الديوان ١ / ٤٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٠ ، وقد تحدث سيبويه عن تلك اللغة أيضاً في ج ١ / ٢٠ .

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٧ ، وانظر الجنى الداني ص ١٧١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٥ ، وهمع الهوامع

٢ / ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٩٧ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٢ .

وبعضهم عزاها لتلك القبائل الثلاث ، قال ابن هشام : « واو علامة المذكورين في لغة طيِّى أو أزد شُنُوَّة أو بَلْحَارِث »^(١) .

تعقيب :

علمنا ممَّا سبق أن إلحاق الفعل علامة التَّثْنِيَّة والجمع والحالة هذه هي لغة ثابتة لطَيِّى وبَلْحَارِث بن كَعْب وأزد شُنُوَّة ، وهي حروف لا ضمائر : وذلك مبالغة في البيان^(٢) إذ بها يَعْلَم السَّامِعُ من أوَّل وهَلَّةٍ أن الفاعل مُثْنَى أجمع في نحو : قاما الطالبان وقاموا الطلاب ، وقمن النسوة . وتوكيداً للمعنى^(٣) ؛ لأنه قد يُسَمَّى المفرد بالتثنية والجمع ، نحو : محمد بن وزيدون . أو يدفعون بذلك التباس شَبَّه بعض الأسماء المفردة بالمُثْنَى ، نحو : حمدان وسلمان ، فلفظه يُشْبِهُ لفظ المُثْنَى في حالة الرفع . وقد وَرَدَتْ على هذه اللهجة شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف . وأشعار العرب ؛ فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٤) و ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾^(٥) .

ومن الحديث ما جاء في الصحيحين قوله - ﷺ - : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »^(٦) .

ومن أشعار العرب قول ابن قيس الرقيّات :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدُ حَمِيمٍ^(٧)

(١) معني اللبيب ٢ / ٤٢١ .

(٢) انظر شرح عيون كتاب سيويه ص ٢٨ .

(٣) انظر نتائج الفكر ص ١٦٦ .

(٤) الأنبياء ، آية (٣) .

(٥) المائدة ، آية (٧١) .

(٦) أخرجه البخاري « كتاب الصلاة - باب فضل صلاة العصر » ١ / ١٠٥ . ومسم « كتاب المساجد -

باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما » ٢ / ١١٣ .

(٧) الديوان ص ١٩٦ .

وقول أمية بن أبي الصلت :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ ——— لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ^(١)

وقول محمد بن عبد الله العتبي :

رَأَيْنَ الْغَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ^(٢)

إلا أن القاعدة العامة المعروفة الآن هي إفراد الفعل إذا وُكِّيه مُثنى أو جمع ، وهي اللغة المشهورة والفصحى ؛ لأن الضمير يعود على ما قبله ، وليس قبل الفعل هنا اسم في نحو : قاما الطالبان . ولو قيل : إنَّ تلك ليست بضمائر ، وإنما هي حروف جعلوها علاماتٍ للتثنية والجمع كما جعلوا للفاعل المؤنث علامةً تلحق الفعل ، وهو تشبيهه سيبويه !

قلنا : صحيح أنها حروف لا ضمائر ، ولكن ليست كتاء التأنيث في الفصاحة ، وقد أوضح ابن يعيش ذلك في قوله : « فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا كَانَ الْاِخْتِيَارُ : قَامَا أَخْوَاكَ ، وَقَامُوا إِخْوَتَكَ ، وَقَمِنَ الْهِنْدَاتُ . إِذْ كُنَّ حُرُوفًا مُؤَدِّنَةً بَعْدَ الْفَاعِلِينَ كَمَا كَانَ الْاِخْتِيَارُ : قَامَتْ هِنْدٌ . قِيلَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّأْنِيثَ مَعْنَى لَازِمٌ لَا يُفَارِقُ الْاسْمَ ، وَالتَّثْنِيَةَ غَيْرُ لَازِمَةٌ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَزِيدُ عَلَيْهَا فَتَصِيرُ جَمْعًا ، وَقَدْ تَنْقُصُ مِنْهَا فَيَبْقَى وَاحِدٌ ، فَلِلزُّومِ مَعْنَى التَّأْنِيثِ لَزِمَتْ عِلَامَتُهُ ، وَلِزُّوَالِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ لَمْ تَلْزَمْ عِلَامَتُهَا .

ووجهٌ ثانٍ أنهم لم يختاروا : قاما أخواك ، ولا قاموا إخوتك ، لئلا يُتوهم أنه خبرٌ مُقَدَّمٌ فيلتبس الفاعلُ بالمبتدأ . فاعرفه «^(٣) .

ولعلَّ هذا ممَّا دعا بعض النحاة إلى أن يرموا لغة أكلوني البراغيث كما أسماها سيبويه بالقليلة والضعيفة والشَّاذة^(٤) ، وَمِنْ ثَمَّ مَنْعُوا أَنْ يَحْمَلُوا مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ

(١) الديوان ص ٤٨ .

(٢) البيت من شواهد الأغاني ١٤ / ١٩١ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ٩٦ / ٢ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٨٩ .

(٤) انظر الكافية ص ٢٣٩ ، ورسف المباني ص ٤٣٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧٥ ، والجنى الداني ص ١٧١ .

ورسوله - ﷺ - كما سبق على هذه اللغة ، فذهب جمهور النحاة يُحاولون تخريجه على اللغة المشهورة التي عليها جمهور العرب حتى تتسق لهم القاعدة التي وقَّفوا أنفسهم عليها ، فسيبويه تأوَّل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على البدل ، حيث قال : « وأما قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فإنما يحيى على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا ، فقيل له : مَنْ ؟ فقال : بنو فلان . فقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على هذا فيما زعم يونس^(١) وتأوَّل غيره أوجهاً فيها جمعتها ابن هشام في قوله : « وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ، وقد جوز في ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ وَأَسْرُوا ﴾ أو مبتدأ خبره إمَّا ﴿ وَأَسْرُوا ﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام ، أي يقولون هل هذا ، وأن يكون خيراً محذوف : أي هم الذين ، أو فاعلاً بأسروا والواو علامة كما قدمنا ، أو يقول محذوفاً ، أو بدلاً من واو ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾^(٢) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول ﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾ أو على إضمار أذم أو أعنى^(٣) .

أما الآية الثانية فتأوَّلوا - كثير - على أنه بدل من الضمير ، أو هو خير مبتدأ محذوفٍ تقديره : هم ، أي : العُمى والصُّمُّ كثيرٌ منهم ، أو هو مبتدأ والجملة الفعلية قبله في موضع خبر^(٤) .

وهذا فيما أرى يُعدُّ تَعَسُّفاً وتكلفاً من النحاة مُستغنى عنه ؛ لأن القراء لم يَختلفوا جميعاً في قراءة الآيتين الأوَّليين ، ولأن تلك اللغة ثابتة مشهورة ولها وَجْهٌ من القياس واضحٌ كما سبق .

(١) الكتاب ٢ / ٤١ .

(٢) الأنبياء ، من الآية رقم (٢) ، وهي ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ ﴾ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٢ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٣ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٤٣ .

بل قرأ طلحة بن مُصَرِّف^(١) على هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) قرأها : أَفْلَحُوا المؤمنون . وعندما اعترض عليه عيسى بن عمر بشأن قراءته هذه قائلاً له : أَتَلْحَنُ ؟

أجابه بثقة : نَعَمْ ، كما لَحَنَ أصحابي^(٣) .

وهذا معناه أَنَّ المَرَجَعَ في القراءة إلى الرواة ، وَأَنَّ قراءته هذه قد رواها أصحابه وليس بَلَحْنٍ ، لأنه على لغة أكلوني البراغيث .

أما الحديث الذي رواه الشيخان فأولوه على أنه مُختَصِر حَذَفَ الرَّاوي صَدْرَهُ ، وَأَصْلُهُ : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » فيتعاقبون صفة للملائكة ، والواو ضمير يَرَجِعُ إليها ، وملائكة بالليل كلامٌ مُستأنف لبيان ما أُجْمِلُ^(٤) .

ولكن الحق ما قاله ابن حَجَر^(٥) إِنَّ هذا الحديث وَرَدَ بلفظ : « يتعاقبون فيكم » في الصحيحين فالعزو إليهما^(٦) أولى .

وإذا كان هذا هو موقفُ جمهور النحاة من هذا الحديث فإن الاستشهاد بالحديث على هذه اللغة لم يقتصر عليه فقط ، بل وَرَدَتْ احاديث على لغة أكلوني البراغيث حتى قال السُّهَيْلِيُّ : أَلْفَيْتُ في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدلُّ على كثرة هذه

(١) هو طلحة بن مصرف بن كعب الهمداني الكوفي ، أبو محمد : أقرأ أهل الكوفة في عصره ، وكان يُسمى سيد القراء . توفي سنة اثنتي عشرة ومائة . غاية النهاية ١ / ٣٤٣ .

(٢) المؤمنون ، آية (١) .

(٣) انظر البحر المحيط ٦ / ٣٦٥ .

(٤) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للنسوي ١ / ١٨٤ ، والاقتراح في أصول النحو ص ١٦١ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٢ .

(٥) هو أحمد بن علي الكنانى العسقلاني ، من أئمة العلم والتاريخ والأدب والحديث ، من آثاره بلوغ المرام والإصابة في تمييز أسماء الصحابة . توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة . الضوء اللامع ٢ / ٣٦ .

(٦) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ٣ / ٢١٩ .

اللغة وجودتها . بل هناك من النحاة مَنْ ذَهَبَ فِي تَعَسُّفِهِ وَشَطْحَاتِهِ إِلَى أْبْعَدِ مِنْ هَذَا ،
حَيْثُ عَدَّ الْحَرِيرِيَّ تِلْكَ اللُّغَةَ مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ ، وَقَالَ : لَمْ يَنْطِقْ بِهَا الْقُرْآنُ وَلَا أَنْبِيَاؤُ
الرَّسُولِ - ﷺ - وَلَمْ تُنْقَلْ عَنِ الْفَصْحَاءِ^(١) . وَرَدَّ عَلَيْهِ الشُّهَابُ الْخَفَاجِيُّ^(٢) ، فَقَالَ :
« وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَهُ ، فَإِنَّ هَذِهِ لُغَةُ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ يَجْعَلُونَ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ حَرْفِي
عِلَامَةً لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالْإِسْمَ الظَّاهِرَ فَاعِلًا ، وَتُعْرَفُ بَيْنَ النَّحَاةِ بِلُغَةِ أَكْلُونِي
الْبِرَاغِيثِ ؛ لِأَنَّهُ مِثَالُهَا الَّذِي اشْتَهَرَ بِهِ ، وَهِيَ لُغَةُ طَبِئِي كَمَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ ، وَقَدْ وَقَعَ
مِنْهَا فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ ، وَكَلَامِ الْفَصْحَاءِ مَا لَا يُحْصَى »^(٣) .

وَالْخِلَاصَةُ هِيَ أَنَّ لُغَةَ الْإِلْحَاقِ الْفِعْلِ عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لُغَةٌ ثَابِتَةٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي
عَصْرِ الْفَصْحَاءِ مَعْرُوفَةٌ لَطِئِي وَبَلْحَارِيثِ بْنِ كَعْبٍ وَأَزْدِ شَنْوَةَ ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ شَائِعَةٌ فِي
اللُّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ ، نَحْوُ : ظَلَمُونِي النَّاسَ ، وَقَدْ اتَّخَذَ الْمَجْمَعُ قَرَارًا بِجَوَازِهَا ،
فَقَالَ : « يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا أَوْ مُثْنِيًا أَوْ مَجْمُوعًا جَمْعًا مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا أَوْ
مَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنْ يَلْحَقُوا الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى أَحَدِهِمَا عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ أَوْ عِلَامَةُ
الْجَمْعِ »^(٤) .

وَرُبَّمَا كَانَتْ هَذِهِ اللَّهْجَةُ أَسْبَقَ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ الْمَعْرُوفَةِ الْآنَ ، وَهِيَ إِفْرَادُ
الْفِعْلِ إِذَا وَكَلِمَةُ مُثْنِيًا أَوْ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ أَنْ يُعَامَلَ الْفِعْلُ فِيهَا
مُعَامَلَتَهُ فِي لُغَةِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثِ ، ثُمَّ تَطَوَّرَتِ اللَّغَةُ إِلَى تَرْكِ الْعِلَامَةِ بِمَا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ
الْفُصْحَى^(٥) .

(١) انظر درة الغواص ص ١٤٦ .

(٢) هو أحمد بن محمد شهاب الخفاجي المصري ، قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة : من
آثاره ربحانة الألبا وحنة الولدان . توفي سنة تسع وستين وألف . الأعلام ١ / ٢٣٨ .

(٣) شرح درة الغواص ص ١٥٢ .

(٤) في أصول اللغة ٢ / ٢١٠ وقد نُقِلَ النَّصُّ مِنْ كِتَابِ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ نَشْأَةً وَتَطَوُّرًا لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْغَفَّارِ
هَلَالِ ص ٣٤٠ .

(٥) انظر فصول في فقه العربية ص ٩٩ ، ونصوص من اللغات السامية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٧ ،
٧٩ ، ١٢١ ، واللهمجات العربية للدكتور عبده الراجحي ص ١٨٨ .

كان - إذا خَلَّتْ باسم واحد :

استعمل جمهور العرب - كان - إذا خَلَّتْ باسم واحد تامَّةً حيناً ، وناقصةً أحياناً ، فإذا جعلوها تامَّةً رفعوا ما بعدها فاعلاً لها ، وحينئذٍ تكون مُتضمَّنةً معنى حَصَلَ أو ثَبَّتْ ، أو وَجَدَ أو حَضَرَ ، أو وَقَعَ أو حَدَّثَ

وإذا جعلوها ناقصةً نَصَبوا ما بعدها خبراً لها ، وأضَمروا اسمها .

أمَّا بنو تميم فإنهم لا يَستعملونها - إذا خَلَّتْ باسم واحد - إلاَّ ناقصةً ، فيَنصبون ما بعدها خبراً لها ، ويُضَمرون اسماً لها .

وقد صرَّح بذلك سيبويه في باب ما يكون المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار ، فقال : « وتقول : إذا كان غَدًا فَأُتِني ، وإذا كان يومُ الجمعة فآلَقَني ، فالفعل لَغَدٍ واليوم ، كقولك : إذا جاء غَدًا فَأُتِني . وإن شئتَ قلت : إذا كان غَدًا فَأُتِني ، وهي لغةُ بني تميم ، والمعنى أنه لَقِيتُ رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السَّلَامَةِ أو كان ما نحن عليه من البلاءِ في غَدٍ فَأُتِني ، ولكنهم أضَمروا استخفافاً ، لكثرةِ كان في كلامهم ، لأنه الأصلُ لِمَا مَضَى وما سَيَقَع . وحذفوا كما قالوا : حينئذٍ الآن ، وإنما يريد : حينئذٍ واسمَعُ إليَّ الآن ، فحَدَفَ - واسمَعُ - كما قال : تالله ما رأيتُ كاليوم رجلاً ، أي كرجل أراه اليوم رجلاً .

وإنما أضَمروا ما كان يَقَعُ مُظَهِّراً استخفافاً ، ولأن المخاطبَ يَعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل «^(١)» .

وأوضح الشَّنْتَمَرِيُّ توجيهَ سيبويه لرفع الاسم أو نَصْبِهِ بعد كان في شرحه حين قال : « قوله في هذا الباب : إذا كان غَدًا فَأُتِني ، ومن العرب مَنْ يقول : إذا كان غَدًا فآلَقَني . أمَّا الرفعُ فعلى أن في كان معنى وَقَعَ وحَدَّثَ ، وأمَّا النَّصْبُ فعلى إضمار وحَدَفٍ ، والمعنى إذا لم يحدث لك مانِعٌ أو حالٌ تقدر في التخلف لحدوثها فآلَقَني

قال سيبويه : وحذفوا كما قالوا : حينئذٍ الآن ، يُريد حذفوا المرفوع بكان في قولهم : إذا كان غداً فأتني ، كما حذفوا في حينئذٍ الآن «^(١) .

وقد جاء من كلام الله تعالى على جواز استعمال كان تامّةً وناقصةً قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾^(٢) قرأ الجمهور - ذو عسرة - على أن كان تامّة . وقرأ أبيّ وابن مسعود وابن عباس^(٣) - ذا عسرة - على أن كان ناقصة ، واسمها ضمير تقديره : هو ، أي الغريم أو المعامل^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا وَيُنْكُمُ ﴾^(٥) قرأ عاصم - تجارةً - بنصبها على أن كان ناقصة ، والتقدير : إلا أن تكون هي أي التجارة . وقرأ الباقون برفعها على أن كان تامّة ، وتجارة فاعل^(٦) . وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾^(٧) قرأ ابن عامر - ميتةً - بالرفع ، جعل كان تامّة . وقرأ الباقون بالنصب ، واسمها مُضْمَرٌ تقديره : إلا أن يكون المحرّم مَيْتَةً^(٨) .

تعقيب :

إنّ ثمرّة الخلاف في جواز استعمال كان تامّةً وناقصةً عند الجمهور ، ولزومها النقص عند بني تميم تتمثل في أنك إذا استعملتها تامّةً أصبحت صورة الكلام تتألف

(١) النكت ١ / ٣١٧ .

(٢) البقرة ، آية (٢٨٠) .

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن ، لازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة . توفى سنة ثمان وستين . الإصابة ٢ / ٣٣٠ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٤٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٥٤ .

(٥) البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٦) انظر البحر المحيط ٢ / ٣٦٩ .

(٧) الأنعام ، آية (١٤٥) .

(٨) انظر البحر المحيط ٤ / ٢٤٢ .

من كلمتين ؛ فِعْلٌ واسم ، أي من فِعْلٍ وفاعل . أمّا إذا استعملتها ناقصةً أصبحت صورة الكلام تتألف من فِعْلٍ واسمين ؛ أي من فِعْلٍ واسم كان المضمر^(١) ، والخبر .

ويمكن توجيه قياس كلٍّ من الإتمام والنقص فيها ؛ فجمهور العرب أجازوا أن تكون تامةً مُكْتَفِيَةً بمرفوعها بجعله فاعلاً لما رأوا أن - كان - تتضمّن معنى فِعْلٍ حقيقي ك- وَقَعَ ، وَحَصَلَ ، وَحَدَّثَ - وغيرها من المعاني فجعلوها فعلاً حقيقياً ، نحو : كان الأمرُ ، أي وَقَعَ وَحَدَّثَ . ونحو : كان الله ولا شيءَ مَعَهُ ، أي ثَبَتَ . فدلّت بذلك على الزمان والحَدَثَ . وقد جاء في أشعار العرب كان تامةً مُتضمّنة معنى فِعْلٍ حقيقي ، فمن ذلك قول الربيع الفزاريّ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ^(٢)

أي إذا حَدَّثَ أو جاء .

وقال مقاس العائذيّ :

فِدَى لِبْنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبِ^(٣)

أي إذا حَدَّثَ أو وَقَعَ أو حَصَلَ .

أمّا بنو تميم فإنهم استعملوا - كان - على الأصل - ويُشارِكهم في ذلك جمهور العرب أيضاً في إحدى لغتيها - وهو أن تكون فعلاً ناقصاً ؛ لأنها تدلُّ على الزمان دون الحَدَثَ ، والأفعال الحقيقية تدلُّ على الحَدَثَ والزمان ، ولذا قال سيويوه عند حديثه عن لزومها النقص في لغة بني تميم : « لأنّه الأصل لِمَا مَضَى وما سَيَقَعُ » أي أنها تدل على الزمان في الماضي والمستقبل مُجرّدةً من الحَدَثَ . فلم تكن فعلاً حقيقياً يمكن معه أن تقتصر على ما بعدها على أنه فاعل كسائر الأفعال الحقيقية .

(١) انظر شرح قطر الندى ص ٥٠ .

(٢) البيت من شواهد الأزهية ص ١٨٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٤ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٧٥ ، وجمع الهوامع ٢ / ٨٢ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٩٦ ، وأسرار العربية ص ١٣٥ ، وشرح المفصل

كما أنّ دلالتها على الزمان مُرتبِطٌ بِخبرها ، قال العُكْبَرِيُّ : « وإنَّما اقتضتْ
الناقصة اسمين لأنها دخلتْ على المبتدأ والخبر للدلالة على زَمَنِ الخبر »^(١) .

ومهما يكن فإنَّ جَعَلَ كان تامَّةً لِتَضْمُنُهَا معنى فِعْلٍ حَقِيقِيٍّ ليس أقلَّ قوَّةً في
القياس من جَعَلَهَا ناقصةً على الأصل ؛ وذلك لوجود ما يُعْضِدُ عِلَّةَ كونها تامَّةً في
العربية ، وهو التَّضْمِينُ ، وهو أن تُضْمِنَ فعلاً لازماً معنى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ لِتَعْدِيٍّ تعديته ،
كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ﴾^(٢) حيث
ضُمِّنَ تَعْرِمُوا معنى تَنَوُّوا ، فَعُدِّيٍّ تعديته .

كما تُضْمِنُ فعلاً مُتَعَدِّياً معنى فِعْلٍ لازمٍ لِيَصِيرَ لازماً مثله ، نحو قوله تعالى :
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٣) حيث ضُمِّنَ يُخَالِفُ معنى يَخْرُجُ ،
فصار^(٤) لازماً مثله .

(١) اللباب ١ / ١٦٦ .

(٢) البقرة ، آية (٢٣٥) .

(٣) النور ، آية (٦٣) .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ١ / ٢٤١ فما بعدها ، وشذا العرف ص ٤٩ .

عَسَى^(١) :

كان لتمييم نَهْجٌ في - عَسَى - إذا تقدّمتها اسمٌ تخالف عامّة العرب ومنهم أهل الحجاز فيُلحقون بها ضميراً يطابق ذلك الاسم في النوع والعدد ، نحو : زيدٌ عسى أن يقوم ، وتكون ناقصةً .

أمّا أهل الحجاز وبقية العرب فلا يُلحقون بها الضمائر ، وتلزم صورةً واحدة في جميع الحالات ، وهي تامّةٌ مُستغنيةٌ بمرفوعها عن الخبر ، وفي ذلك قال ابن مالك :

وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا^(٢)

وتوضيح ذلك أنّ التميميين استعملوا عَسَى ناقصةً مُضمرًا فيها في نحو : زيدٌ عَسَى أن يقوم ، وقَدَّروا ضميراً مُستترًا في عَسَى يعود على زيد ، وهذا الضمير المقدّر هو اسم عَسَى ، وأن يقوم في موضع نصب خبراً لها .

(١) تأتي - عسى - على ثلاث حالات ؛

الأولى : أن يليها اسم نحو : عسى زيد أن يقوم . وهي في هذه الحالة ناقصة عند كافة العرب .

الثانية : أن يتقدّمتها اسم نحو : زيد عسى أن يقوم . وهذه الحالة هي مجال بحثنا ، إذ حكى فيها سيبويه لغتين كما سيأتي في النص .

الثالثة : أن يتوسّط الخبر بين عسى واسمها نحو : عسى أن يقوم زيد . وهذه الحالة مُختلفة في جوازها بين النحاة ، فمنعها الشلوين لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر ، وأوجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فاعلاً ليقوم ، وأن يقوم في تأويل مصدر فاعلاً لعسى ، وهي تامّة لا خير لها . وذهب المبرد والسيراfi والفارسي إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجهٍ آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها على نية التقديم ، وأن يقوم في موضع نصب خبراً لها ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر . وتظهر فائدة الخلاف في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على رأي الشلوين : عسى أن تطلع الشمس ، بتأنيث الفعل وتذكيره ؛ لأن التأنيث مجازي . وعسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات .

وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز أيضاً : عسى أن تطلع الشمس ، بتأنيث الفعل فقط ؛ لأن في الفعل ضميراً يعود على مؤنث . وعسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات . انظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٠٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٢ .

أما أهل الحجاز وبقية العرب فقد جعلوا عَسَى والحالة هذه تامّةً مُجرّدةً من الضمير ، وأن يقوم في موضع رَفَع فاعلاً لعسى .

ويظهر هذا الإضمار في حال التّأنيث والتثنية والجمع ، فالتميميون كانوا يقولون مثلاً :

- زيدٌ عَسَى أن يقومَ - هندٌ عَسَتْ أن تقومَ

- الزيدان عَسَيَا أن يقوما - الهندان عَسَتَا أن تقوما

- الزيدون عَسَوْا أن يقوموا - الهندات عَسَيْنَ أن يقمن

على حين أنّ أهل الحجاز وعامّة العرب تقول :

- زيدٌ عَسَى أن يقومَ - هندٌ عَسَى أن تقومَ

- الزيدان عَسَى أن يقوما - الهندان عَسَى أن تقوما

- الزيدون عَسَى أن يقوموا - الهندات عَسَى أن يقمن

وقد حكى سيبويه كلتا اللغتين دون يعزو لغة الإضمار لبني تميم ، بينما عزا لغة التّجريد لعامّة العرب في قوله : «وتقول : عَسَى أن يفعلَ ، وعَسَى أن يفعلوا ، وعَسَى أن يفعلا ، وعَسَى محمولة عليها أن ، كما تقول : دَنَا أن يفعلوا وكلُّ ذلك تلكّم به عامّة العرب . وكيونة عَسَى للواحد والجميع والمؤنث تدلّك على ذلك .

ومن العرب من يقول : عَسَى وعَسَيَا وعَسَوْا ، وعَسَتْ وعَسَتَا وعَسَيْنَ . فمن قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في عَسَيْتُ ، في أنّها منصوبة»^(١) .

وقد نسبها بعض النحاة فعزّوا لغة الإضمار لبني تميم ، ولغة التّجريد لأهل الحجاز ، قال أبو حيان عند ذكر القراءات التي وردت في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَسْخَرُونَ﴾

قَوْمٌ مِنْ قَوْمِ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴿١﴾ : « وقرأ عبد الله وأبيُّ : عَسَوْا أَنْ يَكُونُوا ، وَعَسَيْنَ أَنْ يَكُنَّ ، فعسى ناقصة ، والجمهور - عسى - فيهما تامة . وهي لغتان : الإضممار لغة تميم ، وتركته لغة الحجاز » (٢) .

فأبو حيان - وإن أجمل القول وأوجز - نسب لغة الإضممار لبني تميم ، وتركه لأهل الحجاز . وقد فصل القول ابن عقيل في ذلك بقوله : « اختصت - عسى - من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يُضمَر فيها ضميرٌ يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم . وجاز تجريدها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو : زيدٌ عَسَى أَنْ يَقَوْمَ ، فعلى لغة تميم يكون في - عسى - ضميرٌ مُستتر يعود على - زيد - و- أن تقومَ - في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضميرَ في - عسى - و- أن يقومَ - في موضع رفع بعسى .

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول على لغة تميم : هندٌ عَسَتْ أَنْ تقومَ ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يقومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقومُوا ، والهندان عَسَتَا أَنْ تقومَا ، والهندات عَسَيْنَ أَنْ يقمنَ . وتقول على لغة أهل الحجاز : هندٌ عَسَى أَنْ تقومَ ، والزيدان عَسَى أَنْ يقومَا والزيدون عَسَى أَنْ يقومُوا ، والهندان عَسَى أَنْ تقومَا ، والهندات عَسَى أَنْ يقمنَ » (٣) . وإذا كان النحاة قد عزوا لغة الإضممار لبني تميم والتجريد للحجازيين فإن قول سيبويه : « وتقول : عَسَى أَنْ يفعلَ ، وعَسَى أَنْ يفعلوا ، وعَسَى أَنْ يفعلا وكنل ذلك تكلم به عامة العرب » يؤكد أن لغة التجريد والتمام ليست قاصرةً على الحجازيين فقط ، بل هي لغة للحجازيين وغيرهم من العرب دون بني تميم .

(١) الحجرات ، آية (١١) .

(٢) البحر المحيط ٨ / ١١٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وانظر شرح التصريح ١ / ٢٠٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٦ .

تعقيب :

أولاً : إنَّ للزخشري قولاً ظاهره خلافَ ما قال به النحاة إنَّ إلحاق الضمائر لغة بني تميم ، والتَّجريد لغة أهل الحجاز فقال عند قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾^(١) : « عَسَيْتَ وَعَسَيْتُمْ لغة أهل الحجاز وأمَّا بنو تميم فيقولون : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، ولا يُلحقون الضمائر »^(٢) .

والملاحظ على الزخشري أن هذين الفعلين ليسا من قبيل ما تُحدِّث عنه ؛ لأنهما لم يُسندا إلى اسم قبلهما ، فيمكن لغة تميم ولغة أهل الحجاز أن تتساويا فيه ، كما يردُّ قوله ذلك ما قاله النحاة إنَّ إلحاق الضمائر لغة بني تميم ، والتَّجريد لغة أهل الحجاز .

ثانياً : اختلفت النحاة في تحديد نوع - عسى - : أهو حرف أو فعل ؟ والجمهور على أنه فعل جامد^(٣) ، وهو الصحيح ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو : عسيتُ وعسيتَ وعسيتما

وإذا أخذنا بقول الجمهور فإنَّ إلحاق بني تميم الفعلِ عسى ضميراً يطابق ذلك الاسم المتقدِّم في النوع والعدد يتفق وما سارت عليه اللغة الفصحى في أفعالها الأخرى ، ومنها أفعال هذا الباب المُسمَّى بباب أفعال المقاربة^(٤) ، وذلك عندما يتقدَّم الاسمُ المسند إليه الفعلُ المسندُ نحو : الطلاب قاموا .

(١) محمد ، آية (٢٢) .

(٢) الكشف ٣ / ٥٣٦ .

(٣) زعم الزجاج أن عسى حرف لكونه غير متصرفٍ وبمعنى لعلَّ ، ونُسب هذا القول أيضاً لابن السراج . انظر شرح الرضى ٤ / ٢١٤ ، ومغني اللبيب ١ / ١٧٢ .

(٤) عسى وحرى واخولوق تدل على الرجاء ، ويدرسها النحاة تحت باب المقاربة من باب إطلاق الجزء على الكل ، وأفعال الباب التي تدل على المقاربة هي : كاد وكره وأوشك . كما أن هناك أفعالاً تدل على الإنشاء وهي : جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشاء ، وقد درسوها أيضاً تحت هذا الباب .

أما تجريده من الضمائر في لغة عامة العرب - ومنهم أهل الحجاز - فهو يُعدُّ شاذاً عن القاعدة العامة ، إلا أنني وجدتُ مِنَ النحاة مَنْ يقول إنَّ لغة أهل الحجاز هي الأَفْصَحُ ، وقال بعضهم إنها الأَجودُ ، قال ابن هشام : « وتقول على تقدير الخُلُو من الضمير - عسى - في الجميع ، وهو الأَفْصَحُ ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ » (١) .

وقال الشيخ الأزهري تعليقاً على ذلك : « والخُلُو من الضمير هو الأَفْصَحُ ، وبه جاء التنزيل » (٢) فقياسهما ورود القرآن بها مُجرّدةً ، ونعتها السيروطي بالأجود دون إبداء أيّ تعليل في قوله : « والتّجريد أجود » (٣) وقد كنتُ في دوامة من الحيرة مع تقوية لغة عامّة العرب على لغة تميم في ذلك ولاسيما النهج التميمي هنا يسير وفقّ القياس ، وبه قرأ عبد الله بن مسعود وأبي !

ولو ذهبنا نلتمس تعليلاً للغة عامّة العرب فقلنا : إن عسى لم يُلحقوا به الضمائر لأنّه فعلٌ جامد غير مُتصرّف بخلاف الأفعال المُتصرّفة . لقليل : إنّ ذلك ليس بحجّة ؛ لأن هناك من الأفعال الجامدة غير المُتصرّفة قد اتصلت بها الضمائر والحالة هذه في اللغة الفصحى ك- ليس - وبه جاء التنزيل كقوله تعالى : ﴿ قَبَانٌ يَكْفُرُ بِهَا هَوَلاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْماً لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ (٤) .

ولكن وجدّ ابن يعيش وكأنّه قد سمع بهذا الرّد فأجاب بجواب ظاهره التفريق بين تجريد عسى من الضمائر وإلحاقها بليس في لغة العامة ، وباطنه التعليل المُفصل لتجريد عسى الذي يمكن معه أن نجد مندوحةً للغة عامّة العرب لا تخالف بها القياس

(١) أوضح المسالك ١ / ٣٢٣ .

(٢) شرح التصريح ١ / ٢٠٩ .

(٣) همع الهوامع ٢ / ١٤٥ .

(٤) الأنعام ، آية (٨٩) ، وانظر آياتها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٨٣١ .

وهو قوله : « فعسى في هذا الوجه منحطّة عن درجة - ليس - ألا ترى أن ليس تتحمّل الضمير ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : زيدٌ ليس قائماً ، والزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قياماً . وليست عسى في هذا الوجه كذلك ، فإنها لا تتحمّل الضمير ، ولذلك لا يظهر في تثنية ولا جمع ؛ وذلك لغلبة الحرفية عليها ، وجمودها ، وعدم تصرفها لفظاً وحكماً ، أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا الحكم فإنها لزمّت طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبها إلاً فعلاً ، ولا يقع اسماً إلاً ضرورة ، فتقول : عسى زيدٌ أن يفعل ، ولا تقول : عسى زيدٌ الفعل . وليست ليس كذلك ، فإنه يقع خبرها فعلاً واسماً نحو : ليس زيدٌ قائماً ، وإن شئت : يقوم . فلمّا انحطّت عنها مع الظاهر انحطّت عنها مع المضمّر »^(١) .

فغلبة الحرفية على عسى لشبهها ب- لعلّ - « إذ كان كلُّ واحد منهما طمعاً وإشفاقاً »^(٢) وجمودها ، وعدم تصرفها لفظاً وحكماً تُعدُّ تعليلات تستريح معها النفس لتجريد عسى من الضمائر دون أن تخالف لغة العامة بها القياس .

(١) شرح المفصل ٧ / ١٢٣ .

(٢) المتبع في شرح اللمع ٢ / ٥٥٦ .

هَلْمٌ^(١) :

عامل التميميون - هَلْمٌ - معاملة الأفعال فألحقوا بها الضمائر البارزة بحسب مَنْ هي مُسندةٌ إليه ، إذ قالوا : هَلْمٌ يا رجلُ ، وهَلْمِي يا امرأةُ ، وهَلْمًا يا رجلان ، وهَلْمًا يا امرأتان ، وهَلْمُوا يا رجالُ ، وهَلْمُنَّ يا نساءُ . وكذلك ألحقوا نون التوكيد بها خفيفةً كانت أو ثقيلةً نحو : هَلْمَنَّ يا رجلُ ، وهَلْمَنَّ يا امرأةُ ، وهَلْمَانَّ يا رجلان ويا امرأتان ، وهَلْمُنَّ يا رجالُ ، وهَلْمُمَنَّا يا نسوةُ . وهي فِعْلٌ أمرٌ عندهم .

أما أهل الحجاز فإنهم ألزموا - هَلْمٌ - طريقةً واحدةً ، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسندةٌ إليه ، فقالوا : هَلْمٌ يا رجلُ ، وهَلْمٌ يا امرأةُ ، وهَلْمٌ يا رجلان ، وهَلْمٌ يا امرأتان ، وهَلْمٌ يا رجالُ ، وهَلْمٌ يا نساءُ . وهي عندهم اسمٌ فِعْلٍ أمرٍ ، لا فِعْلٍ أمرٍ .

وقد أشار سيبويه للغة بني تميم في قوله : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يجعلون هَلْمٌ بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : هَلْمٌ وهَلْمِي وهَلْمًا وهَلْمُوا »^(٢) . فسيبويه لم يُصرِّح في هذا النص بنسبة هذه اللغة في - هَلْمٌ - إلى بني تميم ، كما لم يتعرَّض للغة الحجازيين ، ولكننا نراه في موطن آخر من كتابه ينقل لنا لغة بني تميم والحجازيين فيها مُفصِّحاً عن أصحاب كلِّ لغة في باب ما لا تجوز فيه نون خفيفةٌ ولا ثقيلةٌ قائلاً : « وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلك نحو : إِيهِ وِصَّةٌ ومَّةٌ وأشباها . وهَلْمٌ في لغة أهل الحجاز كذلك . ألا تراهم جعلوها للنواحد والاثنين والجميع ، والذَكَرَ والأنثى سواء . وزعم - أي الخليل - أنها - لُمٌ - ألحققتها

(١) ذهب البصريون إلى أن - هلم - مركبة من - ها - التنبيه و- لُمٌ - . وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من - هلٌ - التي للزجر و- أُمٌ - التي بمعنى أقصد . والراجح مذهب البصريين ؛ لأن - ها - قد نطق بها فقالوا : هَلْمٌ . وعلى أي الرأيين فإن الكلمة الثانية - لُمٌ أو أُمٌ - التي يرى كل منهما أنها جزء في تركيب الكلمة يجمعهما معنى كَلْبِي واحد ، هو جَمْعُ الشَّمْلِ ، وأنها فعلان . انظر المسائل العضديات ص ٢٢٣ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٣٧ ، والمصباح المنير ص ٦٤٠ ، وجمع الهوامع ٥ / ١٢٦ ، ولغة تميم ص ٤٩٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٢ .

- هاءٌ - للتبنيه في اللغتين . وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في - هَلْمٌ - في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم بمنزلة رُدٌّ وِرْدًا وِرْدَى وَاِرْدُودٌ ، كما تقول : هَلْمٌ وِهْلَمًا وِهْلَمِي وِهْلَمُنٌ ، والهَاءُ فَضْلٌ ، إِنَّمَا هِيَ هَا الَّتِي لِلتَّبِيهِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ»^(١) .

تعقيب :

إِنَّ الثَّابِتَ وَالْمُجْمَعَ عَلَيْهِ^(٢) لَدَى جُمْهُورِ النُّحَاةِ فِي - هَلْمٌ - إِحْقَاقُ الضَّمَائِرِ وَنَوْنِ التَّوَكِيدِ بِهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَالتَّزَامُهَا صُورَةً وَاحِدَةً مَعَ الْمُخَاطَبِ أَيَّا كَانَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ فِي كِلْتَا اللَّغَتَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيمَا رُكِّبَتْ مِنْهُ . كَمَا نَرَى شَبِيهَ إِجْمَاعٍ أَيْضًا فِي تَقْوِيَةِ قِيَاسِ هَلْمٌ الْحِجَازِيَّةِ عَلَى أُخْتِهَا التَّمِيمِيَّةِ ، فَهَذَا ابْنُ جَنِي يَقُولُ : « أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ وَأَقْوَى اللَّغَتَيْنِ - وَهِيَ الْحِجَازِيَّةُ - أَنَّ تَقُولَ فِيهَا : الْمُمُّ بِنَا ، فَلَمَّا كَانَتْ لَامٌ - هَلْمٌ - فِي تَقْدِيرِ السُّكُونِ حُذِفَ لَهَا أَلْفٌ - هَا - كَمَا تُحَذَفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَصَارَتْ هَلْمٌ»^(٣) . وَنَرَاهُ يَقُولُ أَيْضًا : « وَأَعْلَى اللَّغَتَيْنِ الْحِجَازِيَّةُ ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلْمٌ إِلَيْنَا ﴾^(٤)»^(٥) . وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ ابْنَ جَنِي قَدْ أَعْطَى حُكْمًا بِأَنَّ اللُّغَةَ الْحِجَازِيَّةَ هُنَا أَقْوَى مِنَ اللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ ، وَاعْتَمَدَاهُ فِي ذَلِكَ عَنِ الْقِيَاسِ فِي النَّصِّ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ اسْمٌ فِعْلٌ أَمْرٌ . وَعَلَى السَّمَاعِ فِي النَّصِّ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِلُغَةٍ

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٥٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، والأصول ١ / ١٤٦ ، والمسائل العضديات ص ١٢١ ، والخصائص ٣ / ٣٦ ، واللباب ٢ / ٨٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٠ ، وشرح الرضى ٣ / ١٠٠ ، واللسان ١٢ / ٦١٧ (هـ ل م) ، والبحر المحيط ٧ / ٢١٤ ، وشرح قصر الندى ص ٣٧ ، والمصباح المنير ص ٦٤٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٤٠٢ ، وهمع الهوامع ٥ / ١٢٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٧ .

(٣) الخصائص ٣ / ٣٠ .

(٤) الأحزاب ، آية (١٨) .

(٥) الخصائص ٣ / ٣٦ .

أهل الحجاز ، ولم ترد قراءة ولو شاذة بلغة بني تميم .

وعرّض ابن يعيش تفصيلاً في تعليلات تقوية قياس اللغة الحجازية في هلمّ في قوله :
« ألا ترى أنّ الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية أنك تقول : ها الممّ ، فلمّا كانت
اللام في حُكم الساكن حُذفت لها ألف - ها - كما تُحذف لالتقاء الساكنين ،
وجُعلا اسماً واحداً وفيها مذهبان ؛ أحدهما : - وهو مذهب أهل الحجاز -
أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث ، نحو : هلمّ
يا رجلُ ، وهلمّ يا رجلان يستوي في اللفظ الواحد والجمع كما كان كذلك في
صه ومه ونحوهما ، وهو القياس ، وبه ورد التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ
لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أفرد والمخاطبون جماعة ، وعليه قوله :

يا أيها الناس ألا هلمّة^(١)

وإنما كان هذا هو القياس ؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم ، وليس القياس
في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع ، إنّما ذلك للأفعال . والذي يدلُّ على
خروجه عندهم عن حُكم الأفعال مُخالفتهم مجراه في لغتهم ؛ لأن لغتهم أن يقولوا
للوّاحد : الممّ ، بإظهار التضعيف ، نحو : ارددّ ، واشدّد . فلمّا ركّبوه مع غيره
وسمّوا به خرج عن حُكم الفعل فلم يظهر فيه علامة تشنية ولا جمع^(٢) .

وقد وجدت من العلماء من يرمي اللغة التميمية في هلمّ بعدم الفصاحة دون إبداء
أي تعليل ، فهذا الرضى يقول : « وبنو تميم يُصرّفونه نظراً إلى أصله ، وليست
بالفصيحة ، نحو : هلمّا هلمّي هلمّوا هلمّمن^(٣) .

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ٤ / ١٦١ ، وخرانة الأدب ٤ / ٢٤٩ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ٤٢ .

(٣) شرح الرضى ٣ / ١٠١ .

فالحِثَّيات التي بنى عليها ابن جني وابن يعيش الحكم بقوة هَلُمَّ الحجازية تقوم على السماع والقياس ، فأما السماع فهو أمرٌ مُسَلَّم به ولا اعتراض عليهما فيه . وأما القياس وهو أن - هَلُمَّ - مُرَكَّبَةٌ فكان الأولى بها أن تُعامل مُعاملة اسم الفعل ، واسم الفعل يلزم طريقة واحدة ولا تلحق به الضمائر أيًّا كان المُخاطَب ، ولذا قالوا بأنها اسمُ فعلٍ في كلتا اللغتين ، قال ابن جني : « وأما التميميون فإنها عندهم أيضاً اسمٌ سُمِّي به الفعل ، وليست مَبْقَاةً على ما كانت عليه قبل التركيب والضم . يدلُّ على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف ، فمنهم مَنْ يُتبع فيقول : مُدٌّ وفِرٌّ وعَضٌّ ، ومنهم مَنْ يفتح لالتقاء الساكنين فيقول : مُدٌّ وفِرٌّ وعَضٌّ . ثم رأيناهم كلَّهم مع هذا مجتمعين على فَتْح آخر هَلُمَّ ، وليس أحد يكسر الميم ولا يضمُّها ، فدلَّ ذلك على أنها قد حُلِجَّت^(١) عن طريق الفعلية وأُخْلِصَتْ اسماً للفعل ، بمنزلة دونك وعندك^(٢) . وقال ابن يعيش بقول ابن جني : « واعلم أن بني تميم وإن كانوا يُجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شَبَهها بالفعل ، وإفادتها فائدة الفعل فهي عندهم أيضاً اسم للفعل ، وليست مَبْقَاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم . والذي يدلُّ على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف »^(٣) .

ولكن لا نُسلِّم هنا بما ذهبوا إليه بأنها اسمُ فعلٍ عند بني تميم لكي لا تُقوَّى الحجازية في القياس على أختها التميمية ، فالتميميون عندما ألحقوا بها الضمائر عاملوها - وإن كانت مُرَكَّبَةٌ - مُعاملة الفعل مراعاةً للأصل قبل التركيب ، ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، فهي عندهم حينئذٍ فِعْلٌ أمرٌ لا اسمٌ فعلٍ . قال المبرد : « فأما بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً ، ويجعلون الهاء زائدة^(٤) » وجاء في اللسان ما حكاه ابن منظور عن أبي عمرو في قوله : « وحكى أبو عمرو عن العرب : هَلُمَّين يا نسوة

(١) أي انتزعت ونحيت .

(٢) الخصائص ٣ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٤٢ - ٤٣ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٠٣ .

قال : والحجة لأصحاب هذه اللغة أن أصل - هَلْمٌ - التصرف من : أَمَمْتُ أُمَّمًا ، فعملوا على الأصل ، ولم يلتفتوا إلى الزيادة «^(١) .

وذهب كثير من النحاة إلى أنها فعلٌ عند بني تميم في حين أنهم يعدُّون الحجازية اسمَ فعلٍ مثل العُكْبَرِيِّ^(٢) وابن مالك^(٣) وأبي حيان^(٤) وابن هشام^(٥) والسيوطي^(٦) والأشْمُونِي^(٧) وغيرهم .

بل إن ابن جني قد نقض ما ذهب إليه في نفس الكتاب الذي حَكَمَ فيه بقوة هَلْمٌ الحجازية ، حيث يقول في باب تعارض العلل : « هذا طريق اختلافهم العِلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ، فأما أيُّها أقوى ، وبأيُّها يجب أن يُؤخذ ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وُضِعَ هذا الكتاب له . ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في هَلْمٌ ؛ فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَة ومَة ورؤَيْدَ ، ونحو ذلك ممَّا سُمِّيَ به الفعل ، وألزم طريقاً واحداً .

وبنو تميم يُلحقونها عَلَمَ التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون أصل ما كانت عليه لَمٌ . وعلى هذا مساقُ جميع ما اختلفت العرب فيه «^(٨) .

فهو هنا يقول بأن التميميين راعوا الأصل ، وهو الفعل قبل التركيب وبهذا يمكن أن نجزم بأن بني تميم لم يُسَلِّمُوا باسمية - هَلْمٌ - ولم يكثرثوا بتركيبها مع - ها - التثنية .

(١) اللسان ١٢ / ٦١٨ (د ل م) .

(٢) اللباب ٢ / ٨٩ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ١٣٩٠ .

(٤) البحر المحيط ٤ / ٢٣٧ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٣٧ .

(٦) همع الهوامع ٥ / ١٢٦ .

(٧) شرح الأشْمُونِي ٣ / ٣٧٧ .

(٨) الخصائص ١ / ١٦٨ .

وَيُرْجَحُ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ مِنْ فَعْلِيَّةِ التَّمِيمَةِ مَا سَأَعْرَضُهُ فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ :

أ - أن تنظير ابن جني وابن يعيش لها بأن بني تميم يختلفون في آخر الأمر المضاعف كما سبق ، وهم مجتمعون على فتح آخر هَلَمْ يَنْقُضُهُ أَنَّ الْحَالَةَ هُنَا تَخْتَلِفُ ، إِذْ أَنَّ الْفِعْلَ هُنَاكَ ثَلَاثِيٌّ ، أَمَّا هُنَا فَهُوَ رِبَاعِيٌّ .

ب - أن قولهما بأن بني تميم مُجْمِعُونَ عَلَى فَتْحِ آخِرِ هَلَمْ يَرُدُّهُ مَا حَكَاهُ الْجَرْمِيُّ فِي - هَلَمْ - مِنْ فَتْحٍ وَكَسْرٍ عَنْ بَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ^(١) .

ج - قد وردت لها صيغة المضارع ، حَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ : هَلَمْ ، فيقول : لَا أَهْلَمْ^(٢) . والمعروف أن أسماء الأفعال لا تتصرف .

د - قد سُمِعَ مَعَهَا يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ فَقَالُوا : هَلْمِينَ^(٣) . والمعروف أن علامة فعل الأمر دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة .

والخلاصة هي أَنَّ هَلَمْ الْحِجَازِيَّةَ اسْمٌ فِعْلٌ ، وَلِهَذَا عَامَلُوهَا مَعَامِلَةَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ دُونَ النَّظْرِ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، وَلَمْ يُلْحَقُوا بِهَا الضَّمَائِرَ لِتَكُونَ مِثَالاً لِمَا آلَتْ إِلَيْهِ الْكَلِمَةُ مِنْ تَطَوُّرٍ بَعْدَ التَّرْكِيبِ .

وَأَمَّا هَلَمْ التَّمِيمِيَّةُ فَإِنَّهَا فِعْلٌ لِمُرَاعَاةِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ - لَمْ - أَوْ - أُمَّ - قَبْلَ التَّرْكِيبِ ، وَلِذَا أَلْحَقُوا بِهَا الضَّمَائِرَ لِتَظَلَّ مُحَافِظَةً عَلَى نَمَطِهَا الْقَدِيمِ . وَكَلَّمَا اللَّغَتَيْنِ قَدْ جَاءَ بِهِمَا السَّمَاعُ غَيْرَ أَنَّ التَّنْزِيلَ جَاءَ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ .

(١) شرح التصريح ٢ / ٤٠٢ .

(٢) شرح الرضى ٣ / ١٠٢ .

(٣) البحر ٤ / ٢٣٧ .

خبر لا النافية للجنس :

أوجب التميميون والطائيون حَذْفَ خَبَرِ لا النافية للجنس إذا كان معلوماً ،
وجعلوه من الأصول المرفوضة ، ولم يَلْفِظُوا به البتة .

أمَّا أهل الحجاز فإنهم أجازوا حَذْفَه كثيراً إذا كان معلوماً ، كما أجازوا إثباته
قليلاً ، ولم يُوجِبُوا حَذْفَه .

قال سيويه في باب النفي بلا : « واعلم أنَّ لا وما عملتُ فيه - أي اسمها - في
موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلتَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ فَالكلامُ بمنزلة اسم مرفوعٍ مبتدأ .
وكذلك : ما مِنْ رَجُلٍ ، وما مِنْ شيءٍ ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان ،
ولكنك تُضمِره ، وإنْ شئتَ أظهرته .

وكذلك لا رَجُلَ ولا شيءَ ، وإنما تريد لا رَجُلَ في مكان ، ولا شيءَ في زمان .

والدليلُ على أنَّ - لا رَجُلَ - في موضع اسمٍ مبتدأ ، و- ما مِنْ رَجُلٍ - في
موضع اسمٍ مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رَجُلَ أَفْضَلُ
منك^(١) . فسيويه هنا يذكر أن لا وسَمَّها في موضع اسمٍ مبتدأ في لغة بني تميم ،
واستدلَّ على ذلك بلغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يذكرون الخبر ، ومعنى ذلك أنَّ بني تميم
لا يذكرون الخبر ، ولذا قال السيرافي : « وأمَّا استدلال سيويه على أنَّ - لا رَجُلَ -
في موضع اسمٍ مبتدأ في لغة تميم بقول العرب من أهل الحجاز : لا رَجُلَ أَفْضَلُ منك ،
فكأنَّ بني تميم يقولون : لا رَجُلَ ، وَيَسْكُتُونَ عن إظهار الخبر ، فاحتجَّ بلغة أهل
الحجاز ؛ لأنهم يُظهرون الخبر^(٢) . وسيويه ذكر بني تميم ولم يذكر الطائيين معهم ،
ووافقه بعض النحاة على أن مَنْ يَحذف الخبر هم بنو تميم ، قال أبو حيان عند تفسير

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) شرح كتاب سيويه ج ٣ ورقة ٨٣ ب ، وانظر النكت ١ / ٥٩٧ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) : « والظاهر أنَّ خبر لا عَاصِمَ محذوفٌ ؛ لأنه إذا عُلِمَ كهذا الموضع التزم حَذْفُه بنو تميم ، وكَثُرَ حَذْفُه عند أهل الحجاز »^(٢) .

إلا أن من النحاة من أشرك الطائيين مع بني تميم في حَذْفِ الخبر ، قال ابن الناظم :
« وإنَّ عُلِمَ التَّزَمَ حَذْفُه بنو تميم والطائيون . وأجاز حَذْفُه وإثباته الحجازيون »^(٣) .

وقال ابن عقيل : « إذا دَلَّ دليل على خبر - لا - النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُه عند التميميين والطائيين ، وكَثُرَ حَذْفُه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رجلٍ قائم ؟ فتقول : لا رجل ، وتَحذف الخبر - وهو قائم - وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين »^(٤) .

تعقيب :

حَذَفَ التميميون والطائيون خبر لا النافية للجنس كما حَذَفَه الحجازيون كثيراً ، والفرق بين حَذْفِ التميميين والطائيين وحَذْفِ الحجازيين أن الأولين أوجبوا حَذْفُه إذا عُلِمَ ، والآخريين أجازوا الحذف ، وجواز الحذف لا يقتضي عدم الإثبات .

أما إذا لم يُعلم الخبر فإنه واجبٌ ذِكْرُه عند الجميع ، كقوله - ﷺ - : « لا أحدٌ أُغَيِّرُ من الله »^(٥) .

(١) هود ، آية (٤٣) .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٢٢٨ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٤٠ ، والارتشاف ٢ / ١٦٦ ، وشفاء العليل ١ / ٣٨١ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٤٦ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك ص ١٩٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٣٢٧ ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ٢٩ ، وجمع الهوامع ٢ / ٢٠٢ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١ / ٣٨١ .

وكقول حاتم الطائي :

وَرَدَّ جَا زِرْهُم حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(١)

إلا أن من النحاة من زعم أن بني تميم والطائيين لا يُثبتون الخبر إطلاقاً ، سواء علم الخبر أو لم يُعلم ، فمن ذلك ما قاله الزمخشري : « وقول حاتم :

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ ؛ أَحَدَهُمَا : أَنْ يَتْرَكَ فِيهِ طَائِيَّتَهُ إِلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ .

والثاني : أن لا يجعل مصبوحاً خبيراً ، ولكن صفةً محمولة على محل لامع المنفي ، وارتفاعه بالحرف أيضاً ؛ لأن - لا - محذوٌّ بها حذوً - إن - من حيث أنها تقيضتها ولازمة للأسماء لزومها .

ويحذفه الحجازيون كثيراً ، فيقولون : لا أهل ولا مال ، ولا فتى إلا عليٌّ
وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلاً^(٢) .

فالزمخشري كما ترى يُنكر الإتيان بخبر لا النافية للجنس في اللغة الطائية ، ويقدرُ
إمّا أن يكون حاتم قد ترك طائيته ، أو جعل مصبوحاً صفةً محمولة على محل لامع المنفي ،
وفي كلا التقديرين لا يُقرُّ بإتيان الخبر في لغة طيء وقيم ، وجاء بعده ابن يعيش فردد
ما قاله الزمخشري في قوله : « وأمّا بنو تميم فلا يُحيزون ظهور خبر لا البتة ، ويقولون
هو من الأصول المرفوضة ، ويتأولون ما ورد من ذلك ، فيقولون في قولهم : لا رجل
أفضل منك ، أن أفضل نعتٌ لرجل على الموضع^(٣) .

ولكن الرضى ردّ هذا الرأي وفنده بقوله : « والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً

(١) البيت لحاتم في ملحق ديوانه ص ٢٩٤ ، ونسب لرجل من بني النبيت ولأبي ذؤيب الهذلي وليس في

ديوان الهذليين ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، ومنتخب ٤ / ٣٧٠ .

(٢) الفصل ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣) شرح الفصل ١ / ١٠٧ .

إذا كان جواباً ، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً ، إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ؛ فعلى هذا القول : يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكسر الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم»^(١) .

وهناك زعم آخر وهو أن تميماً لا تلفظ بخير إلا أن يكون ظرفاً ، قال الجزولي^(٢) : « بنو تميم لا تلفظ بخير - لا - إلا أن يكون ظرفاً »^(٣) . ورد ذلك الشلوبيين^(٤) فقال : « هذا استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ، ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس ؛ لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول »^(٥) .

وخلاصة ما يقال في هذه المسألة أن التميميين والطائيين يوجبون حذف خبر النافية للجنس إذا علم ، وذلك من وجهين ، وهما : أن يُعلم الخبر بقرينة قالية^(٦) أو حالية ، فالقرينة القالية أن يكون الخبر المحذوف مبنياً على كلام مُتقدّم قد جرى فيه ذكر الخبر^(٧) ؛ لأنه في الغالب يكون جواباً لسؤال ، نحو : هل من رجل في الدار ؟ فتقول : لا رجل ، ولا تذكر - في الدار - ؛ لأنّ تقدّم ذكره في السؤال يُغنيك عن إعادته .

(١) شرح الرضى ١ / ٢٩٢ .

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي ، كان إماماً في العربية لا يُشق غباره من آثاره شرح أصول ابن السراج . توفي سنة سبع وستمائة . بغية الرواة ٢ / ٢٣٦ .

(٣) قوله في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٤ ، وانظر المقرب ١ / ١٩٠ .

(٤) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيين ، وبعضهم يقول : الشلوبيني . من كبار العلماء بالنحو واللغة ، من آثاره التوطئة . توفي سنة خمس وأربعين وستمائة . إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية بتصرف ٣ / ١٠٠٦ ونقله بهذا اللفظ السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٥ .

(٦) القول ، والقال ، والقبل ، والقالة ، مصدر : قال . انظر اللسان ١١ / ٥٧٢ (ق و ل) .

(٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٠ ، وانظر جمع الهوامع ٢ / ٢٠٣ .

أما القرينة الحالية فهي أن يدلّ عليه المقام وسياق الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا
لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴾^(١) والقرينة الحالية قوله قبل ذلك : ﴿ فَلَسَوْفَ
تَعْلَمُونَ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٢) .

فالتقدير : لا ضيرَ علينا في وقوع ما وعدتنا به من قطع الأيدي والأرجل
والتصليب^(٣) .

أما الحجازيون فإنهم يُجيزون الحذف وهو الأكثر في كلامهم ، كما يُجيزون
الإثبات وهو قليل عندهم .

(١) الشعراء ، آية (٥٠) .

(٢) الشعراء ، آية (٤٩) .

(٣) انظر البحر المحيط ١٦ / ٧ .

تاء التأنيث مع الفعل الماضي المُسند لمؤنث حقيقي بلا فاصل :

أوجب جمهور العرب إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي المُسند لمؤنث حقيقي بلا فاصل^(١) للدلالة على تأنيث الفاعل ، نحو : قامت هند ، وحضرت فاطمة .

وبعض العرب لا يلحقون تاء التأنيث هنا بالفعل الماضي مُكتفين بإظهار المؤنث عن ذكرهم التاء .

وقد حكى سيبويه لغة حذفت التاء عن بعض العرب ولم يعزها لقوم بعينهم حين قال : « وقال بعض العرب : قال فلانة وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والإثنان حين أظهرتهم عن الواو والألف »^(٢) . ولم أقف فيما رجعت^(٣) إليه على من يعزوها إلى أصحابها .

تعقيب :

إن إلحاق تاء التأنيث بالفعل الماضي والحالة هذه هي اللغة المشهورة والأكثر والأفصح ، وحذفت تاء التأنيث لغة قليلة جداً^(٤) حتى أن جمهور النحاة أوجبوا إلحاق

(١) إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي فإما أن يكون الفصل بـ - إلا - ، وإما أن يكون بغيرها ؛ فإن كان الفصل يلاً فالحذف أكثر ، ويقل إثبات التاء ، نحو : ما قام إلا هند ، وما قامت إلا هند . وإن كان الفصل بغيرها جاز إثبات التاء وحذفها ، نحو : قام اليوم هند ، وقامت اليوم هند . والحذف أجود ؛ لأن الفاصل يكون عوضاً عن المحذوف ، قال سيبويه : « وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء » ٣٨ / ٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨ ، وانظر ص ١٧٨ .

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١١ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٢٦ ، وشرح الرضى ٣ / ٣٤١ ، واليسيط ١ / ٢٦٥ ، ووصف المباني ص ١٦٦ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٠ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥٠ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٤ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٠ .

التاء بالفعل الماضي في هذا الموضع ، ورَمُوا لغة الحذف بالرَدَاءَةِ والشذوذ وعدم القياس^(١) عليها في الكلام . بل أنكر المبرد الحذف عن العرب ومنع جوازه فقال : « فَأَمَّا ضَرَبَ جَارِيَتِكَ زَيْدًا ، وَجَاءَ أُمَّتُكَ ، وَقَامَ هِنْدٌ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ »^(٢) . وقال في باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله : « وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبَ هِنْدٌ ، وَشَتَمَ جَارِيَتُكَ ، لَمْ يَصْلِحْ حَتَّى تَقُولَ : ضَرَبْتَ هِنْدٌ ، وَشَتَمْتَ جَارِيَتُكَ ؛ لِأَنَّ هِنْدًا وَالْجَارِيَةَ مَوْثِقَاتٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ »^(٣) . بل ضَعَّفَ جَوَازَهُ فِي الشَّعْرِ الَّذِي تُسَوِّغُ ضَرَائِرُهُ جُلًّا مَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ النَّحْوِيَّةَ وَالْقِيَاسَ حِينَ قَالَ : « وَلَوْ قَالَ فِي الشَّعْرِ : قَامَ جَارِيَتُكَ لَصَلَحَ ، وَلَيْسَ بِحَسَنِ حَتَّى تَذَكَرَ بَيْنَهُمَا كَلَامًا ، فَتَقُولَ : قَامَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا جَارِيَتُكَ ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا عِنْدَنَا فِي الْكَلَامِ »^(٤) .

ورَدَّه الرضى بما حكاه سيويه في قوله : « ... وَحَكَى سَيَوِيهٌ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : قَالَ فُلَانَةٌ ، اسْتِغْنَاءً بِالْمَوْثِقَاتِ الظَّاهِرِ عَنْ عِلَامَتِهِ ، وَأَنْكَرَهُ الْمَبْرِدُ ، وَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِ مَا حَكَى سَيَوِيهٌ مَعَ ثِقَتِهِ وَأَمَانَتِهِ »^(٥) .

ونَصَّ ابن الناطم على أن حَذَفَ التَّاءَ لُغَةً مُسْتَدَلًّا بِنَقْلِ سَيَوِيهٍ تَعْقِيْبًا عَلَى وَجُوبِ الْخَاطِئِ التَّاءِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، اسْتَمَعَ إِلَى قَوْلِهِ : « حَذَفَ التَّاءَ مِنَ الْمَاضِي الْمُسْتَدَلِّ إِلَى الظَّاهِرِ الْحَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ غَيْرِ الْمَفْصُولِ لُغَةً . حَكَى سَيَوِيهٌ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : قَالَ فُلَانَةٌ ، فَيَحْذِفُ التَّاءَ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ ظَاهِرًا مُتَّصِلًا حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ »^(٦) .

وبذا نُسَلِّمُ بِاطْمِئْنَانٍ بِأَنَّ حَذْفَ التَّاءِ لُغَةً ثَابِتَةٌ عَنِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً مُعْوَلِّينَ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَيَوِيهٌ الثَّقَةَ عَنِ الْعَرَبِ مَعَ جَمَلَةٍ مَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ . ثُمَّ إِنَّا نَجِدُ لَهُمْ مَنَدُوحَةً

(١) انظر رصف المباني ص ١٦٦ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٦ .

(٣) المقتضب ٤ / ٥٩ .

(٤) المقتضب ٣ / ٣٤٩ .

(٥) شرح الرضى ٣ / ٣٤١ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك ص ٢٢٦ .

في حذف التاء وإن كانت أقل فصاحةً ، وهي أنَّ الفاعل دالٌّ بنفسه على التأنيث إذا كان مؤنثاً ، فاكتفوا بدلالة تأنيث الفاعل عن دلالة التاء لدى السامع ، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد :

تَمْنَى ابْتِنَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِّنْ رَّبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ^(١)

ونظرٌ لذلك سيبويه بحذف ألف الاثنين وواو الجماعة حينما يكون الفاعل مثنى أو جمعاً . نحو : قام الطالبان ، وقام الطلاب ، مُكتفين بدلالة الفاعل في المثال الأول على التثنية بدلاً من قولهم : قاما الطالبان ، وبدلالة الفاعل في المثال الثاني على الجمع بدلاً من قولهم : قاموا الطلاب . قال سيبويه : « وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف »^(٢) .

وتنظير سيبويه لحذف التاء بحذف ألف الاثنين وواو الجماعة في اللغة المشهورة كأنه يستحسن تلك اللغة ويرتضيها حتى أنَّ بعض النحاة قال : إن الحقَّ عَدَمُ إلحاق التاء بالفعل لدلالة الفاعل ، قال بذلك ابن مالك : « وكان حَقُّ تاءٍ فعلت ألاَّ تلحق الفعل ؛ لأنَّ معناها للفاعل »^(٣) .

أما إلحاق التاء بالفعل في اللغة المشهورة فإنها الأفصح ، وذلك لعدم اللبس ؛ لأنَّ هناك أسماء وصفاتٌ مُشتركة بين المذكر والمؤنث نحو : نجاح وصباح ونهاد ، وجُنُبٌ وصُبُورٌ وقَتِيلٌ ، وغيرها من الأسماء والصفات التي قد سُمِّيَ بها مذكرٌ ومؤنثٌ لا يمكن معها معرفة إن كان مُذكرًا أو مؤنثًا إلاَّ بإلحاق التاء مع المؤنث ، وحذفها مع المذكر ، وبذلك يكون إلحاق التاء بالفعل قرينةً لفظيةً دالةً من أوَّل وهلةٍ لدا السامع أنَّ فاعله مؤنثٌ قبل أن يلفظ المُتكلم به ، وقد تنبَّه لذلك ابن مالك حين قال : « لأنَّ

(١) البيت في ديوانه ص ٢١٣ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١١٠ ، وانظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٢٤ ، وشرح الأشموني

تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد كجُنُب ورَبْعَة (١) ، وهُمَزَة (٢) وضحكة (٣) ، وفَرْوَقَة (٤) وراوية ، وصُبُور ومِذْكار وقَيْيل ، ولأن المذكر قد يُسمَّى بمؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ؛ ليعلم من أوَّل وهَلَة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث كقولك : طَهَّرت الجُنُب ، وكانت الرَّبْعَة حائضاً ، وشِنِيتُ الهُمَزَة « (٥) .

ثمَّ إنَّ التاء تلزم الفعل هنا لأنَّ الفاعل مُنزَل منزلة الجزء من الفعل فجاز أن يدلَّ ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رُفَع الفعل في الأفعال الخمسة ، نحو : تقومين ، فالنون علامة رُفَع وقد اتصلت بالفاعل الذي هو ياءُ المُخاطبة .

وقد يعترض ذو لب فيقول : لماذا تقول هنا بلزوم التاء مُستدلاً بأنَّ الفاعل مُنزَل منزلة الجزء من الفعل ؟ وإذا كان كذلك فلماذا لا يلحقون الفعل ألف الاثنين وواو الجماعة مع الفاعل المُثنى والجمع في اللغة المشهورة ، وهو مُنزَل منزلة الجزء من الفعل ؟!

وجوابه : أنني لا أخفيك بأنَّ هذا السؤال قد عنَّ لي ، وجعلني في دوامة من الحيرة والعجز عن إجابته ، ولاسيما أنهما على نقيض ؛ فحذف الألف والواو هي اللغة المشهورة ، وحذف التاء هي اللغة القليلة ولولا نقلُ سيبويه إياها لَمَا سَلَّمَ بذلك أحد من النحاة ، إلاَّ أنني وجدتُ ابن يعيش أجاب عن هذا السؤال ، وأجاد في تفصيل الأمر بما لا يجعل للحيرة مجال ، فاستمع لجوابه في قوله : « ويلزم فعلة علامة

(١) يقال : رجل ربعة أي معتدل ، وكذلك امرأة ربعة . المصباح المنير ص ٢١٦ .

(٢) يقال : رجل همزة للذي يغتاب الناس من ورائهم ويأكل لحومهم ، وكذلك امرأة همزة . اللسان ٤٢٦ / ٥ (هـ م ز) .

(٣) يقال : رجل ضحكة لمن يكثر الضحك من الناس ، وكذلك امرأة ضحكة . المصباح ص ٣٥٨ .

(٤) يقال : رجل فروقة للكثير الفرع ، وكذلك امرأة فروقة . اللسان ١٠ / ٣٠٥ (ف ر ق) .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١١٠ .

التأنيث في نحو : قامت المرأة ، وذهبتُ الجارية ، فتَلحقُ التاءُ الفعلُ للإيذان بأن فاعله مؤنثٌ ، كما تَلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحو : قاما أخواك ، وقاموا أخوتك ، للإيذان بعدد الفاعلين .

فإن قيل : الاختيار قام أخواك ، وقام أخوتك ، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث نحو : قامت هند ؟

فالجواب : أنَّ الفرق بينهما أنَّ التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره ، وليس كذلك التثنية والجمع ، فإنهما غيرُ لازمين ، إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر فيصير واحداً ، ويزيدان فيصيران جمعاً ، وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنيةً ، وليس التأنيث كذلك ، فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتهما»^(١) .

مِنْ - مع تمييز كَأَيْنُ^(١) :

استعملت - كَأَيْنُ - في الكلام وهي اسم معناها معنى - كَمْ - في الخير تدل على التكثير ، وقد سُمع عن العرب في تمييزها لغتان ؛

الأولى : - وهي الأكثر والأشهر - جَرُّه بزيادة - مِنْ - وتكون ملازمة ل- كَأَيْنُ - ويكون تمييزها مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً على أنه تمييز ، نحو : كَأَيْنُ مِنْ رجلٍ عندك .

والثانية : - وهي لغة قليلة - عَدَمَ زيادة - مِنْ - ونَصَبَ تمييزها على الأصل ، نحو : كَأَيْنُ رجلاً عندك .

وقد حَكَى سيبويه كلتا اللغتين ولم يعز إحداهما أو الأخرى لقوم بعينهم ، قال في باب ما جرى مجرى كَمْ في الاستفهام : « وكذلك : كَأَيْنُ رجلاً قد رأيتُ ، زعم ذلك يونس ، وكَأَيْنُ قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع - مِنْ - قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَكَأَيْنُ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾^(٢) وقال عمرو بن شأس :

وَكَأَنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَرُدِّي مُقْتَعًا^(٣)

فإنما ألزموها - مِنْ - لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام^(٤) .

ولم أقف فيما رجعتُ إليه^(٥) على مَنْ يعزوهما إلى قوم بعينهم .

(١) أصلها مركبة من - أي - زيد عليها كاف التشبيه ، وجُعلا كلمة واحدة ، ثم حصل من مجموعهما معنى لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد ، وهو التكثير الذي تفيده - كم - الخيرية . انظر الكتاب ٣ / ١٥١ ، ٣٣٢ ، وشرح المفصل ٤ / ١٣٥ .

(٢) الحج ، آية (٤٨) ، والطلاق ، آية (٨) .

(٣) البيت من شواهد المسائل البغداديات ص ٣٩٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٥) انظر على سبيل المثال : النكت ١ / ٥٣٢ ، والعوامل المائة ص ٢٦٩ ، والمصباح في علم النحو ص ٩٠ ، واللسان ١٤ / ٥٨ (أي ١) ، واللباب ١ / ٣١٩ ، وتقريب المقرب لأبي حيان ص ٨٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٨١ ، وجمع الهوامع ٤ / ٨٤ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٦٣ ، وحاشية الصبان ٤ / ٨٥ ، وحاشية الخضري ٢ / ١٤٢ .

تعقيب :

إن مجيء - كَأَيْنَ - مصحوبة بزيادة - مِن - في الكلام هو الأكثر والأشهر والأفصح ، وعلى ذلك يكون تمييزها مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً على التمييز ، ولم ترد في كتاب الله تعالى إلا و- مِن - ملازمتها ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ ﴾^(١) و﴿ وَكَأَيْنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾^(٢) حتى أن بعض النحاة يرى لزوم ذلك مطلقاً ، قال ابن الدهان^(٣) : « وقد استعملوا - كَأَيْنَ - استعمال - كَمْ - في بعض وجوهها ، وألزموها - مِن - »^(٤) . ووافقه على ذلك ابن عصفور حين قال : « ومما يجرى مجرى - كَمْ - في الخبر - كَأَيْنَ - ويلزم تمييزها - مِن - »^(٥) وكانهما بقولهما ذلك لا يُسلِّمان بما نقله سيبويه عن يونس أن بعض العرب لا يتكلمون بها مع - مِن - .

وقد ردَّ أبو حيان على زعم ابن عصفور وخطأه فيما ذهب إليه مستشهداً بما نقله سيبويه ، فقال : « وأخطأ ابن عصفور في قوله أنه يلزم تمييزها - مِن - ، وقال سيبويه : وكَأَيْنَ رجلاً قد رأيتُ ، زعم ذلك يونس ، وكَأَيْنَ قد أتاني رجلاً ، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع - مِن - »^(٦) .

وإذا كانت لم ترد في القرآن إلا مصحوبة ب- مِن - فإنها قد وردت في أشعار العرب بدونها على هذه اللغة ، قال الشاعر :

(١) آل عمران ، آية (١٤٦) .

(٢) يوسف ، آية (١٠٥) ، وانظر الآيات الواردة في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ٧٤٧ .

(٣) هو أبو محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان ، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية ، من آثاره شرح اللمع والأضداد . توفي سنة تسع وستين وخمسمائة . بغية الوعاة ١ / ٥٨٧ .

(٤) الفصول في العربية ص ٢٧ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥١ ، وانظر المقرب ١ / ٣١٣ .

(٦) الارتشاف ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وانظر مغني اللبيب ١ / ٢١٠ .

اَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيْنَ أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ^(١)

وقال آخر :

وَكَأَيْنَ^(٢) لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمٌ^(٣)

ولعل مرادهم من حذف حرف الجر أن راعوا في ذلك الأصل ، وهو أن جاءوا بالتمييز منصوباً بعدها ، نحو : كَأَيْنَ رجلاً عندك ، ويصدق ذلك أن إعراب تمييزها في اللغة المشهورة كما قال النحاة : مجرور لفظاً لزيادة من ، منصوب محلاً على أنه تمييز ، ولعل هذا ما دفع ابن السراج إلى أن يصفها بالجيدة حين قال : « فإن حذفتم - من - فالكلام عربيٌّ جيّدٌ »^(٤) . أو حملوها على نظيرتها - كم - التي هي بمعناها ، إذ هما اسمان خبريان يدلّان على تكثير العدد ، و- كم - تمييزها منصوب في إحدى لغتيها ، وهي لغة بني تميم كما سبق^(٥) ، نحو : كم رجلاً عندك .

أمّا مجيء - كَأَيْنَ - مصحوبةً بزيادة - من - فهو الأجود ، والأفصح والأقيس في الكلام ، قال الجوهري : « وإدخال - من - بعد كَأَيْنَ أكثر من النصب بها وأجود »^(٦) . وذلك لأن مع زيادة - من - تأكيداً لدفع اللبس ، وهو أنك إذا حذفتها في نحو : كَأَيْنَ رجلاً أكرمت^(٧) ، جاز أن يكون - رجلاً - منصوباً بكَأَيْنَ تمييزاً لها ، فيكون واحداً في معنى جمع ، أي تكون خبريةً وتمييزها لتكثير العدد . وجاز أيضاً أن يكون منصوباً بالفعل - أكرمت - مفعولاً به مقدماً ، وتكون - كَأَيْنَ - ظرفاً ، كأنك قلت : كَأَيْنَ مرّةً ، فيكون رجلاً واحداً ، وبذا خرجت عن

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد مغني اللبيب ١ / ٢١٠ ، وجمع الهوامع ٤ / ٨٤ .

(٢) كائن إحدى لغاتها ، وفيها ست لغات : كَأَيْنَ ، وكَأَيْنَ ، وكَيَّء ، وكَيَّء ، وكَيَّء ، وكَيَّء . انظر سر

صناعة الإعراب ١ / ٣٠٧ .

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد مغني اللبيب ١ / ٢١٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٦١ .

(٤) الأصول ١ / ٣٢٠ .

(٥) انظر ص ٢٨٦ .

(٦) الصحاح ٥ / ١٨١٩ (أي ي) .

(٧) بخلاف قولك : كَأَيْنَ رجلاً جاءك ، فإنه يلزم نصبه على التمييز ؛ لأنه لا يتحاذبه عاملاً .

المعنى المراد من سياق الكلام ، وهو الخبرية . وهذا توجيه ابن يعيش في اختيار لزومها من ، استمع إلى قوله : « وإنما ألزموها - من - توكيداً ، فصارت بمنزلة تمام الاسم وإنما اختاروا ذلك لتوهم لبس ربما وقع ، وذلك أنك إذا قلت : كأي رجلاً أهلكت ، جاز أن يكون - رجلاً - منصوباً بكأي ، فيكون واحداً في معنى جمع ، ويجوز أن يكون منصوباً بالفعل بعده ، ويكون كأي ظرفاً ، كأنه قال : كأي مرة ، فيكون رجلاً واحداً لفظاً ومعنى ، كأنه قال : أهلكت رجلاً مراراً »^(١) .

ولعل هذا هو مراد سيويه حينما علل لزومها - من - توكيداً في قوله : « فإنما ألزموها - من - لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، وصار كالمثل »^(٢) .

وزاد ابن القوَّاس توجيهين آخرين يُقويان لزومها - من - في أكثر كلام العرب ، وهما : أن - كأي - في الأصل لا تدلُّ على التكثر ككم خبرية ؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأي ، فلما كانت في الأصل كذلك قرن بها - من - الدالة على الجنس لتقوية دلالتها على التكثر .

والآخر : أن حذف الجار يُوهم أن ما بعد - كأي - بدل من - أي - فأزيل هذا التوهم بدخول - من - عليها ، قال : « وإنما التزم معها في الأكثر لأنها لما لم تدل على التكثر في الأصل قرن بها - من - الدالة على الجنس تقوية لدالتها على التكثر ، ولأن المجرور بعدها لما كان يُوهم أنه بدل من - أي - أزيل بدخول - من - عليها بخلاف كم »^(٣) .

(١) شرح المفصل ٤ / ١٣٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧١ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢ / ١١٢٧ .

نون الوقاية بين الحذف والإثبات :

يُتجمع نون الوقاية مع نون الرفع في الأفعال الخمسة ومع نون النسوة ، وفي هذه الحالة حذفتْ غَطْفَانُ وَمَنْ جاورهم من أهل المدينة نون الوقاية ، نحو : أتأمروني ؟ وفلئني ، والأصل : أتأمروني ، وفلئني . وذلك استثقلاً للتضعيف .

أمَّا معظم العرب فإنهم لا يحذفون نون الوقاية مطلقاً ، ويأتون بها على الأصل ليكون للفعل بها صَوْنٌ ووقاية .

وقد حكى سيبويه عن أهل المدينة حذْفَ النون في قوله : « بلغنا أنَّ بعض القُرَّاء قرأ : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾^(١) وكان يقرأ : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾^(٢) وهي قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لأنهم استثقَلوا التضعيف ، وقال عمرو بن معد يكرب :

تَراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

يريد : فَلَّيْنِي^(٤) . قال الشَّنْتَمَرِيُّ : « أراد فَلَّيْنِي فأسنقط إحدى النونين ، وينبغي أن تكون النون المحذوفة هي النون التي مع الياء ؛ لأن النون الأولى في - فَلَّيْنِي - هي ضمير الفاعل ، والنون الثانية لغير معنى فلا يُحِلُّ سقوطها بالكلام^(٥) . وقال البغداديُّ عند شرح هذا البيت : « على أنه قد جاء حذْفُ نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة كما هنا .

(١) الأنعام ، آية (٨٠) ، وتخفيف النون هي قراءة نافع من السبعة ، وقرأ بها أيضاً أبو جعفر وابن ذكوان والداحوني من بعض طرقهما ، وقرأ الباقر بنون ثقيلة على الأصل . الإتحاف ص ٢٦٧ .

(٢) الحجر ، آية (٥٤) ، وقراءة التخفيف مع الكسر هي قراءة نافع ، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشددة ، وباقي السبعة بفتح النون مخففة . الإتحاف ص ٣٤٧ .

(٣) الديوان ص ١٧٣ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٥) النكت ٢ / ٩٦٤ .

والأصل : إذا فَلَّيْنِي ، بنونين «^(١) .

وعزاها أبو حيان لغطفان حينما عَرَضَ لقراءة نافع بالتخفيف في قوله تعالى :
﴿ أَتَحَاجُّونِي ﴾ رَدًّا عَلَى مَنْ لَحَنَهَا مِنَ النُّحَاةِ حَيْثُ قَالَ : « وَقِيلَ : التَّخْفِيفُ لُغَةٌ
لِغُطْفَانَ »^(٢) .

تعقيب :

لقد انقسم النحاة حول المحذوف إلى فريقين ؛

الأول : ذهب ابن مالك إلى أن المحذوف مع نون الرفع نحو : ﴿ أَتَحَاجُّونِي ﴾
هو نون الرفع ، وأنَّ المحذوف مع نون النسوة نحو : فَلَّيْنِي ، هو نون النسوة لا نون
الوقاية فيهما ، وقال إنَّ ذلك هو مذهبُ سيبويه في التسهيل في قوله : « وهي الباقية
في - فَلَّيْنِي - لا الأولى وفاقاً لسيبويه »^(٣) . ثم فَصَّلَ الكلام مع نون الرفع ونون
النسوة في شرحه فقال : « ولما كان للفعل بهذه النون صَوْنٌ ووقايةٌ مِّمَّا ذُكِرَ حَوْظُ
عَلَى بَقَائِهَا مَطْلَقًا إِذَا لَقِيَهَا مِثْلُهَا وَدَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَى حَذْفِ ، فَهِيَ الْبَاقِيَةُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَراه كَالنِّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

أراد : إذا فَلَّيْنِي ، فحذف الأولى ، وبقيت الثانية ، كما أنها هي الباقية في
﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾^(٤) «^(٥) . فَحَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ نُونُ الرَّفْعِ
وَنُونُ النَّسْوَةِ لَا نُونُ الْوَقَايَةِ أُنْمَا جِيءَ بِهَا لِتَصَوُّنِ الْفِعْلِ وَتَقْيِهِ مِنَ الْكُسْرِ .

(١) الخزانة ٥ / ٣٦١ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ١٧٤ .

(٣) التسهيل ص ٢٥ .

(٤) الزمر ، آية (٦٤) ، قرأ نافع وأبو جعفر بنون خفيفة ، وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين ، وقرأ الباقر
بنون مشددة . الإتحاف ص ٤٨٢ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٤٠ .

وأردف السيوطي ما قاله ابن مالك بتخريج آخر تضميناً لِمَا ذهب إليه - وإن كان يذهب مع جملة مَنْ يقول بأن المحذوف هو نون الوقاية - وهو أن نون الرفع قد تُحذف بلا سبب ، كما أنها نائبة عن ضمة وقد عُهد حَذْفُ العلامة الأصلية تخفيفاً^(١) فقال : « لأن نون الرفع قد تُحذف بلا سبب ، كقوله :

أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذُلُّكِي^(٢)

ولم يُعهد ذلك في نون الوقاية ، وحَذْفُ ما عُهِدَ حَذْفُه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عُهِدَ حَذْفُهَا تخفيفاً في نحوه ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾^(٣) و ﴿ مَا يُشْعِرُكُمْ ﴾^(٤) في قراءة مَنْ سَكَّنَ ، ولأنها حركةٌ ، ونون الوقاية كلمة ، وحَذْفُ الجزء أسهل^(٥) .

الثاني : ذهب جمهور النحاة منهم المبرد والسيرافي والفراسي وابن جني وأكثر المتأخرين إلى أن المحذوف هو نون الوقاية ، وتعليلهم مع نون الرفع أنَّ نون الوقاية لا تدلُّ على إعراب فكانت أولى^(٦) بالحذف ، « ولأنَّ نون الرفع أثرٌ عاملٌ فحذفها يقتضي مؤثراً بلا أثر ، ولأن نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتقي بالعرضين جميعاً ، ولأن نون الرفع للمعنى ونون الوقاية للفظ^(٧) . وزاد السيوطي فقال : « ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحقُّ بالحذف^(٨) .

(١) انظر ص ٢٠٢ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وبعده :

وجلدك بالعنبر والمسك الذكي

وهو من شواهد الخصائص ١ / ٣٨٨ ، ورصف المباني ص ٣٦١ ، والخزانة ٨ / ٣٤٠ .

(٣) البقرة ، آية (٦٧) .

(٤) الأنعام ، آية (١٠٩) .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٨٢ .

(٦) انظر التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ١ / ١٩٤ .

(٧) تعليق الفرائد ١ / ١٦٥ .

(٨) الأشباه والنظائر ١ / ٨٣ .

أما مع نون النسوة فلأن نون النسوة ضميرٌ فاعلٌ لا يليق بها الحذف^(١) ، بخلاف نون الوقاية فإنها حرف .

وبعد عَرَضَ رأْي كلِّ من الفريقين حول المحذوف وتوجيهه أقول : إنَّ الحقَّ فيما أرى مع الفريق الثاني ، وهو أنَّ المحذوف هو نون الوقاية لا نون الرفع أو نون النسوة ، كما أنني لا أستريح إلى ما ذهب إليه ابن مالك بأنَّ مذهب سيويوه هو حَذَفَ نون الرفع ونون النسوة ، وقد علق البغداديُّ على ذلك بقوله : « وأخذ ابن مالك بظاهر كلام سيويوه في التسهيل أنَّ المحذوف هنا نون النسوة ، وقال : هو مذهب سيويوه »^(٢) . ولعلَّ في قول البغداديِّ « وأخذ ابن مالك بظاهر كلام سيويوه » ما يدلُّ أيضاً على عدم الاقتناع برأْي ابن مالك فيما ذهب إليه بأنَّ مذهب سيويوه هو حذف نون الرفع ونون النسوة .

وأخيراً فإنَّ مَنْ حَذَفَ نون الوقاية فإنه فَعَلَ ذلك تخفيفاً هرباً من الاستثقال الناشيء عن التضعيف ، واكتفوا بنون الرفع أو نون النسوة مع دلالة السِّياق على المحذوف .

وإنَّ الذين أَبَقَوْهَا ولم يَحذفوها فإنَّهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صَوْنٌ ووقاية ، ولا شكَّ أنَّ الإثبات أشهر وأكثرُ في الكلام ، وأفصحُ وأقوى في القياس .

(١) انظر شرح أبيات سيويوه للسيرا في ٢ / ٢٦٥ ، ومعني اللبيب ٢ / ٧١٢ ، والتذيل والتكميل ٢ / ١٩٢ ،

وهمع الهوامع ١ / ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨٥ .

(٢) الخزانة ٥ / ٣٦٢ .



الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، وعبر فأجاد ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فبعون الله وتوفيقه قد انتهت من هذه الدراسة الخاصة بـ " اللهجات العربية في كتاب سيويه : دراسة نحوية تحليلية " وقد توصلت فيها إلى نتائج يمكن إجمال أهمها فيما يلي :

* كشف البحث عن طرق دراسة اللهجات في القديم والحديث ، فقد تبين أن اللهجات قد حظيت بجانب من الاهتمام لدى علماء اللغة في عصر الاحتجاج ، ولم يهتموا ذكرها وإن أغفلوا ذكر أصحابها في الكثير الغالب .

أما الدراسات التي تناولت اللهجات في العصر الحديث فكان منها ما تناول دراسة اللهجات القديمة سواء أكانت متخصصة في لهجة لقبيلة بعينها على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، أو عامة تناولت اللهجات على المستويات السابقة ، وقد ذيلتها بعرض عدد من المؤلفات في كلا الاتجاهين .

أما الدراسات التي تناولت اللهجات الحديثة فقد كشف البحث عن بداياتها ممثلة في دراسة اللهجات العامية في الغرب ، ثم انتقلت بأيدي الغربيين لتشمل اللهجات العربية الحديثة مستعنيين في ذلك بأبناء العربية ، ونتاج تلك الدراسة من إصدار مؤلفات تنوعت بين دراسة اللهجات الحديثة عامة ودراسة لهجة بعينها لقطر من الأقطار العربية . كما أفصح البحث عن أبرز الأهداف والفوائد المزعومة من تلك الدراسة ، وقد شفعتها بما ترمى إليه في الحقيقة من أهداف لا تحفى على حماة لغة القرآن الكريم ، والغيورين على وحدة الأمة العربية .

* اتضح اهتمام علماء العربية القدماء بالمعنى النحوي ، وقد أشاروا إلى مجموعة من الحقائق التي توضح مفهومه ، كما كان لهم حديث عن الملامح والقرائن التي يتبين بها المعنى النحوي جاعلين من الإعراب الملمح الأساسي الذي يحدد المعاني النحوية .

* كشف البحث عن مظاهر اختلاف اللهجات العربية ، وقد تبين أن تلك المظاهر المتعددة الوجوه ترجع إلى مستويات أربع : صوتي ، وصرفي ، ونحوي ، ودلالي .

* استقصى البحث مظاهر اختلاف اللهجات العربية على المستوى النحوي من أول كتاب نحوي معول عليه من بعده ، وقد اتضح أن تلك الاختلافات على ذلك المستوى متعددة الوجوه ؛

فمنها ما يختلف معها المعنى لاختلاف الإعراب غير أن جلّه لا يختلف معه المعنى .

ومنها الاختلاف بين الإعراب والبناء .

ومنها الاختلاف في كيفية البناء .

ومنها الاختلاف بين الصرف وعدمه .

ومنها الاختلاف في إعراب الفعل ، وعمله .

ومنها الاختلاف في إعمال بعض الحروف .

ومنها الاختلاف في تردد بعض عوامل الإعراب بين الفعلية والحرفية ، أو بين

الاسمية والحرفية .

ومن الاختلاف ما كان مرده إلى التراكيب النحوية .

* أثبت البحث عزو كثير من اللهجات إلى أصحابها من القبائل العربية التي

أغفلها سيويه ولم يشر إلى أصحابها ، كما وفقت بين توسع بعض النحاة في نسبة

ظاهرة إلى قبيلة أو أكثر ، وبين ما جاء من تضارب في النسبة مع بعض الظواهر .

* نَبّه البحث إلى اللغة القدمى أو الحديثة في الظاهرة بعد تحليلها وتحقيقها ، وتوجيهها وتعليلها للكشف عن أولية اللغات ممثلة في بعض الظواهر ، والوقوف على التطور اللغوي الذي تخضع له قوانين اللغة في عصر الاحتجاج .

* الكشف عن تراكيب نحوية في عصر الاحتجاج تتمثل في زيادة أو حذف مما يوسع دائرة التراكيب في اللغة العربية والإفادة منها في تيسير تعليمها وتعلمها .

* أثبت البحث بعض الاستدراكات على سيبويه في بعض المسائل ؛ فبعضها عزاها إلى الضرورة الشعرية إلا أنه ثبت بالبحث والتحقيق أنها لغة ثابتة لبعض العرب . وبعضها تأوّل فيها لتوافق ما قعدوه من لغة العامة غير أنه ثبت أيضاً كونها لغة .

* كشف البحث عن جانب الفصاحة أو ترجيح القياس بجانب أيّ من اللغتين في المسألة بالأدلة بعد تحليلها وتفسيرها دون تعصب يُعمي الأبصار ، ويصم الآذان ، فقد تكون الفصاحة أو القياس في المسألة في لغة العامة المشتركة بين قبائل العرب . وقد يكونان في لهجة طالما رماها سيبويه والنحاة بالضعف ، أو القلة ، أو الرداءة .

* ربط القراءات المتواترة منها والشاذ ببعض اللهجات سواء منها ما اشتركت فيه عامة العرب أو ما انفردت به قبيلة أو أكثر حيث تُعد قراءات القرآن مصدراً حياً حفظ لنا لهجات القبائل العربية ، ولم تكن القراءات مقصورة على السبع أو العشر وحدها ، بل شاركتها القراءات الشاذة ، فكان القرآن الكريم معيناً للهجات بفضل الله ، ثم بفضل عناية القراء وتحريمهم في الضبط والتلقي .

ويشارك ذلك رواية الحديث الشريف وكلام العرب ، وحملهما على لغة العامة أو ما انفردت به قبيلة أو أكثر .

* يُعد هذا البحث مكملاً لما سبقه من دراسة اللهجات في كتاب سيبويه ، وهو ما قامت به الباحثة صالحة بنت راشد آل غنيم من دراسة في اللهجات المختلفة لقبائل العربية التي نقلها إمام النحاة على المستوى الصوتي والصرفي .

وبناء على النتائج السابقة التي توصل إليها البحث فإنني أرى من النافع للزملاء الباحثين في الدراسات النحوية أن يكفل بعضهم لهجات القبائل العربية على المستوى النحوي ، وأن يقيم حولها دراسة تحليلية مفصلة يكتمل معها دراسة اللهجات النحوية ، فتكشف عن كثير من الفروق والخصائص النحوية التي تتوسع معها دائرة الأساليب في التعبير في العصر الحديث ، وإرجاع تلك الأساليب في كثير من الحالات إلى اللهجات العربية القديمة ، كما تضيق معها هوة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، أو بين النحاة على اختلاف مذاهبهم .

وَألاً يعتمد الباحث في استقصاء اللهجات ودراستها على كتب النحو فحسب ، بل عليه أن يغوص في بطون الكتب التي تشمل فروع اللغة مع الأخذ بالاعتبار الكتب التي ربما لا تُعد من صميم الدرس اللغوي كالقراءات والتفسير والتاريخ والبلدان وغيرها ، ففيها ما يكمل نقصاً ، ويوجه رأياً ، ويقوّي مذهباً ، ويفسر ظاهرة طالما رميت بالضعف أو الشذوذ .

وقد لاحظنا خلال دراستنا - والتي اقتصرنا على أهم وأول كتاب في النحو - عدم عزو بعض اللهجات ، والتي جاءت معزوة في غيره مع تضارب في النسبة أو توسع في بعضها ، كما أن هناك كثيراً من اللهجات النحوية أشارت إليها كتب التراث التي تتصل باللغة من قريب أو من بعيد لم ترد في كتاب سيبويه .

وفي الختام : أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام .

الفهارس

- أولا : فهرس أرقام الآيات .
- ثانيا : فهرس القراءات القرآنية .
- ثالثا : فهرس الحديث والأثر .
- رابعا : فهرس الشعر .
- خامسا : فهرس القبائل والجماعات .
- سادسا : فهرس المصادر والمراجع .
- سابعا : فهرس الموضوعات .

١ - فهرس أرقام الآيات

الصفحة	رقم الآية	السورة
٥٣	٢	الفاحة
٢٨١	٣	
١٣١	٧	
٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	٥٤	البقرة
٣٧٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	٦٧	
٧٦	١٢٧	
٢٠٤	١٢٩	
٣٤	١٤٩	
٢٠٤	١٥٩	
٣٢٨	٢٠٤	
٦٨	٢١٧	
٢٠٧ ، ٢٠٥	٢٢٨	
٣٤٨ ، ٢٦٢	٢٣٥	
٨٣	٢٥٩	
٤١	٢٦٩	
٣٤٦	٢٨٠	
٣٤٦	٢٨٢	
٢٦٤	٤٢	آل عمران
٢٠٥	٨٠	
٣٧٢	١٤٦	

الصفحة	رقم الآية	السورة
٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧	٦٦	النساء
٦٧	٧٩	
١٠٣	١٥٧	
٢٠٧ ، ٢٠٥	٣٢	المائدة
٣٤٠	٧١	
١٨٧	١٠٦	
١١٧	١١٩	
٣٧٥	٨٠	الأنعام
٣٥٣	٨٩	
٣٧٧ ، ٢٠٥	١٠٩	
٣٤٦	١٤٥	
٢٦٢	١٦	الأعراف
٢٨٣ ، ٢٨١	٥٣	
١١٢	٧٥	
٣١٥	١٠٢	
٢٥٩	١٥٥	
٧٥	٣٢	الأنفال
٢٧١	٣٥	
٧٢	٣٧	
٣٦٢	٤٣	هود
١٥٩	٦٦	
٩٣	٧٢	
٣١٦	١١١	

الصفحة	رقم الآية	السورة
٣٠٥	٣١	يوسف
١٧٠ ، ٣٨	٨٢	
٢٥٥	٩٠	
٣٧٢	١٠٥	
٨١	١٦	إبراهيم
٦٨	٣٠	الحجر
٣٧٥	٥٤	
٧٧	٣٩	الكهف
١٨٠	٣٠	مريم
٢٢٨	٦٢	
١٣٥ ، ١٣٤	٦٩	
٢٥٥	٧٧	طه
٣٤٢	٢	الأنبياء
٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٤١	٣	
٢٦٢	٩	
٨٧	٥	الحج
٣٧١	٤٨	
٣٤٣	١	المؤمنون
٢٣٦	٣٦	
٢١٢ ، ٢١١	٤٤	
٨١	٣٥	النور
١٠٧	٤٥	
٣٤٨	٦٣	

الصفحة	رقم الآية	السورة
٣٦٥	٤٩	الشعراء
٣٦٥	٥٠	
٢٨٠	١١٨	
١٢١	١٣٣	
١٢١	١٣٤	
٣١٥	١٨٦	
٥	١٩٣	
٥	١٩٤	
٥	٣٩٥	
١٦٠	٨٩	التمل
٣٢٨	٣٢	الروم
٣٥٧ ، ٣٥٦	١٨	الأحزاب
٢٦٢	٣٧	
٧٥	٦	سبأ
١١٨ ، ١١٧	٣٣	
٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤	٣٦	فاطر
٢٠٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	٤٣	
٣٠٦	١٥	يس
٣١٥	٣٢	
١٠٣	٤٣	
٣٣	٧٦	
٧٢ ، ٦٩	٦٠	الزمر
٣٧٦	٦٤	

الصفحة	رقم الآية	السورة
٨٢	١٠	فصلت
٢٥٠	٥١	الشورى
٧٤	٧٦	الزخرف
٢٠٠	٧٧	
٨٢	٤	الدخان
٨٢	٥	
١١٣	٢٨	الجاثية
٣٥٢	٢٢	محمد
١٧٩	١٠	الفتح
٢٤٩	١٦	
٣٥٣ ، ٣٥١	١١	الحجرات
١٧١	٥٨	الذاريات
٣٧١	٨	الطلاق
٣٠٧	٢٠	الملك
١٥٩	١١	المعارج
٩٢	١٥	
٩٢	١٦	
٧٧	٢٠	المزمل
٢٣٠	٤	الإنسان
٢٤٤	٣٥	المرسلات
٢٤٥ ، ٢٤٤	٣٦	
٣١٥	٤	الطارق

الصفحة	رقم الآية	السورة
٢٨٠	٦	الشرح
٩٥	١٥	العلق
٩٥	١٦	

٢ - فهرس القراءات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٥٣	٢	﴿ الحمد لله ﴾ بكسر الدال واللام ، وبفتحهما	الفاتحة
٢٠٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	٥٤	﴿ بارئكم ﴾ بحذف حركة الإعراب .	البقرة
٣٧٧ ، ٢٠٤	٦٧	﴿ يأمركم ﴾	
٢٠٤	١٢٩	﴿ يعلمهم ﴾	
٢٠٤	١٥٩	﴿ ويلعنهم ﴾	
٢٠٧ ، ٢٠٥	٢٢٨	﴿ وبعولتهن أحق ﴾ ﴿ وإن كان ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾	
٣٤٦	٢٨٠	﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة ﴾	
٣٤٦	٢٨٢	برفعهما .	
٢٠٤	٨٠	﴿ ولا يأمركم ﴾	آل عمران
٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧	٦٦	﴿ ما فعلوه إلا قليلاً منهم ﴾ بالنصب	النساء
٢٠٧ ، ٢٠٥	٣٢	﴿ ورسلنا ﴾ ﴿ ولا نكتم شهادة الله ﴾ بنصبهما ، وبنصب - شهادة - وجر لفظ الجلالة .	المائدة
١٨٧	١٠٦	﴿ قال الله هذا يوماً ينفع الصادقين ﴾	
١١٧	١١٩	بنصب اليوم .	
٣٧٦ ، ٣٧٥	٨٠	﴿ أتأجوني ﴾ بتخفيف النون مع كسرها .	الأنعام
٣٧٧ ، ٢٠٥	١٠٩	﴿ وما يشعركم ﴾	
٣٤٦	١٤٥	﴿ إلا أن يكون ميتة ﴾ بالرفع .	

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٧١	٣٥	﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة ﴾	الأنفال
٧٢	٣٧	﴿ ويجعل الخبيث بعضه على بعض ﴾ بضم الضاد .	
١٥٩	٦٦	﴿ من خزي يومئذ ﴾ بفتح الميم .	هود
٩٣	٧٢	﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ بالرفع .	
٣١٦	١١١	﴿ وإنّ كلاً ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ بتشديد إنّ وتخفيف لما .	
٢٥٥	٩٠	﴿ إنه من يتقى ويصبر ﴾	يوسف
٣٧٥	٥٤	﴿ فيم تبشرون ﴾ بتخفيف النون مع كسرهما ، وبكسر النون مشددة.	الحجر
٧٧	٣٩	﴿ إن ترن أنا أقل ﴾ بالرفع .	الكهف
١٣٤	٦٩	﴿ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم ﴾ بالنصب .	مريم
٢٥٥	٧٧	﴿ لا تخف دركاً ولا تخشى ﴾	طه
٨٧	٥	﴿ خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة ﴾ بالنصب .	الحج
٣٤٣	١	﴿ قد أفلحوا المؤمنون ﴾	المؤمنون
٢٣٦	٣٦	﴿ هيهات هيهات ﴾ بكسرهما .	
٢١١	٤٤	﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾ بالتثنية .	
٧٥	٦	﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ بالرفع .	سبأ

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١١٨	٣٣	﴿ بل مكرّ الليل والنهار ﴾	
٢٠٧، ٢٠٥، ٢٠٤	٤٣	﴿ ومكر السيء ﴾	فاطر
٣١٥	٣٢	﴿ وإن كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ بتضعيف الميم .	يس
٧٢	٦٠	﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾ بفتح الهاء .	الزمر
٣٧٦	٦٤	﴿ أفغير الله تأمروني ﴾ بتخفيف النون مع كسرهما ، وبنونين خفيفتين .	
٢٥٠	٥١	﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل ﴾ بالرفع .	الشورى
٧٤	٧٦	﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾	الزخرف
٢٠٠	٧٧	﴿ ونادوا يا مال ﴾ بكسر اللام ، وضمها .	
١١٣	٢٨	﴿ وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى ﴾ بالنصب .	الجاثية
٢٤٩	١٦	﴿ تقاتلونهم أو يسلموا ﴾	الفتح
٣٥١	١١	﴿ ولا يسخر قوم من قوم عسوا أن يكوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسین ﴾	الحجرات
١٧١	٥٨	﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ بكسر النون .	الذاريات

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٥٩	١١	﴿ من عذاب يومئذ ﴾ بفتح الميم .	المعارج
٧٧	٢٠	﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجرا ﴾ بالرفع .	المزمل
٣١٥	٤	﴿ وإن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ بتضعيف الميم .	الطارق

٣ - فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث - الأثر
٤	- أصدق لهجة من أبي ذر
٣١٠	- إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
٦٧	- عائد بالله تعالى من النار
١٦٤	- فتلقا رسول الله - ﷺ - كفة كفة
٣٦٢	- لا أحد أغير من الله
٣٣	- لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم
٤	- ما من ذي لهجة أصدق من أبي ذر
١٧٧	- من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه
٣١٠	- نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف
٨٧	- وصلى وراءه قوم قياماً
٨٧	- وصلى وراءه رجال قياماً
٢٠٠	- يا عائش هذا جبريل يقرئك السلام
٣٤٣ ، ٣٤٠	- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

٤ - فهرس الشعر

الصفحة	البحر	القافية
		[أ]
٧٠ ، ٦٩	الرجز	أنسائها
١٦١	الوافر	جزاء
٢٧١	الوافر	ماء
٣٤٧	الوافر	الشتاء
		[ب]
٥٠	الكامل	أعجب
٧٨	الرجز	المنتسب
١٠٣	الطويل	بصاحب
١٠٣	الخفيف	الرقاب
١٤٥	الرجز	يعرب
١٧٢	البسيط	ندب
١٩٣	البسيط	نشب
٢٠٧	البسيط	العرب
٢٥٩	البسيط	نشب
٢٦١	الطويل	شعابها
٣٣٩	الطويل	أقاربه
٣٤٧	الطويل	أشهب
		[ت]
٩٣	الرجز	مشتي

الصفحة	البحر	القافية
		[ج]
١١٤	البيسط	الساج
١٧٢	البيسط	محلوج
		[ح]
١٠٢	الطويل	تصيح
١٢٩	الرجز	الصباحا
١٨٥	الطويل	السوانح
٣١١	الكامل	براح
٣٦٣	البيسط	مصبوح
		[د]
٨٢	الطويل	تشهد
١٠٣	البيسط	الأبد
١٠٣	البيسط	أحد
١٠٣	البيسط	الجلد
١٠٨	الرجز	عهدا
١٢٦ ، ١٢٥	البيسط	والجيدا
١٨٥	الوافر	الثريد
١٩٢	الرجز	أحدا
٢٥٥ ، ٢٥٤	الوافر	زياد
٢٩٠	الوافر	يسود
		[ر]
٧٤	الطويل	أقدر
١١١	الرجز	نصرا

الصفحة	البحر	القافية
١٢١	البيسط	وبار
١٧١	الرجز	الجار
١٨٩	البيسط	وزر
١٩٣ ، ١٩٢	الطويل	شفر
٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢	السريع	المتزر
٢١٣	الرجز	مكور
٢٢٤	البيسط	هجرا
٢٢٤	الوافر	نارا
٢٤٩	الطويل	فنعذرا
٢٥٠	الطويل	قفرا
٢٧٠	الوافر	حمام
٢٧١	الطويل	متساكر
٢٨٦	الكامل	عشارى
٣٣٦	الكامل	دهر
٣٤١	الطويل	النواضر
٣٤٩	الرجز	ذكرا
٣٦٨	الطويل	مضر
٣٧٣	الخفيف	عسر
		[ز]
٩٣	البيسط	مكنوز
١٤٩	الكامل	الخبزباز
		[س]
١٠٣	الرجز	العيس

الصفحة	البحر	القافية
١٥٢	الرجز	خمسا
		[ع]
٧١ ، ٧٠	الوافر	مضاعا
٧٠	الرجز	طائعا
١٢٧	الوافر	يباع
١٢٧	الوافر	تجاع
١٢٧	الوافر	الكراع
١٢٧	الوافر	يستطاع
١٩٢	الطويل	شافع
١٩٣	البيسط	شيع
٢٥٦	البيسط	تدع
٢٦٠	الطويل	الزعازع
٢٦٧	الطويل	أصنع
٣٧١	الطويل	مقنعا
		[ف]
١٠٨	الرجز	خلافا
١٣٥	الرجز	انحذف
١٣٥	الرجز	يقتفي
١٩٣	البيسط	علف
٢٤٥	الطويل	أعرف
		[ق]
٢٢٣	الرجز	دابق
٢٥٦	الرجز	تملق

الصفحة	البحر	القافية
		[ك]
٣٧٧	الرجز	تدلكي
		[ل]
٨٣	البيسط	الأملا
٨٩	الطويل	سبالا
١٣١	الرجز	أصلا
١٣٦	المقارب	أفضل
١٦٢	الطويل	احتياالا
١٦٨	الرجز	المرمل
١٧٢	الطويل	مزمل
٢٠٠	الطويل	مكلل
٢٠٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٣	السريع	واغل
٢١٩	الطويل	عال
٢٣٦	الرجز	أصلا
٢٤٥	الخفيف	التأميلا
٢٥٩	البيسط	العمل
٢٦٧	البيسط	مبذول
٢٨٢	البيسط	أوقال
٢٨٨	البيسط	أحتمل
٣١٦	الطويل	جامل
		[م]
٧٢ ، ٧٠	الطويل	تهدما
٨٣	الكامل	لحمام

الصفحة	البحر	القافية
٨٧	الكامل	الأسحم
١١٤	الطويل	بنائم
١١٥	الكامل	أحلامي
١٢٦ ، ١٢٥	الوافر	حذام
١٢٦ ، ١٢٥	الوافر	السلام
٢٠٠	الكامل	الأدهم
٢٠٢	الرجز	العموم
٢٥٠	الطويل	علقما
٢٦٨ ، ٢٦٧	الوافر	الكلام
٢٧٨	الوافر	لماما
٣٤٠	الطويل	حميم
٣٤١	المتقارب	ألوم
٣٥٧	الرجز	هلمه
٣٧٣	الطويل	منعم
		[ن]
٦٥	البسيط	فيطغوني
١٢٨	الكامل	الخزان
١٤٩	الوافر	جنونا
١٦٤	الوافر	حين
٢٢٤	الرجز	منحن
٢٦٤	الوافر	متجاهلينا
٢٦٤	الكامل	تجمعنا
٢٧١	الوافر	جنون

الصفحة	البحر	القافية
٣٣٦	الطويل	أزمان
٣٧٦ ، ٣٧٥	الوافر	فليبي [ي]
٨٢	السريع	باقيا
١٧٢	الوافر	بسي
٣١٣	الطويل	واقيا

٥ - فهرس القبائل والجماعات

الأزد	: ١٢-١١
أزد السراة	: ١٢
أزد شنوءة	: ٣٤٤-٣٤٠-٣٣٩-١٢
أزد عمان	: ١٢
أزد غسان	: ٩٨-٩٧-١٢
أسد	: -٢١٤-٢٠٨-٢٠٤-٢٠٣-٢٠٢-٤٣-١٨-١١
	-٢٨١-٢٦٩-٢٦٨-٢٦٧-٢٣٨-٢٣٧-٢٣٦-٢٣٥
	٢٩٩-٢٨٤-٢٨٣-٢٨٢
أنمار	: ٣٢٥-١٣
أهل تهامة	: ٣١٧
أهل الحجاز	: -٩٦-٩١-٨٩-٨٨-٦٥-٦٤-٦٢-٥٧-٥٦-٥٥
	-١٢٤-١٢٢-١٢١-١٢٠-١٠٦-١٠٥-١٠٤-١٠٢
	-١٥٦-١٥٥-١٥٤-١٥٣-١٥٢-١٢٧-١٢٦-١٢٥
	-٢٠٣-٢٠٢-١٨٤-١٨٣-١٨٢-١٨١-١٨٠-١٥٧
	-٣٠٥-٢٩٩-٢٩٧-٢٣٨-٢٣٧-٢٣٦-٢٣٥-٢٠٤
	-٣١٣-٣١٢-٣١١-٣١٠-٣٠٩-٣٠٨-٣٠٧-٣٠٦
	-٣٤٩-٣٣٦-٣٣٥-٣٣١-٣٣٠-٣١٧-٣١٦-٣١٤
	-٣٥٨-٣٥٧-٣٥٦-٣٥٥-٣٥٣-٣٥٢-٣٥١-٣٥٠
	٣٦٥-٣٦٤-٣٦٣-٣٦٢-٣٦١-٣٦٠-٣٥٩
أهل الشام	: ٢٨١-٩٧
أهل الغور	: ٣١٧-٣١٦

٣٤٣-١٣٥-١٣٤	:	أهل الكوفة
-٣١٧-٣١٦-٢٥١-٢٥٠-٢٤٩-١١٠-١٠٩-١٠٨	:	أهل المدينة
٣٧٥		
٣١٧	:	أهل مكة
٣١٦-١٢٦-١٢٥	:	أهل نجد
٢٤٩-١٢	:	الأوس
١٨	:	أياد
٣٢٥-١١٦-٧١-٧٠-١٣	:	بجيلة
٢٠٨-١٧٤-١٥٧-١٥٦	:	البدو
-٩٥-٩٢-٨٥-٨٤-٧٩-٧٨-٧٤-٦٢-٥٩-٥٠	:	بعض العرب
-١٤٤-١٤٠-١٣٤-١٣١-١١٥-١١٤-٩٧-٩٦		
-١٦٠-١٥٩-١٥٨-١٤٩-١٤٨-١٤٧-١٤٦-١٤٥		
-١٧٦-١٧٤-١٧٣-١٧١-١٦٨-١٦٧-١٦٢-١٦١		
-١٩٣-١٩١-١٨٩-١٨٧-١٨٦-١٨٥-١٧٨-١٧٧		
-٢١١-٢١٠-٢٠٨-٢٠٥-٢٠٢-١٩٨-١٩٥-١٩٤		
-٢٢٠-٢١٩-٢١٨-٢١٧-٢١٦-٢١٥-٢١٣-٢١٢		
-٢٣٠-٢٢٩-٢٢٨-٢٢٦-٢٢٤-٢٢٣-٢٢٢-٢٢١		
-٢٦٠-٢٥٦-٢٥٤-٢٥٣-٢٤١-٢٣٩-٢٣٢-٢٣١		
-٢٩٦-٢٩٥-٢٩٤-٢٩٣-٢٨٧-٢٨٦-٢٨٢-٢٦٥		
-٣٢٠-٣١٩-٣١٦-٣١١-٣٠٣-٣٠٢-٢٩٩-٢٩٧		
-٣٣٤-٣٣٣-٣٣٢-٣٣٠-٣٢٥-٣٢٤-٣٢٣-٣٢١		
-٣٦٦-٣٥٨-٣٥٥-٣٥٠-٣٤٥-٣٤٤-٣٣٩-٣٣٦		
٣٧٢-٣٧١-٣٦٧		

- بكر بن وائل : ٢٠٨-٢٠٣-٢٠٢-١٢٦-١٩
- بلحارث بن كعب : ٣٤٤-٣٤٠-٣٣٩-١٦٨-١٦٧-١١٦-٧١-١٢
- بلي : ٩
- بنو إسماعيل : ١٣-٧
- بنو عدنان : ٥٢-١٤-٧
- بنو عمرو بن عوف : ٢٢٣
- بنو كعب بن لوي : ١٦
- بنو مالك بن كعب : ١٢
- بنو النبيت بن مالك : ٣٦٣
- بهاء : ٩٨-٩٧-١٠-٩
- تغلب : ٢٧٧-١٩
- تميم : -٥٧-٥٦-٥٥-٥٣-٥٢-٥١-٥٠-٢٤-١٦-١٥-٦
- ٧٦-٧٥-٧٤-٧١-٦٥-٦٤-٦٣-٦٢-٥٩-٥٨
- ١٠٣-١٠٢-٩٩-٩٦-٩١-٨٩-٨٨-٨٤-٧٧
- ١٢٠-١١٦-١١٢-١١١-١١٠-١٠٧-١٠٥-١٠٤
- ١٥٤-١٥٣-١٥٢-١٢٧-١٢٦-١٢٤-١٢٢-١٢١
- ٢٠٢-١٨٤-١٨٣-١٨١-١٨٠-١٥٧-١٥٦-١٥٥
- ٢٣٦-٢٣٥-٢٠٨-٢٠٧-٢٠٦-٢٠٥-٢٠٤-٢٠٣
- ٢٨٦-٢٨١-٢٤٧-٢٤٦-٢٤٥-٢٤٤-٢٣٨-٢٣٧
- ٣٠٧-٣٠٦-٣٠٥-٣٠٠-٢٩٩-٢٩٧-٢٨٨-٢٨٧
- ٣٣٠-٣٢٤-٣١٤-٣١٢-٣١١-٣١٠-٣٠٩-٣٠٨
- ٣٥٠-٣٤٩-٣٤٧-٣٤٦-٣٤٥-٣٣٦-٣٣٥-٣٣١
- ٣٥٩-٣٥٨-٣٥٧-٣٥٦-٣٥٥-٣٥٣-٣٥٢-٣٥١
- ٣٧٣-٣٦٤-٣٦٣-٣٦٢-٣٦١-٣٦٠

٩٨-٩٧-١٠	:	تنوخ
٧١-١٨-١٧	:	ثقيف
١٢	:	جديد
٧	:	جديس
١١-٩	:	جذام
٩	:	جهينة
١٢	:	الحارث بن الأسد
٥٢	:	الحارث بن سامة
١٢	:	الحجر بن الهنؤ
١٧٥-١٧٤-١٥٧-١٥٦	:	الحضر
١١٦-٧١-٤٤-٨	:	حمير
٣٢٥-٢٩٢-٢٩١-٢٩٠-١١٦-٧١-٧٠-١٣	:	ختعم
١٢	:	خزاعة
٢٤٩-١٢	:	الخزرج
١١٦-٧١-١٥-١٤	:	خندف
١١٦-٧١-١٣	:	خولان
٢٧٣-٢٧١-٢٧٠-٢٦٢-٢٦١-٢٦٠-٢٥٩-١٥	:	دارم
١٨	:	ديبر
١٢	:	دوس
١٢٦-١٨	:	ذبيان
١١٦-٧١-١٥	:	الرباب
٢٨٠-٢٧٨-٢٧٧-٩٨-٩٧-٢٥-١٨-١٤-١١	:	ربيعة
١٦٣-١٦٢-٨	:	سبأ
٨٤-٥٣-٥٠-١٥	:	سعد

٢٦٦-٢٦٤-٢٦٣-١١٦-٧١-١٧-٩	:	سليم
٦٥	:	سهم
٧	:	طسم
٢٩٩-١٥	:	طهية
-١٣٠-١٢٩-١٢٨-٩٧-٢٤-١٨-١٧-١٤-١١-٦	:	طبيئ
-٣٢٧-٣٢٦-٣٢٥-١٩٧-١٩٦-١٩٥-١٣٣-١٣٢	:	
٣٦٤-٣٦٣-٣٦٢-٣٦١-٣٤٤-٣٤٠-٣٣٩-٣٢٨	:	
٧	:	عاد
١٧	:	عامر بن صعصعة
٢٦٩-٢٦٨-٢٦٧-١٨	:	عبس
١٢	:	عتيك
١١٦-٧١-١٨	:	عدوان
٢٧٥	:	عدي
١٣٣-١٣٢-١٣٠-١٢٩-١٢٨-١٧	:	عقيل
١٨-٧	:	العمالقة
٦٥	:	عمر بن هصيص
١٨	:	عنزة
١٢	:	غامد
٣٧٦-٣٧٥-١١٦-٧١-١٨	:	غطفان
٢٨٠-٢٧٨-٢٧٧-١٩	:	غنم
١١٦-٧١-١٧	:	غني
٢٩٩-١٨	:	فقعس
١٣-٨-٧	:	قحطان
١١٦-٧١-٥٢-٤٣-٢٤-١٦	:	قريش

١٦	:	قريش البطاح
١٦	:	قريش الطواهر
١٦	:	قصي بن كلاب
-٣٢٥-٢٨٤-٢٨٣-٢٨٢-٢٨١-١٩-١٠-٨-٧	:	قضاة
٣٢٨-٣٢٧-٣٢٦	:	
-٢٦٨-٢٦٧-١١٦-٩٩-٧١-٥٢-٢٤-١٦-١٤	:	قيس
٣٠٠-٢٩٩-٢٦٩	:	
٢٥-١٧	:	كلاب
٣٢٨-٣٢٧-٣٢٦-٣٢٥-٩٨-٩٧-٩	:	كلب
٣٠٠-٢٩٩-١١٦-٧١-١٦	:	كنانة
١٢٦-١١٦-٧١-١١	:	كندة
٣٢٥-١٤-١٠-٨	:	كهلان
٣٢٦	:	لحيان
١٣	:	لخم
١٢	:	لهب بن أحجن
١١٦-٧١-٥٠-١٢	:	مذحج
٩	:	مزينة
١١٦-١١٥-٧١-٧٠-١٤-١٣	:	مضر
١٠	:	مهرة
٢٢٣-٧٠	:	نمير
٢٧٣-٢٧١-٢٧٠	:	نهشل
-١٢٩-١٢٨-١١٦-٩٥-٩٤-٩٣-٧١-٢٤-١٥-٦	:	هذيل
-٣١٥-٢٦٢-٢٦١-٢٦٠-٢٥٩-١٣٣-١٣٢-١٣٠	:	
٣١٧	:	

١١٦-٧١-١٢-١٠	:	همدان
١١٦-٧١-١٧	:	هوازن
١٢	:	يحمد
٢٩٩-١٥	:	يربوع
١١٦-١١٥-٧١-٧٠-١١	:	اليمانيون

٧ - المصادر والمراجع

- ١ - الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، للدكتور محمد محمد حسين ، دار الرسالة - مكة المكرمة ، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ .
- ٢ - إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبناء ، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٥ - الأزهية في علم الحروف ، لعلي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ١٤١٣ هـ .
- ٦ - أسرار العربية ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات الجمع العلمي العربي - دمشق .
- ٧ - أسس علم اللغة ، لماريوباي ، ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الثامنة ١٤١٩ هـ .
- ٨ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٩ - الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، دار الفكر - بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- ١٠ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، للبطليوسي ، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

- ١١ - الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .
- ١٢ - إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد .
- ١٣ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- ١٤ - الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم - بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ١٩٩٥ م .
- ١٥ - الأغاني ، لأبي فرج الأصفهاني ، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ، الدار التونسية - تونس ، الناشر دار الثقافة - بيروت ، ١٩٨٣ م .
- ١٦ - الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ١٧ - الألسنية (علم اللغة الحديث) : المبادئ والاعلام ، للدكتور ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .
- ١٨ - أمالي الزجاجي ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
- ١٩ - الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

- ٢١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- ٢٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٣ - الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ .
- ٢٤ - الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ .
- ٢٥ - البحث اللغوي ، للدكتور محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب .
- ٢٦ - البحر المحيط ، لأبي حيان ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- ٢٧ - بحوث ألسنية عربية ، للدكتور ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ٢٨ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٢٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- ٣٠ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
- ٣١ - التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحني أحمد مصطفى ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- ٣٢ - تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ .
- ٣٣ - تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٣٤ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق الدكتور حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، دار البشير - جدة ، الطبعة الأولى = الجزء الأول ١٤١٨ هـ ، الجزء الثاني ١٤١٩ هـ .
- ٣٥ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٧٨ هـ .
- ٣٦ - التطور النحوي للغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩ م المستشرق الألماني برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، دار الرفاعي - الرياض ، ١٤٠٢ هـ .
- ٣٧ - التعريفات ، للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .
- ٣٨ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ٣٩ - تقريب المقرب ، لأبي حيان ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ٤٠ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، للسيوطي ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٤١ - تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، المؤسسة المصرية العامة ، ١٣٨٤ هـ .

- ٤٢ - التهذيب الوسيط في النحو ، لابن يعيش الصنعاني ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة ، دار الجليل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- ٤٣ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، الطبعة الأولى .
- ٤٤ - تيارات في السيمياء ، لعادل فاخوري ، دار الطليعة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- ٤٥ - الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل - الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٤٦ - جبهة أنساب العرب ، لابن حزم ، روجع بمعرفة لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ٤٧ - الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق - بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .
- ٤٨ - الجوانب النحوية في لهجات العرب وموقف النحاة منها ، للدكتور مصطفى عبد العزيز السنجرجي ، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، تحت رقم ٦٥٤ .
- ٤٩ - جوانب النظرية النحوية ، لتشومسكي ، كامبرج ١٩٦٥ م .
- ٥٠ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٣ هـ .
- ٥١ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر - بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- ٥٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

- ٥٣ - حاشية الشيخ يس الحمصي بهامش شرح التصريح ، دار الفكر .
- ٥٤ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد فريد الزبيدي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ٥٥ - حيث : لغاتها وتراكيبها النحوية ، للدكتور رياض حسن الخوام ، مطابع بهادر - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ٥٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر البغدادي ، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ٥٧ - الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى - بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٥٨ - دراسة اللهجات العربية القديمة ، للدكتور داود سلوم ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٥٩ - دراسات في علم اللغة ، للدكتور مصطفى إبراهيم ، دار الوفاء - المنصورة ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .
- ٦٠ - درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله بن علي البركاتي ، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ٦١ - دلائل الإعجاز ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ .
- ٦٢ - دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبة في ضوء نظرية السياق ، للدكتور عبد الفتاح البركاوي ، دار المنار - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

- ٦٣ - ديوان الأعشى ، دار صادر - بيروت .
- ٦٤ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .
- ٦٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٦٦ - ديوان جران العود عامر بن الحارث ، تحقيق نوري القيسي .
- ٦٧ - ديوان جرير ، دار صادر - بيروت .
- ٦٨ - ديوان حاتم الطائي ، صنعة يحيى بن مدلك الطائي ، رواية هشام الكلبي ، دراسة عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٠ م .
- ٦٩ - ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
- ٧٠ - ديوان الخطيئة ، دار صادر - بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- ٧١ - ديوان ذي الرمة ، رواية أبي العباس ثعلب ، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ٧٢ - ديوان رؤبة ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- ٧٣ - ديوان الراعي النميري ، جمع ناصر الحارثي ، المجمع العلمي - دمشق ، ١٣٨٣ هـ .
- ٧٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ، المكتبة الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .

- ٧٥ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف - مصر ١٩٦٨ م .
- ٧٦ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، ١٩٥٨ م .
- ٧٧ - ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دار الشرق - بيروت .
- ٧٨ - ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ٧٩ - ديوان عمرو بن معد يكرب ، صنعه هاشم الطعان ، وزارة الثقافة والإعلام ، مديرية الثقافة العامة .
- ٨٠ - ديوان عنزة بن شداد العبسي ، دار بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- ٨١ - ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت ، وطبعة الصاوي ١٣٥٤ م .
- ٨٢ - ديوان القطامي ، تحقيق الأستاذين إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة - بيروت .
- ٨٣ - ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، تحقيق الدكتور حسن باجوده ، دار التراث - القاهرة .
- ٨٤ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق إحسان عباس ، نشر وزارة الإعلام - الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- ٨٥ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر - بيروت .
- ٨٦ - ديوان الهذليين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - القاهرة ، ١٣٨٥ هـ .
- ٨٧ - الرد على النحاة ، لابن مضاء ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثالثة .

- ٨٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ٨٩ - سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .
- ٩٠ - سيويه والقراءات : دراسة تحليلية معيارية ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف ، دار الاتحاد العربي ، ١٣٩٢ هـ .
- ٩١ - السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائر ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ٩٢ - شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، دار الثقة - مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة .
- ٩٣ - شرح أبيات سيويه ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي الريح ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، دار الفكر ، ١٣٩٤ هـ .
- ٩٤ - شرح أبيات سيويه ، للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٩٥ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية - القاهرة .
- ٩٦ - شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل - بيروت .
- ٩٧ - شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس ، تحقيق علي الشوملي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٩٨ - شرح التبريزي على ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزي ، طبعة بولاق ، ١٢٩٦ هـ .

- ٩٩ - شرح التحفة الوردية ، لعمر بن الوردى ، تحقيق الدكتور عبد الله علي الشلال ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤٠٩ هـ .
- ١٠٠ - شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٠١ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، روجع بمعرفة لجنة من العلماء ، دار الفكر .
- ١٠٢ - شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح ، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ١٠٣ - شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور علي محسن مال الله ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٠٤ - شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ١٠٥ - شرح درة الغواص في أوهام الخواص ، للشهاب الخفاجي ، استانبول ، ١٢٩٩ م .
- ١٠٦ - شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي المرزوقي ، نشره أحمد أمين والأستاذ عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .
- ١٠٧ - شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشروق - بيروت .
- ١٠٨ - شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترأبادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٢ هـ .

- ١٠٩ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .
- ١١٠ - شرح الشواهد للعيبي بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مكتبة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ١١١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عقيل ، أعرب الألفية وعلق عليها الشيخ قاسم الرفاعي ، دار القلم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ١١٢ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنا عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٣٩٧ هـ .
- ١١٣ - شرح عيون الإعراب ، للمحاشي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ١١٤ - شرح عيون كتاب سيوييه ، للمجريطي ، تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ١١٥ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- ١١٦ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، لمحيي الدين الكافيحي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار طلاس - دمشق ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م .
- ١١٧ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- ١١٨ - شرح كتاب سيويه ، للسيرافي ، نسخة مكتبة دار الكتب المصرية ،
المصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي = الجزء الأول تحت
رقم ١٩٦ ، الجزء الثاني تحت رقم ١٩٨ ، الجزء الثالث تحت رقم ١٩٩ ،
الجزء الرابع تحت رقم ٢٠٠ .
- ١١٩ - شرح كتاب سيويه ، للسيرافي = الجزء الأول حققه الدكتور رمضان
عبد التواب وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م ، والجزء
الثاني حققه الدكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٩٠ م .
- ١٢٠ - شرح لمحة أبي حيان ، لليرماوي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد محمود
الوكيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ١٢١ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المثنى -
القاهرة .
- ١٢٢ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوين ، تحقيق الدكتور تركي
سهو العتيبي ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- ١٢٣ - شرح المقدمة النحوية للشعراني ، لأحمد الملوي ، تحقيق فتحي علي
حسانين ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٢٤ - شرح ملحمة الإعراب ، للحريري ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ،
مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ .
- ١٢٥ - شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين
قباوة ، دار الأوزاعي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .
- ١٢٦ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، دار الحديث -
القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ .

- ١٢٧ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسلي ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي البركاتي ، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ١٢٨ - الصاحبي : في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
- ١٢٩ - الصحاح ، للجوهري ، بحواشي عبد الله بن بري ، وكتاب الوشاح للتادلي ، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- ١٣٠ - صحيح البخاري ، بحاشية السندي ، دار المعرفة - بيروت .
- ١٣١ - صحيح مسلم ، دار المعرفة - بيروت .
- ١٣٢ - صفة جزيرة العرب ، للهمداني ، تحقيق محمد بن علي الأكوخ ، مكتبة الإرشاد - صنعاء ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٣٣ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي ، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ١٣٤ - طبقات الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، تحقيق الأستاذ طه أحمد إبراهيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .
- ١٣٥ - الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر - بيروت .
- ١٣٦ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية .
- ١٣٧ - الطرائف الأدبية ، صححه وخرجه وعارضه علي النسخ وذيله عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٣٨ - ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، للدكتور أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

- ١٣٩ - العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم
من ذوي السلطان الأكبر ، لابن خلدون ، مؤسسة جمال - بيروت ،
١٣٩٩ هـ .
- ١٤٠ - عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ، بحاشية أوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة
الخامسة ١٣٩٩ هـ .
- ١٤١ - العربية ولهجاتها ، للدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبعة سجل العرب -
القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .
- ١٤٢ - العروض ، لابن جني ، تحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب ، دار القلم -
الكويت ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ .
- ١٤٣ - علل النحو ، لابن الوراق ، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش ، مكتبة
الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ١٤٤ - علم اللغة ، للدكتور علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، الطبعة
العاشرة .
- ١٤٥ - علم اللغة الاجتماعي : مفهومه وقضاياها ، للدكتور صبري إبراهيم
السيد ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٥ م .
- ١٤٦ - العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، لعبد القاهر الجرجاني ،
شرح الشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق الدكتور البدر اوى زهران ، دار
المعارف - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- ١٤٧ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره ج . برجستراسر ،
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .
- ١٤٨ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، لابن حجر ، نشر رئاسة
إدارات البحوث العلمية والإفتاء - المملكة العربية السعودية .

- ١٤٩ - الفصحى ولهجاتها : دراسة تاريخية مقارنة ، للدكتور عبد الفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٥٠ - الفصحى ونظرية الفكر العامي ، للدكتور مرزوق بن صنيان بن تيباك ، مطابع الفرزدق - الرياض ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٥١ - الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، عيسى الحلبي .
- ١٥٢ - الفصول في العربية ، لابن الدهان ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، دار الأمل - الأردن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ١٥٣ - فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ .
- ١٥٤ - فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي .
- ١٥٥ - الفهرست ، لابن النديم ، تحقيق الدكتور يوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- ١٥٦ - في أصول اللغة : مجموعة القرارات التي أصدرها الجمع اللغوي عن الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، ١٣٨٨ هـ .
- ١٥٧ - في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ م .
- ١٥٨ - القاموس المحيط ، للفيروزبادي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ١٥٩ - الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، مكتبة دار الوفاء - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

- ١٦٠ - الكامل ، للمبرد ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ .
- ١٦١ - كتاب سيويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .
- ١٦٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ .
- ١٦٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٦٤ - اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ، للسرمري ، تحقيق الدكتور أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ١٦٥ - لباب الإعراب ، لتاج الدين الإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٦٦ - اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- ١٦٧ - لحن العامة ، للزبيدي ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨١ م .
- ١٦٨ - اللحن في اللغة العربية : تاريخه وأثره ، للدكتور يوسف أحمد المطوع ، إصدارات جامعة الكويت ، المطبعة العصرية .
- ١٦٩ - لسان العرب ، لابن منظور ، دار الفكر ودار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٧٠ - اللغة ، لسابير ، طبعة ١٩٢١ م .

- ١٧١ - لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ،
ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في المصاحف والقرآن والتفسير - رقم ١ ،
منشورات مكتبة المعارف - الطائف ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٧٢ - لغات قيس ، رسالة دكتوراه لمحمد أحمد العمري ، جامعة أم القرى ، كلية
اللغة العربية ، تحت رقم ٤٢٨ نحو .
- ١٧٣ - لغة تميم : دراسة تاريخية وصفية ، للدكتور ضاحي عبد الباقي ، الهيئة
العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٧٤ - اللغة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة - الدار
البيضاء ، طبعة ١٩٩٤ م .
- ١٧٥ - لغة قريش ، لمختار سيدي الغوث ، منشورات النادي الأدبي - الرياض ،
الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ١٧٦ - لغة هذيل ، للدكتور عبد الجواد الطيب ، مصور عن دار الكتب - تحت
رقم ٤٩٩٨ / ٨٥ .
- ١٧٧ - اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة
النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- ١٧٨ - اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم محمد نجما ، مطبعة السعادة ،
١٣٩٦ هـ .
- ١٧٩ - اللهجات العربية الغربية القديمة ، للمستشرق حاييم رابين ، ترجمة
عبد الرحمن أيوب ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٦ م .
- ١٨٠ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، للدكتور عبده الراجحي ، دار
المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٨ م .
- ١٨١ - اللهجات العربية : نشأة وتطورا ، للدكتور عبد الغفار حامد هلال ، دار
الفكر العربي - القاهرة ، ١٤١٨ هـ .

- ١٨٢ - اللهجات في الكتاب لسيويه : أصواتاً وبنية ، لصاحبة راشد آل غنيم ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٨٣ - اللهجات وأسلوب دراستها ، للدكتور أنيس فريجة ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ١٨٤ - ما بنته العرب على فعال ، لرضي الدين الصفاني ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق ، ١٣٨٣ هـ .
- ١٨٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، مطابع الأهرام - القاهرة ، ١٣٩١ هـ .
- ١٨٦ - المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الحميد حمد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م .
- ١٨٧ - المجاز بين اليمامة والحجاز ، لعبد الله بن خميس ، منشورات تهامة - جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ .
- ١٨٨ - مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثالثة .
- ١٨٩ - مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- ١٩٠ - مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ .
- ١٩١ - المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ، للأصفهاني ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

- ١٩٢ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، دار سزكين ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .
- ١٩٣ - المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م .
- ١٩٤ - المذكر والمؤنث ، لابن التستري ، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، دار الرفاعي - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ١٩٥ - المذكر والمؤنث ، لابن جني ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، دار البيان العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٩٦ - المذكر والمؤنث ، للمبرد ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ .
- ١٩٧ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد المولى وآخرين ، دار الجيل - بيروت ، دار الفكر .
- ١٩٨ - المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، بغداد ١٩٨٣ م .
- ١٩٩ - المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، دار المنارة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٢٠٠ - المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٢٠١ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر - دمشق ، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

- ٢٠٢ - المستوفى في النحو ، لكمال الدين بن فرخان ، تحقيق الدكتور محمد بدوي
المختون ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، ١٤٠٧ هـ .
- ٢٠٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن
الأقوال والأفعال ، دار الفكر .
- ٢٠٤ - المصباح في علم النحو ، للمطرزي ، تحقيق ياسين محمود الخطيب ، دار
النفايس - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ٢٠٥ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، للفيومي ، دار الكتب
العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .
- ٢٠٦ - معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ،
عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠٧ - معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- ٢٠٨ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ .
- ٢٠٩ - معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر - بيروت .
- ٢١٠ - معجم قبائل العرب : القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحالة ، ومؤسسة
الرسالة ، الطبعة السادسة ١٤١٢ هـ .
- ٢١١ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث
العربي - بيروت .
- ٢١٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار المعرفة - بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ١٤١٤ هـ .
- ٢١٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٩٢ م .

- ٢١٤ - **المفصل في علم اللغة** ، للزمخشري ، تحقيق الدكتور محمد عز الدين السعيد ، دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ٢١٥ - **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق الدكتور عياد عيد الشبيبي ، مكتبة دار التراث - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ٢١٦ - **المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية** ، للدكتور محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ .
- ٢١٧ - **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق ، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .
- ٢١٨ - **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عصيمة ، عالم الكتب - بيروت .
- ٢١٩ - **المقدمة** ، لابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٩٦١ م .
- ٢٢٠ - **مقدمة لدراسة اللغة** ، للدكتور حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٦ م .
- ٢٢١ - **مقدمة للدراسات في اللهجات العربية** ، للدكتور محمد أحمد خاطر ، مطبعة الحسين الإسلامية - القاهرة ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م .
- ٢٢٢ - **المقرب** ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٣ - **المتع في التصريف** ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ .

- ٢٢٤ - المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن الهنائي الشهير بكرام النمل ، تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري ، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ٢٢٥ - موسوعة النحو والصرف والإعراب ، للدكتور أميل بديع يعقوب ، دار العلم - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٩٤ م .
- ٢٢٦ - موطأ الإمام مالك ، رواية محمد بن الحسن الشيباني ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، المكتبة العلمية - بيروت .
- ٢٢٧ - ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، للسيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٢٨ - نتائج الفكر في النحو ، للسهيلى ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، ١٤٠٤ هـ .
- ٢٢٩ - النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الخامسة .
- ٢٣٠ - النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبعة المدينة ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- ٢٣١ - النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف عبد الله علي البركاتي ، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ٢٣٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار - الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ .
- ٢٣٣ - نسب عدنان وقحطان ، للمبرد ، ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في الأنساب - رقم ٨ ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، منشورات مكتبة المعارف - الطائف .

- ٢٣٤ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الفكر .
- ٢٣٥ - نصوص من اللغات السامية : مع الشرح والتحليل والمقارنة ، للدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٢٣٦ - النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشتتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٢٣٧ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، للقلقشندي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣٨ - النهر الماد بهامش البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار الفكر - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- ٢٣٩ - نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد باب التنبكتي ، مع الديباج المذهب ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٤٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ .

٧ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - و
التمهيد	١ - ٤٦
المبحث الأول	٢ - ٣٠
أ - اللغة واللهجة	٢
العلاقة بينهما عند القدماء والمحدثين	٥
ب - القبائل العربية ومواطنها	٧
ج - طرق دراسة اللهجات قديماً وحديثاً	٢١
١ - المنحى العربي القديم	٢١
٢ - الدراسات التي تناولت اللهجات القديمة	٢٣
٣ - الدراسات التي تناولت اللهجات الحديثة	٢٦
المبحث الثاني	٣١ - ٤٦
أ - المعنى النحوي وأنواعه	٣١
الملامح أو القرائن النحوية التي يتبين بها المعنى النحوي	٣٨
الإعراب	٣٨
الترتيب	٤٠
المطابقة	٤٠
الإسناد	٤١
السياق	٤٢
ب - مستويات الاختلافات اللهجية وخاصة على المستوى النحوي	٤٣
١ - الاختلافات اللهجية على المستوى الصوتي	٤٤
٢ - الاختلافات اللهجية على المستوى الصرفي	٤٥

الموضوع **الصفحة**

- ٣ - الاختلافات اللهجية على المستوى النحوي ٤٥
٤ - الاختلافات اللهجية على المستوى الدلالي ٤٥

الباب الأول

المسائل النحوية ٤٧ - ٣٣٧

الفصل الأول : المسائل النحوية ، وعلاقتها بالإعراب والبناء ٤٨ - ٢٧٤

المبحث الأول : في الأسماء وما ألحق بها (أسماء الأفعال والأصوات) ٤٩ - ٢٤١

المطلب الأول : شغل الأسماء للوظائف النحوية من نحو الفاعلية

والحالية والتمييز ٤٩ - ١١٨

١ - الابتداء بالمصدر والاسم بين الرفع والنصب ٥٠

أ - المصدر المنكر ٥٠

ب - المصدر المحلى بالألف واللام ٥٢

ج - المصدر الواقع بعد - أما - ٥٥

د - الاسم الواقع بعد - أما - ٥٩

٢ - الابتداء بالمشتق ٦٢

أ - في الدعاء ٦٢

ب - في غير الدعاء ٦٤

٣ - إعراب الاسم على البدل أو قطعه على الابتداء ٦٨

٤ - إعراب ضمير الفصل بين الإعمال والإهمال ٧٣

٥ - النعت بغير المشتق ٧٨

٦ - الحال ٨٢

أ - مجيء صاحب الحال نكرة بدون مسوغ ٨٢

الصفحة

الموضوع

- ب - إعراب الأعداد المضافة إلى الضمائر بين الحالية والتوكيد ٨٨
- ج - قطع الحال على الرفع ٩٢
- ٧ - الاستثناء ٩٦
- أ - المستثنى في كلام تام متصل غير موجب ٩٦
- ب - الاستثناء المنقطع ١٠٢
- ٨ - المنادى المفرد العلم ١٠٨
- أ - حكم المفرد العلم الواقع بعد المنادى المضاف ١٠٨
- ب - تكرار المنادى المفرد العلم ١١٠
- ٩ - ظرف الزمان بين النصب على الظرفية وإعرابه حسب موقعه توسعاً ١١٤
- المطلب الثاني : الأسماء بين الإعراب والبناء ١١٩ - ٢٠٨
- أ - الاختلاف بين الإعراب والبناء ١٢٠ - ١٦٦
- ١ - فعالٍ علماً لمؤنث ١٢٠
- ٢ - الذين بين الإعراب والبناء ١٢٨
- ٣ - أي الموصولة المضافة بين الإعراب والبناء ١٣٤
- ٤ - اسم لا النافية للجنس المبني نعتة بين الإعراب والبناء ١٤٠
- ٥ - الأعداء المركبة المضافة إلى اسم بعدها ١٤٤
- ٦ - خازباز ١٤٨
- ٧ - أمس بين الإعراب والبناء ١٥٢
- ٨ - ظرف الزمان المبهم المضاف إلى إذ ١٥٨
- ٩ - ما ركب من الظروف والأحوال بين الإعراب والبناء ١٦١
- ب - اختلافهم في كيفية الإعراب ١٦٧ - ٢٠٨
- ١ - جر النعت بالمجاورة ١٦٧
- ٢ - عرقات ١٧٣

الموضوع	الصفحة
٣ - الهن	١٧٦
٤ - العلم بعد من الاستفهامية بين الإعراب والحكاية	١٨٠
٥ - المقسم به الذي حذف منه حرف القسم بين النصب والجر	١٨٥
٦ - حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه	١٨٩
٧ - المفرد العلم الواقع بعد اسم الإشارة المنادى بين الرفع والنصب	١٩٥
٨ - المنادى المرخم	١٩٨
٩ - حذف حركة الإعراب	٢٠٢
المطلب الثالث : الأسماء المعربة بين الصرف والمنع	٢٠٩ - ٢٣٣
١ - ما لحقته الألف فجعله بعض العرب للتأنيث وجعله بعضهم لغير التأنيث	٢١٠
أ - ما لحقته الألف المقصورة	٢١٠
ذفرى	٢١٠
تترى	٢١١
علقى	٢١٢
ب - ما لحقته الألف الممدودة	٢١٥
قوباء	٢١٥
غوغاء	٢١٧
٢ - ما سمي به بلفظ الجمع المحتوم بالألف والتاء	٢١٩
أذرعاع	٢١٩
٣ - تسمية المذكر بالمؤنث	٢٢١
كراع	٢٢١
أسماء الأراضين والبلدان	٢٢٣
٤ - ما جاء معدولاً على وزن فعالٍ سمي به مذكر	٢٢٦
٥ - أسماء الأحيان	٢٢٨

الموضوع	الصفحة
بكرة	٢٢٨
عشية	٢٣٠
٦ - الاسمان اللذان ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً	٢٣٢
معد يكرب	٢٣٢
المطلب الرابع : أسماء الأفعال والأصوات	٢٣٤ - ٢٤١
١ - هيهات	٢٣٥
٢ - قب	٢٣٩
المبحث الثاني : في الأفعال	٢٤٢ - ٢٧٤
المطلب الأول : إعراب الأفعال	٢٤٣ - ٢٥٧
١ - الفعل المضارع الواقع بعد فاء السبب	٢٤٤
٢ - الفعل المضارع الواقع بعد أو	٢٤٩
٣ - الفعل المعتل المجزوم	٢٥٣
المطلب الثاني : عمل الفعل	٢٥٨ - ٢٧٤
١ - تعدي الفعل بحذف حرف الجر	٢٥٩
٢ - إجراء القول بجرى الظن في العمل	٢٦٣
٣ - الأفعال الناقصة بين الإعمال والإهمال	٢٦٧
٤ - كان عملها في المعرفة والنكرة	٢٧٠
الفصل الثاني : في المفردات النحوية - الحروف وما يجري	
مجراها من الأسماء والظروف	٢٧٥ - ٣٣٧
المبحث الأول : في الأسماء - ويشمل إعراب هذه الأسماء	
أو بناءها ، عملها ، دلالتها أو معناها النحوي	٢٧٦ - ٣٠٣
المطلب الأول : الاختلاف بين الإعراب والبناء	٢٧٦ - ٢٨٤
١ - مع بين الإعراب والبناء	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
٢ - استعمال غير بمعنى إلا	٢٨١
المطلب الثاني : اختلافهم في كيفية الإعراب	٢٨٥ - ٢٩٧
١ - تمييز كم الخبرية	٢٨٦
٢ - ذا وذات مضافين إلى زمان	٢٩٠
٣ - الحكاية ب- من - في الاستفهام عن النكرات	٢٩٣
٤ - الحكاية ب- من - في الاستفهام عن المعارف	٢٩٦
المطلب الثالث : اختلافهم في كيفية البناء	٢٩٨ - ٣٠٣
١ - حيث بين البناء على الضم والفتح	٢٩٩
٢ - زيت	٣٠٢
المبحث الثاني : في الحروف	٣٠٤ - ٣٢٨
١ - ما النافية بين الإعمال والإهمال	٣٠٥
٢ - لا النافية للوحدة بين الإعمال والإهمال	٣١١
٣ - إن المخففة بين الإعمال والإهمال	٣١٥
٤ - إذن بين الإعمال والإهمال	٣١٩
٥ - من حركة النون إذا كان بعدها الألف واللام أو ألف الوصل	٣٢٥
المبحث الثالث : ما يتردد بين الفعلية والحرفية أو بين الاسمية والحرفية	٣٢٩ - ٣٣٧
١ - ليس إذا اقترن خبرها بإلا	٣٣٠
٢ - خلا بين الفعلية والحرفية في الاستثناء بها	٣٣٢
٣ - منذ ومذ بين الاسمية والحرفية	٣٣٥

الباب الثاني

التراكيب النحوية (الحذف والذكر أو الزيادة والنقصان)	٣٣٨ - ٣٧٨
١ - الفعل المسند إلى مثنى أو جمع بين التجريد وإلحاق علامة التثنية والجمع	٣٣٩

الموضوع	الصفحة
٢ - كان إذا خلت باسم واحد	٣٤٥
٣ - عسى	٣٤٩
٤ - هلم	٣٥٥
٥ - خير لا النافية للجنس	٣٦١
٦ - تاء التأنيث مع الفعل الماضي المسند لمؤنث حقيقي بلا فاصل	٣٦٦
٧ - من مع تمييز كأين	٣٧١
٨ - نون الوقاية بين الحذف والإثبات	٣٧٥
الخاتمة	٣٧٩ - ٣٨٣
الفهارس	٣٨٤ - ٤٣٩
١ - فهرس أرقام الآيات	٣٨٥
٢ - فهرس القراءات القرآنية	٣٩١
٣ - فهرس الحديث والأثر	٣٩٥
٤ - فهرس الشعر	٣٩٦
٥ - فهرس القبائل والجماعات	٤٠٣
٦ - فهرس المصادر والمراجع	٤١٠
٧ - فهرس الموضوعات	٤٣٣

Abstract of PhD Thesis

Arabic Dialects in the Book of Seawayh : A syntactic and Analytic Study

The thesis consists of two parts and an introduction . A brief definition of the term ' language ' and the term ' dialect is given in the introduction together with a discussion of the relation between those two terms from a traditional and a modern point of view .

Part one is devoted to the grammatical meaning , and dialectal differences . It includes two chapters . In the first chapter , the following topics are discussed :

1.1. The grammatical meaning and its relation to syntactic parsing and syntactic concord .

1.1.1. In Nouns and the like .

1.1.2. In Verbs .

1.2. In the Grammatical Governors .

1.2.1. In Nouns .

1.2.2. In Particles .

1.2.3. In what alternates between Nouns and Particles .

Part Two is devoted to the grammatical structures .

This thesis aims to discuss and elucidate some controversial grammatical issues that are caused by different Arabic dialects . It expands the concept of grammar to include structural forms . This , in turn , facilitates teaching and learning Arabic language , explains certain syntactic phenomena , and interprets a way of Quranic recitation according to a certain dialect .

The **findings** of this study includes the following : showing the interest of Seawayh and other traditional Arab Grammarian in the grammatical studies of Arabic dialects , their interest in grammatical meaning , and their attitude toward the dialects mentioned in the book of Seawayh ; referring many dialects to their real speakers ; showing certain developmental linguistic rules ; criticizing certain issues discussed by Seawayh ; showing how to give preference to what can be considered Standard in controversial dialectal variation ; relating certain ways of Quranic recitations , Prophet's narrations and Arabs poetry and idioms to some dialects .

In **conclusion** , I suggest that Arab scholars should devote some attention to the study of Arabic dialects from the structural point of view in order to reveal a lot of structural differences and characteristics . This , in turn , will expand the field of Arabic stylistics in modern days , and bridge the gap between the two major schools of Arab Grammarians in particular and different Arab in general .

The Researcher
Abdullah A.S. al-Ayyaf

The Supervisor
Prof. Mustafa I. A. Abdullah

Dean of Arabic Language College
Dr. Abdullah N. Al-Qarni